

دكتور البدر اوى زهران

# عَالَمُ اللُّغَةِ

عبد القاهر الجرجاني

”المُفْتَنُ فِي الْعَرَبِيَّةِ وَنَحْوِهَا“



دار المعارف

الطبعة الرابعة





# عالم اللغة

## عبد الفتاح الجرجاني

### المُفَتِّحُ فِي الْعَرَبِيَّةِ وَنَحْوِهَا

تأليف

دكتور البدر اوي زهران

استاذ اللغويات بجامعة اسوط  
ورئيس قسم اللغة العربية بكلية الآداب - سوهاج

الطبعة الرابعة

١٩٨٧



## مقدمة

من يطلع على دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة للشيخ عبد القاهر الجرجاني لا محاله يدرك أنه أمام عبقرية فذة تريد أن تقول شيئاً غير ما ألفه الناس ، وأن الشيخ عنده جديد يخالف فيه معاصريه ، وأنه يبدىء ويعيد فيه ويحدث من مجاذلة القوم بشأنه .

ولما نالت نفسي لاستكناه حقيقة ما كتبه عبد القاهر وجدت الفكرة قد سبقت عند أستاذي الدكتور كمال محمد بشر فشجعتني وعاونني وكان نعم المشجع المؤيد ورأى أن ما يريد أن يقوله عبد القاهر قد يتفق من قريب أو من بعيد مع ما وصل إليه علم اللغة الحديث . واستقر الرأي على أن يكون موضوع البحث « عبد القاهر الجرجاني لغوياً » .

ومعلوم أن كثيرين قد تناولوا عبد القاهر بالدراسة واعتبروه من الأعلام المبرزة في ميدان البلاغة والنقد الأدبي ، وقد كانت شهرته في ذلك تتلاءم مع جهوده التي تضاعفت أقلام مخلصه عالمة على دراستها والتي بسببها غابت جهوده في كل ميدان إلا في ميادين التدقيق والبلاغة والنقد والجمال .

غير أنه قد بقي أن يدرس عبد القاهر وتراثه دراسة لغوية صرفة ومعلوم أنه عدّ من أكابر اللغويين في عصره ، وأن الرّحال قد شدّت إليه طلباً للغة ، وأن شهرته اللغوية قد طبقت الآفاق ، بل إن تلامذته اشتهروا باللغويين بما أخذوا عنه من دراسات لغوية ، ومن أمثلهم في ذلك : الفصيحى ، والشجرى ، والتبريزى .

وبات لازماً دراسة الشيخ دراسة لغوية يبحث بها تراثه وتقوم جهوده

وانتجاهاته في هذا الميدان الذي جاءت نتيجة له كل آثاره وانتجاهاته في الميادين الأخرى .

وواجهت البحث صعوبات أهمها قلة المراجع اللغوية التي تعرضت للشيخ عبد القاهر في هذا الميدان أو انعدامها بلحمة الموضوع وعدم التطرق له .

وكان عليا أن نعود إلى تراث عبد القاهر وأبرز آثاره شهرة دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة وقد أورلاهما الشيخ « محمد عبده » عنايته ودرسهما لطلابه بالأزهر الشريف - ثم أضاف لهما الشيخ « محمد رشيد رضا » فضلا من عنايته وطبعهما - ووجه لهما الدارسون بعد ذلك عناية فائقة وحظيا من الباحثين بجهود مشكورة ورأينا لهم عليهما لفتات ذكية تنصل بما نحن بصدد بحثه على الرغم من أنها جاءت نتيجة للدراسة جزئية غير شاملة لجهود الشيخ المكتملة في هذا الميدان .

ومن بين تلك اللفات التي تستحق الدرس والبحث قضية أثارها الدكتور طه حسين عندما قال في مقدمته (١) تحت عنوان « تمهيد في البيان العربي » لكتاب نقد النثر لقدامه (٢) ص ٣٠ ما نصه :

( ١ ) بحث تمتع قدمه الدكتور طه حسين للمؤتمر الثاني عشر لجماعة المستشرقين الذي عقد في سبتمبر سنة ١٩٢١ في مدينة « ليدن » بعنوان « البيان العربي من الجاحظ إلى عبد القاهر » *La Rhétorique de Djahiz a Abdelkahr* . قدمه باللغة الفرنسية وترجمه الدكتور عبد الحميد العبادي إلى العربية بعبارة دسينة . أنظر ( ص ٤١ ) من مقدمة الدكتور إبراهيم سلامة لكتاب الخطابة لأرسططاليس . وهو موجود مقدمة لكتاب نقد النثر .

( ٢ ) ذهب غير باحث إلى أن كتاب « نقد النثر » هذا الذي نشره الدكتور طه حسين ، وعبد الحميد العبادي - إنما هو جزء من كتاب « البرهان في وجوه البيان » . ذهب إلى هذا حسين عبد القادر في مقال له بمجلة المجمع العلمي العربي بدمشق - المجلد الرابع والعشرين ص ٧٣ سنة ١٣٦٨ هـ - وعلق الدكتور شوقي ضيف على هذا بقوله : « وخرجت المسألة من باب الشك إلى باب اليقين » وبعد أن ناقش القضية وصل إلى صفة تسبب الكتاب إلى صاحب البرهان -



« لا يسع من يقرأ دلائل الإعجاز إلا أن يعترف بما أنفق عبد القاهر من جهد صادق في التأليف بين قواعد النحو العربي وبين آراء أرسطو العامة في الحملة والأسلوب وقد وفق عبد القاهر فيما حاول توفيقا يدعو إلى الإعجاب ».

وجاءت التفاتتان لا تتل واحدة منهما براعة وذكاء عن تلك السابقة واكتسبت كل واحدة منهما أهميتها من شخصية قائلهما حيث أنه قضى سني بعثته في الغرب يدرس علم اللغة وإن اشتهر فيما بعد بشيخ النقاذ فقد أنجحت جهوده إلى الميدان النقدي والأدبي وهو أول الداعين إلى تطبيق منهج النقد اللغوي على الأعمال الأدبية حيث يقول : « مذهب عبد القاهر أصبح وأحدث ما وصل إليه علم اللغة في أوروبا لأيامنا هذه ، وهو مذهب العالم السويسري فريدريش نانددي سويسر الذي توفي سنة ١٩١٣ م ، ثم يضيف ، ونحن لا يهمنا الآن من هذا المذهب الخطير إلا طريقة استخدامه كأساس لمنهج لغوي ( فيلولوجي ) في نقد النصوص » ويتابع قائلا : « لقد فطن عبد القاهر إلى أن اللغة ليست مجموعة من الألفاظ بل من العلاقات Systeme de rapports (١) ».

وتأتى التفاتته الثانية في مصنف آخر له ، وهو مصدد الاعتزاز بما توصل إليه عبد القاهر حيث ينتهي إلى أن الشيخ الجرجاني عندما ذهب مذهبه الذي رأى فيه أن اللغة « لم توضع لتعرف بها معانيها في أنفسها ، لكن لأن يضم بعضها إلى بعض فيعرف فيما بينها علم شريف » يعلق على هذا بقوله : « إن هذه هي نظرية الرمزية في اللغة التي أوضح حدودها المفكر الألماني ( فالت

---

« أبي الحسن اسحق بن إبراهيم بن وهب » وأنه ليس لقدامة ، أنظر ص ٩٣ وما بعدها من كتاب البلاغة تطور وتاريخ للدكتور شوقي ضيف .

( ١ ) أنظر ص ٣٢٧ ، النقد للمنهجي عند العرب ، ومع منهج البحث في الأدب واللغة ،

للدكتور محمد منور .

Vundt (١) ويرجعنا في ذلك إلى مؤلفه الضمخم ، عن نفسية الشعوب عشرة أجزاء .

يضاف إلى هذا ما جاء على لسان الدكتور محمد غنيمي هلال رحمه الله من نحو قوله : « إن عبد القاهر قام في هذا الباب بمجهود عظيم الخطر ، فهو يقصد بالنظم ما يطلق عليه الغربيون على التراكيب ( Syntaxe ) ثم ينتهي إلى أن عبد القاهر « توصل إلى نتائج عالمية ذات قيمة خالدة في فلسفة الجمال (٢) - وتلك النتيجة الأخيرة وإن لم تكن ذات صلة بما نحن بصدده إلا أنها تلقي ضوءاً على عمق فكر عبد القاهر وأصالته رأيه .

ولنستمع إلى باحت آخر يقول : « عبد القاهر رسم في كتابه دلائل الإعجاز طريقاً للبحث النحوي تجاوز أواخر الكلم وعلامات الإعراب وبين أن للكلم نظاماً وأن رعاية هذا النظم واتباع قوانينه هي السبيل إلى الإبانة والإفهام ، وأنه إذا عدل بالكلام عن سنن هذا النظم واتباع قوانينه لم يكن مفهماً معناه ولا دالاً على ما يراد منه (٣) .

وجاء تناول كثير من أعلام علمائنا لأعمال عبد القاهر هادياً ومرشداً وعلى سبيل المثال : تناول الدكتور إبراهيم أنيس بعض آراء لعبد القاهر في غير مؤلف له (٤) .

وتناول الدكتور مصطفى ناصف النظم عند عبد القاهر في أكثر من

( ١ ) السابق ، وأنظر أيضاً ص ١٨٦ ، الميزان الجديد ، د. محمد مندور .

( ٢ ) ص ١٩٢ النقد الأدبي الحديث ، د. محمد غنيمي هلال .

( ٣ ) الأستاذ إبراهيم مصطفى : إحياء النحو ، ص ١٦ .

( ٤ ) في كتابه « دلالة الألفاظ » تحدث عن نظرية الترجمة عند عبد القاهر - وفي كتابه « موسيقا الشعر » تحدث عن النسيج القرآني وأوزان الشعر ورأى فيه لعبد القاهر ... إلخ .



مصنف له وأطلق عليه « النحو الثاني (١) » .

وعرض الدكتور درويش الجندى نظرية النظم عنده كما تراءت له (٢) .

كما تناول الدكتور تمام حسان بعضا من آراء الشيخ ، وكذلك الدكتور شوقي ضيف في مؤلفه البلاغة تطور وتاريخ . ولأستاذ أمين الحولى في غير مصنف له ومن أمثلتها : البلاغة العربية وأثر الفلسفة فيها . وقد أفرده الدكتور أحمد أحمد بدوى بحثا مستقلا عن الشيخ تحت عنوان « عبد القاهر الجرجاني وجهوده في البلاغة العربية » .

وأطلعنا على أعمال غير هؤلاء ، ممن تعرضوا لأعمال الشيخ أو تناولوه بالبحث على نحو ما أوضحته الفصول القادمة من الكتاب .

وقد لوحظ أن تركيز الدارسين كان منصبا على كتابي دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة ، وعلى الرغم من أهمية هذين المؤلفين فإن للشيخ مؤلفات كثيرة ولا يغنى العلم بهذين عن الإحاطة ببقية ما كتب وألف .

ولما تقبنا عن بقية الدراسات التي تناولت بقية من تراث عبد القاهر وجدنا الشيخ عبد العزيز الميمنى . حقق وطبع للشيخ مصنفنا اسمه « المختار من شعر المتنبي والبحترى وأبى تمام » ضمن مصنف حققه تحت عنوان « الطرائف الأدبية » وكذلك وجدنا للشيخ رسالة حققت وطبعت ضمن ١ ثلاث رسائل في إعجاز القرآن الكريم وعنوانها « الرسالة الشافية » للشيخ عبد القاهر الجرجاني وأسهمت هذه الرسالة في توضيح بُعد من أفكار صاحبها -

( ١ ) أنظر كتابه : نظرية المعنى في النقد العربى ، وكتابه مشكلة المعنى في النقد الأدبى الحديث - وأنظر مقالة له : النظم في دلائل الإعجاز حوليات آداب عين شمس .

( ٢ ) أنظر له نظرية النظم عند عبد القاهر ، والنظم في كشف الزغبرى .

ووجدنا له كتابه « العوامل المائة » وكان لهذا الكتاب أثره ودوره فيما نحن بصددده .

أما بقية تراث عبد القاهر وآثاره العلمية فقد بقيت مجهولة تخبرنا بها كتب الطبقات ولا نجد لها تداولاً وقد لا نعلم لها مكاناً ، ولعل ذلك من الأسباب التي ضيعت جهودده ومكانته في الميدان اللغوي .

ولما نقبنا عن تراثه بين المخطوطات رجعنا لجزء مخطوط من كتابه « المقتصد » على شرح الإيضاح ، وتحققنا من نسبته له وقد تبين أنه من إملائه بنفسه ، ولكن لما حاولت العثور على بقية أجزاء المقتصد بين المخطوطات لم أهتم إلا لشرح الإيضاح بعضها للعكبري أو العقبراوي (١) وشرح آخر لم يعلم مؤلفه (٢) وقد تفيد هذه الشروح عند تحقيق نسخة المقتصد الموجودة (٣) .

وقد تضمن الجزء الموجود من نسخة المقتصد مسائل الصرف التقليدية والدراسات الصوتية عند العرب شأنه في ذلك شأن المصنفات التقليدية في عمومها .

ورجعنا لمخطوط الإيضاح الذي أولاه عبد القاهر عنايته ما بين شارح له ومفسر وملخص :

ولأن إعجاب عبد القاهر بأبي علي الفارسي لم يقتصر على شرح إيضاحه رجعنا

(١) هو أبو عبد الله بن الحسين العكبري ( أو العقبراوي ، أو العقبراوي ) أبو البقاء العكبري البغدادي النحوي الضرير الحنبل ، ولد سنة ٥٣٨ هـ . برع في علوم كثيرة منها : القراءات والفقه والحديث والفرائض والحساب وكان له في علوم العربية سبق كبير ، من كتبه إعراب القرآن وإعراب الحديث ، وإعراب القراءات الشاذة ، وشرح إيضاح أبي علي ، ولعم ابن جني ، ترجمته في الأنباة : ١١٦/٢ ، ابن خلكان : ٢٦٦/١ ، ونكت الهميان ١٧٨/١ وشذرات الذهب ٦٧/٥ ، وبنية الوعاة ٢٨١/١ .

(٢) مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ( ١٧ - نحو ) جزءان في مجلدين .

(٣) عزمنا على تحقيق المقتصد إن شاء الله والعمل في طريقه مسبقاً بمقدمة علمية ومتلو بتقويم لجهود الرجل وأفكاره فيه .



إلى ما أمكن من مؤلفات أبي على فقد صنف عبد القاهر وألف باسم مصنفاته فلابي على التذكرة ولعبد القاهر كتاب سماء التذكرة ، ومثلما لأبي على كتاب اسمه التكملة فإن لعبد القاهر كتاباً اسمه التكملة ، وكتاب العوامل المائة قريب من اسم مصنف للشيخ أبي على اسمه « مختصر عوامل الإعراب » .

ولعبد القاهر العمدة في التصريف وقريب منه لأبي على الذي أغرم بالتصريف والقياس ، وله في العروض كتاب ومثله لأبي على (١) .

وكان من تنمة العمل الرجوع إلى « الجمل الكبير للزجاجي » أستاذ أبي على صنف عبد القاهر وقد صنف عبد القاهر مثله كتاب الجمل ، وإن لم نعتمد على كل هذا في إصدار حكم أو القطع بنتيجة فقد اغتننا مخطوطات أخرى لعبد القاهر عثرنا عليها مثل: مخطوط كتاب الجمل لعبد القاهر ومخطوط الفاخر في شرح جمل عبد القاهر لخالد الأزهرى ومخطوط شراب الراح في أبيات عبد القاهر في الصرف لعمر الطرابيشي (٢) .

وهكذا كانت الاستعانة بكل ماله صلة بموضوع البحث وسيلة لتدليل بعض الصعاب ، وفي ضوء هذه الأعمال وتلك مع الاستعانة بعلم اللغة الحديث تناول البحث عبد القاهر الجرجاني لغوياً .

وقد كان تناول كثير من أعلام العلماء لعبد القاهر سبباً في مضاعفة الجهد الملقى على كاهل هذه الدراسة فلم يعد أى بحث عن عبد القاهر يمكن أن يملأ فراغاً أو يسد ثغرة بل إن الدراسة الجادة مهما تمتعت بعناصر الحيوية والجدة فقد لا ترضى طموح دائرة أعلام العلماء الدارسين لعبد القاهر .

---

(١) كتاب الجمل للزجاجي نشره العلامة ابن أبي شنب ، باريس ١٩٥٧ . كما حقق مازن المبارك كتاب الإيضاح في علل النحو للزجاجي ، القاهرة ١٩٥٩ .

(٢) حققنا مخطوط شراب الراح هذا وأقمنا عليه دراسات وقد مثاله بمقدمة في علم الصرف (نشر دار المعارف سنة ١٩٨١) .

أضف إلى هذا أن عبد القاهر اللغوي يحتاج من البحث مضاعفة الجهد فقد بقيت مباحثه مجهولة في هذا الميدان ومغفلة لم تمتد إليها يد بحث أو تقويم مما تطلب مضاعفة الجهد تنقيهاً وبحثاً ودرساً وتقوياً . بالإضافة إلى سعة الموضوع وشموله . وهكذا جاءت طبيعته تقوياً للرجل وجهوده في كل ميادينه .

ودأب البحث في إصرار على تتبع منابع آراء عبد القاهر ومصابها وغاياتها في استقصاء دون تعجل أو ملل وعلى حد قول المبرد ربما رَوَّأ في الحرف سنة لتصح روايته أو حقيقته — فقد كانت ثقافة عبد القاهر شاملة وجهوده متنوعة وكان عليه أن يتبع هذا التعدد المتباين الوجهات في مختلف مصادره .

واقفني البحث جهود عبد القاهر وآثاره ووفقاً لهذا وذاك اختلفت فصول الكتاب طولا وقصراً فقد ارتبطت بجهود عبد القاهر نفسه التي واجهتها ظروف عصره وطبيعة فكره وثقافته التي استمدتها من التراث ونحي بها منحي تجديدياً .

ولم يكن الاهتداء لآراء عبد القاهر سهلاً ولا معرفة خيوطها في هذا الحشد المتلاطم من مؤلفاته يسيراً فلم تكن لديه فكرة قد استوفى فيها القول في موضع بل قد يجيء آخرها في أول الكتاب بينما يجيء أولها في آخر كتاب آخر ، وقد يطمس الحجاج والجدل جانباً منها ولعل هذا مما صد الباحثين عن تتبع أفكاره اللغوية وجعلهم يكتفون بنبذات من بعض أفكاره مما جعل التثييب من الغوص في أعماق أبحاثه سمة عامة — ومن هنا حاول البحث أن يضع أمام كل رأى دليله من قول الرجل ولم يكن هذا باليسير .

ووقع الكتاب في أربعة فصول وتمهيد وأعقب بالخاتمة التي أجملت النتائج العامة للبحث وحددت ما يراه من مقترحات وسبق بتلك المقدمة «



واشتمل التمهيد على شقين شق عرّفنا بحياة عبد القاهر وبمبته المسكانية والزمانية وبأساتذته وتلامذته ومصنفاته العلمية مهتماً بماله أثره على بقية فصول الكتاب .

وتحدث الشق الثاني عن الدراسات اللغوية عند العرب قبل عبد القاهر فأعطى فكرة عن الدراسات اللغوية عند العرب قبل عبد القاهر ، وركز على منهجهم في البحث وعلى نقاط الخلاف بينه وبين السابقين - وانتهج الطريق التحليلي الواضح ، ويبيّن أن عبد القاهر لغوى على نحو ما كان منهج السابقين عليه - وبين أنه عرض لكل فروع اللغة بصورة أو بأخرى ، وكان ذلك مع التركيز الشديد وذلك لأن التفصيل تكلفت به الفصول التالية ، فقد أُفرد فصل للأصوات وآخر للدراسة الصرفية عنده بنزعها التقليدية والتجديدية - ومثله للدراسة النحوية ، وأما الأخير فكان للدراسة المعنى اللغوى عنده .

وقد قام كل واحد من هذه الفصول على أسس تبين للبحث أنها مقامة على مبادئ ثابتة وقد تتبعها ورصدها في تمهل حتى استوت على سوقها ثابتة الأعمدة والأركان على نحو ما هو واضح في أمكنة من هذا الكتاب (١) .

---

(١) نتيجة لهذا لدينا مادة لغوية أخرى حول هذا العالم اللغوى القدير نسال الله تعالى أن يهيء لنا السبل لينتفع بها الباحثون .





## تمهيد

يتكون هذا التمهيد من شقين : أحدهما يترجم حياة عبد القاهر ويعرف بأساتذته وتلامذته وأبعاد ثقافته ومصنفاته العلمية ، والآخر يلمح إلى الدراسات اللغوية عند العرب قبل عبد القاهر .

وقد لوحظ أن الترجمات التي عرضت لحياة عبد القاهر اتسمت كلها بالاختصاص فكتب الطبقات لم تعرض له إلا في عجالة قصيرة مغفلة أهم الجوانب في حياته ، والدراسات الحديثة لم تضيف كثيراً . وقد حاول البحث هنا أن يلقي بعض الأضواء التي تثير ما يهم من جوانب حياته فعرض لبيئته الرمائية والمكانية ، ولما لا بس عصره من ظروف سياسية واجتماعية ، وعندما عرض لأساتذته وتلامذته اهتم بالنواحي التي تبدد ظلمات الشك على نحو ما كان عند الحديث عن القاضي الجرجاني ، وكذلك كان الشأن عندما تعرض للحديث عن مصنفاته العلمية فقد رد لعبد القاهر اعتباره الذي انتقصه الوزير القفطي حيث إنه يرى أن تبرم عبد القاهر بالحياة انعكس على مؤلفاته وكان سبباً في تقصيره إذ أنه لم يجد راحة ممن جميع لهم وألف .

وهكذا جاء الحديث عن الشق الأول من هذا التمهيد على النحو الآتي :





## عبد القاهر الجرجاني (١)

وهو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد ، فارسي الأصل جرجاني  
الدار متكلم على مذهب الأشعري ، فقيه على مذهب الشافعي . ولد بجرجانة  
ولم يبرحها حتى لطلب العلم - ولما طوقت شهرته الآفاق شدت إليه الرحال

( ١ ) ارجع في ترجمة عبد القاهر إلى :

- أنباء الرواة على أنباء النحاة ١٨٨/٢ وما بعدها .
- وطبقات الشافعية لعبد الوهاب السبكي متوفى ٧٧١ هـ / ٢٤٢٢ .
- وطبقات ابن قاضي شعبة ٩٤/٢ ، ٩٥ .
- وطبقات المفسرين للداودي ، ص ١٤٠ ب .
- ودمية القصر للباخرزي ، ص ١٠٨ .
- وشذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي المتوفى سنة ١٠٨٩ ،  
طبعة القدسي : ٣٤٠/٣ .
- والنجوم الزاهرة لابن تغري بردي ١٠٨/٥ .
- وروضات الجنات ، ص ١٤٣ .
- ونزهة الألباء ، ص ٤٣٤ ، ٤٣٦ .
- وفوات الوفيات ٣٧٨/١ ، ٣٧٩ .
- وتلخيص ابن مکتوم ، ص ١١٢ / ١١٣ .
- ومرآة الجنان ١٠١/٣ .
- وبغية الوعاة ، ص ٣١٠ ، ٣١١ .
- وكشف الظنون ص ٨٣ ، ١٢٠ ، ٢١٢ ، ٦٠٢ ، ١١٦٩ ، ١١٧٩ .
- ومعجم البلدان لياقوت الحموي ٤٨/٢ .
- ومعجم الأدباء لياقوت الحموي .

وراجع بروكلمان Geschichte der Arabischen Litterature مجلد أول ،  
ص ٢٨٧ / ٢٨٨ وفي الملحق مجلد أول ، ص ٥٠٣ / ٥٠٤ ذكر للمراجع التي كتب عن  
عبد القاهر والبيان بمؤلفاته .

وفي الترجمة العربية تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ، ج ٥ . (طبعة دار المعارف)  
من ص ١٩٩ / ٢٠٧ بيان بالمراجع التي كتب عنه وتفاصيل بمؤلفاته .

وحدث المطي ، وظل متصديراً جرجان يفيد الراحلين إليه والوافدين عليه إلى أن توفي بمرجانة ودفن بها سنة ٤٧١ هـ . الموافقة ١٠٧٨ م

### جرجان (١)

بين أقليمي طبرستان وخراسان يقع إقليم جرجان ، وفيه تقع مدينة جرجان ، في وادٍ عظيم في ثغور بلدان السهل والجبل والبر والبحر ، وهي مدينة عظيمة حسنة تتكون من قطعتين : إحداهما المدينة ، والأخرى بكربان ويدهما نهر كبير بحري .

فهي ذات مياه كثيرة ، وضياح عريضة ، بها الزينون والنخيل والجوز - والرمان : وقصب السكر ، والأترج ، وبها إبريسم جيد ، وأحجار كبيرة ، وليس بالمشرق بعد أن تجاوز العراق مدينة أظهر حسناً ، ولا أجمل من جرجان .

وأهلها يأخذون أنفسهم بالتأني والأخلاق المحمودة . وقد خرج منها خلق كثير من الأدباء والعلماء والمفقهين والمحدثين (٢) .

### جرجان في ظل الحضارة الإسلامية

شاء الله لجرجان أن تدخل الإسلام منذ فجره ففي سنة ١٨ هجرية زمن عمر بن الخطاب دخلت جرجان الإسلام صلحاً ، وبقيت قاعة من قلاع الحصينة حتى بعد أن أصاب ملك بني العباس التفكك - ففي ظل القرنين الرابع والخامس اللذين عاش فيهما عبد القاهر خضعت جرجان للدولة الزيارية ثم الغزنافية ثم السلجوقية ، وقد كان من أمراء الزياريين من يرعى العلم ويشجع العلماء مثل « قابوس بن وشمكير (٣) » ، وكذلك كان من أمراء السلاجقة

( ١ ) لخص بتصريف من معجم البلدان لياقوت ٤٨/٢ وما بعدها .

( ٢ ) الأمثلة في معجم البلدان لياقوت في الصفحات السابقة .

( ٣ ) الأدب الفارسي ١٧٦/١ .



ووزرائهم مثل «أبي الحسن بن علي» المعروف : بنجام الملك (١) .  
وكانت جرجان في تلك الأثناء مهبط العلماء وملتقىهم ومنارة علم  
ومعرفة .

### أساتذة عبد القاهر

اختلف عبد القاهر إلى العلماء الموجودين بجرجانة ، وقرأ عليهم وأخذ  
عنهم ولما ساق الله الشيخ أبا الحسين محمد بن الحسن بن عبد الوارث الفارسي  
الأصل ابن أخت أبي علي الفارسي إلى جرجانه لحق به وأخذ عنه النحو وعلم  
نحاله وكان يحكى عنه كثيراً إلى حد أن بعضهم رأى أنه أستاذه الأوحى ،  
ولكن ثبت بالبحث غير ذلك ، وفي أقوال عبد القاهر وأعماله ما يرد هذا  
القول ويؤكد خلافه ، وقد نص ياقوت أنه قرأ على القاضي الجرجاني «علي  
ابن عبد العزيز بن الحسن بن علي ابن اسماعيل الجرجاني» (٢) - وقد قرأ  
عليه وحصل عنه الأدب وعلومه ، وكان إذا ذكره في مجلسه تبخبخ به  
وشمخ بأنفه بالانتماء إليه (٣) ، ولم يحدث أن تبخبخ بأحد من العلماء ممن  
درس كتبهم مهما كان حظهم من المكانة والشهرة ، وتبين بالبحث أن  
عبد القاهر عمر طويلاً - أصنف إلى ذلك أنه كان إذا ذكر القاضي أبا الحسن  
ترحم عليه (٤) .

ويضاف إلى هؤلاء الأفاضل من علماء العربية ، من تتلمذ عبد القاهر على  
مصنفاتهم فأثارة تشهد بأنه أحاط علماً بما صنف السابقون عليه في علوم الدين  
والفلسفة والكلام والأدب واللغة وأدلى بدلوه فيما عرضوا له من قضايا  
ومشاكل بالإضافة إلى ما حفظ وجمع لهم من آثارهم وأحاطته بما كتب أبو عمرو

(١) مدحه عبد القاهر ، وهو صاحب المدارس النظامية .

(٢) معجم الأدباء ١٤/١٤ .

(٣) السابق .

(٤) نجد ذلك في أكثر من مصنف له ومن الأمثلة عليه ما نقرأ في أسرار البلاغة ،  
أنظر مثلاً ص ١٧٢ . وأقرأ قوله : «وقال القاضي أبو الحسن رحمه الله : علماً بأننا لم نجد  
يدع لغيره بمثل هذا الدعاء .

ابن العلاء وعيسى بن عمر الثقفي وابن اسحق الحفصمي والحليل ويونس  
والأنخفش وسيبويه وابن قتيبة وأبو هلال العسكري وأبو أحمد العسكري  
والمرزباني ، وعبد الرحمن بن عيسى الهمداني والزجاج والجاحظ وغيرهم .

وتتلمذ في الفقه على مذهب الشافعي ، وفي الكلام على مذهب الأشعري  
وغلبت عليه شهرة « اللغوي » و « النحوي » .

ولعل السر وراء تلك الشهرة أستاذ ابن أخت أبي علي الفارسي ، وشهرة  
تلامذته بما نقوا عنه من « لغة » و « نحو » - ونظريته في الإعجاز التي أبرزها  
من خلال تراكيب القرآن النحوية بالإضافة إلى مصنفاته النحوية التقليدية :

### ثقافة عبد القاهر

حذق عبد القاهر الثقافة الإسلامية بكل أبعادها المعروفة في عصره ، عاوم  
القرآن الكريم بكل ما دارت حوله من مباحث ودراسات - وأنقن الفقه  
الشافعي وبرع في فلسفة المذهب الأشعري (١) - وألم بالدراسات المنطقية على

---

( ١ ) للإحاطة باتجاهات المذهب الأشعري يمكن الرجوع إلى مقالات الإسلاميين لأبي الحسن  
الأشعري وقد اتخذ الأشاعرة موقفاً وسطاً بين السنة والاعتزال بقول ابن خلكان : « وكانت المعتزلة  
قد رفعوا رؤوسهم حتى أظهر الله الأشعري فحبزهم في أقماع السهم » .  
( أنظر وفيات الأعيان ، ج ١ ، ص ٥٨٧ ) .

ويرى بعض الدارسين أن مذهب الأشعري رجوع بالناس إلى الإيمان المطلق عن طريق القلب  
لا العقل وأنه تقديس عظيم للخالق عز وجل فهو تعالى عادل بنفسه ( فلا يقال يجب عليه العدل )  
وهو تعالى رحيم بنفسه ( فلا يقال يجب عليه الرحمة ) ومنه تعالى يصدر الخير دائماً فلا يصدر منه  
ظلم ولا جور ولكن الإنسان وحده هو مصدر الشر دائماً ، وأنه تعالى يرى في الآخرة متجلياً  
لعباده الذين آمنوا به .. وأن الواجبات كلها سمعية لا يوجب العقل منها شيئاً أي أننا نعمل الخير  
لأننا أمرنا به .. ونتجنب الشر لأننا نهينا عنه .. فالعقل نفسه لا يقتضي تحسناً ولا تقييماً  
كما يرى المعتزلة .

وأنه تعالى لا يرجع إليه نفع ولا ضرر فلا ينتفع بشكر شاكر ولا يتضرر بكفر كافر  
بل يعلو عنه هذا علواً كبيراً .

نحو ما تكشف عن ذلك تقسيماته ودراساته في أسرار البلاغة ومحادلاته في دلائل الإعجاز .

وتبين للبحث أن لعبد القاهر معرفة تامة وإلماماً بلغات متعددة غير العربية . فهو مثلاً يعرف الفارسية والتركية والهندية ويلم بأبعاد الثقافة اليونانية - أما عن الفارسية فهو يجيدها بحكم أصله وموطنه الفارسي (١) ومن الثابت آنذاك أن الأقاليم الفارسية لهجات متميزة جاء في كتاب المقدسي « أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم » أن لهجتين متقاربتين هما لهجة قومس ولهجة جرجان ووصفها بالخلاوة ( ص ٢٦٩ ) وقريب من ذلك لسان طبرستان الذي يقول عنه المقدسي أيضاً إن فيه عجلة - أما الدبلوماسية فهي ذات صفة مخالفة لما تقدم متغلغلة عسرة الفهم (٢) ويقول المقدسي عن لهجة خوزستان إنهم يمزجون بين العربية والفارسية إذ يحسنون اللغتين على سواء وأحسن ما تراهم يتكلمون بالفارسية حين ينتقلون إلى العربية (٣) أما الكرمانية فهي تشبه الخراسانية

= ونخص الباحثون عمل الأشاعرة وعمل الغزالي معهم في أمور أربعة - فهم :

- ( أ ) وصلوا الناس بمذهب اليسر مذهب الجماعة وصرفوهم عن مسائل الكلام .
- ( ب ) أعادوا شعور الناس بالخوف من الخالق - جل شأنه - وصرفوهم عن الخوض في صفاته كما يفعل المعتزلة والمجسمة وغيرهم .
- ( ج ) أكسبوا المتصوفة مركزاً ممتازاً .
- ( د ) قربوا الفلسفة الدينية للذهن العادي .
- أنظر ( خطط المقرئ من ج ٤ ، ص ١٨٥ ) .
- ( ١٠ ) يذهب يوهان فك إلى ما هو أبعد من ذلك ( حيث يرى أن الفارسية كانت سائدة في بعض مدن العراق ) ، ص ٨٣ .
- ( ١١ ) أحسن التقاسيم ، ص ٤١٨ .
- ( ١٢ ) السابق ، ص ٤٧١ ؛ والعربية ، ص ٢٠٠ / ٢٠١ . وقد ذكر المؤرخ الفارسي أبو جعفر برسخي في كتابه تاريخ بخارى « أن أهلها في أول عهدهم بالإسلام كانوا يقرءون القرآن الكريم في ترجمته الفارسية » .
- ( الأدب المقارن ، د. غنيمي هلال ، ص ٣٤٢ ) .

ويضيف د. أحمد الحوفي في كتابه ( تيارات ثقافية بين العرب والفرس ) ص ٢٧٣ : « ولا شك أن هذه الترجمة كانت تقتضي ترجمة ما يتصل بالنص القرآني من تفسير وتفسير



وهي سهلة الفهم على النقيض من الباوصية التي تشبه لغة السند .

أما عن معرفة عبد القاهر للتركية فهناك إشارات كثيرة تؤكد معرفته التامة بها وكذلك الهندية فقد برع فيها إلى الحد الذي جعله يكتشف استفادة بعض شعراء العرب من لغة الهنود وأفكارهم فقد رد قول ابن الرومي .

ثم حاولت بالثقل تصغى يرى فما زدني سوى التعظيم  
كالذي طأطأ الشهاب ليخفي وهو أدنى له إلى التصريح

فقال إنه أخذ هذا المعنى من كلام في حكم الهند - وهو أن الرجل ذا المرأة والفضل ليس يكون جليل المنزلة غامض الأمر فما تبرح به مروته وعقله حتى يستبين ويعرف كالشعلة من النار التي يصوبها صاحبها وتأتي إلا ارتفاعا فهو رجل يروم العدو تصغيره والازدراء به فيأبى فضله إلا ظهورا (١) وأرجح أنه كان ينقل من الهندية إلى العربية .

### تلامذة عبد القاهر

قصده طلاب العلم من كل الأنحاء ، فقد تصدر عبد القاهر جرجان بفيد الراحين إليه ، والوافدين ، عليه .

ومن تلامذة عبد القاهر المشهورين الواردين إلى العراق والمتصدرين ببغداد :

#### ١ - علي بن زيد الفصيحى (٢) :

وهو من أشهر تلامذة عبد القاهر المبرزين في النحو ، وقالوا عنه إنه النحوى الحاذق بما أخذ عن عبد القاهر .

وتاريخ لهذا ترجم الفرس من عهد مبكر تفسير الطبرى ومن المرجح أن ترجمة موجزة لتفسير الطبرى ظهرت في القرن الرابع بأقلام فريق من علماء خراسان ثم ظهرت الترجمات لكتب الحديث وكتب الفقه وكثرت المؤلفات في العلوم الشرعية معتمدة على المصادر العربية الإسلامية .. » .

(١) أسرار البلاغة ، ص ١٢٨ / ١٢٩ .

(٢) أنظر أنباه الرواة ١٨٨/٢ - وانظر نزعة الألباء ، ص ٤٤٨ .

وسمى الفصيحى لكثرة إعادته ودرسه الفصيح . وقيل إنه مدين بشهرة  
لفصيحى أولعه بكتاب الفصيح لثعلب الذى كان يحفظه ويكثر من دراسته .  
وأخذ عنه جماعة منهم : أبو نزار النحوى ، وأبو الفوارس الصيفى  
الشاعر الملقب بمحيص بيص .

درس بالمدرسة النظامية بعد الشيخ أبى زكريا التبريزى ، فهو خلف  
التبريزى وسليل وطنة من مدينة « استراباذ » المتوفى سنة ٥١٦ هـ ولأنه  
كان مجاهراً بنزعتة الشيعية لا يدارى ولا يوارى فيها فقد اضطر إلى النزول عن  
التدريس بالمدرسة النظامية لأبى منصور الجوالقى ( ٥٣٩ / ٤٦٦ ) .  
ومن تلامذة عبد القاهر المشهورين أيضاً :

٢ - أبوزكريا التبريزى ( ٥٠٤ / ٤٢١ ) :

ظل عشرات السنين أستاذاً للعربية فى مدرسة الدولة الأولى المدرسة  
النظامية ببغداد (١) ويقال له يحيى بن على التبريزى الشيبانى وهو عالم باللغة  
وله فيها تصانيف مشهورة (٢) .

وكانت لغة التبريزى الأصلية الفارسية بلغة أذربيجان (٣) .  
وفى معجم البلدان ذكر ياقوت أن التبريزى كان ينطق تبريز بكسر  
الطاء (٤) .

٣ - ومن تلامذة عبد القاهر أيضاً ولكنه غير مشهور :

الإمام أبو عامر الفضل بن اسماعيل التميمى الحرجانى .

(١) أسست تلك المدرسة سنة ٤٥٩ لفقهاء الشافعى أبى اسحق الشيرازى .

(٢) أنظر : الكامل ، ج ١ / ص ٩٧ .

وانظر الروضتين لأبى شامة ، ج ١ ، ص ٧٢ تحقيق د. حلمى . وانظر تعليقه هامش ( ٤ ) .

(٣) أنظر : القصة المروية فى ذلك عن السمعاني أنساب ١١٠ ب - وذكرها ياقوت  
فى الإرشاد ، ج ١ ، ص ١٧٣ .

(٤) معجم البلدان ( تبريز ) ليس معنى هذا أنها تنطق كذلك فى الفارسية ولكن  
بالمشدد من النوين لا يعترفون باسم على وزن تفعيل ( بالفتح ) .

يقول عنه الزمخشري - ويروي الشهاب الخفاجي أنه من أجل تلامذة  
عبد القاهر وقال فيه الإمام أبو بكر عبد القاهر شعراً أوله :

وقد أصبح الناس وكل به	في طلب الآداب زهد القنوع
لست ترى في الكل ذا همة	يهزه الشوق وفسوط الولوع
لكن ترى في حين ترى قارئاً	كالآكل الشيء على غير جوع
يحى فضلة وقت له	محي من شاب الهوى بالزوع
تراه في جلسته مفكراً	في سبب يعجل فرط الرجوع (١٩)

٤ - أبو النصر أحمد بن محمد الشجري (٢) :

والشجري من العلماء المشهورين المبرزين في اللغة بعامة والنحو خاصة،  
وله مصنفات كثيرة ، والفضل لعبد القاهر فيما عرف عنه من علم ، فقد  
رحل الشجري إلى عبد القاهر وأخذ عنه العلم الكثير ، وقرأ عليه وضبط له  
اللغة ، وحصل منه علماً وافراً - وأفاد منه في النحو فائدة كبرى - قال  
ابن عياض الشامي (الكفر طابى) النحوى : « في آخر نسخة المقتصد لعبد القاهر  
الخرجاني بالرى مكتوباً ما حكايته : قرأ على الأخ الفقيه أبو النصر أحمد ابن  
محمد بن ابراهيم الشجري هذا الكتاب من أوله إلى آخره قراءة ضبط  
وتحصيل سنة أربع وخمسين وأربعمائة للهجرة » .

### حظ الشيخ من العلم والحياة وأثره فيما صنف وألف

أعلن عبد القاهر رأيه في عالمه وفي الزمان الذي يعيش فيه وكان ساخطاً  
متبرماً ضائعاً بالزمان وأحله ، ومما قاله :

(١) دمية القصر : اقرأ فيها بقية الأبيات ، وانظر كشاف الزمخشري ، وقرأ شفاه الغليل  
لشهاب الخفاجي ، ص ١١٥ .

(٢) أنظر : أنباء الرواة ٢/ ١٩٠ .

وانظر نسخة المقتصد (دار الكتب ، مخطوط رقم ١١٠٣ - نحو) .



هذا زمان ليس فيه سوى النذالة والجهالة  
لم يرق فيه صاعد إلا وسلمه النذالة

ورأى صاحب الأنباء أن ذلك التبرم والضيق انعكس على مصنفاته وكان  
سبباً في تقصيره إذا صنف فهو لم يجد راحة ولا تقدير آ من جمع لهم وألف .  
ودليله على ذلك ما لعبد القاهر من أشعار كثيرة في ذم الزمان وأهله (١) .

وفي أعمال عبد القاهر وأقواله ما يرد هذا الرأي ويؤكد خلافه . ففي  
سعة صدر عبد القاهر ، وفي طول نفسه وهو يناقش معاصريه ما يثبت خلاف  
ما يرى القفطى ، وكذلك في استطراداته في مصنفاته التقليدية وفي استقصاءاته  
في نظريته التجديدية .

يضاف إلى ذلك ما يفهم مما قاله صراحة من ولائه للعلم وبقائه على  
عهده فهو الصديق الذى لا يدغل فى الود ، والصاحب الذى لا يصح عليه  
النكث والغدر (٢) .

وفي نصه الآتى ما يجمع القضية من طرفيها حيث يقول :

« إنا وإن كنا فى زمان هو ما عليه من إحالة الأمور عن جهاتها وتحويل  
الأشياء عن حالاتها ، ونقل النفوس عن طباعها وقلب الخلائق المحمودة إلى  
أضدادها ، ودهر ليس للفضل وأهله لديه إلا الشر صرفاً والغىظ بحثاً :  
وإلا ما يدهش عقولهم ، ويسلبهم معقولهم حتى صار أعجز الناس عند الجميع  
من كانت له همة فى أن يستفيد علماً أو يزاد فهماً أو يكسب فضلاً أو يجعل  
له ذلك بحال شغلاً — فإن الإلف فى طباع الكريم ، وإذا كان من حق  
الصديق عليك ولا سيما إذا تقادمت صحبته ، وصحت صداقته ألا تجفوه بأن  
تنكبك الأيام وتضجرك انوائب وتخرجك عن الزمان فتتناساه جملة وتطوه به »

(١) أنباء الرواة ، ص ١٩٠ .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٢٧ .

بينا فالعلم الذى هو صديق لا يخول على العهد ولا يدغل فى الود وصاحب  
لا يصح عليه النكث والغدر ولا يظن به الخيانة والمكر أولى منه بذلك وأجدر  
وحقه عليك أكبر (١) .

ومفهوم قول الشيخ وخلاصته أنه على الرغم من ضيقه بعصره وأخلاق  
معاصريه ، لأنه انصرف إلى العلم حبا فيه إخلاصا ووفاء له يبتغى به وجه  
ربه يخدم دينه ويدافع عن عقيدته يزداد فضلا ويستفيد علما وفهما وهذا  
هو سر إبداعه فى كل ما جاء به من جديد خالد فقد جعل حق العلم عليه  
الحق الأكبر « وحقيقة ناصعة بين أيدينا تشهد بها مصنفاته هي أنه لم يقصر  
فيما صنف وألف دليلها نظرياته العميقة الدقيقة الذى ما زال يدقق فيها النظر  
ويعاوده ، على حد قوله : « لم أزل منذ خدمت العلم أنظر فيما قاله العلماء »  
... إلى أن اكتملت نظريته التى تحدى بها وأبهر وأعجز .

وقد أعطى عبد القاهر عمره الطويل للعلم . فمن الثابت أنه أخذ الأدب  
وعلمه عن القاضى الجرجاني وأنه قرأ عليه وفى هذا ما يقطع بأنه عمر  
طويلا (٢) ولم يكف عن التأليف طيلة حياته وقد كان بين المؤلف والمؤلف  
فى بعض الحالات أعوام كثيرة ، ومعناه أنه كان يستوفى القول فيه  
حق الاستيفاء :

ولتدبر قوله عن العلم وحقه عليه «ولاسيا إذا تقادمت صحبته وصحت صداقته»  
وإن فى سعة صدره وهو يناقش معارضيه من معاصريه على نحو ما نرى  
فى الدلائل والأسرار دلالة على ذلك .

وربما كان سبب اتهام الوزير القفطى له بضيق العطن وبأنه لا يستوفى  
القول راجعا إلى خلق الأنفة والكبرياء فيه .

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٢٧ .

(٢) كانت وفاة القاضى الجرجاني سنة ٣٩٢ هـ . وفاة شيخه ابن أخت الفارسي

سنة ٤٢١ هـ ، وفاته عبد القاهر سنة ٤٧٤ هـ .

فقد هجا عبد القاهر وذم من بيدهم الأمر من ملوك ووزراء وجعلهم  
مرة كلابا ومرة ترابا ودعا للترفع عليهم . يقول :

أرى نفسى تأبى	غير ما كان ثيابى
ان أترابا من الما	ل بلثم للتراب
ليس من خيم الكريم	الحيم والمض اللباب
ليس بالإقبال مانىـ	ل بتقيل الكلاب (١)

فأنفة عبد القاهر أبت عليه أن يتزلف للحكام ، وكان يظنهم يسعون إليه  
— فيبقى على وضعه وعهده بجرجائه — ضيق في المال والجاه وبسطة في العلم  
وسعة في المؤلفات — بينما يحتل تلامذته أعلى المناصب — ومن قبل  
أساتذته .

### مصنفات عبد القاهر اللغوية وآثاره العلمية

انتقل إلى عبد القاهر علم السابقين عليه وتأثر به وأثريه ، ظهر ذلك  
جليا في مؤلفاته . وكان تأثره بأستاذه ابن أخت أبي علي الفارسي شديداً ،  
وانتقل إليه منه إعجابه بخاله وبمصنفاته فوعاها وترسم خطها على نحو ما كان  
منه للإيضاح وإليك نبذة عن آثاره .

(١) أنظر كتب الطبقات التي ترجمت له وقد سبق ذكرها .

تبين لنا أن عبد القاهر ينس من الحكام في عهده ، ومن صلاح الأمور على أيديهم ،  
فهم لا يقدرون العلم ولا العلماء وإنما يرفعون المتسلقين والضعفاء ، وهذا راجع لجهلهم وغفلتهم .  
ويقول :

ومالك من مطمع في المرء إلا	إذا ما أنكر الأمر القبيحا
فأما وهو يجهل بين قبيح	وبين الحسن فرقانا صحيحا
فإنك في رجاء الخير منه	بأجواز الفساة تكيل رجحا



## ١ - المغنى :

وهو شرح مبسوط للإيضاح يقع فى ثلاثين مجلدا (١) .

لم يكن شرح المصنفات القيمة مدعا انتهجه عبد القاهر فن قبل شرح كتاب سيويه تلميذه الأخفش وأصحابه مثل : الحرمى والمبرد والمزنى ثم السيرافى والرمانى ، وقد شرح شواهد : الحرمى والمبرد والزجاج والسيرافى (٢) .

## ٢ - المقتصد :

اختصر عبد القاهر شرح المغنى فى مصنفه المقتصد - وبتدار الكتب والوثائق المصرية نسخة خطية للجزء الأخير منه تحت رقم ( نحو خصوصية ١١٠٣ - وعمومية ٤٠٩٨٣ ) وهى غير مرقمة تقع فى قرابة الخمسمائة صفحة جاء فى نهايتها : « المقتصد فى شرح الإيضاح أملاه الشيخ الإمام العزم أبوبكر عبد القاهر أبو عبد الرحمن الجرجاني غفر الله له ولكاتبه ولجميع المسلمين » . وبهذا الجزء نقص فى بدايته - وبدأ بأبواب الجموع - وبعرضه على أصل الإيضاح وعلى شرح آخر مثله تبين أنه الجزء الثالث والأخير .

(١) جميع الكتب التى ترجمت لعبد القاهر ذكرت هذا العدد لمجلدات المغنى .

(٢) ذهب علماء العربية إلى أنه احتيج إلى الشروح لأمر ثلاثة : -

( أ ) قد يجمع المصنف المعانى الدقيقة فى لفظ وجيز وربما عسر فهم مراده ومن هنا اعتبروا أن شرح المصنف لتأليفه أدل على المراد من شرح غيره ، على نحو ما شرح عبد القاهر نفسه كتابه ( الجمل ) مثلا .

( ب ) إغفال المصنف بعض تنمات المسائل أو شروط لها اعتماداً على وضوحها أو لأنها من علم آخر .

( ج ) احتمال اللفظ لمعنى ( مثل المجاز والمشارك ودلالة الالتزام ) فيحتاج الشارح لبيان الغرض والترجيح .

( أنثر جلال الدين السيوطى . معترك الأقران فى إنجاز القرآن ، ج ١ : ص ١٢٥ ) .

وأول باب فيه من الصفحة الثانية في الورقة الثانية « باب تكسير الأربعة »  
 ويليه باب ما جمع على غير واحد المستعمل - ثم باب « جمع الجمع » -  
 وباب جعل الإثنان فيه على لفظ الجمع وهكذا إلى أن انتهى إلى « باب التصغير »  
 وقسمه أبواباً مثل « باب تصغير ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف » ... الخ .  
 حتى ينتهي إلى باب المصادر والأفعال المشتقة منها وأسماء الفاعلين والمفعولين  
 الجارية عليها وأسماء الأزمنة المأخوذة من ألفاظها (١) .

وجاء بقية الكتاب هكذا دراسة مفصلة واعية شاملة للأبواب النحوية  
 والصرفية التقليدية ومثلها الدراسة الصوتية التقليدية التي أبانت عن أحاطة  
 عبد القاهر الواعية ، وقد ظهر ذلك جلياً في غير موضع كما في « باب الإمامة (٢) »  
 وما عرض فيه من تفصيلات دقيقة على طول الصفحات وعرضها وكذلك  
 ما جاء في باب الإبدال والإدغام . إلى آخره .

وقد وصف حاجي خليفة صاحب كشف الظنون نسخة خطية من المقتصد  
 بقوله : « أوله أحمد الله عزت قدرته ، وفي آخره كتب : أتم عبد القاهر  
 كتابه في شهر رمضان سنة ٥٤٥ هـ وكتبه بخطه وقرأه عليه من أوله إلى آخره  
 قراءة ضبط وتحصيل أحمد بن محمد الشجري .

كما وصف صاحب الأنباء المقتصد وصفاً يفهم منه وجود نسخة غير  
 هاتين ، وهي تلك التي تحدث عنها ابن عياض الشامي « الكفر طابى النحوى .  
 وعلق القفطى على المقتصد بقوله « وهو مقتصد من مثله على ما سواه » .  
 ولا يتفق هذا التعليق مع واقع الكتاب - لأن عبد القاهر مستفيض في شروحه  
 وتحليلاته وتعليقاته به وارجع إلى المقتصد لترى دليل ذلك . وقرأ شرحه  
 لسطر واحد من إيضاح أبي علي على سبيل المثال وليكن حديثه عن الحروف

(١) أنظر ورقة ص ٤٠ صفتحها الخلفية .

(٢) اقرأ من ورقة ٥٤ وما بعدها من المقتصد .

قبعداً أن جاء بها كما ذكرها أبو علي قال «وقال إن عدتها تسعة وعشرون حرفاً» —  
فقد تجاوز شرح هذا السطر اثنتي عشرة صفحة (١) .

#### ٣ — الإيجاز :

وهو اختصار إيضاح أبي علي الفارسي ووصفه صاحب كشف الظنون  
بقوله (٢) : إن أوله الحمد لله الذي تظاهرت علينا آلاؤه .

ومنه نسخة مخطوطة بالمتحف البرطاني .

#### ٤ — التكملة :

ولعبد القاهر كتاب يسمى « التكملة » وعلق عليه صاحب الأنباء بقوله :  
« أن عبد القاهر لو شاء لأطال » . وأقول : ولعله تكملة للإيجاز على نحو ما صيغ أبو علي  
في تكملة للإيضاح — أو على نحو ما صيغ عيسى بن عمر الثقفي في كتابه الإكمال  
حيث أكمل فيه ما جمعه في كتابه « الجامع » وهما أول ما ألف في النحو العربي  
على ما قيل — ولعله عاض فيه تكملة إيضاح أبي علي نفسه (٢) .

#### ٥ — التذكرة

ويحوى مسائل متشورة وهي غير معروفة وعلماً بمباحثها مختلفة . ولم  
تذكر كتب الطبقات شيئاً عن مادتها أو كتبها ويعلق عليها صاحب « الأنباء »  
بقوله : « ولعبد القاهر مسائل متشورة أثبتتها في مجلد هو له كالبتذكرة » ولم  
يستوف القول حق الاستيفاء في المسائل التي سطرها وكلامه وغوصه على جواهر  
هذا الموضوع يدل على تبحره وكثرة اطلاعه .

(١) أنظر المقتصد من ورقة ٢٠٨ .

(٢) نهر ٢١١ في كشف الظنون ، إن عبد القاهر اختصر فيه كتاب الإيضاح .

(٣) التكملة لأبي علي الفارسي حققها « كاظم بحر المرجان » رسالة ماجستير ، مخطوط

ببآداب القاهرة .



## ٦ - المفتاح :

على الرغم من أن كل الكتب التي ترجمت لعبد القاهر ذكرت اسم هذا المؤلف إلا أنها لم تذكر طبيعة الموضوعات التي عالجها وفي محاولة مني لمعرفة كنه هذه الموضوعات وجدت في طبقات الشافعية ( معلوم أن عبد القاهر شافعي ) كتاباً اسمه : « مفتاح » ابن القاص - ووجدته يبحث في أمور فقهية (١) .

وليس هناك دليل على أن « مفتاح » عبد القاهر يعالج أموراً فقهية كما أنه لا يوجد ما يجعلنا نقول : أنه يبحث في قضايا لغوية فقد يكون « المفتاح » من مصنفاته التي تتصل بمذهبه الفقهي الشافعي ، وقد تكون اتجاهاته اللغوية غلبت عليه فجعلته يصنفه في بعض المباحث اللغوية ...

## ٧ - الحمل :

ومنه نسخة خطية بدار الكتب المصرية بها بعض النقص ، وبالدار أيضاً مخطوط يسمى « الفاخر » في شرح حمل عبد القاهر - والفاخر هذا يحتوي على كتاب « الحمل » .

ويصف صاحب كشف الظنون « الحمل » وصفاً يطابق واقعه - و« الحمل » كما هو معلوم : كتاب في النحو يقال له أيضاً : « الجرجانية » يقع في خمسة فصول : الأول في المقدمات والثاني في عوامل الأفعال ، والثالث في عوامل الحروف ، والرابع في عوامل الأسماء ، والخامس في أشياء منفردة .

وقد ظفر هذا الكتاب بتقدير كثير من أعيان النحاة ، وقامت عليه شروح كثيرة منها :

١ - شرح السيد البطليوسي المتوفى سنة ٥٢١ هـ .

(١) ٢٣٩/٢ عند الحديث عن الإمام أبي منصور البغدادي « وفي ص ٢٤١ قال في شرح

المفتاح : في التسمية المستونة في الرضوء » .

٢ - شرح ابن الحشاش البغدادي النحوى المتوفى سنة ٥٦٧ هـ (١) .

٣ - شرح البلنسى المتوفى بمرسية سنة ٥٨٥ هـ .

٤ - شرح ابن خروف المتوفى سنة ٦٠٩ هـ .

٥ - شرح الشريشى المتوفى سنة ٦١٦ هـ .

٦ - شرح ثلاثة لابن عصفور النحوى المتوفى سنة ٦٦٩ هـ .

٧ - شرح محمد بن على الغرناطى المتوفى سنة ٧٠٤ هـ .

وشروح غير هذه كثيرة بيانها بدار الكتب المصرية (٢) .

والجدير بالذكر أن لعبد القاهر نفسه شرحا لكتابه « الجُمل » سماه .

#### ٨ - التلخيص

وقد علق عليه الوزير القفطى بقوله : « أن عبد القاهر جرى فيه على عادته من الإيجاز » .

#### ٩ - العوامل المائة فى النحو

وهو كما يقول عنه صاحب كشف الظنون « مشهور ومتداول » وقد لقي حظا كبيرا من العناية ، ونظم وشرح وترجم إلى التركية (٣) ونظم بها وشرح بها كذلك (٤) - ولقى عناية من أبناء الفارسية - ودار الكتب

(١) حقق هذه النسخة وقدم لها وطبعها فى دمشق على حيدر سنة ١٩٧٢ م .

(٢) بدار الكتب المصرية شروح ثلاث لابن عصفور النحوى المتوفى سنة ٦٦٩ هـ ضمت ضمن شروح جمل عبد القاهر وحقيقتها شروح الجمل للزجاجى لا لجمل عبد القاهر . وما تجدر الإشارة إليه أن الزجاجى أفرد كتابه « الجمل » لقواعد النحو والصرف أيضاً ، وقد حظى بشهرة مدوية لدقته ووضوح عبارته واستيعابه لما يحتاجه الناشئة أيضاً من النحو البصرى وقد أُلحق به جزءاً خاصاً بالخلف والإملاء - وائترجاجى فارسى الأصل أيضاً فهو من أهل « النخبة » الواقعة بين ديار الجبل وديار خوزستان ونشأ « بنهاند » جنوب همدان ثم انتقل إلى بغداد .

(٣) ترجمة إلى التركية كمال الدين المدرس (كشف الظنون ١١٧٩) .

(٤) نظمه إلى التركية محمد بن أحمد الشاعى المعروف بصوفى زاده الأورنوى المتوفى ١٠٢٤ هـ .

المصرية منه نسخ متنوعة . من بينها المخطوط والمطبوع (١) والمشرح والمنظوم  
والمرجم فهناك :

١ - الفوائد العتائية في حل العوامل المائة النحوية وهو شرح للعلامة  
محمد أبي القاسم العتائي على العوامل المائة للشيخ عبد القاهر الجرجاني  
(٦٥٠ مجاميع) .

٢ - نظم عوامل الإمام عبد القاهر الجرجاني للشيخ محمد بن حماد  
(٧٧ مجموعة) .

٣ - إعراب العوامل المائة تأليف شهاب الدين (٣١) ونسخة أخرى  
مثلها كتب في نهايتها تمت كتابته سنة ٩٣٥هـ (٨٧ م) .

٤ - إعراب العوامل المائة للجرجاني تأليف المولى عاشق قاسم الأزبقي  
(٤٨ م) ونسخ غير ذلك كثيرة .

أما الشروح فمثل :

(١) (١) شرح العوامل المائة للشيخ خالد الأزهرى الجرجاني (١٧٩ نحو) .  
(ب) شرح العوامل المائة للسيد الشريف على بن محمد الجرجاني المتوفى  
سنة ٨١٦هـ (٤٤٨ م) .

(ج) شرح العوامل المائة النحوية للشيخ يحيى بن نصوص بن إسرائيل .

١٠ - العمدة في التصريف :

وذكرت بعض الكتب التي ترجمت له ومنه نسخة مصورة بمعهد مخطوطات  
جامعة الدول العربية - صورت عن نسخة بتركية بمخطوطات النحاة . وهناك  
آيات نظمها عبد القاهر في الصرف التقليدي أيضاً وشرحها عمر الطراييشي

---

(١) بمكتبة جامعة القاهرة نسخة كتب في نهايتها طبع في المطبعة العامرة في أواخر جمادى  
الأول ١٣١٧هـ . وفي أوله كتب ايكنجى طبعى دار الخلافة : العلية - مطبعة عامر ١٣١٧  
فيان (٥) باره در .

حققت هذه النسخة وقدمتها مع كتاب شرح العوامل المائة للشيخ خالد الأزهرى الجرجاني  
بمد تحقيقه أيضاً - نشر دار المعارف بمصر .



المدنى فى كتاب « شرح الراح فيما يتوعد به للغزى والمراح » ( رقم ٣١ صرف دارالكتب ) قال فى مقدمتها : (١)

« بعد البسملة والحمد ، والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم :  
« رأيت آياتاً مشتملة على ما بقى على حرف واحد من فعل الأمر للإمام  
العلامة الخبير البحر الفهامة سبدي عبد القاهر الخرجاني رئيس أهل الفصاحة  
والبلاغة صاحب التصانيف الجليلة لو لم يكن منها إلا كتابه الإعجاز والأصرار  
لكناه نباهة ، فأحببت أن أتكلّم عنها من حيث المعنى والإعراب والتصريف ،  
ومما تجدر الإشارة إليه أن الجزء الموجود من مخطوط المقتصد بدار الكتب  
خاص بالصرف التقليدي أيضاً ، وإن كان به بعض الدراسات الصوتية .  
فتلك سنة الدراسة ومنهجها المتبع فى ذلك الحين وذلك عمل ومنهج جيد .

#### ١١ - كتاب فى العروض :

ذكرته كتب الطبقات ، وهو يعرض لموازين الشعر وبحوره وقوافيه (٢)  
ولعله مثل كتاب العروض لابن جنى الذى صدرت له طبعة سنة ١٩٣٢م (٣).  
وقد عرض فيه بحور الشعر العربى وأبوابه وأوزانه ودوائره. فكلاهما يستقى  
من نبع أبى على الفارسي ويرسم خطاه .

وفى بعض مواضع من المقتصد لعبد القاهر أقوال تنبىء عن طول باع  
وتمكن من المعرفة العروضية وحسن استغلال لهذا العلم فى فروع المعرفة  
اللغوية الأخرى - ظهر ذلك واضحاً فى باب الإدغام حيث عرض  
عبد القاهر فى حديث عارض لموازين الشعر والدراسات العروضية (٤) .

#### ١٢ - المختار :

وهو مجموعة قصائد مختارة من دواوين المتنبي والبحرئى وأبى تمام :

(١) حققها وقلمت لها بمقدمة فى علم الصرف ونشرتها دار المعارف ١٩٨١ .

(٢) فوات الوفيات ٢/٢٩٧ .

(٣) حققه دكتور حسن شاذل فرهود ( طبعة أولى - بيروت ١٣٩٢هـ ) .

(٤) اقرأ مخطوط المقتصد ورقة ٢٠٦ - ٢٠٧ .

وقد نشره الأستاذ عبد العزيز الميمنى بعليكرة بالهند - في كتاب « الطرائف الأدبية » بعد أن عني بنسخه ومعارضته بالأصول وشرحه - وقامت لجنة التأليف والترجمة والنشر بطبعه .

### ١٣ - كتاب شرح الفاتحة :

وعاق عليه الدكتور أحمد أحمد بدوى رحمه الله بأنه كان يود أن يطلع عليه ليرى كيف طبق منهجه الذى ينادى به فى دلائل الإعجاز . وفى ظنى أن شرحه للفاتحة تقليدى وربما يدل أنه تحدث عن نظمها فى دلائل الإعجاز (١) .

### ١٤ - كتاب إعجاز القرآن الصغير :

ويسمى « المقتضب » .

### ١٦ - كتاب إعجاز القرآن الكبير :

ويسمى « المعتضد » .

وهما شرحان مختصران من حيث الحجم على مصنف إعجاز القرآن الذى ألفه الواسطى وأبو عبد الله محمد بن زيد الواسطى ، المتوفى سنة ست

---

(١) الدلائل ص ٢١٤ . ولكنى أرجح أنه عرض فيها لبعض القراءات على نحو ما نجد فى المحتسب لابن جنى فى سورة الفاتحة - حيث دارت خلافات بخصوصها والمج عبد القاهر فى بعض مناقشاته فى الدلائل لما فقد اجتهد فى تأييد بعض قراءات ورفض أخرى مثل قراءة ( الحمد له ) بكسر اللام بدل ضمها - ونشهد النحوى المصرى ابن النحاس المتوفى سنة ٣٣٨ هـ بأنها خاصة بلهجة تميم - وقد اجتهد الكوفيون فى تأييدها هى وأختها ( الحمد لله ) بضم لام الله - وعاب البصريون هذه القراءة التى هى قراءة زيد بن على المتوفى سنة ١٢٢ هـ ورؤية بحجة أنها سقطت من الاستعمال ومصطمة مع قواعد الإعراب .

( أنظر المحتسب لابن جنى فى سورة الفاتحة . وانظر الإنصاف لابن الأنبارى ص ٢٧ ، و ٣١٠ / ٣١١ / ٣١٥ . )

ولا بد أن عبد القاهر له رأى فى هذه القضية وألف تفسيره فى سورة الفاتحة من أجلها .

( م ٣ عالم اللغة )

وثلاثمائة للهجرة . ولم يعلم هذين المصنفين مكان ولم يهتد لكتاب البواسطي غير أنه يعد من أوائل الكتب التي اهتمت بدراسة إعجاز القرآن الكريم وسميت بذلك الاسم - وقد ذكره بن النديم في الفهرست وابن العماد في 'شذرات' ( ٢٩٩/٢ ) وحاجي خليفة في كشف الظنون . وفي اهتمام عبد القاهر بهذا المصنف وتأليفه عليه دلالة على أنه كان يتتبع المنبع الأصلي لكل ما يعرض له ضارباً صفحاً عما يتعصب له غيره من اتجاه مذهبي أو فرقي فالواسطي معزلي وعبد القاهر أشعري ولكن عبد القاهر يتتبع المنبع ويبحث عن الأصل .

#### ١٦ - كتاب الرسالة الشافية :

وهو مطبوع متداول ( ضمن ثلاث رسائل ) في إعجاز القرآن الكريم - وقد ضمنها عبد القاهر خلاصة فكرته في إعجاز القرآن الكريم وهي بمثابة تمهيد لنظريته في دلائل الإعجاز .

#### ١٧ - دلائل الإعجاز :

وهو صنو .

#### ١٨ - أسرار البلاغة :

وأراهما متكاملين - وقد اعتمدت بعض فصول الكتاب عليهما فقد أودعهما عبد القاهر خلاصة فكرته وجوهر نظريته في دراسة المعنى اللغوي - ومعاني النحو وهما مطبوعان متداولان وقد نشرهما أول الأمر السيد محمد رشيد رضا - وذلك بعد أن اهتم بهما وأعطاهما قدرهما الشيخ الإمام محمد عبده ودرسهما لطلابه بالأزهر وأقام عليهما تعليقات وشروح قيمة ونالا من الدارسين المحدثين قدراً من العناية لائقاً بهما .

- وتبرز جوهر أفكار الدلائل في فصل الدراسات الصرفية والنحوية . أما فصل المعنى فتبرز فيه خلاصة أفكار عبد القاهر في الأسرار وما يتصل بها في الدلائل .



وفي ظني أن أسرار البلاغة أسبق إلى الظهور من دلائل الإعجاز يتضح ذلك من بعض إحالاته في الدلائل ، نجد موضوعاتها في الأسرار مثل حديثه عن قضية النحو في الكلام وتشبيهه بالملح في الطعام ، ومثل حديثه عن الاستعارة وسائر ما يجري مجراها . وشروطها ...

وكان منطق الأمور يقتضي أن يكون الدلائل أسبق إلى الظهور حيث إن دراسة المعنى اللغوي وقضاياها ومشاكله تتلو دراسة المعنى النحوي وقضاياها وأما عن سر الخلاف بين الدارسين حول أيهما أسبق ؟

فلذلك عدة أسباب :

وأرى أن المسألة جدية بوقفة موضوعية مستأنية يساط من خلالها الضوء على بواعث الخلاف وتناجحه ويقطع فيها برأي فصل - والأمر عندي على النحو الآتي :

إن من يقرأ في تودة يجد أن إحالات عبد القاهر لها أثرها إلى حد بعيد في هذا الخلاف ، وأن النظرة السريعة والانخداع بإيحاءاتها التي أوجدت هذا الخلاف وأعانت عليه . ومن أمثلة - تلك الإحالات قوله في الدلائل : وضربوا المثل بالملح كما عرفت ، وقضية الملح سبق القول فيها في الأسرار ومن هنا يظن ظان أن الأسرار أسبق .

ثم يجيء في الدلائل أيضاً ويقول عند حديثه عن الاستعارة : في الاستعارة علم كثير ولطائف معان وسنقول فيها إن شاء الله في موضع آخر فيفسر بعضهم الموضوع الآخر بأنه الأسرار ويحكم بأن الدلائل أسبق (٢) .

---

(١) يرى الأستاذ أمين الخولي أن القطع في هذا الموضوع برأي أمر صعب . ويرى الدكتور أحمد بدوي أن الدلائل أسبق ، أن ما جاء في الأسرار من حديث عن النظم إن هو إلا تلخيص لا كمال النظرية واختلاف الدكتور غنيمي هلالو الدكتور محمد خلف الله أخذ حول أيهما أسبق . قال الدكتور خلف يرى أن الأسرار أسبق ، بينما يرى الدكتور غنيمي أن الدلائل أسبق وهكذا الخلاف . (٢) الدكتور محمد خلف الله أحمد من ص ١٠٧ إلى ص ١٠٩ وأقرأ الفصل الرابع في كتابه من الوجهة النفسية تحت عنوان ( المشرع النفسي في بحث أسرار البلاغة ) من ص ١٠٦ إلى ص ١٦٤

وعندى أن الأمر لا يبين بتلك الإحالات وإنما من خلال تتبع دقيق فهو مثلاً يقول فى ص ٦ من الدلائل « وضربوا المثل بالملح كما عرفت » وقضية الملح سبق القول فيها بتفصيل فى الأسرار ص ٥١ وما بعدها .

يؤيد ذلك قوله عند حديثه عن الحجاز « فصلت القول فى موضع آخر » وبالبحث يتبين أنه مفصل فى الأسرار بدليل تعليق الشيخ رشيد رضا الباشر فى الهامش بقوله « يقصد الأسرار » يؤيد ذلك أيضاً ما جاء قرب نهاية الأسرار رأى فى ص ٢٥٩ حيث يقول « وهذا شىء عرض ولاستقصائه موضع آخر إن وفق الله » ونجده يأتى به مفصلاً فى الدلائل .

ومن هنا فالرأى الذى يؤيده البحث هو أن الأسرار أسبق وتليه الرسالة الشافية أما الدلائل فهو عندى آخر ما أنتج عبد القاهر وانضح ما أنجز طيلة حياته كما أنه تطور دراسة طبيعية عنده وطول نظره .

وأود هنا أن أشير إلى أن تحقيق الكتابين غير سوى وأن فى جمعهما خلط ، وأن قطعاً منهما ناقصة يشهد بذلك التفكك فى الدلائل والأسرار معاً والإعادة والتكرار فيهما — والبعد عن التسلسل المنطقى فى كثير من المواطن وليستقيم قول عبد القاهر فيها لابد من حذف العناوين التى وضعها الناشر فى كثير من الحالات مضللة وتمثل أفكاراً جزئية يضيع بسببها جوهر فكرة الشيخ ومعالم نظرياته المتكاملة . مع الاستعانة بالأصول المخطوطة من جديد مع ملاحظة وجوب الربط بين الموضوعات فى الأسرار والدلائل والرسالة الشافية . والصبر وطول النظر كفيلاً بأن يضع الأمور فى موضعها التى وضعها فيها صاحبها .

---

وقد ربط القضية بمنزعه نفسى عند الشيخ فرأى أن الدلائل كتاب عام فى النظرية أما الأسرار فبحث خاص وأيد فرضه هذا بأن تأثر عبد القاهر بالدراسات اليونانية أظهر فى الأسرار منه فى الدلائل وهذا الدليل عليه لاله .

## الدراسات اللغوية عند العرب قبل عبد القاهر

يعرض الشق الثانى من التمهيد للدراسات اللغوية عند العرب قبل عبد القاهر .

وعلى الرغم من أن الاهتمام هنا كان منصبا على ما قبل عبد القاهر من دراسات إلا أنه وضح فيه وعنده كثير من القضايا التى عدت ضرورة حيوية للبحث وألقت كثيرا من الضوء على ما تبع ذلك من فصول :

وجاء الحديث فى هذا القسم من التمهيد على النحو الآتى :

أنصف الباحثون المحدثون لغوي العرب القدماء ، وقرروا أنهم بذلوا الجهد الحارق فى خدمة اللغة - وأنهم بحثوا فى كل جوانب لغتهم ونظروا فيها نظرات عميقة (١) .

وقد كان القرآن الكريم الذى « عدم مفجر العلوم ومنبعها (٢) » حافزهم فى تلك الدراسات فقد التعت حوله الدارسون وبرعوا فى طوائف مختلفة من المباحث الأدبية واللغوية والقراءات القرآنية . (٣)

ولأن القرآن الكريم معجز بنصه كان ذلك سببا فوق كل الأسلوب فى

---

(١) دكتور كمال بشر : دراسات فى علم اللغة ، القسم الثانى ، ص ١٥ ، ٥١ ، ٨٣ . وانظر : اللغة بين المعيارية والوصفية للدكتور تمام حسان ، ص ٦٢ . وقرأ اللغة والنحو بين القديم والحديث لمح من فضل علمائنا السابقين للأستاذ عباس حسن .

(٢) أنظر : الإتيقان فى علوم القرآن لجلال الدين السيوطى ، ص ٢ وما بعدها . وقرأ : إعجاز القرآن والبلاغة النبوية للرافعى مصطفى صادق ، ص ١١٤ ( طبعة بيروت )

(٣) من يتدبر القراءات فى القرآن يجد أن المغايرة قد تكون :

( أ ) إما تغير فى الحركات .

( ب ) أو تغير فى الأبنية والصيغ .

( ج ) أو تغير فى الأصوات .

( د ) أو تغير فى الألفاظ وكلها مباحث فى دراسات اللغوية .



دراسته لمعرفة ما كان به معجزا ، فقد أعجز الإنس والجن على سواء ...  
ولعبد القاهر وصلت تلك الدراسات وكان له في هذا الفرع منها دوره (١) :

ولطول مدارس القرآن الكريم ، ولعوامل كثيرة ظهر علم النحو ،  
فأوائل النحاة كانوا من القراء أو ممن عنوا بالدراسات القرآنية ، ومن  
أمثلهم في ذلك : عبد الله بن إسحق الحضرمي وأبي عمرو بن العلاء والخليل  
ابن أحمد وغيرهم من البصريين - ومن الكوفيين على بن حمزة ، ويحيى  
ابن زياد القراء وغيرهم .

وتنقل النحو إلى أن وصل إلى عبد القاهر - فعن أبي الأسود أخذه  
نصر بن عاصم ، وأخذه عن نصر أبو عمرو بن العلاء ، وأخذه عن أبي  
عمرو الخليل ، وعن الخليل ويونس بن حبيب أخذه سيويه وعنه أخذه  
الأخفش أبو الحسن سعيد بن مسعدة وعن الأخفش أخذه أبو عثمان بكر  
ابن محمد المازني الشيباني ، وأبو عمر الجرمي ، وأخذه عنهما المبرد  
أبو أسحق الزجاج ، وأبو بكر بن السراج وأخذه عن ابن السراج أبو علي  
الفارسي وعن أبي علي أخذه علي بن عيسى الربعي ، وأبو الفتح عثمان ابن  
جنى ، وأبو الحسين محمد بن الحسين محمد بن عبد الوارث الفارسي النحوي  
ابن أخت أبي علي الفارسي تزيل جرجان وشيخ عبد القاهر الجرجاني في النحو  
وعلوم اللغة (٢) .

وانبثق عمل اللغويين منذ بدايته عن الأئمة في الأثر والأصح في النقل  
والرواية ، فقد كان مرتبطا بالقرآن الكريم وتلاوته ، وتلاوة القرآن  
الكريم سنة يجب قبولها والمصير إليها ، ولذا جاء عملهم يكاد يكون وصفا

---

(١) سبق أن بينا أن لعبد القاهر مصنفات في هذا منها : إعجاز القرآن الكريم ،  
والصغير وله الرسالة الشافية ، وتفسير سورة الفاتحة ، ودلائل الإعجاز ، وأسرار البلاغة ،  
(٢) ورقة ٣ من مخطوط الفاخر لحالة الأزهرى - وانظر مقدمة الناشرين لسر صناعة  
الإعراب لابن جنى .

لظواهر اللغة لا فرضاً لقواعدها ، ومن هنا رأى بعض الباحثين أن وظيفة اللغوى لم يفهمدا على حقيقتها أحد مثلما فهمها وطبقها سلفنا الصالح (١) .

ولأن نصوص القرآن مصدر تلك الدراسات ومادتها والقرآن نض لغوى بلسان عربى مبين انتقل اللغويون إلى حقل اللغة المدروسة وعاشوا في البادية وشافهوا الأعراب وجمعوا منهم مادتهم وتواصلوا بالاستماع إليهم (٢) — وهذا المبدأ الوحيد سبقوا به العالم إذ كانت الرحلة إلى مضارب القبائل أمراً ضرورياً ومنهجاً متبعاً لم يختلف عنه أحد من السابقين (٣) . فهم حددوا دائرة الأخذ والتلقى في عدد من القبائل (٤) ، كما أنهم حصروا فترة زمنية تنهى عندها شراهدهم (٥) .

وهذا العمل الجيد من وجهة نظر الدرس اللغوى الحديث (٦) به بعض الثغرات على الرغم من تضمنه مبادئ ثلاثة قيمة هي :

- ١ — مبدأ الأخذ بالمشاهدة والنزول إلى البيئة المعنية .
- ٢ — مبدأ الاعتماد على اللغة المنطوقة بما تحويه من دفء للحقيقة وتمثيل للواقع .
- ٣ — مبدأ تحديد عدد القبائل أى تحديد بيئة اللغة موضوع الدرس عند بعض الدراسين منهم .

(١) دكتور صبحى "صالح : دراسات في فقه اللغة ، ص ١٢ .  
(٢) جاء في أنباء الرواة ٢٥٨/٢ سأل الكسائى الخليل ، وقد بهره كثرة ما يحفظ .  
من أين أخذت علمك هذا ؟ .. فأجابه من بوادى الحجاز ونجد وتهامة . وجاء في البيان والتبيين ١٨/١ :  
قال أحدهم : أنا أقول : إنه ليس في الأرض كلام هو أمتع ولا أنفع ولا آتق ولا أئد في الأسماع ولا أئد اتصالاً بالمقول السليمة ولا أئق للقلوب ولا أجود تقريراً للبيان من طول استمع حديث الأعراب انتصحاء .

(٣) دراسات في علم اللغة ، تقسم الثاني ، ص ٦٢ .  
(٤) أنظر الاقتراح لجلال الدين السيوطى ، ص ١٩ ؛ والمزهر ١٢٨/١ ؛ وخراتة الأدب ٨/١ ؛ ومجلة المجتمع اللغوى القاهرى ، ج ١ ، ص ٢٥٢ .  
(٥) السابق .

(٦) تلخيص وجهة نظر أستاذنا الدكتور كمال بشر ( دراسات في علم اللغة ، ص ٦٢-٦٣ القسم الثانى ) .

ومن ثمراته على سبيل المثال : بالنسبة للمبدأ الأول : لم يقتصروا على الاستماع فكانوا أحياناً يمثلون الثغرات بالالتجاء إلى القياس أو الافتراض .

وأما تحديد القبائل فكان تحديدًا واسعاً ، فلم تكن تلك القبائل تقطن حياً واحداً ، ولا أحياء متجاورة بل كان بعضها ينتمي إلى مناطق بعيدة مترامية مما يفرض اختلافاً لغوياً تبعاً للاختلاف الجغرافي .

وقد أجاز بعضهم الأخذ عن أى عربي بغض النظر عما ينتمي إليه من بيئة جغرافية (١) «

ووسع لغويو العرب مادة دراستهم باتجاههم شطر لغة العرب واعتمادهم على فصحاء العربية ، بل وعلى الفصحاء في العربية من غير العرب . ومن الأمثلة :

• أبو عمرو بن قائد الأسواري الأعجمي الذي كان يونس بن حبيب يحتج بكلامه (٢) .

• موسى بن سيار الذي كان يجلس في مجلسه المشهور به ويقعد العرب عن يمينه والفرس عن يساره ويقراً الآية من كتاب الله ويفسرهما للعرب بالعربية ثم يحول وجهه للفرس ويفسرهما لهم بالفارسية فلا يدرى بأى

---

(١) أنظر : دراسات في علم اللغة ، القسم الثاني ، ص ٦٢ - ٦٣ .  
يفتخر العالم اللغوي البصري أبو الفضل الرياشي الذي مات عن ثمانين عاماً عند استيلاء الثوار من الزنج على البصرة سنة ٢٥٧ هـ ، يفخر بأن البصريين أخذوا اللغة عن البدو الخلفاء حرفة الضباب وأكلة اليرابيع على حين أخذها الكوفيون عن أنصاف الأعراب أهل السواد وأصحاب الكواميخ وأكلة الشواريز - أنظر نزهة الألباء لابن الأنباري ص ٢٦٣ ؛ والسيرة في أخبار النحويين البصريين للسيرافي ، ص ٩٠ ؛ والفهرست لابن النديم ص ٨٦ ، والعربية ليوهان فلك ص ١٢٢ .  
(٢) البيان والتبيين للجاحظ ، ج ١ ، ص ١٣٩ ؛ وأنظر مدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة

والنحو للدكتور الخزومي " goldziher, Muh Studien p 162 "

والمنية والأمل لمرتضى ص ٣٥ .



اللسانين هو أبين (١) .

• والحسن البصري المتوفى سنة ١١٠ هـ قد كان إينا لأحد أماري الحرب في مدينة (ميسان) وقد احتج بكلامه أبو عمرو بن العلاء وروية ووضعوه بجانب الحجاج (٢) .

ومع ذلك : ظل جمع المادة واستقرارها وتنظيمها وتسمية أقسامها ومفهوماتها ثم وضع القواعد التي تصف جهات انشركة بين المفردات بنم كله على وضع يشير الإعجاب ، وقد بذل فيه من الجهد ، وسوف يظل أثره ملحوظا أبداً لله (٣) . « غير أنه بسبب حصر الفترة الزمانية التي تنتهي عندها شواهدهم بينما كان عليهم الاستمرار في دراسة اللغة مع عدم تجديد الشرائد في أيديهم : « وجدوا أنفسهم في موضع اضطروا فيه إلى أن يدوروا حول ما وضعه السلف من قواعد فجعلوا كلامهم عنها لاعتادة اللغة ، ولم يعد ثمة مكان للاستقراء لأن السلف في نظرهم كانوا قد أتموا هذه العملية ، وأوقفوا العمل فيها برفض الحديد من الشواهد ، وهنا بدأ فرض القواعد على الأمثلة ، وبدأت التمرينات العقلية في تركيب الجمل ، وبدأ القول بالوجوب والجواز وأصبحت القواعد سيدة النصوص (٤) . « وكان من الممكن تلافي كل هذا لو أنهم صنعوا ما صنعه دارسو الأدب من تسجيل ظواهره في أعصره المختلفة ، ومن هنا فقد فاتهم أن يهتموا بدراسة اللهجات على مستوى الدراسة الوصفية على الرغم من اعترافهم : « بالخلافات اللهجية المتعددة الموجودة في مختلف القبائل ولدى شعرائها ، وترينا روايات القرآن الكريم فيضاً كبيراً (٥) .

(١) أنظر : الكامل للبرد ص ١٢٠ ، وأخبار البصريين للسيرافي ، ص ٨٠ ، والبيان والتبيين للجاحظ ، ١ ، ص ٦٨ ؛ ج ٢ ، ص ٤ . وأقرأ العربية ليوهان فلك ص ٣١ وإن كان الجاحظ وصف قراءتين للحسن البصري بأنهما خطأ صراح إلا أن في قوله نظراً : إحداهما : « وما تزل به الشياطين » والأخرى ( صادى ) بدل ( صاد ) الآية الأولى من سورة ص .

(٢) دكتور تمام حسان : اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص ١٦٤ .

(٣) دكتور تمام حسان : اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص ٥٢ .

(٤) ليتودور نولدكه : اللغات السامية ، ترجمة د. رمضان عبد التواب : ص ٧٥ .

غير أن لربط الكلام بمقام استعمانه فصل كبير لا يسكر لهم . وإن كان قد غلب عليهم منهجهم : فأتجهت عنايتهم بنحو الصحة والخطأ ، أو نحو الحودة وعدمها (١) ، أضف إلى هذا أن الاتجاه الوصفي غلب على بعض مباحثهم في اللغة بل على بعض مصنفات لهم بأكثرها . وإن كانت على حد قول عالم باحث : « قلة ظهرت في أول عهد العرب بهذه الدراسات قامت على الوصف في كثير من أبوابها ، ولم تقع في المعيارية حين وقعت فيها إلا من قبيل التوسع في التعبير من ذلك : كتب سيوييه ، وكتابا عبد القاهر الجرجاني أسرار البلاغة ، دلائل الإعجاز (٢) » .

### علة ما أصاب منهجهم

ما أصاب منهجهم راجع لعلل واعتبارات منها : أن المنطقة من الشعوبين وأصحاب الثقافة اليونانية من المسيحيين كانوا يزرون على لغة العرب ونحوها مما قاد النحاة إلى ما انتهوا إليه للتخلص من تهمة اللفظية التي رمى بها النحوي العربي (٣) .

فيذهب التنوخي ص ٦ من كتابه الأقصى القريب في علم البيان فيما ينقله عنه الأستاذ أمين الخولي ، إلى أن النحواً حكم وأعم من المنطق . يقول التنوخي : « ونظير القضية في اصطلاح أهل النحو الجملة ولا فرق بين الاصطلاحين كما يقول بعد ذلك إلا أن أهل المنطق يتكلمون عن المعاني مستتبعة للألفاظ ، وأهل النحو يتكلمون عن الألفاظ مستتبعة للمعاني ، والجملة أعم من القضية لأن الجملة منها ما يحتمل الصدق والكذب ومنها ما لا يحتمله وهي الجملة

(١) دراسات في علم اللغة ، القسم الثاني ، ص ٦٤ .

(٢) اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص ٣ .

(٣) اقرأ المقابسات لأبي حيان التوحيدي ، ص ٧٥ ؛ والإمتاع والمؤانسة : ١٠٨/١ . وقد جاء في حاشية العطار على شرح مقولات السجاعي « سبق النحاة المقولات العشر على أبواب النحو وهي : الجوهر ، النكم ، الكيف ، الزمان ، المكان ، الإضافة ، الوضع ، الملك ، الفاعلية ، والتقابلية . وانظر مناهج البحث للدكتور تمام حسان من ص ١٦ إلى ص ٢٥ .

الطلبية الإنشائية ، والتفضية لا تخرج عما تحتل الصدق والكذب (١) .

بل أن السيرافى يذهب إلى أن النحو منطق ولكنه مسلوخ من العربية والمنطق نحو ولكنه مفهوم باللغة (٢) . وأدلى الشعراء في هذه القضية بدلوهم :

قال عمار الكلابي :

كم بين قوم قد احتالوا لمنطقهم وبين قوم على إعرابهم طبعوا (٣)

فلا غرابة بعد ذلك عندما نراهم يريدون لقواعدهم دقة المنطق ، وأن تكون مثله جامعة مانعة ، ولا غرابة أيضاً عندما يحاولون إخضاع المتكلمين للمنطق النحوى (٤) . فكما يقول السيوطى « علم مقاييس كلام العرب هو النحو ، فكل كلام لابد أن يرد إلى النحو ويقاس عليه (٥) .

وقد كانت ثقافة اللغويين شاملة تجمع إلى جانب علوم اللغة علوم الدين والمنطق وفلسفة الكلام إلى حد أنه ساد قول وشاع بأنه لا يجترأ على

(١) البلاغة العربية وأثر الفلسفة فيها ، ص ٢٦ .

(٢) أنظر : المقاييس ، والإمتاع والمؤانسة ، وحوليات آداب عين شمس ، ص ٣٩ مقال د. مصطفى ناصف .

(٣) معجم الأدباء لياقوت ، ج ٥ ، ص ٢٦ . وقرأ بقية أبياته في هذا الصدد .  
(٤) من الأمثلة على ذلك ما دار بين عبد الله بن أبي اسحق الحضرى والفرزدق ، عندما حسم الفرزدق بقوله : « علينا أن نقول وعليكم أن تعربوا » . ومثله أيضاً ما دار بين الخليل ومحمد بن منذر الشاعر البصرى عندما قال له الخليل : « إنما أنتم معشر أشعراء تبع لى وأنا سكان السفينة إن قرضتكم ورضيت قولكم تفقم وإلا كسدت » .

أنظر : أشعر وأشعراء ، ج ١ ، ص ٣٥ تحقيق أحمد محمد شاكر . وأنظر الموشح للمرزبانى فى مأخذ العلماء على الشعراء ( ص ٩٩ وما بعدها ) ط السلفية ١٣٤٣ هـ وجاء فى ص ٢٤٦ أن الخصومة التى كانت بين الفرزدق وعبد الله بن أبي اسحق الحضرى إنما كانت بين بشار والأخفش . ونقل أبو العلاء أنها كانت بين بشار وسيبويه . أنظر رسالة النفران ص ٢٤٩ ط ٥ ذخائر . وأنظر لتتنا والحياة للدكتور عتشة عبد الرحمن ( بنت اشاطى ) ص ٥١ : دار المعارف ١٩٧١ م .

(٥) الاتراح لجلال الدين السيوطى ، ص ٦ .

الخوض في علم الكلام إلا فلسفى أو متفلسف (١) - وأثر شمول الثقافة في منهج البحث اللغوى .

وأثر الخوض في المباحث الفقهية والدراسات الكلامية والفلسفية نظرية العامل - وكل اللغويين كان فقهاء على مذهب متكلماً على طريقة واستمر ذلك إلى ما بعد عصر عبد القاهر ، وقد كان عبد القاهر فقيهاً على مذهب الشافعى ، متكلماً على طريقة الأشعرى وسنقى ضوءاً على نظرية العامل لأهميتها ، ولصحتها بما نحن بصدد ذلك على نحو ما هو آت :

### نظرية العامل

أشار ابن جنى في خصائصه صراحة إلى أن النحويين استفادوا من المتكلمين فكرة العامل ، وفي هذا ما يدل على أن الفكرة معروفة في التراث . وليس هناك ما يدعى لأن يدعى بعضهم أنه صاحب الكشف عنها (٢) . يقول ابن جنى :

« واعلم أن علل النحويين وأغنى بذلك حذاقهم المتفنيين ، لا ألفافهم المستضعفين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفنيين (٣) » - فالتأثر بعلم الكلام أثر نظرية العامل .

فالعامل مع المعمول كالعلة مع المعلول وكما لا يفصل بين العلة ومعلولها فاصل كذلك العامل والمعمول إلا في مواضع قد استثنيت للدليل راجح . وكما لا يجتمع على المعلول الواحد علتان ، كذلك المعمول لا يجتمع عليه عاملان .

(١) البلاغة العربية وأثر الفلسفة فيها للأستاذ أمين الخولى .

(٢) على نحو ما صنع الدكتور على أبو المكارم في كتابه ( الظواهر اللغوية ) .

(٣) الخصائص لابن جنى ٤٨/١ ؛ وانظر : فقه اللغة المختار ، ص ٧٥ للدكتور إبراهيم السمراتى .



وإن عاملان اقتضيا في اسم عمل قبل فللواحد منهما العمل (١)

وأسرف اللغويون على أنفسهم في كل ما ترتب على نظرية العامل من تأويلات وافتراضات وتمديدات ، وظهرت محاولات إصلاح وكان ذلك قبل ابن جني بل قبل أبي علي الفارسي نفسه ، فإن موقف أبي عمر الجرمي والمبرد يعد نقطة بدء في هذه المحاولة - فقد منع الجرمي إجراء انتزاع في الأفعال المتعدية إلى مفعولين أو ثلاثة لعدم مجيء ذلك عن العرب ، ولأنه يؤدي إلى صور معتدة . وقد عرض المبرد نماذج مختلفة من هذا في كتابه المقتضب (٢) .

ولا يغيب عن البال أن الافتراضات العقلية والتمارين غير العملية موجودة منذ التحليل ولها أمثلة في كتاب سيوييه من ذلك نرى سيوييه يسأل التحليل عن رجل يسمى « أولو » من قوله عز وجل : « نحن أولو قوة وبأس شديد » أو سمي « ذوو » من قولهم « ذوو عزة » وكيف يجري إعرابها حسب الموقع ؟ .

ويجيب : أقول : هذا ذوون - وهذا أولون - لأنني لم أضف « أي لم أتبعها المضاف إليه » . وإنما ذهبت النون من الإضافة (٣) كما يسأله عن رجل يسمى « يرمي » أو « رمي » - ويجيب : أنه نه لأنه إذا صار إسما فهو بمنزلة قاضي (٤) .

ويرى عالم باحث : أن النحاة عمموا ذلك فيما بعد واتسعوا فيه : إظهاراً للمهارة وتدريباً للناشئة (٥) .

(١) اقرأ كتاب الظواهر اللغوية في التراث النحوي للدكتور علي أبو المكارم من ٨٩ - ٩١ .

(٢) المقتضب للمبرد ٤٢/٢ . وانظر المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف .

(٣) الكتاب لسيوييه ٤٢/٢ . وانظر المدارس النحوية د. شوقي ضيف ، ص ١١٤ .

(٤) الكتاب لسيوييه ٥٨/٢ .

(٥) دكتور شوقي ضيف : المدارس النحوية .

وهكذا بالغ اللغويون في مثل هذا وأسرفوا في كل ما ترتب على نظرية العامل وغيرها من تأويلات وافتراضات وتقديرات ، وقدروا عوامل لو أنها ظهرت لتغير مدلول الكلام (١) .

وارتفعت الصيحات التي ترهد في النحو لما فيه من مسائل عويصة تجشم الفكر وتكد الذهن وتضيق الوقت ، وظهرت محاولات إصلاح وكانت محاولة أبي على الفارسي ، فقد ألف مصنفه ، « مختصر عوامل الإعراب » (٢) . وحاول تلميذه ابن جني بدوره أن يشرح الهدف من نظرية العامل ليخفف اللغويون من التقديرات والتأويلات واستعقيدات - فنبههم إلى أن الذي قصد من وراء نظرية العامل هو التيسير والتسهيل ، وأما القول عن العامل اللفظي والمعنوي فليبان أن بعض العمل يأتي بلفظ معه ، وأما الحقيقة ومحصول الحديث فإن العمل من الرفع والنصب والجر والخزم إنما هو ثمرة تكلم نفسه لا لشيء غيره - وإنما قالوا : لفظي ، ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ أو اشتغال المعنى على لفظ ، وهذا واضح (٣) .

وطالعنا عبد القاهر في هذه القضية بتفسير نظري مشفوع بتطبيق عملي حتى يضع التطبيق العملي في متناول التفسير النظري وكان ذلك في مؤلفيه : « العوامل المائة والجمل » .

وتلقف ابن مضاء القرطبي هذا من المشرق وأخرج كتابه : « الرد على النحاة » وفيه يقول : « قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغنى عنه النحوي ، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه ، وضرب على ذلك كثيرًا من الأمثلة ، وهو على حق فيما ذهب إليه .

غير أن ابن مضاء إن كان قد عاب على المشاركة نحوهم وانتقص منهجهم

(١) صفحة ١٨ من كتاب الرد على النحاة ، لابن مضاء القرطبي ، تحقيق د. شوقي ضيف .

(٢) ومن قبل نادى الفراء بإلغاء نظرية العامل أصلاً : أنظر كتاب أبي زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة من ص ٤٢٣ - ٤٢١ للدكتور أحمد مكي الأنصاري .

(٣) الخصائص لابن جني ١/ ١٥٥ .

فإن ذلك لمنافسة بين المشاركة والمغاربة ولا اعتبارات مذهبية (١) .

أما الاتجاه المذهبي عند الأندلسيين فلم يكن مختلفاً عنه في المشرق على الرغم من تقسيم الباحثين - لغويي العرب ومدارس واتجاهات . فإن أهل الأندلس نزعوا في بادئ أمرهم المترج الكوفي ، ثم عادوا واتخذوا الاتجاه البصري . يقول في ذلك عالم باحث : « أول نخاة الأندلس بالمعنى الدقيق لكلمة نحوي : « الزبيدي » حوذي بن عثمان المورودي الذي رحل إلى المشرق وتعلمه للكسائي وانتماء ، وتوفي سنة ١٩٨ هـ - وعاصره أبو عبد الله محمد ابن عبد الله الذي رحل إلى المشرق وأخذ عن عثمان بن سعيد المصري « المعروف بورس وأدخل قراءته إلى الأندلس . وكان بصيراً بالعربية (٢) ثم يضيف « ويبدو أن الأندلس تأخرت في عنايتها بالنحو البصري حتى أواخر القرن الثالث الهجري حين رحل « الأفشيتي بن هاشم المتوفى سنة ٣٠٧ هـ إلى مصر وأخذ كتاب سيوييه عن الدينوري بمصر (٣) .

وحتى بعد دعوة ابن مضاء لم يختلف المنهج الأندلسي عن المشرقي فابن أبي الربيع م. (٦٨٨) هـ وابن الحاج الأندلسي م. (٦٥١) هـ تلميذا الشلوبين (٤) وابن هشام الخضراوي م سنة ٦٤٦ هـ تلميذ ابن خروف كان جهدهم منصباً على مصنفات المشاركة مثل شرح إيضاح أبي علي الفارسي وشرح شواذه - أو شرح كتاب سيوييه ، أو شرح جمل الزجاجي - الخ .

(١) كان ابن مضاء فخرى المذهب ، بل كان حجة في التفقه الطاهري واخذت ، وولاه الموحدون قضاء فاس وأخذ عن ابن الرمك كتاب سيوييه وتوفي سنة ٥٩٢ هـ - وهو أبو العباس أحمد عبد الرحمن بن محمد بن مضاء المحمي القرطابي . أنظر في ترجمة ابن مضاء : بغية النعاة ص ١٣٩ ؛ وروضات الجنات ص ٨٢ ؛ والديبج المذهب لابن فهدون ص ٤٧ ؛ واشكالة لابن الأبار رقه ٢٣٤ ؛ وبغية الملتزم للشبلي ص ١٩٢ .

(٢) المدارس النحوية للهكتور شوقي ضيف ، ص ٢٧٨ - ٢٨٩ .

(٣) المدارس النحوية للهكتور شوقي ضيف ، ص ٢٨٩ .

(٤) أنظر بغية النعاة ، ص ١٥٦ ، ٣١٩ ، ٣٥٤ .

## المدارس اللغوية

طاب لكثير من الباحثين أن يقسموا لغوي العرب مدارس واتجاهات  
واختلف الأقدمون والمحدثون حول هذا التقسيم :

ويتضح هذا التقسيم في الفهرست لابن النديم ، وفي طبقات النحويين  
واللغويين للزبيدي وغير ذلك .

وعلى سبيل المثال عدّ الزبيدي مدارس النحو حمساً تتمثل في البصريين  
والكوفيين — والمصريين — والتهريين — والاندلسيين (١) على حين جعلها  
العكبري ثلاثاً حيث يقول : « النحويون جنس تحته ثلاثة أنواع (٢) .  
مديون — كوفيون — بصريون .

وألف أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري كتابه :  
« الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين » .

وألف أبو الحسن بن كيسان مصنفه : « المسائل على مذهب النحويين  
فيما اختلف فيه الكوفيون والبصريون ، كما ألف أبو البقاء العكبري كتابه  
التبيين (٣) في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين » وصنع صنيعهم  
السيوطي في كتابه : « الأشباه والنظائر » .

وأما بالنسبة للمحدثين فكثيرون فرّقوا منهجياً بين لغوي العرب — على  
نحو ما صنع ذلك د. مهدي الخزومي — فإنه يرى وجود مدرسة كوفية ذات  
منهج واتجاهات وأسس في مقابل المدرسة البصرية يشهد بذلك مصنفه « مدرسة  
الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو » ويشاركة الرأي . د. عبد الرحمن السيد  
كما يتضح ذلك من مصنفه « مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها » .  
وذهب آخرون إلى ما هو أبعد من ذلك وأعمق إلى وجود مذاهب

(١) السابق . وانظر المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف .

(٢) أنظر طبقات النحويين واللغويين للزبيدي (ط أولى) وأقرأ صفحات ٢٣٣ ، ٢٤٥ ،

٢٧٥ .

(٣) شرح المصنف ص ١ (مخطوط رقم ٥ م) دار الكتب المصرية .

(٤) الفهرست لابن النديم ص ٢١٠ . ومجموع الأدباء ١٧/١٢١ .



وتيارات مذهبية داخل المدرسة الواحدة . فيرى في المدرسة البصرية وحدها  
ثلاثة تيارات مذهبية :

١ - التيار القياسي .

٢ - التيار المنهجي .

٣ - التيار الخليلي (١) .

كما فرق يوهان فلك منهجياً بين البصريين والكوفيين - ومما يراه :  
« أن علماء البصرة كانت لهم مذاهب معتمدة في القياس النحوي  
تختلف عن مذاهب الكوفيين » .

كما سلك كل من القبيلين في تفسير الظواهر اللغوية طريقاً خاصاً (٢)  
« على حين يزعم » فايل « بأن الكوفة لم تكن لها مدرسة خاصة (٣) .  
وجعل الدكتور شوقي ضيف مدارس النحو خمساً ، بصريون وكوفيون  
وبغداديون - وأندلسيون - ومصريون (٤) .

ويرى الدكتور كمال بشر أنه ليس لأى من المدرستين الكبيرتين البصرة  
والكوفة من منهج - بالمعنى الدقيق . وإنما لكل منهما مجموعة من الاتجاهات  
التي يغلب بعض مغيز منها على مدرسة دون الأخرى - وأن المدرستين جميعاً  
في خرجتا عن حدود المنهج الصحيح في كثير من النقاط « ويرى » أن البصريين  
إن كانوا قد حددوا بيئة اللغة المدروسة نوعاً ما فقد وقعوا تحت سيطرة  
المبادئ الأجنبية فجاء عملهم مضطرباً معقداً ، وأن الكوفيين اعتمدوا على  
السمع واهتموا بكل ما يقال ولكنهم خلطوا المادة بعضها . بعض خلطاً  
عجيباً مما أوقعهم في خلط واضطراب .

- 
- (١) مجلة كلية الآداب ( المجلد الرابع والعشرين : ج ٢ ، ديسمبر ١٩٦٢ - مقال  
تيارات المدرسة البصرية - وفي العدد نفسه ص ٤٣ وما بعدها مقال آخر عنواته : ( الموازنة بين  
المناهج البصرية ) والمقالان للدكتور أحمد مكي الأنصاري . .  
(٢) العربية ليوهان فلك ، ترجمة الدكتور النجار .  
(٣) أنظر المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف .  
(٤) أنظر كتاب المدارس النحوية .

وبمخلص : إلى أن الكوفيين أقرب من البصريين إلى روح المنهج الصحيح لأنهم اهتموا بالمسوع وهو المادة الحقيقية « للغة » غير أن الخلط في المنهج وتعدد مصادر المادة واختلاف بيئاتها جعل قواعدهم مضطربة غير دقيقة (١) .

وهكذا اختلفت الوجهات وتعددت الآراء حول تقسيم اللغويين العرب عدارس ذات مناهج .

والتصور الذي أراه أن التقسيم على أساس منهجي بحيث يرى الدارس منهجاً خاصاً في الدراسة ، وطريقة معينة في تناول الموضوع أمر غير واضح إن لم يكن غير موجود ، اللهم إلا إذا أقمنا التقسيم على أسس مكانية أو زمانية أو أردناه تقسيمياً سياسياً (٢) و فرقياً وهذا لا يعد تقسيمياً من حيث مناهج الدراسة وطرق تناول .

فكلهم كما نرى سار في منهج واحد أو كاد ، وكلهم تأثر بالمنطق ، فحاسبوا وعللوا وافترضوا وأولوا . وكلهم اصطنع نظرية العامل ، وكلهم سار في طريق البحث عن الصحة والخطأ ، وكلهم درس كتاب سيوييه بل وجعله عمدته . . . ولم تخرجهم اختلافاتهم عن إطار دائرة المنهج الواحد

(١) دراسات في علم اللغة ، القسم الثاني ، ص ٦٠ - ٦١ .

(٢) أنشئت البصرة والكوفة في خلافة عمر وظل بينهما التنافس . وكان ذلك بسبب السياسة التي تمتد أصبعها بين الحين والحين - فالبصرة كلها عثمانية - والكوفة كلها علوية - أي هاشمية عباسية . ( العقد الفريد ٢/ ٢٦٤ ) . والعباسيين صلة قوية بالكوفة من الأيام الأولى لدعوتهم : فقد ذهب إليها السفاح والمنصور وجماعة من أقاربهم بعد أن قبض مروان بن محمد على أخيهما إبراهيم الإمام . وفي الكوفة أقيمت أول خطبة لبني العباس السفاح : واعترف فيها للكوفيين بصنيعهم ( ١٩٢ رواية اللغة ) على حين أن البصرة لم تكن متحمة للعباسيين فقد كانت الدعوة المناوئة للأمويين تدعوا إلى الرضا من آل محمد واستهوى هذا شعار كثيراً من العلويين حتى إذا استقر أمر العباسيين اتخذ إبراهيم بن عبد الله البصرة مكاناً يدعو فيه لأخيه محمد بن عبد الله بن الحسن الذي غلب على المدينة ويدير من البصرة دفة المعارضة للعباسيين . ( أنظر تاريخ الطبري ، ط الاستقامة ج ١٦ ص ٢٥٠ ) .

ويكاد يكون مبعثها الفروق الفردية التي يبرزها تناول الواحد منهم للموضوع وحسن استفادته أو شدة تأثيره باطلاعاته ودراساته لبعض العاوم المترجمة والأجنبية .

والبادرة الأولى في ذلك « سعيد بن مسعدة » الأخفش (١) تلميذ سيبويه الذي خالف أستاذه في كثير من المسائل وخالف معه الخليل أيضاً . ومهد بهذه المخالفة للكوفيين وعلى رأسهم تلميذه الكسائي (٢) الذي توسع في المخالفات وبها كون ما عرف بالمدرسة الكوفية (٣) . ومما يؤكد ما نرى النص الآتي :

قال أبو الطيب اللغوي : « لم يكن جميع الكوفيين عالم بالقرآن ولا كلام العرب ولولا أن الكسائي دنا من الخلفاء فرفعوه لم يكن شيئاً . وعلمه مختلط بلا حجج ولا علل إلا حكايات الأعراب مطروحة لأنه كان يلقيهم ما يريد وهو على ذلك أعلم الكوفيين بالعربية والقرآن وهو قدوتهم وإليه يرجعون (٤) .

وكان من تلامذة الأخفش أيضاً الفراء وتابعه في كل المسائل التي خالف فيها سيبويه والخليل ، ويميل بعضهم إلى أن يعده رأس المدرسة البغدادية (٥) .

(١) يرى الدكتور شوقي ضيف ص ١٠٨ أن الأخفش أمام الخلاف في النحو والصرف ومسائلهما إلى درجة أنه يعد في قوة إلى ظهور لا المدرسة الكوفية وحدها بل جميع المدارس التالية .  
(٢) الكسائي تلميذ الخليل أيضاً ، وقرأ كتاب سيبويه والأخفش ، ومن منهجه :  
( أ ) الاتساع في الرواية .

( ب ) الاتساع في القياس .

أنظر : المدارس النحوية د. شوقي ضيف .

(٣) أنظر نماذج لهذه المسائل والمخالفات في كتاب المدارس النحوية د. شوقي ضيف ص ٩٦ .

(٤) أنظر معجم الأدباء ، ج ١٣ ، ص ١٩٠ ؛ وانظر المزهري ، ج ٢ ، ص ٤١٠ .

(٥) أنظر صفحة ٣٧٧ وما بعدها من كتاب أبي زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة .

حيث يرى صاحبه أن الفراء إمام المدرسة البغدادية ، بينما يرى الدكتور شوقي ضيف أن الفراء يقوم في الكوفة مقام سيبويه في البصرة . وفي رأي أن كل ما ذكره الدكتور أحمد مكي من أدلة على =

فانحلاف إذن خلافاً في الفروع ، وكما يقول عالم باحث : « إن خلافاً المدارس خلافاً في بعض الفروع ، فإن النحو وأصوله وقواعده الأساسية تكونت نهائياً على يد سيديويه وأستاذه الخليل وكأتهما لم يتركاً للأجيال التالية سوى خلافاً فرعية تضيق وتوسع حسب المدارس وحسب النحاة » (١) .

وفي أعمال عبد القاهر دليل على ما نرى . فقد كان عمله غير مقصور على مدرسة أو على الانتصار للمدرسة من المدارس ، وإنما رأيناه وقد أحاط علماً بأعمال الفحول السابقين من هؤلاء وهؤلاء يستشهد بأراء وأعمال أبي عمرو بن العلاء أو الخليل أو يونس أو سيديويه أو أبي الحسن الأخفش أو غيرهم من أعلام المدرسة البصرية ، وفي الوقت عينه يعرض لأراء الفراء أو الكسائي أو غيرهم من أعلام المدرسة الكوفية ، وفي موقف آخر يستشهد برأى للجماعة ، وفي غير هذا وذاك يوازن بين ما ورد عن الخليل وما ورد عن الفراء مثلاً - وهو في كل يصدر أحكاماً لها طابع الاستقلال عن هذه وتلك .

ومن أمثلة ذلك نجده وهو يعرض لقضية يقول فيها :

« ذكر صاحب الكتاب أنه سأل الخليل عنها . . . إلى آخر ما ذكره من آراء للخليل . . . ثم يناقش آراء الخليل وسيديويه . . . ويعرض رأياً للفراء وغيره فيها وينتهي إلى تعليق تقتطف منه قوله : « ولم يكن قول الخليل من نمط قول الفراء لأمرين . . . » (٢) .

---

= وجود مظاهر النزعة البصرية عند الفراء ( أنظر من ص ٣٧٧/٣٩٣ ) إنما هو دليل مدعم لوجهة نظرنا وذلك لأنه يحمل مذهب الفراء يقوم على المذهبين البصري والكوفي ( أنظر ص ٣٩٩ / ص ٤٠٨ ) وبذلك فهو عنده بغدادى وعندى أن من كان هكذا فهو ليس بكوفي ولا بغدادى . وإنما هو كما قيل عنه نسيج واحد .

(١) المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ، ص ٩٥ .

(٢) اقرأ المقتصد من ورقة ١٦٥ إلى ورقة ١٦٧ ( مخطوط ١١٠٣ - نحو ) .



ومثال آخر يأخذ فيه بمذهب أبي الحسن الأخفش ببرزه قوله الآتي :

• خرجت مع البازي على سواد •

أن يؤخذ فيه بمذهب أبي الحسن الأخفش فيرفع سواد بالظرف دون الابتداء ويجري الظرف هنا مجرأة إذا جرت الحملة صفة على النكرة نحو : « مررت برجل معه صقر صائدا به غدا » .

وذلك أن صاحب الكتاب يوافق أبا الحسن في هذا الموضع (١) . . . ويستمر هكذا عارضا القضية مناقشا لها إلى أن ينتهي إلى رأي أبي بكر بن السراج فيقول : « لذلك قال أبو بكر السراج في قولنا : زيد في الدار » أنك مخير بين أن تقدر فيه فعلا . . . إن آخر ما قاله (٢) .

فيعرض عبد القاهر في القضية الواحدة مختلف الآراء ويرفض بعضها ويقبل بعضها - وما قبل له رأيا في موقف قد يرفض له آراء في موقف آخر . والأكثر أنه يرفض آراء لأبي على الفارسي ولأبي بكر بن السراج ، ولأبي إسحق الزجاج (٣) .

فهل هو بعد بصرى أو كوفي أو بغدادى أو مصرى أو أندلسى أو جرجانى أو هؤلاء جميعا .

هر ليس هؤلاء جميعا وليس واحدا منهم ، وإنما هو صاحب منهج مستقل يدل على ذلك ما هو آت :

أن المناهج لم تكن محددة الأبعاد فيصعب تخطيطها إلا في حدود ودليل آخر : وهو اختلاف بعض الباحثين حول نسب بعض العلماء إلى

(١) دلائل الإعجاز ، ص ١٦٩ .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ١٦٩ .

(٣) دلائل الإعجاز ، ص ٢٥٢ - ٢٥٣ .

المدارس على نحو ما كان حول الفراء ، أبغدادى أم كوفى ، أو حول أبى على الفارمى وتلميذه ابن جنى ، فعلى حين عده بعضهم حلقة من حلقات المدرسة البغدادية يرى آخرون أنهما بصريان (١) ومن يقرأ كتاب الحجة فى القراءات السبع لأبى على الفارمى يجده يحتج فيه لكل قراءة من تلك القراءات باللغة والشعر مستشهداً بآراء النحاة البصريين والكوفيين على السواء - فقد عكف على حلقات البصريين مثل ابن السراج والأخفش الصغير والزجاج وابن دريد ونفطويه ومبرمان كما عكف على حلقات البغداديين وخاصة حلقة ابن الحياط .

والحقيقة أن عمل أبى على وتلامذته لم يكن مقصوراً على النظر فى عمل الخليل وسيبويه إلهى المذهب البصرى - وإنما وضعاً أمامهما عمل الفحول السابقين من بناء هذا المذهب البصرى - بناء هذا المذهب كأبى عمرو بن العلاء ، وابن أبى أسحق الحضرمى ، وعيسى بن عمر الثقفى ، ويونس بن جبيب البصرى وعمل الثقات من متعمى النحو البصرى كأبى الحسن الأخفش ، وأبى بكر المازنى ، وأبى عمر الجرمى ، وأبى العباس المبرد ، وغيرهم ، وربما انتصر لغير رأى الخليل وسيبويه .

كما أنهم وضعوا أمامهم كلام أئمة الكوفيين والبغداديين جميعاً وأعملوا فيه رأيهم وطبقوا عليه أقيستهم وانتصروا لبعض مذاهم أحياناً (٢) .

فلم يكن عبد القاهر واضح مبادئ المنهج وأسس الذى أتبعه وترسم خطاه لأنه لأبى على الفارمى ، إلا أنه يعد من ناحية أخرى رأس مدرسة وراسم أبعاد منهج ومطوِّع فكر فى الدراسات اللغوية وضح ذلك فى نظريته فى الدلائل والأسرار (٣) .

(١) يرى الدكتور شوقى ضيف أنهما يمثلان الحلقة الثانية من حلقات المدرسة البغدادية ويرى كثيرون أنهما بصريان .

(٢) اترأ مقدمة الناشرين لرسالة الإعراب لابن جنى .

(٣) وضعنا ذلك بتفصيل فى باب الدراسة النحوية ، وباب المعنى الثنوى من هذا الكتاب .

فقد وضع أسس منهج ورسم أبعاد دراسات أثمرت فيما بعد ما عرف بعلمى المعانى والبيان فى الدراسات البلاغية التقليدية .

ونلقى ضوءاً على تلك الدراسات وعلومها فى الدرس اللغوى عند العرب لانتصاها بما نحن بصددده :

### علوم البلاغة التقليدية

جذور هذه المباحث تمتد إلى الرعيل الأول من اللغويين ، ونجد لها بذوراً فى كتاب سيويه وغيره ، وإن عد عبد القاهر واضع أسس علمين من علومها « المعانى و « البيان » فهو فى الحقيقة واضع أسس منهج وأبعاد دراسات أثمرت فيما بعد هذين العلمين فى الدراسات البلاغية التقليدية . غير أن الأساس هو ما أطلق عليه إسم « علم معانى النحو وأحكامه فيما بين الكلم من علامات » وقد صدره بقوله : هذا كلام وجيز يطلع به الناظر على أصول النحو جملة وكل ما يكون به النظم دفعة (١) .

وبهذا أكمل البناء القديم وأتمه ، وظل إلى أمد بعيد ينظر إليه على أنه من تمام النحو فى عرفه التقليدى — يشير إلى ذلك السكاكى فى مفتاح علومه بقوله : « وأوردت علم النحو بتمامه ، وتمامه بعلمى المعانى والبيان (٢) » .

فقواعد البيان الضخم المسمى بالنحو اكتملت بهذين العلمين اللذين نجد بذورهما فى أعمال السابقين . تشهد بذلك أعمال عبد القاهر نفسه ومناقشاته للغويين من قبل ، بل وثورته عليهم .

فقى مواضع كثيرة كان عمله انطلاقاً من السابقين وتطويراً لأعمالهم مثالة ذلك : ما اتخذ من قول سيويه شاهد صدق ودليلاً على ما يراه فقد جاء

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٢ .

(٢) مفتاح العلوم السكاكى ، ص ٢ - ٣ .

بقول سيبويه وهو يذكر الفاعل والمفعول « كأنهم يقدمون الذي يليه أهم  
وهم بشأنه أعنى ، وإن كان جميعاً يهملهم ويعنيانهم » .

ووجه النقد إلى سيبويه لأنه لم يذكر على ذلك مثلاً ، وأشاد بالنحاة  
الذين جاءوا من بعده عندما ضربوا على ذلك المثل وأوضحوه ولكنه عاد  
ولامهم لأنه كان ينبغي عليهم « أن يعرفوا في كل شيء قدم في موضوع  
من الكلام مثل هذا المعنى ويفسر وجه العناية به هذا التفسير (١) » أى  
يراعوا ضرورة ربط الكلام بمقام استعماله في كل الظروف والحالات (٢) :

ومما قاله سيبويه في : باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعول : « وإن  
قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى فى الأول » وذلك  
قولك ، ضرب زيداً عبد الله - لأنك إنما أردت به مؤخراً ما أردت  
به مقدماً ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه وإن كان مؤخراً فى اللفظ ،  
فمن ثم كان حد اللفظ فيه أن يكون الفاعل مقدماً وهو عربى كثير (٣) «  
ومثل هذا وغيره من مباحث السابقين ودراساتهم متصل بقواعد رصف  
الجملة وبناء العبارة وما يتبعه من تقديم وتأخير وحذف وإظهار وإضمار  
وغيره - مما عد فيما يعد من مباحث علم المعانى .

ونجد عند أبي عبيدة المثنى البصرى المتوفى سنة ٢١٣ هـ وهو بصدد  
علاجه لكيفية فهم معانى القرآن الكريم باحتذاء أساليب العرب وسنن  
أقوالهم مباحث ودراسات عدت المعالم على الطريق : « طريق علمى البيان  
والمعانى » .

وكان قد دفعه إلى ذلك الفضل بن الربيع وإلى البصرة عندما سأله عن

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٨٣ .

(٢) جاء فى فصل المعنى من هذا الكتاب استقصاءات وقول مفصل بخصوص تلك القضية .

(٣) الكتاب لسيبويه ، ص ١٤ .



قول الله عز وجل : « طلعها كأنه رؤوس الشياطين » - وهم لم يروا الشيطان - وإنما يقع الوعد والإيعاد بما عرف مثله - وهذا لم يعرف .

فكان جوابه بأن الله تعالى كلم العرب على قدر كلامهم - واستشهد بقول امرئ القيس :

أيقنني والمشرقي مضاجعي ومستونة رزق كآنيات أغوال

قائلا : وهم لم يروا الغول قط ولكن لما كان أمر الغول يهولهم أوعدوا به ، فاستحسنه الفضل (١) .

ثم كان منه أن وضع كتابه المجاز في مثل هذا وأشباهه مستعينا بما يحفظ من المأثور لهم (٢) .

وفي التراث اللغوي عند العرب قبل عبد القاهر مصنفات أخرى كثيرة عرضت لهذا الموضوع في نقاط مختلفة من زوايا متعددة ، ومن أمثلة ذلك وقريب منه ما نجده عند ابن قتيبة مثلاً في مصنفه « تأويل مشكل القرآن » من نحو : باب المقلوب ، وباب الحذف والاختصار وباب تكرار الكلام والزيادة فيه . وباب مخالفة ظاهر اللفظ معناه (٣) . . . الخ .

ويعيننا هنا أن علوم البلاغة التقليدية عند العرب في مجموعها تعد من وجهة نظر الدرس اللغوي الحديث من مباحث علم اللغة بمفهومه لنا اليوم ويمكن تفريغها على النحو التالي (٤) :

(١) أنظر : مجازات القرآن لأبي عبيدة من ص ٨ .

وانظر : معجم الأدباء ١٩/١٥٨ . ونور القبس المختصر من المقتبس للبرزباني اختصار

الحافظ اليموري تحقيق رودلف زهايم ، فيسبادن ١٩٦٤ ، ص ١١٥ .

(٢) أنظر : مجازات القرآن لأبي عبيدة من ص ٨ .

(٣) أنظر : من ص ١٧ تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة .

(٤) تفريع هذه المباحث وفقاً لرأي أستاذنا الدكتور كمال محمد بشر .

## ١ - المعاني :

تعد مباحثه من نقاط البحث في النحو .

فالمباحث النحوية الحديثة تهتم بدراسة الحملة التامة إلى جانب اهتمامها بدراسة المعاني العامة لها من حيث التقرير والنفي والاستفهام - مع الاهتمام بالزمن التسبي للفعل وهيئته والنوع والجنس والشخص والعدد وذلك لأنها تدخل في اعتبارها عمليتين أساسيتين .

١ - العملية التحليلية التي يتم فيها التمييز بين عدد من العناصر التي تنشأ بينها علاقة معينة .

٢ - والعملية التركيبية التي فيها يؤلف بين العناصر المختلفة لتكوين الصورة اللغوية (١) .

فالنحو بالمفهوم الحديث يبحث في جوانب أربعة متصلة غير منفصلة وهي (٢) :

(١) الاختيار والانتقاء (ب) الموقعية .

(ج) المطابقة . (د) الإعراب .

ويتم في الاختيار انتقاء الصيغ الصالحة - للتعبير عن المعاني وفقاً لعرف اللغة وتقليدها المتبع في التعليق بين الكلمات نتيجة لأقسامها النحوية .

وتعطي الموقعية عنايتها للموضوع الذي تختله الكلمة في التركيب مع الاهتمام بعلاقتها بسائر الكلمات وملاحظة ما يترتب من تغير للمعنى إذا تغير الموقع .

(١١٦) اللغة لفندريس ، ص ١٠٤ - ١٠٥ ( الترجمة العربية ) .

(١١٧) هذا ما يراه أستاذنا الدكتور كمال بشر . اقرأ ذلك مفصلاً في علم اللغة القسم الثاني ،

من ص ١٢١ إلى ص ١٤٩ .

أما المطابقة فهي تولى الارتباط الداخلى بين الصيغ حظة . بمراعاة عدة اعتبارات منها :

- ( أ ) النوع = من مذكر ومؤنث .
- ( ب ) العدد = مفرد - ومثنى - ومجموع .
- ( ج ) الشخص = متكلم - ومخاطب - وغائب .
- ( د ) التعريف والتكبير .

وقد كان علم المعانى وما زال إلى اليوم يبحث فى الأبواب العامة لمعانى الحمل مثل ، الاستفهام وأدواته - والنداء وأدواته - وتحليل الحمل - وأجزاء الجملة ، وقيود الجملة ، وأحوال أجزاء الحمل - والحذف والتقديم والتأخير والتعريف والتكبير والتقييد - والقصر وطرفيه - والخروج على مقتضى الظاهر ، والفصل والوصل (١) .. وغير ذلك كثير مما يتصل بقواعد بناء الجملة ورصف العبارة مما يمكن أن يعد من المباحث النحوية بالمفهوم الذى أشرنا إليه .

يؤكد هذا ما يراه الدكتور كمال بشر من نحو قوله : « إن كانت قواعد ترتيب الكلمات فى الجملة وقوانين تأليف العبارة من أهم ما يعنى به الدرس الحديث فإنه قد وردت آثار تدل على عناية بعض الأقدمين به .

وفى رأيه : أن النظم عند عبد القاهر هو ما أطلقنا عليه الاختيار والموقعية مجتمعين (٢) .

أما البيان :

فلأن بعض أبوابه تدخل ضمن دراسة علم المعنى أو الالة « Samantics »

(١) أنظر كتاب « علم المعانى » تأليف الدكتور درويش الجندى مثلاً وغيره كثير .

(٢) دراسات فى علم اللغة ، القسم الثانى ، ص ١١٤ .

سواء في ذلك المجاز المرسل بأنواعه أو الاستعارة — أو التمثيل والتشبيه في بعض نواحيه (١) .

وأما البديع :

فإن بعض مباحثه تدخل ضمن الدراسات الصوتية بمعناها الواسع وهناك مباحث ضمها المحدثون تحت عنوان « فقه اللغة » وتتصل بما نحن بصددده وسوف نلقى عليها ضوءاً يحدد أبعادها .

### مباحث فقه اللغة

أما المباحث التي أطلق عليها اسم فقه اللغة فهي بدورها ممتدة الجذور إلى الرعيل الأول من علماء العربية من أمثال : عيسى بن عمر التقفي ، وأبي الخطاب الأنخشي ، والخليل بن أحمد وخلف الأحمر وغيرهم من البصريين ، أو ممن قارب عصرهم من الكوفيين من أمثال : المفضل الضبي . وحماد الراوية والكسائي وغيرهم .

وانتقلت هذه المباحث بدورها إلى عهد القاهر بكل ما اشتملت عليه على نحو ما قد وضح من نسبه اللغوي لهؤلاء الشيوخ ومن سلسلة اتصاله بأعلامها . وقد أدلى فيها برأيه على نحو ما نجد في مصنفاته ، وما قد عوانج في مكانه من هذا الكتاب (٢) .

وقد أوضح الدكتور كمال بشر أنه على الرغم من التنوع في مادة هذا العلم وأهدافه فإنما هي بطريق أو بآخر من مباحث الدراسات اللغوية .

فهناك علاقة على نحو ما تربط كثيرا من مباحث هذا العلم بل توأمتها

(١) يأتي تفصيل ذلك وتوضيحه في الفصل الخاص بدراسة المعنى اللغوي عند عبد القاهر . في هذا الكتاب .

(٢) في الفصل الخاص بدراسة المعنى اللغوي . .



لمزجها في دائرة واحدة وإن كان لكل فرع منها ما يميزه . وعلى سبيل المثال : هناك مباحث ذات صبغة عامة يشوبها النظر الفلسفي وهي تعد ضرورة تقليدية تدخل في نطاق المرحلة التمهيدية من دائرة علم اللغة ومن أمثلتها .

الكلام في أصل اللغة ونشأتها . وخصائصها ، وتداخل اللغات . وتوقفها ، وتنوعها فروعاً ولهجات ، وللعوى العرب في كل نظريات متعددة وصلت إلى عبد القاهر وأدلى فيها بدلوه .

أما المباحث التي تتصل بمفردات اللغة من وجوها المتعددة مثل : الاشتقاق بأنواعه والإبدال والقلب فقد جرى التقليد على دراستها في علم الصرف .

أما عن ذلك النوع من الانشقاق الذي تعرض له ابن دريد في كتابه « الاشتقاق » والذي يرمى إلى دراسة العلاقة بين الأسماء ومسمياتها وأصول هذه الأسماء فيمكن أن يدخل تحت الفرع الذي يطلق عليه اسم « Onomestics » التي تبحث في الأعلام وأصولها وأنواعها المختلفة سواء كانت أعلام أشخاص أو قبائل أو مدن أو جبال أو أنهار .

وأما مباحث المشترك اللفظي والترادف وما شاكلها فكانها علم المعنى ( Semantics ) (١) .

---

(١) وضحت آراء عبد القاهر في هذه المباحث في فصل دراسة المعنى اللغوي من هذا الكتاب.



## قضايا عامة

بجانب هذا وذاك كله وجدت في الدراسات اللغوية عند العرب قبل عبد القاهر مسائل وقضايا عامة ترجع أبعادها إلى الرعيل الأول من أعلام العربية . وإلى اليوم مازال بعض الباحثين يولونها عنايتهم على الرغم مما قد توصف به من قلة الأهمية أو التطرف أو المبالغة أو غير ذلك ...

ونعرض نموذجين بغرض أن نبين طريقة تفكير لغويي العرب ، إذا ما قيس بتفكير غيرهم قديما وحديثا على السواء .

### ١ - قضية الربط بين اللغة والجنس :

جاءت آراء علماء العرب ومباحثهم في هذا الصدد استطراداً طبعياً وهم يتدارسون إعجاز القرآن . وبأن لهم أن العربي المقتدر على اللغة عاجز عن الإتيان بمثله . ورتبوا على ذلك عجز غيره وهذا طبعى - فإذا عجز العربي وهو في أوج اقتداره على اللغة فهو في أزهى عصورها فغير العربي أولى بالعجز .

ولكن بدا في أقوال بعض علماءهم ما يشير إلى أنهم يربطون بين اللغة والجنس من نحو قول بعضهم : « بلانهم لا يخطثون في لغتهم ولا يجيدون عنها وما لم يعرفوا حقيقة تصريفة بالصنعة فلانهم يجدونه بالقوة (١) » أى بقوة السليقة والفطرة . أو من نحو ما نراه عند ابن جني من أن للعرب « أن يرتجلوا في لغتهم ما لم يسبقهم أحد قبلهم إليه (٢) » .

أو من نحو ما كان من قول خالدة بن صفه ان « إن العرب هم الأصل

(١) اقرأ المزمهر للسيوطي ، ص ٣٠٨ ، ٣٩٠ .

(٢) الخصائص ، ص ٤٢٤ .

والقدرة في اللغة ومن عداهم تابع لهم وقاصرفيه عنهم ، وأنه لايجوز على غير العربي أن يتمكن من العربية تمكن الغربي» (١) .

إن بدا من نحو هذا ومثله ما يفيد المبالغة فإن جوهر الحقيقة يبقى وهو أنهم يتحدثون عن العربية وأهلها العرب الناطقين بها دون غيرهم .

وقد اتخذ عبد القاهر من مثل هذا دليلاً وشاهد صدق على دعواه بأن غير العرب أعجز إن عجز العرب الدين يصفهم خالد بن صفوان بأنهم الأصل ومن عداهم تابع ، كما اتخذ من قول الجاحظ في هذا الصدد دليلاً عندما قال : « إن الفضل للعرب على الأمم كلها في أصناف البلاغة من القصيد والأرجاز - ومن المنثور والأسجاع ومن المزدوج ومالا يزدوج » (٢) والنتيجة بعد أنهم عاجزون في لغتهم عن الإتيان بمثل القرآن - وهي قضية عليهم وليست لهم .

### قضية أفضل اللغات وعلة التفضيل والتشريف :

قضية أخرى نجد جذورها عند ابن فارس في الصباحي . وغيره : من أن العربية أفضل اللغات وأوسعها . وغير ذلك مما هو على شاكلته . مما لا يقره اندرس اللغوي الحديث وإن كان مدح الإنسان للغته كما يقول « pei » أمر متكرر في تاريخ الإنسان حتى يستطيع الباحث أن يكتب مجلدات عن هذا الموضوع» (٣) فالصينيون يزعمون أن لغتهم ذات مجد أثيل وأنها باقية على الدهر - والأرمن يزعمون أن لغتهم صاحبة الشرف وأن اللغات الأخرى فرع عليها وذلك عندهم لأن الله تعالى قد جبل آدم من تربتهم وأنه درج في أرضهم وهم ورثة لغته الأولى ونادى الآراميون بشرفه

(١) الرسالة الشافية لعبد القاهر الجرجاني ، ص ١٠٧ .

(٢) الرسالة الشافية لعبد القاهر الجرجاني .

(٣) نظرية المعنى في النقد العربي للدكتور مصطفى قاصف ، ص ١٤٥ ، وانظر مراجعته .



لغتهم وأنها كانت لغة السيد المسيح وأمه العذراء وأنها لغة الأسفار المقدسة  
كُتِبَ بها سفر دانيال وطوبيا وسفر يهوديت وسفر عزرا وسفر استير (١)

ونظير ذلك ما يقوله البحاة الفرنسي. بوهور Bahours إذ يقول :  
« إن نطقنا نحن الفرنسيين هو النطق الطبيعي ، فُلغة الصينيين والآسيويين  
غناء ، وكلام الألمان صخب وضوضاء ، وحديث الأسبان موقع ، ومنطق  
الإيطاليين زقير - ولغة الإنجليز صفير والفرنسيون وحدهم هم الذين  
يتكلمون » (٢) .

وقد خص اليونانيون من قبل لغتهم بالمناسبة الطبيعية بين الألفاظ ومعانيها  
أودلالاتها (٣) « وصنع صنيعهم كثير من علماء العربية (٤) ، ولكن  
بدت براعة من بعضهم وذلك عندما ربطوا بين الألفاظ وإحاءاتها (٥) ولكن  
إن تعجب فعجب ما تراه في العصر الحديث إذ أنه مازال هناك من ينادي  
بفكرة العلاقة بين الألفاظ ومعانيها في اللغة العربية ، وقد حاول كيتشارد  
Eguichard أن يبرز فكرة التناسق الصوتي والعلاقة الطبيعية بين الألفاظ  
ومعانيها في اللغة العبرية وفي اللغات المتفرعة عنها (٥) .

كما حاول آخرون أن يخلصوا العبرية بـمميزات دون سائر اللغات على  
نحو ما قالوا : إنها لغة الإنسانية الأولى ، واثبت منها تشعبت لغات العالم .

(١) أنظر فقه اللغة المقارن ومراجعته . د. إبراهيم السامرائي ص ٧ ، ( ط بيروت )  
١٩٦٨ م .

(٢) دور الأدب المقارن للدكتور محمد غنيمي هلال ، دماش ص ٢٥ ، وانظر مراجعته .

(٣) أنظر اللغة لبلمفيلد " Language P 5/6 " وانظر : ص ٣٤٨ ، علم اللغة  
مقدمة للتدريس العربي ، د. السمران . وقرأ ما وجهه د. إبراهيم أنيس لعلماء العربية في كتابه  
من أسرار اللغة .

(٤) على نحو ما صنع ابن جني في خصائصه ، في باب إمساس الألفاظ أشباه المعاني ١٥٢/٢  
وباب : في قوة اللفظ في قوة المعنى ١٥٧/٢ ( الخصائص لابن جني ) .

(٥) دراسات في فقه اللغة ، د. صبحي الصالح ، ص ٢٢ . ومراجعته .

أو أنها لغة لسان أهل الحنة . . وغير ذلك كثير مما يرفضه البحث اللغوي الحديث .

على حين يأتي رأى عبد القاهر في مثل هذه القضايا قاطعا وحاسماً ، فما قاله بخصوص العلاقة بين اللفظ ومدلوله :

« إن الألفاظ لم توضع لتعرف بها معانيها في أنفسها ولكن لأن يضم بعضها إلى بعض فيعرف فيما بينها علم شريف وأصل عظيم » (١) .

وقد أثار تساؤلات استنكارية في هذا الصدد تحمل دلالة رائعة عندما قال :

« من ذا الذى يشك أنا لم نعرف الرجل والفرس والضرب والقتل إلا من أساميا ؟ . لو كان ذلك مساعاً في العقل لكان ينبغي إذا قبل زيد أن تعرف المسمى بهذا الاسم من غير أن تكون قد شاهدته أو ذكر لك بصفة » .

رأى علمى مبنى على الملاحظة الدقيقة المنزهة عن الهوى والتعصب العاطفى .

وهكذا عرضنا للدرس اللغوى عند العرب قبل عبد القاهر ، ولما كان عليه الاتجاه الفكرى والمنهجى فى مختلف مجالات الدراسة اللغوية عندهم .

وعرضنا من المجالات ما كان لعبد القاهر به صلة ، ولم نشر إليه إلا من بعيد وفى إيجاز حيث إن الفصول القادمة من الكتاب تكفلت بالتفصيلات وأما الدراسة الصوتية والصرفية عنده وعندهم بصفة عامة فقد تكفل بها الفصل الأول والثانى وإن لم نشر إليها فيما مضى فمجال البحث فيها قد أوفاه الدارسون حقه خاصة فى الاتجاه التقليدى .

ولم نشأ أن نكرر أعمال السابقين من ناحية أو أن نقول هنا ما نكرره فيما بعد . وأما الدراسات المعجمية فقد وجدت فى الدرس اللغوى عند

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٤١٦ .

العرب قبل عبد القاهر حقاً ولكن لما لم يكن له فيها دور فقد كان الرأى  
ألا لعرض لها فليس المجال عرض معلومات :

وهكذا عرض الفصل الأول للدراسة الصوتية عند عبد القاهر وأشار  
لجهود السابقين في هذا الحقل التقليدى .

وكذلك فصل الدراسة الصرفية . وذلك على نحو ما هو آت :





# الفصل الأول

## للدراصة الصوتية



## الدراسة الصوتية

أبان الشق الأول من التمهيد عن منابع ثقافة عبد القاهر وأبعادها وسلسلة نسبه فيها ، واتصاله بأعلامها ، وآثاره العلمية ، ومصنفاته اللغوية .

كما كشف الشق الثاني من التمهيد عن أبعاد تلك الثقافة عند العرب قبله ، وعرض لفروعها المختلفة بصورة أو بأخرى وأبان دور لغويي العرب وجهودهم فيها وقد كان ضخماً شاملاً - كما أوضح طرق تناولهم لها ومناهج بحثهم في فروعها والمؤثرات التي وجهت عملهم .

وقد !كتفى عنده بعرض ما لعبد القاهرة به صلة ، وكان ذلك مع تركيز شديد حيث إن الهدف عبد القاهر ، وقد تكلفت به بقية فصول الكتاب بالتفصيل فأفرد فصل للدراسة الصوتية عنده - وثان للدراسة الصرفية : وآخر للدراسة النحوية ، وأما الأخير فكان للدراسة المعنى اللغوي عنده .

ولأن جهد عبد القاهر في حقل الدرس الصوتي كان جهداً تقليدياً تحصيلياً فقد حاول فصل الدراسة الصوتية عند عبد القاهر بيان منهجيته في البحث خاصة وأن تصرفه في هذا الميدان كان تصرف المقتدر المالك في إحاطة ووعي لزمam المادة ، وكشف عن نقاط تحسب له في هذا المجال ، وإن لم تكن نقاط إبداع وتجديد على نحو ما طالعنا بقية الفصول .

وجاء الحديث في هذا الفصل على النحو الآتي :

## الدراسة الصوتية

عند عبد القاهر الجرجاني

وقفت أمام كتابة هذا الفصل طويلاً ففصل لا يأتي بجديد لا يستحق  
عناء كتابته وذلك لأن العلماء الذين جاءوا بعد سيبويه « كانوا يعززون  
بكل ما ورد عنه إلى حد يبلغ القداسة » (١) .

ولا جدال في أن هذا الاعتزاز جعلهم يهتمون بكل ما صنفه ويدرسونه  
في وعى وإحاطة غير أنه في اللحظة عينها حصرهم داخل الدائرة التي حدد  
أقطارها ذلك السفر الجليل كتاب سيبويه .

وليس معنى ذلك التقليل من جهدهم أو الغض من النتائج التي انتهوا  
إليها فقد شهد الباحثون لهم في الشرق والغرب على سواء بعظيم الجهد وفضل  
السبق الذي يقول عنه برجستر اشتر : لم يسبق الأوروبيين في هذا العلم إلا  
قومان العرب والهنود ، ويقول فيرث : لقد نشأت الدراسات الصوتية ونمت  
في أحضان لغتين مقدستين العربية والسنسكريتية » (٢) .

هذا بالإضافة إلى ما عرف عنهم من دقة منهجية يقول عنها الدكتور  
كمال بشر « في رأينا أن الدراسات الصوتية عند العرب هي أجود العمل اللغوي  
من حيث منهجية الفكر و طرق الدراسة فلقد كان أسلوبهم في هذا المجال أسلوباً  
صحيحاً يتمشى مع طبيعة المادة فقد اتبعوا طريقة الملاحظة الذاتية وابتعدوا عن  
التأويلات والافتراضات التي ملأت الصرف والنحو وغيرهما » (٣) .

---

( ١ ) الأصوات اللغوية للدكتور إبراهيم أنيس ، ص ٧٦ ( ط ٣ ) .

( ٢ ) دراسات في علم اللغة ، القسم الثاني ، ص ٦٧ للدكتور كمال بشر .

( ٣ ) المرجع السابق ، ص ٦٧ .



ولكنني أردت أن أنبه إلى أن طبقات اللغويين العرب الذين تعاقبوا على  
الدرس الصوتي بعد سيوييه لم يزدوا فيه ، فقد اكتفوا بترديد كلامه بنفس  
الفاظه وحروفه (١) ، وأن حقل الدرس الصوتي التقليدي نال حظاً من البحث .

وقد وجدت طفرة في الدرس الصوتي التقليدي عند ابن جني نالت هي  
الأخرى حظها من الدرس وغاية المحدثين (٢) .

فإذا بقي ليقال عن عبد القاهر :

ومع ذلك فقد كان يرى أن أعمال عبد القاهر في المجال الصوتي تحتاج إلى  
وقفة تمنع ودرس وذلك لأسباب منها :

١ - أنه لو جاز أن نهمل جهد عبد القاهر بحجة أنه جهد تقليدي تحصيلي  
وهو كذلك حقاً لحاز أن نهمل كل الدراسات الصوتية بعد الخليل ولا نبحت  
في غير ما دونه سيوييه وهذا ما لا يصح لأن الدراسة ما زالت تكشف عن  
جديد عند غير عالم من هؤلاء على نحو ما كان عند ابن جني والسكاكي (٣) .

٢ - يجب الإشارة إلى جهد عبد القاهر في هذا الميدان ، ولا سيما أن  
الشهرة التي عرف من خلالها في حقل الدراسات البلاغة باعدت بينه وبين مجرد  
أن يظن أن له في المباحث الصوتية دوراً .

٣ - يضاف إلى ذلك أنه مهما قيل عن إمكان انصواء الدراسة الصوتية  
عند عبد القاهر تحت المباحث التي انتهى إليها الدارسون وأن عمله امتداد لهم  
وأن الدراسة فقد استوعبت كل جهودهم ، فإنه يظل هناك صوت يجب أن  
يسمع وهو ذلك الذي يقول بوجود إبراز الفروق الفردية والانجهاات  
الشخصية عند كل عالم على حده .

( ١ ) د. إبراهيم أنيس : الأصوات اللغوية ، ص ٧٦ ، ( ط ٣ ) .

( ٢ ) علي يد الدكتور كمال بشر في غير موضع من مصنفاته .

( ٣ ) أنظر مثلاً : علم اللغة ، القسم الثاني ، صفحات ٦٨ / ٦٩ وما بعدها ، وأنظر أيضاً  
مباحث أخرى في المجلد نفسه ، وارجع أيضاً لدراسات في علم اللغة : القسم الأول .

٤ - كما لا يجوز أن تهمل عن عمد وقصد المباحث "صوبية" لعلم يدرس دراسة لغوية مهما بدا من رجاحة ووجاهة الحجج والمعاذير المبررة لذلك .

٥ - وفوق كل ما سبق فإن الدراسة الصوتية عند عبد القاهر تكشف أن الطفرة التي وجدت عند ابن جني ليست له ، وإن لم ينكر دوره الإبداعي وأثره العبقري فيها ، فهي أبعد من ابن جني ، وأبعد بدورها من عبد القاهر وإنما عند أبي علي الفارسي كانت الطفرة التي جاءت تطوراً طبيعياً للنظر في أعمال للسابقين - والاستفادة من الشيوخ الذين لم يتصادف أن أكتمل حشد مثلهم في بغداد ، واستفاد منه عالم مثل أبي علي - ومن ألمع هؤلاء الشيوخ أبو بكر ابن السراج ، ومن أبرع تلامذة أبي علي على الإطلاق والمعهم ابن جني ، الذي طالت ملازمته له إلى حد جعلته عندما يؤلف لا يضع حداً بين ما أخذه عن شيخه وبين نشاط إبداعه - ومن منازكر دور أبي علي الفارسي في تفسير قواعد الصرف ومساهمته في كتاب المازني (١) تلميذ الأخفش وقد غطت شهرة ابن جني - في كتابه المنصف في شرح قواعد الصرف للمازني كل ذكر لأبي علي .

ولا يغيب على البال أن من تلامذة أبي علي ابن أخته أبا الحسين محمد ابن الحسن ابن عبد الوارث الفارسي شيخ عبد القاهر الذي ورثه علم خاله - الذي هو فيه نداء لابن جني ومن هنا توثقت الرابطة بين عبد القاهر وبين مصنفات أبي علي التي أفرغ فيها طاقته وبذل فيها جهداً عظيم الخطر دفعه إليه أكثر من دافع .

(١) د. شوقي ضيف : المدارس النحوية ، ص ١٢١ . ويقول د. شوقي ضيف في موضع آخر - ص ٢٥٩ « لعلنا لا نقلوا إذا قلنا بعد ذلك إن أكثر الأصول التي اعتمدها ابن جني في كتابه الخصائص إنما استمدتها من إطلاقات أبي علي وملاحظاته » . كما جاء في ص ٢٦٦ من المصدر السابق نفسه النص الآتي :

« دفعت ابن جني رغبته في التعمق في علم الصرف إلى أن يقرأ عن أستاذ الفارسي كتابه الخصريف للمازني الذي كان يعد أنفس ما ألف في هذا حق عصره » .

ومن بين هذه الدوافع رغبته في بيان ما لأبي علي ، وما لابن أخته من دور وفضل فقد يذكر صفحات ، وهو يشرح سطوراً واحداً ، ويقول قال شيخنا وقال أبو علي أو قال شيخنا سمعت أبا علي يقول . . وهكذا .

وقد يأتي بمباحث كاملة لا مجال لها على الإطلاق اللهم إلا إذا وضع هذا الغرض في الاعتبار ، فقد أتى مثلاً بمباحث ذات مناح متعددة عن الأصوات وتقسيماتها ومخارجها . . . ، .. مما هو عند ابن جني بنصه دون أن يشير إليه وهو الحريص على ذكر من يأخذ عنهم بأسمائهم ومؤلفاتهم مهما كان حظهم من الشهرة أو نصيبهم من تحول الذكر .

ولا يعقل أن يكون ذلك سطوراً على ابن جني فهو لم ينسبه لنفسه وإنما رده لصاحبه الأصلي ، وليس عبد القاهر عقيماً يحقد على المبدعين ، وليس بينه وبين ابن جني ما بين القرناء من تنافس .

أضف إلى أن الرأي الذي نذهب إليه له سابقة فقد زعم الرواة أن أبا عمر الجرمي وزميله المازني خشيًا على كتاب سيبويه ( رغم شهرته ) من أن يدعيه تلميذه الأخفش وقد حمله عنه بعد وفاته .

ولما كان الجرمي موسراً فقد عرض على الأخفش جزءاً من المال ليقرأه هو وصاحبه المازني عليه ، وأخذاه عنه وأشاعاه بين الناس (١) . فمن أهم ما تكشف عنه دراسة هذا الفصل بيان أن الطفرة التي وجدت عند ابن جني في الدراسة الصوتية ليست له وإنما هي لشيخه أبي علي الفارسي وجذورها عند شيخه أبي بكر ابن السراج .

٦ - وفوق كل ما سبق فإن مجرد مناقشة عبد القاهر للمسائل الصوتية أمر له قيمته في مجال دراسة عبد القاهر الجرجاني لغوياً - فهو جانب من جوانبه اللغوية الذي لا يصح إغفاله .

(١) د. شوق ضيف : المدارس النحوية ، ص ١١٢ ، ومراجعته ص ١١١ .

## إحاطة عبد القاهر بالدراسات الصوتية :

من يطلع على الجزء الموجود من مخطوط « المقتصد » لعبد القاهر يراه قد أحاط في وعى بجهود من سبقوه في حقل الدراسات الصوتية ، وأنه قد تصرف فيها تصرف المقتدر المالك لزمام البحث ، وإن كان داخل الدائرة التي رسم حدودها كتاب سيبويه ، وأنه إن خالف أو اختلف فلا يخرج عن تلك الحدود إلا بقدر . ويتضح أن جهود عبد القاهر في عمومها تجعلنا نحكم بأن له ما لهم وعليه ما عليهم في كل ما أسفرت عنه أعمال الباحثين .

وجاء تناول عبد القاهر لهذه الدراسات طبيعياً ، فلم يكن ليغفل شأنها وهو يقوم بشرح إيضاح أبي على الفارسي النحوي : ولا يغيب على البال أن القسم الأخير منه ( شأنه شأن المصنفات النحوية التقليدية في عمومها ) قائم على المباحث الصرفية الصوتية التقليدية غير أن عبد القاهر قد أضاف إليها تلك الدراسات الخاصة بالحروف ومخارجها وتقسيماتها. وصفاتها (١).

ولقد كان للدراسات الصوتية حتى عصر عبد القاهر مكانتها في المباحث اللغوية — فقد أدرك الرعيل الأول من علماء العربية قيمة الدور الحقيقي

---

( ١ ) ( أضافها إلى إيضاح أبي على بالطبع لا إلى الدرس الصوقي العربي ) .

ومن أهم التقسيمات والصفات التي تلحق الحروف عنده :

١ - الجهر والهمس .

٢ - الشدة والرخاوة والتوسط .

٣ - الاستعلاء والاستفال .

٤ - الإطباق والانفتاح .

٥ - الصغير .

٦ - القلقلية .

٧ - الانحراف .

٨ - التكرار .

٩ - الاستطالة .

١٠ - التنشئ .

للدراستات الصوتية وأثرها على بقية مباحث اللغة مما جعلهم يفيدون منها  
بالتقدير الذى نسياً لهم فى حقل الدرس اللغوى آنذاك .

من ذلك مثلاً دورها فى اندرس الصرغى على نحو مـ يبين ذلك عندما  
نطالع الجزء الموجود من مقتصد عبد القاهر وليكن ما يتصل ببينة الكلمة  
أو دراسة ظاهرة الإدغام أو الإعلال أو الإبدال أو القلب أو النحت أو  
التركيب . : وغير ذلك كثير مما بنى على قواعد صوتية أو بنوا عليه قواعد  
وقوانين صوتية مرجعها ذلك الأثر المتبادل بين الأصوات حين تأتلف  
ويتصل بعضها ببعض .

وقد استفادوا من الدرس الصوتى فى المباحث العروضية يشير إلى ذلك  
قول موجز لعبد القاهر وهو بصدد دراسة ظاهرة صرفية تقليدية فى « باب  
الأدغام » حيث يقول :

« وكلما كانت الحركات أكثر توالياً فى الكلمتين كان الإدغام أحسن  
لأنه يقتضى إسكان متحرك ليتخلل المتحركات ساكن ، ويعتدل اللفظ فنحو :  
فَعَلَ لَبِيدٌ » يحسن فيه الإدغام لتوالى خمس حركات ، واستثقل على كراهتهم  
ذلك ، فإنهم لا يجيزونه فى تأليف الشعر ، كيف ؟ ولا يتأتى فيه أربع حركات  
على الولاء فى أصول الأجزاء ، وإنما يكون ذلك فى مخبول البسيط (١) .

ويستغرق عبد القاهر بعد ذلك عدة صفحات ضارباً فيها المثل من بحور  
الشعر موضحاً ما يصيبها من حذف ونخب وزحاف وغيره ولا يفوته أن  
يربط فيه جوهر فكرته بالكلام . والحديث الدارج ويوضحها به مبيناً أن  
تحريك الحروف الأربعة على الولاء مرفوض حتى فى الكلام العادى قائلاً :  
« قد رفضوا ذلك فى كلامهم مثل « جعفر » بتحريك الحروف  
الأربعة » (٢) .

(١) ورقة ٢٠٥ مخطوط المقتصد (رقم ١١٠٣ - نحو) .

(٢) من ورقة ٢٠٥ إلى ٢٠٧ ، مخطوط المقتصد (رقم ١١٠٣ - نحو) .



وفي غير فرع من فروع الدراسات اللغوية في مباحث متعددة نجد للدراسات الصوتية مكانها - يشير إلى ذلك باحث لغوي عالم بقوله : « لقد فطن النحاة العرب إلى أن العربية لا يمكن أن يفهم نحوها وصرفها فهماً صحيحاً إلا بعد دراسة أصواتها - وذلك لأن بعض ظواهر النحو والصرف تعتمد اعتماداً تاماً على دراسة الأصوات ، وبعضها الباقي لا تكون دراسته في أحسن صورها إلا حيث تعتمد كذلك على دراسة الأصوات ، ويضرب على ذلك غير مثل قائلا : « فقد بنوا إعراب الأسماء والأفعال على أصوات معينة تلحق أواخر الكلمات سموها الحركات وذكروا منها لونها من ألوانها هو الإشمام » (١) .

ويزيد الأمر إيضاحاً بقوله :

« لقد كان النحاة يتكلمون عن المعاني الوظيفية التي تؤديها حروف الزيادة كالهزمة والتضعيف والتاء في صورها المختلفة . . . وتكلموا في الحروف متى تدغم ومتى تحذف للجزم ومتى تحذف للنقص ومتى تزداد للندبة ، أو للإطلاق أو للإشباع » (٢) .

ولما كانت مباحث عبد القاهر الصوتية في عمومها ترديداً لأعمال لغوي العرب السابقين عليه لم نشأ أن نكرر ما قاله غيرنا من الدارسين وإنما اكتفينا بأن نلقى نظرات من بعض الزوايا على جهوده في هذا المجال لتكشف معها طبيعة منهجه وطريقة فكره وأبعاده .

(١) دكتور تمام حسان : اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص ١٦٦ - ١٦٧ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٦٦ - ١٦٧ .

ويتبين ذلك من الحديث عن نظريته إلى الأصوات على الوجه التالي :

درج اللغويون المحدثون على النظر إلى الأصوات من جهات عدة أهمها جميعاً .

أولاً : الفرق بين الصوامت والحركات .

ثانياً : النظر إلى الصوامت منفردة .

ثالثاً : النظر إلى الحركات المفردة .

وسنتكلم عن كل واحدة من هذه وسيكون ذلك على النحو الآتي :

أولاً : بين الصوامت والحركات

مما يراه علماء الأصوات المحدثون أن الصفة التي تميز الحركات (أصوات اللين = الصوائت) وتختص بها هي كيفية مرور الهواء في الحلق والقم وخلو مجراه من حوائل وموانع ، أما الأصوات الصامتة فهي إما أن ينحبس الهواء معها انحباساً محكماً فلا يسمح بالمرور لحظة من الزمن ثم يتبعها ذلك الصوت الانفجاري ، وإما أن يضيق مجرا فيحدث النفس نوعاً من الصغير أو الحفيف (١) .

وقد نص عبد القاهر على صفة تتصف بها الحركات ، ويفرق بها بينها

(١) د. إبراهيم أنيس : الأصوات اللغوية ، ص ٢٧ ( ط ٣ ) .

ويعرف دانيال جوتز " A : D. Jones " الحركات بأنها " أصوات مجهزة يخرج الهواء عند النطق بها على شكل مستمر من الحلق والقم دون أن يتعرض لتدخل الأعضاء الصوتية تدخل يمنع خروجه أو يسبب فيه احتكاكاً مسموعاً " D Jones: An outline of english Phonetics p. 97 " فالصوائت أو الحركات هي كل صوت مجهور يحدث في تكوينه أن يتدفق الهواء في مجرى مستمر خلال الحلق والقم وخلال الأنف معهما أحياناً دون أن يكون هناك عائق يعترض مجرى الهواء اعتراضاً تاماً أو تضيقاً لمجرى الهواء من شأنه أن يحدث احتكاكاً مسموعاً . وكن ما لم يصدق عليه ما سبق فهو صامت .

وبين الأحرف الصامتة - فقد قال معللاً لتسميتهم لها بأحرف اللين ( وهي الحركات الطويلة ، وما ينطبق عليها ينطبق على القصيرة لأنها بعضها ) . قال : « لأنها لانت مخارجها واتسعت وأوسعهن مخرجا الألف ثم الياء ثم الواو (١) .

وهكذا يتبين إتفاقه مع وجهة النظر الحديثة في الدراسات الصوتية، فإن اتساع المخرج يطابق القول الحديث بحرية مرور الهواء، وإن قوله باتساع المخرج مع الألف فهو أسرع منه مع الواو والياء قول صحيح ودقيق تؤيده الأبحاث الحديثة .

وربما يؤيد هذه النظرة في التفريق بين الحركات والحروف الصامتة قوله : ( ناسبا إياه لشيخه ) : وقال رحمه الله : والحروف الصحيحة بعد ، كلها في وزن الشعر حرف واحد فالضاد مع حيزها الطويل العريض تعد في الوزن معد ( نون ) منك ، الذي لا حيز له - أما حروف المد فليست كذلك لأنها قد فصلت سائر الحروف بأنها تقع في الشعر مواقع لا تجوز أن يقع فيها غيرها وذلك في الردف والتأيسس والوصل والخروج ، والردف هو الحرف الذي قبل الروي كالياء في عميد والألف في عماد والواو في صلود - وليس هذا كما يقول « ألا للمد الذي به طالت هذه الحروف فزادت حتى بلغ من استطالتها أن يعد معد حرفين وحركة » (٢) :

كما لاحظ عبد القاهر أن الحرف الصامت تتلوه حركة فقد قال « أما الحركة فهي عند أهل التحقيق بعد الحرف » (٣) - فالحرف أول ثم

(١) المقتصد : ورقة ٢٠٢ .

(٢) المقتصد : ورقة ٢١٧ .

(٣) المقتصد : ورقة ٦١ .

## الحركة « (١) » .

وهذا من الفروق التي يعتمد المحدثون من علماء الأصوات على التفرقة بها بين الصوامت والحركات - فن الأسس التي عدت بناء عليها ( و - ي - Wa - Ya ) كالأصوات الصامتة - هو أن الواو في أحواض - والياء في آيات متلوة بحركة - وهو موقع لا يكون إلا للأصوات الصامتة « (٢) » .

ومن أدلة عبد القاهر على ذلك يقول :

« ومما استدلوا به على أنها لا يجوز أن تكون قبل الحروف في المرتبة أنا رأينا الحركات إذا أشبعت نشأت منها حروف اللين - فإذا أشبعت فتحة الباء في قولك : « العتاب » نشأت منها ألف « العتابا » .

• أقلل اللوم عاذلى والعتابا •

وإذا أشبعت الباء في « الكواكب » نشأت « منها » الكواكبي »

في « بطيء الكواكبي » .

وكذلك ضمة الميم في « الحيام » • الحيامو •

وهكذا كل موضع أشبعت الحركة فيه فهي تولد لا محالة الحرف الذي هو من جنسها « (٣) » .

وهذا النص السابق يفيد بالإضافة إلى ذلك مدى علاقة الحركات الطويلة بالقصيرة إذ منه يتضح أن الثانية أبعاض الأولى وربما يتضح ذلك بصورة أجلى من قوله : « إن الحركات من جنس حروف اللين وأبعاض لها » (٤) .

ويلخص عبد القاهر رأيه في حروف المد واللين بقواه نقلا عن

(١) المقتصد : ورقة ٦٣ .

(٢) د. كال بشر : علم اللغة العام ، الأصوات ، ص ١٠٦ - ١٠٧ .

(٣) المقتصد : ورقة ٢٠٠ .

(٤) المقتصد : ورقة ١٥٠ - ورقة ٢٠٢ .

شيخه (١) : « قال شيخنا هذه الحروف هي المختصة بالمد ولا حظ لسائر الحروف فيه ، ألا تراك أنك لو مددت الألف واختيها ساعة لكان هو ذلك الحرف وليس كذلك ما عداها من بقية الحروف ( أى الصامتة ) فعرفك أن هذه الحروف قد انفردت للمد بصفة ما عاداتها من الحروف الصحيحة ( الصامتة ) حتى صار التقارب في المخرج لا يؤثر معها إذا كان المد مضى بها حيث لا تبلغه أنحواتها في المخرج » (٢) .

وهكذا ينهى عبد القاهر إلى أن الخاصة الأساسية للحركات هي صفة المد وتلك صفة تميزها عن الصوامت — وهذه الصفة يعبر عنها الدوس الحديث : بحرية مرور الهواء عند النطق بالحركات دون الصوامت . وهذه الصفة تنطبق على الحركات طويلة وقصيرة .

ولم يكتف عبد القاهر بهذا بل أشار إلى نقاط أخرى درج القدماء على مناقشتها من ذلك مثلاً أن عبد القاهر تعرض لنوع آخر من الحركات التي جمعت كلها تحت ما سمي « بالإمالة » من هذه الحركات :

( أ ) الفتحة المشوبة بالكسرة .

( ب ) ألف المدحين تمال فتصبح مشوبة بنوع من الكسر .

( ح ) ألف الإمالة التي جنحت إلى الياء وتشبثت بها فصارت كأنها حرف آخر .

( د ) ألف التفعيم التي تسرى فيها شيء من الضمة وليها إليها كتبت بالواو في « الصلاة » و « الزكاة » ( الصلوة والزكاة ) أو لميلها إلى الياء كتبت بالياء في نحو فقضاهن « فقضيهن » (٣) .

(١) شيخه هو ابن أخت أبي علي الفارسي ( الشيخ أبو الحنيز محمد بن الحسن بن عبد الوارث )

(٢) المقتصد : ورقة ٢١٧ .

(٣) المقتصد : ورقة ٢١٠ ( مخطوط رقم ١١٠٣ - نحو ) .



واستطرد عبد القاهر في ذكر عدد من الأصوات يأخذ بعضها بشبه بعض ويكنسى طرفا من مذاقته فيتولد من ذلك فروع . وصل بها إلى أربعة عشر - ثم صنفها ورأى أن :

« ستة منها مستحسنة يوجد بها في التنزيل والشعر والكلام الفصيح » (١) .

« وأما الثمانية الأخر فمستقبحة لا يوجد بها في التنزيل ولا في كلام فصيح » (٢)

ومن هنا فأغلب الظن أن هذه الحركات آثار لهجية سمعت من العرب وحاول رجال الأصوات تصنيفها بحسب فهمهم وحكموا بأن بعضها سائغ مقبول لوجودها في القرآن والكلام الفصيح ، وبعضها الآخر مستقبح أو رديء (٢) وإن كان مسموعا من بعض العرب .

ويمكن القول إجمالاً بأن نظرة عبد القاهر إلى الفرق بين الصوامت والحركات في عمومها هي نظرة لها ما يؤيدها من وجهة نظر الدرس اللغوي الحديث في أغلب نقاطها .

أما عن النقطة الثانية تلك التي وعدنا بأن نلتقي ضوءاً على بعض جهوده فيها وهي النظر إلى الصوامت .

فقد جرت العادة على النظر في الأصوات الصامتة من جهات ثلاث :

(أ) الجهر والمهمس .

(ب) المخارج .

(ج) . كيفية مرور الهواء .

(١) المقتصد : ورقة ٢١٠ (مخطوط رقم ١٠٠٣ - نحو) .

(٢) المقتصد : ورقة ٢١١ (مخطوط رقم ١١٠٣ - نحو) .

(٣) كل اللهجات في نظر البحث الحديث سواء ولا يصح أن يوصف بعضها بالقبح أو الرداءة ، وإنما هي موضوع درس واستفادة .

## (أ) الجهر والهمس

انتهى علماء الأصوات ، محدثون إلى أن الصوت المجهور هو الذى يهز معه الوتران الصوتيان وعكس الجهر فى الإصطلاح الصوتى هو الهمس - فالصوت المهموس هو الذى لا يهتز معه الوتران الصوتيان ولا يستمع لهما رنين حين النطق به .

والأصوات الصامتة المجهورة فى اللغة العربية كما تبرز من عليها ، تجارب المتحدثين هى خمسة عشر :

ب ج د ذ ر ز ض ظ ع غ ل م ن و ي

فى حين أن الأصوات المهموسة اثنا عشر وهى :

ت ث خ ح س ش ص ط ف ق ك ه - وفى الهمزة خلاف (١) :

أما الأصوات المجهورة عند عبد القاهر فهى :

الهمزة ب ج د ذ ر ز ض ط ظ ع غ ق ل م ن و ي

وبعلل عبد القاهر لتسميتهم لها بالمجهورة بأن الحرف المجهور يخرج ظاهر الانخفيه النفس أما الحرف المهموس عنده : « فهو الذى لم ينحصر معه النفس بل يجرى معه ، وإذا جرى معه النفس أخفاه فالمهموس هو الصوت الخفى (٢) .

وتعريف عبد القاهر لظاهرة الجهر والهمس يستمد من أقوال السابقين .

(١) منهم من يرى أن الهمزة مجهورة ومنهم من يروى أنها مهموسة ومنهم من يرى أنها ليست بالمهموسة ولا بالمجهورة ، وإنما هى وقعة حنجرية لا علاقة لتذبذب الأوتار معها .  
(أنظر عام اللغة العالم ، القسم الثانى ، الأصوات ، له كتوار كمال بشر) .  
(٢) المقتصد : ورقة ٢١١ .

عليه كما ينص هو على ذلك صراحة حيث يقول عن المجهور « أنه حرف أشبع الاعتماد في موضعه ، ومنع النفس أن يجري معه حتى تنقبض اعتماداً مشيعاً بقوة - ومنع النفس لفرط اعتمادك أن يصاحب الحرف فكان الحرف بامتناعه من أن يجري معه النفس يخرج ظاهراً لا يخفيه النفس » (١) .

وعكس المجهور المهموس ، فالمهموس حرف لم يشبع فيه الاعتماد فلم ينحصر معه النفس فجري النفس مع الحرف ، وإذا جرى معه أخفاه ، والمهموس هو الصوت الخفي .

ولنا على قول عبد القاهر عيدا من الملاحظات :

أولاً : التسمية بالجهر والهمس يمكن قبولها بشيء من التجوز على أصل أن الجهر هو الخفاء ، وأن الهمس جاء بسبب النفس الذي يجري مع الحرف المجهور ، ولكن حقيقة الأمر كما يرى العالم الحديث : أن الجهر والهمس صفتان للأصوات ترجعات إلى أوضاع معينة للأوتار الصوتية (٢) .

ثانياً : ذكر عبد القاهر كما ذكر غيره من الأقدمين أن الهمزة والقاف والظاء أصوات مجهورة (٣) على حين أنها ليست كذلك في النظر الصوتي الحديث .

أما الهمزة فالقول بجهرها مرفوض رفضاً باتاً من مدقق المحدثين لأنها وقفة حنجيرية ، ومن المستحيل أن تتصور ذبذبة الأوتار الصوتية في هذا

(١) المقتصد : ورقة ٢١١ .

(٢) دكتور كمال بشر : علم اللغة العام ، القسم الثاني ( الأصوات ) . وانظر الأصوات اتغوية للدكتور إبراهيم أنيس . وانظر علم اللغة مقدمة للقارئ العربي للدكتور السمران ، ومناهج البحث للدكتور تمام حسان .

(٣) أما الألف فهى حركة وحى الفتحة الطويلة ، وهى مجهورة ولا شك فالحلاف بيت وبيتة هنا لا ينصرف إلى جهرها أو عدم جهرها وإنما ينصرف إلى وضعها في أبجدة الأصوات الصامتة . ( أنظر تعليقاتي على ذلك فيما بعد ) .

الوضع . وأما نظرة القدماء لها على أنها مجهورة فمرجعه إلى أنهم لم تكن لديهم دقة المحدثين فيما يتصل بالأوتار الصوتية وذبذبتها أو عدم الذبذبة ،  
ويكفى أن نعلم أن المحدثين بينهم بشأنها في هذا الصدد خلاف حتى تقبل  
العنبر لعبد القاهر ومن سار في فلكهم ، .

والقول بجهر الطاء يؤيده قوله أنك لو تركت الإطباق الذي هو  
عمل اللسان مخصوص به لصار الصناد سيناً والطاء دالاً وعدم الضاد أصلاً  
لأنها منفردة من مخرجها ، (١) .

ومعنى هذا أن الطاء مجهور لأنه النظير المنطبق للدال ، والدال مجهور  
قولاً واحداً

ولنا أن نفترض أنه كان ينطق بصورة تشبه الضاد الحالية ، أو لعله  
كان ينطق مهموزاً.. كما نلاحظ في نطق بعض أهالي الصعيد والسودان (x) .

والقول بجهر القاف لا يؤيده النطق الحديث لهذا الصوت : أنه  
صوت مهموس بحسب قراءة المجيدين من قراء القرآن الكريم : في مصر  
ومع ذلك فجهر المقاف مروني عن العرب ، فلهذه لهجة ، أو لعله  
ذلك الصوت الذي يسمى تجوزاً بالجاف ( G ) وهو صوت نسمعه في  
ريف مصر وصعيدها ، وبعض البلاد كالسعودية والسودان والعراق ، الخ ،

هذا بالإضافة إلى أن وصف عبد القاهر وعلماء العربية لهذا الصوت  
ينطبق على الصوت القصي الانفجاري المهجور (٢) .

(١) المقتصد : ورقة ٢١١ .

(٢) د. كمال بشر : علم اللغة العام ، القسم الثاني ( الأصوات ) .

(٣) أنظر : المقتصد ورقة ٢١١ ؛ وانظر : سر صناعة الإعراب لابن جني ، ص ٢٧٨ .

الجزء الأول ، تحقيق لجنة من الأساتذة السقا - الزفراف .. وانظر الكتاب لسبويه ج ٢ الأخير .  
( طبعة بولاق ) .

### ( ب ) من حيث المخارج وتحديدتها :

تحدث عبد القاهر عن أصوات اللغة ومخارجها حديث العلماء السابقين عليه وجاء تقسيمه لها ووصفة كما قسموها ووصفوها وقد رأينا من علماء العربية من جعل مخارجها سبعة عشر ، وعلى رأسهم الخليل ومنهم من جعلها ستة عشر ، وبعضهم جعلها أربعة عشر وغير ذلك كثير (١) .

وسار عبد القاهر على الرأي القائل بأنها ستة عشر ، وهو رأى أبى على الفارسي الذي أتبعه ابن جنى - يقول عبد القاهر : « أعود إلى كلام أبى على أعلم أن الحروف تسعة وعشرين حرفاً على هذا الترتيب ، ويأتى بالترتيب الذى نجده عند ابن جنى بالنص : الهمزة ، والألف ، والهاء ، والعين ، والحاء ، والخاء ، والغين ... الخ

ويعقب بقوله : « أعلم أن مخارج هذه الحروف ستة عشر والحاق منها ثلاثة - أولها مخرج من أقصى الحلق وهو الهمزة ثم الهاء » (٢) .

ويستمر فى بيان هذه المخارج الستة عشر التى هى بنصها عند ابن إلى أن ينهى إلى المخرج الخامس عشر والسادس عشر ، وقال عن الخامس عشر ، « وما بين الشفتين مخرج الباء والميم والواو » - وأما عن المخرج الأخير فقال ، « ومن الحياثيم مخرج النون الخفيفة » (٣) .

والذى يلاحظ أن عبد القاهر يميل إلى الإجمال والتركيز بعد التحليل والتفصيل ويكاد يكون هذا خطأ يميز فكره وعمله ، فبعد أن فصل القول فى مخارج الحروف ، وأعضاء جهاز النطق وجدناه يجمع قائلاً :

(١) أنظر هذا الخلاف فى نهاية القول المفيد فى علم التجويد لمحمد مكى نصر ص ٢٢ - ٢٣ - القاهرة ١٣٠٨ هـ - بولاق .

(٢) المقتصد : ورقة ٣٠٨ .

(٣) المقتصد : ورقة ٢١٠ .



« والمخارج يجمعها على الجملة أربعة : أولها الحلق ، والثاني الفم  
والثالث اللسان ، والرابع الشفتان » .

ويعلق بقوله : وما يذكر في المخارج من غيرها نحو أصول الثنايا  
والحنك فداخل في جملة الفم واللسان فما حرف إلا وهو واحد من هذه  
المواضع وأصول الأسنان والحنك التي هي من حواشي الفم تشارك الفم  
واللسان (١) .

فهو يبرر لعله إجماله والتركيز المبالغ فيه ، ولا شك أن ما قاله حق  
وأن من يتنبه محلا لا يخرج في تفضيلاته عن هذا الإجمال ، ومن قبله قد  
أجمل الخليل ابن أحمد وجعل المخارج يجمعها عنده : « الحوف ، والحلق  
وأول الفم ومناطق اللسان ، وحافته ، وطرغفه ، والثنايا ، والشفة  
السفلى والشفيتين (٢) غير أن الإجمال في عمومه يوسع منطقة المخرج سواء  
من عبد القاهر أو من غيره وبالتالي فهو يحرم العمل الدقة للموضوعية ،  
وعنصر الاستقصاء والتحليل العلمي .

وعلى سبيل التوضيح : فإن المخرج الأول مثلا وهو الحلق وفقاً للدقة  
العلمية يحتاج إلى أن يقسم إلى مناطق ويفصل القول ، ويوضح عند كل منطقة  
على حدة فهذه المنطقة في حقيقة الأمر تشمل أجزاء غيرها مما يعرف لدى الباحثين  
اليوم باسم الحنجرة ، ويوجه الدكتور كمال بشر النظر إلى هذه النقطة في  
التراث قائلا : « يبدو أن هؤلاء العلماء أطلقوا الحلق على منطقة أوسع  
وأكبر من تلك التي نسميها الحلق اليوم ، أو بعبارة أخرى يبدو أنهم  
أطلقوا لفظ الحلق على تلك المنطقة التي تشمل في عرفنا الحاضر الحنجرة  
والحلق بمعناه الدقيق وأقصى الحنك من باب التوسع والمجاز (٣) » .

(١) المتصّد ، والدلائل . ص ٣٥١ .

(٢) أنظر مقدمة الجزء المطبوع من "عين" .

(٣) در سنت في علم اللغة . القسم الأول . ص ١٠١ .

على أن الترتيب الذى ذكره عبد القاهر للأصوات (تابعاً فى ذلك غيره من سابقه) يحتاج إلى نظرة ، ولنكتف بمثال على ذلك توضيحاً لمنهجه وكشفاً عن طريقه فى ذلك :

جاء فى الأبجدية التى ذكرها عبد القاهر عن أبى على الفارسي ترتيب الألف بعد الهمزة - وشرح معللاً لوجودها : بأن المراد بالألف حرف المد اللين - بدليل أن الأبجدية التى يوجد بها الألف بعد الهمزة لا توجد بها ( لا ) « أى اللام الف ، كما ينطقونها ، وإن الأبجدية التى توجد بها ( لا ) تكون خالية من الألف بعد الهمزة - وهذه وجهة نظر شيخه ابن أخت الفارسي - ويوضحها معللاً لها بعدم ذكر ( لا ) فى الحروف الأبجدية وذلك لأنها ليست حرفاً وأن المقصود من ذكر الحرفين معاً ( لا ) ذكر الألف المد (١) .

ويعلل لتخصيص الألف فى تركيبه مع حرف بقوله : « يمكن نطق جرسه ( حيث إنه رقيق ) فى نفسهم أنه لا يمكن النطق بها مفردة ( فوصلوها بحرف وقالوا ( لا ) (٢) :

ومعلوم من وجهة نظر الدرس اللغوى الحديث أن هذه الألف إن هى إلا حركة والحركات يمكن نطقها دون الاعتماد على غيرها على العكس مما فهم عبد القاهر وغيره من شيوخه الذين أخذ عنهم أو نقل - والألف بوصفها حركة لا محل لها فى هذه الأبجدية إذ هى أبجدية الأصوات الصامتة لا الحركات .

وأوضح عبد القاهر أن الفرق فى الأبجديتين ( التى بها الألف ، والتى بها لا ) أن التى وردت بها الألف بعد الهمزة ذكرت اسم ذلك الحرف لأنها

(١) مخطوط مقتصد ، ورقة ٢٠٨ .

(٢) مقتصد : ورقة ٢٠٨ (مخطوط) .

تذكر أسماء الحروف وأن الأخرى التي بها ( لا ) عمدت إلى تصوير نطق جرس الحرف فهي لا تذكر أسماء الحروف وإنما تصور نطق جرسها يقول : أما الألف التي وردت بعد الهمزة في أبجدية الشيخ أبي علي فهي إسمها وليست صوتها ، فهو لم ينطق الأصوات وإنما ذكر أسماءها (١) .

ويعلل عبد القاهر رمز الألف في الكتابة على حين أن هذا الرمز وضع للهمزة أساساً بقوله : « قال شيخنا لما نابت الألف مناب الهمزة في الصورة نابت الهمزة منابها في التسمية وذلك لأن أول إسم من كل حرف هو ذلك فأول التاء تاء وأول الجيم جيم وكذلك بقيته (٢) » .

وفي قول عبد القاهر هذا رد على الرأي الذي أثاره الدكتور إبراهيم أنيس من أن الذين اعترضوا على سيبويه لوضعه الألف ( وهي حركة ) بعد الهمزة « وذلك لأن سيبويه وفق رأى الدكتور أنيس . ربما أراد بكنمة الألف تفسير المقصود بكلمة ( الهمزة ) التي فيما يبدو أنها كانت مصطلحاً صوتياً غير مأروف في أيامه أو حديثة عهد . بن الدارسيين فوضحه . بذكر مرادف له (٣) » .

وللدكتور كمال بشر في تلك القضية رأى آخر إنه يرى أن في تعليل الدكتور أنيس ضرباً من التسامح الذي يناقضه وجود حرف العطف وهو الواو بعد الهمزة والألف في الترتيب الذي يساقه ابن جني في أبجديته فمن المعروف أن العطف يقتضى المغايرة « .

وقد أكد وجهة نظره . بأن ابن جني كثيراً ما يعرض للألف في معرض الكلام عن حرف اللام مما يشعر من كلامه هناك بأنه يعرف

(١) المقتصد ورقة ٢٠٨ .

(٢) المقتصد : ورقة ٢٠٩ .

(٣) د. إبراهيم أنيس : الأصوات اللغوية ، ص ٨٤ .

جيداً الفرق بين الحروف بوصفها حركات وبين الأصوات الصامتة (١) .

ومعنى ذلك كله أن عبد القاهر (تابعاً غيره) لم يوفق في وضع الألف في هذه الأبجدية وفي وضعه لها بعد همزة كذلك — لأن الألف كما قررنا حركة وليس هذا مكانها ، كما أن مخرجها ليس من مخرج همزة (٢) .

ومن عجب أنهم يفهمون خواص هذه الألف بوصفها حركة ، ومع ذلك يضعونها في سياق الصوامت ، أن هذه الألف ، عندئذ ، احدة من .  
والأحرف الجوفية الهوائية « هي ( الألف والواو والساكنة المضمومة ما قبلها والياء الساكنة المكسورة ما قبلها وقالوا إنه يراد بالجو فراع الحلق والقم حيث ينقطع مخرجها (٣) .

فكان مقتضى هذا الفهم عدم ذكرها في هذه الأبجدية وعدم نسبتها إلى مخرج همزة .

أن الألف بوصفها حركة لا تنسب إلى مخرج همزة وإنما تنسب إلى وضع اللسان وضعاً معيناً في القم تجاه الحنك الأعلى بأن يستقر اللسان في قاع القم بحيث يكون أو يكاد أن يكون مستوياً .

ومثل الألف بقية الحركات تحدد بطريق وضع اللسان تجاه الحنك وبدرجة ارتفاع اللسان أو هبوطه (٤) .

فليس مخرج الألف الحلق ولا الحنجرة .

(١) د. كمال بشر : علم اللغة العام (قسم الأصوات) ، ص ١٢٣ .

(٢) أنظر هذا الكتاب .

(٣) النشر في القراءات العشر لابن الجوزي ، ج ١ ، ص ١٩٩ .

(٤) د. كمال بشر : علم اللغة العام (قسم الأصوات) ، ص ١٢٢ .

ومهما يكن من أمر فإن أعمال عبد القاهر الصوتية في جملتها تشير إلى أنه كان يدرك طبيعة الألف ويدرك قيمتها بوصفها حركة طويلة .

لأنه علي الرغم مما نص عليه سابقاً من أن الألف من مخرج الهمزة والهاء يرى في مواضع أخرى أن الألف ذات مخرج يختلف عن مخرج الهمزة والهاء بصورة أو بأخرى . يقول وكما أن الألف لما صعدت عن الحلق ممتدة ما امتد النفس حتى بعدت عن الهمزة والهاء حتى صارت كأنها ليست من مخرجهما (١) .

أنه هنا يحوم حول الصواب وإن لم يهتد إلى الصواب كله ، إذ هو يرى أن الألف صعدت عن الحلق وبعدت عن الهمزة والهاء حتى صارت من مخرج آخر يختلف عن مخرجهما والضعف في إدراكه لهذه الحقيقة يعود إلى التعبير عن ذلك بأسلوب التشبيه ( حتى صارت كأنها ليست من مخرجهما ) .

والكلام عن الألف هنا بوصفها حركة ( وهي الفتحة الطويلة ) مقروناً إلى ذكر شيء عن الواو والياء : فلتنظر ماذا قال عبد القاهر فيما يتعلق بهما :

إن كلام عبد القاهر عن الواو كلام في جملة مضطرب فهو تارة يشير إليهما كما لو كانا حركتين طويلتين ، ومرة أخرى يسميهما بسمات الأصوات الصامتة ولكنه بالرغم من هذا لا يستطيع التفريق الدقيق بين الحالتين ويخلط بينهما خلطاً يطمس الحقيقة .

فراه في بعض سياقات يجمعهما مع الألف ويعطى الجميع صفة الحركات . فيقول : « لانت مخرجها واتسعت وأوسعهن مخرجاً الألف ثم الياء ثم الواو (٢) » .

ويمكن بشيء من التجاوز تفسير اتساع المخرج الذي أشار إليه في هذا

(١) لمقتصد : ورقة ٢١٧ .

(٢) لمقتصد : ورقة ٢٠٢ .

(٣) تسليط ورقة ٢١٧ .



بما نعبر عنه حديثاً بخرية مرور الهواء - وهي إحدى خواص الحركات -  
(طويلها وقصيرها على سواء) وهو في هذا يتفق مع غيره من القدائى في  
وصفها بأنها حروف جوفية إذ معنى أنها جوفية كما نفهم أن هواءها ينسل  
من أقصى مواضع النطق حتى آخرها دون أى حائل أو عائق وهذا أيضاً في  
مجمله ينطبق مع النظر الحديث .

ولكنه بالرغم من هذا الوصف الذى يدل على إدراكه لسمات الياء  
والواو بوصفهما حركتين يعود فيخلط دون تحذير ويصف الصوتين نفسيهما،  
وصفاً ينطبق عليهما بوصفهما صامتين أو أنصاف حركات - يقول : والياء  
من وسط اللسان والواو من الشفة (١) كما يقول : والياء لانساعها  
وانبساطها بعدت عن أختيها في المخرج الشين والجيم حتى كأنهما ليست  
مقاربة لهما (٢) .

فتراه هنا في هذا النص الأول يحدد مواضع نطق الواو والياء بوصفهما  
صامتين لا حركتين لأن تحديد المواقع بهذه الصورة إنما ينطبق عليهما  
بهذا الوصف .

كما نراه في النص الثانى يجمع بين الياء والجيم والشين ويدعى الأخوة  
بين هذه الأصوات الثلاثة .

ومعلوم أن الياء التى تخرج من مخرج الشين والجيم أو قريب من هذا  
المخرج إنما هى الياء الصامته ( نصف الحركة ) لا الكسرة الطويلة بالرغم  
من تعلقه بقوله : حتى كأنها ليست مقاربة لهما ، .

إن ما قاله عبد القاهر فيما تقدم فيه الأسم العلمية للتفريق بين حالى  
الواو والياء ولكنه هو نفسه لم يبين لنا حتى نحكم عليهما بهذا الوصف أو

(١) المقتصد : ورقة ٢١٧ .

(٢) المقتصد : ورقة ٢١٧ .

ذاك حيث جاءت النصوص عامة غير محددة وحيث لم يشر بحال من الأحوال إلى أن هذين الاسمين مدلولين مختلفين :

وأكثر من هذا نراه في بعض النصوص يأتي بهات المدلولين معاً حتى ليحار المرء أن يستنتج من كلامه أى مدلول من المدلولين لهذين الصوتين يريد عبد القاهر .

أنه يقول مثلاً : « الياء من وسط اللسان والواو من الشفة ولا مقارنة بين هذين المخرجين ولكن يساويهما في الامتداد وصل أحدهما بالآخر فالياء باستطاعتها خرجت عن موضعها تمتد حتى دنت من الواو فصارتا كأنهما متقاربتا المخرج فأدغمت الواو فيها نحو طيا » (١) .

ففي هذا النص يشير إلى مخرج هذين الصوتين ويحددتهما تحديداً ينصب عليهما بوصفهما صوتين صامتين ولكنه في النص نفسه وفي الوقت ذاته يصفهما بالامتداد ومعنى الامتداد كما نفهم من هذا النص اتساع مخرجهما أى حرية مرور هوائهما وهذا ينطبق عليهما بوصفهما حركتين .

وقد يظهر هذا التناقض بصورة أوضح في النص التالى حيث يقول : « إن الواو والياء ليس تناسبهما المعتد به من جهة القرب في المخرج ولكن من وصف أنفسهما وهو المد . وذلك أنهما قد صارا بالمد كالمثلين حتى اتفقا في صدود وعميد اتفاقاً مطرداً من غير عيب . وتصاحباً في الإقواء وإن كان عيباً » (٢) ..

فهو في نصه الأخير هذا يشير إلى المخرج ( والمفهوم أنها المخرج التى وصفها فيما سبق وهى تلك التى تنطبق عليهما بوصفهما صوتين صامتين ) - ثم يعود فيركز على الإشارة إليهما بوصفهما حركتين حيث يتكلم عن المد ( أو اتساع مخرج الهواء ) بذليل التمثيل بقوله ( صدود - وعميد ) ومن الواضح أن الواو والياء في هاتين الكلمتين إنما هما حركتان خالصتان .

(١) المقصد : ورقة ٢١٧ .

(٢) المقصد : ورقة ١٥١ .

ومعنى هذا كله أن عبد القاهر بالرغم من أدراكه لصفات مدلول هذين الاسمين بصورة أو بأخرى يعجز تماماً عن التفريق بين هذين المدلولين وعن بيان السياقات الخاصة بكل مدلول في اللغة العربية .

ومن المعروف أن الواو والياء لهما مدلولان :

- ١ - كونهما صوتين صامتتين ( أو أنصاف حركات ) .
- ٢ - كونهما حركتين خالصتين ( وهما الكسرة الطويلة والضمة الطويلة ) .

فكان عليه ( إن لم يكن عليهم جميعاً ) أن يفرقوا بين حالتي الياء والواو في مثل يقوم - ووجه - فالياء في الكلمة الأولى صوت صامت ولكنها حركة طويلة ( هي الكسرة ) في الكلمة الثانية . والواو في الكلمة الثانية صوت صامت ( أو نصف حركة ) ولكنها حركة طويلة ( ومعنى الضمة ) في الكلمة الأولى .

واكن عبد القاهر خلط بين هاتين الوظيفتين .

ولم يدرك أن لكل وظيفة أو مدلول خواص معينة ، ولم يحاول التمييز بين هذه الخواص وأتى بها مجتمعة في نصوصه كما لو كانت تنطبق على الواو والياء في كل حالة .

وإذا كان لنا أن نفرق بين مدلولي الواو والياء نقول :

إن الياء الحركة ( وهي الكسرة الطويلة ) تتكون بالطريقة الثانية و يرتفع اللسان حال النطق بها تجاه الحنك الأعلى أقصى حد ممكن مع بقاء هذا الصوت حركة ، أي بحيث إذا ارتفع اللسان أكثر ضاق المجرى إلى درجة ينتج عنها حفيف مسموع وتكون النتيجة إصدار الصوت الآخر الذي هو الياء الصامتة . وتكون الشفتان حال النطق بهذه الحركة منفرجتين (١) .

(١) د. كمال بشر : علم اللغة العام ( الأصوات ) ، ص ١٨١ .

فالفرق بين الياء الصامتة والياء الحركة من الناحية العضوية يتمثل في تضيق مجرى الهواء وارتفاع مؤخرة اللسان قليلاً (١) في الياء الصامتة ( نصف حركة ) .

وكذلك الفرق بين الواو الصامتة والواو الحركة فرق عضوى هو في تضيق مجرى الهواء (٢) في الواو الصامتة وإتساعه في الواو الحركة .

هذا بالإضافة إلى أن هناك فروقاً وظيفية تتمثل :

١ - كون الواو والياء الصامتين تتسمان بوقوعهما متاوتين بحركات ( وعد يعد ) .

٢ - وقوعهما ساكنين بعد فتح ( مثل يوم - بيت ) .

بقى أن نشير إلى نقطة أخرى مفيدة في هذا المجال تتعلق بأفكار عبد القاهر عن الأصوات وتعني بذلك أن عبد القاهر كغيره من السابقين كان يدرك العلاقة بين الحركات الطوال والحركات القصار . إنه يدرك أن الفتحة جزء الألف ، وأن الكسرة جزء الياء وأن الضمة جزء الواو وأن الصفات العامة لها جميعاً متشابهة والفرق يتركز في الطول أو القصر ( أى الكمية ) .

وربما يؤيد ما نقول تلك النصوص التالية : يقول عبد القاهر : « الواو إلى الضمة أقرب إذ هو من نفسها (٣) » كما يقول : « إن الياء من جذى الكسرة (٤) وينص على أن الفتحة أول الألف ألا تراه لا يوجد إلا

(١) د. إبراهيم أنيس : الأصوات النغمية ، ص ١٤٢ ( ط ٢ ) .

(٢) د. إبراهيم أنيس : الأصوات النغمية ، ص ١٤٣ ( ط ٢ ) .

(٣) المقصد : ورقة ١٠٧ .

(٤) المقصد : ورقة ١٠٧ .

معناها (١) .

ويلخص هو التفرق بين القصيرة والطويلة مشيراً إلى الحركات الثلاث بقوله : إنا رأينا الحركات إذا أشبعت نشأت منها حروف اللين فإذا أشبعت فتحة الباء في قولك « العتاب » نشأت فيها ألف « العتابا » .. وكذلك كسرة الياء في « الكواكب » « الكوكبي » ... وصمة الميم في « الخيام » - « الخيامو » (٢) وكل موضع أشبعت فيه الحركة تولد الحرف الذي هو من جنسها (٣) .

وأوضح من هذا وأظهر في هذا المقام قوله : إن الحركات من جنس حروف اللين وأبعض لها (٤) .

ومن الواضح أن الحركات التي يعينها الفتحة والكسرة والضمة وأن حروف اللين هي الألف في مثل قال - والياء في مثل أبيع - والواو في نحو أقول .

( ج ) من حيث كيفية مرور الهواء :

جرت عادة المحدثين على تصنيف الأصوات الصامتة إلى أصناف معينة بحسب كيفية مرور الهواء عند النطق بالصوت المعين فقسموها إلى :

١ - أصوات انفجارية :

وهي في العرف الحديث في اللغة العربية :

الهمزة والقاف والكاف والطاء والضاد والتاء والذال والياء = ( ٨ )

(١) المقتصد : ورقة ٦٢ .

(٢) المقتصد : ورقة ٢٠٠ .

(٣) المقتصد : ورقة ١٥٠ ، ٢٠٢ .

(٤) المقتصد : ورقة ١٥٠ ، ٢٠٢ .



ويتكون الصوت الانفجاري نتيجة : ١ - حبس الهواء ٢٠ - وإطلاقه -  
ومواضع الحبس هي :

- ١ - شفتان = ب .
- ٢ - أصول الثنايا العليا بطرف اللسان = ت . د . ط . ض الضاد  
كما نطقها الآن في مصر .
- ٣ - أقصى الحنك الأعلى بأقصى اللسان = ك - ج - الجيم القاهرية .
- ٤ - أقصى اللسان باللهاء = ( ق ) .
- ٥ - الحنجرة = الهمزة والنطق الكامل للصوت الانفجاري يتطلب = .  
( أ ) اتصال بين العضوين ينتج عنه وقف العمود الهوائي الخارج من  
الرئتين وقفاً كاملاً .
- ( ب ) انفصال العضوين انفصالاً يحدث عنه انفجار الهواء .

#### ٢ - أصواب احتكاكية :

وهي : الهاء والعين والحاء والغين والخاء والشين والصاد والزين والسين  
والتاء والذال والظاء والفاء = ( ١٣ ) .

- ٣ - أصوات مركبة : وهي الجيم .
- ٤ - أصوات جانبية : وهي اللام .
- ٥ - أصوات مكررة : وهي الراء .
- ٦ - أصوات نفية : وهي الميم والنون .
- ٧ - الواو والياء : ( بوصفهما صوتين صامتين أو نصاف صوامت  
وأنصاف صوائت ) .

ولعبد القاهر ( شأنه شأن علماء العربية السابقين عليه ) اتجاه آخر في  
التصنيف في هذه الأصوات يتفق في أكثر أحواله مع الحديث ويختلف معه  
في مسائل معدودة .

أن عبد القاهر ( ومن سار في فلكهم ) يذكر صنفين أساسيين من الأصوات من هذه الزواية - ( زواية كيفية مرور الهواء ) - هما .  
الأصوات الشديدة . والأصوات الاحتكاكية . فهو من هذه الزواية عرض للحديث عن الأصوات الشديدة والرخوة وما بين الشديد والرخو - كما تحدث عن المنحرف والمكرر .

وقد جاء تعريفه للأصوات الشديدة تعريفاً تقليدياً - يكفينا منه أن ما ضرب به من أمثله للأصوات الشديدة تتفق في مجموعها مع ما سميناها حديثاً بالأصوات الانفجارية فالأصوات الشديدة عنده ثمانية جمعها أبو على الفارسي على حد تعبيره في قولك . « أجذك قطبت » أو « أجدت طبقك » (١) .

وبمقارنة هذه الأصوات بالأصوات التي عددناها انفجارية يتضح أن بيننا وبينهم فرقين .

الأول : عدم ذكر الضاد في الأصوات الشديدة عندهم على حين عددناها نحن صوتاً انفجارياً ؛ ولعل السرف في ذلك يرجع كما أوضحنا سابقاً إلى أن الضاد القديمة كانت ذات صفات مختلفة عن ضادنا الحالية وذلك راجع إلى تطور في مواضع النطق وكيفيته - ويبدو أن الأصوات الاحتكاكية . أو الرخوة باصطلاحهم كما نص على ذلك عبد القاهر ومن تبعهم .

الثاني : يتمثل الفرق الثاني في ذكرهم للجيم ضمن الأصوات الشديدة على حين عددناها مركباً ولعل عبد القادر وغيره أخطئوا التقدير أو كانوا يصنفون صوتاً وجد في بعض اللهجات سموه الصوت بين الكاف والجيم (٢) .

وهو صوت في تقديرنا كما يفهم من هذه العبارة قصي انفجاري ينطبق

(١) المقتصد : ورقة ٢١١ .

(٢) المقتصد : ورقة ٢٠٩ . عد عبد القاهر أنواعاً ثلاثة متقاربة في هذا الصدد : يأخذ بعضها بشبه بعض ويكتسى طرفاً من مذاقته وهي : « الكاف » التي بين الجيم والكاف - الجيم التي كالـكاف - الجيم التي كالـشين ، ويفهم من قوله هناك أنها تمثل لهجات .

وصفه أكثر ما ينطبق على ذلك الصوت الذى نسمعه فى خجة القاهرة ( وهذا الصوت انفجارى ) أى شديد ولا شك (١) .

ومن جهة أخرى تكلم عبد القاهر عما سماه الأصوات الرخوة ( كما فعل غيره من قبل ) ولا يعنينا تعريف بقدر ما يهمنا تحديد الأصوات المسماة بالرخوة عندهم .

وعندما ننظر إلى الأصوات الرخوة بحسب ما قال نرى أنه ضم الضاد إلى هذه الأصوات وأخرج العين منها ( حيث ضم العين إلى ما أطلق عليه اسم ما بين الشديدة والرخوة وجعلها ثمانية يجمعها قولك . ( لم يرونا — أو لم يرونا ) أما ضمة للضاد فى هذه المجموعة فيفسره ما ألمعنا إليه سابقاً من أن الضاد التى وصفوها ربما كانت ضاداً مختلفة عن ضادنا الحالية .

وإخراج عبد القاهر وغيره للعين من الأصوات الرخوة أى الاحتكاكية له فى ذلك شبهة يسوغها النظر الحديث حيث أن العين هى أقل الأصوات العربية احتكاكاً — ومن ثم ربما جاز تقبل ما قاله من أنها صوت متوسط .

ولم يكتف عبد القاهر بهذا التقسيم بل استطرد كما استطرد غيره من السابقين عليه فى ذكر صفات جزئية لهذه الأصوات .

فتكلم عن الأصوات المنحرفة — وأصوات التكرير ، ومما قاله . « ولبعض الحروف سمات وأسماء تحتاج إلى معرفتها منها . المكرر ، وهو الراء » وعلل التسمية وعلق عليه (٢) وأضاف ومنها المنحرف وهو « اللام » .

والأصوات المتوسطة وهى فى جملتها من حيث التعريف والتمثيل تطابق ما يراه الفكر الصوتى الحديث .

(١) د. كمال بشر : علم اللغة العام ( الأصوات ) . وقد أوضح فى تحليل وتحليل علاقة تلك الجيم القاهرية بالجيم العربية فى مراحل تطورها .

(٢) المقتصد : ورقة ٢١١ .

ونجد ربنا الإشارة في هذا المجال إلى تلك المجموعة من الأصوات التي رأى فيها سمات مشتركة من نوع معين وسمّاها (الأصوات المترسطة) وجمعها على نحو ما سبق . ( لم يرو عنا - أو لم يرو عونا ) .

والجمع بين هذه الأصوات تحت هذا الاسم له ما يسوغه حيث إنها جميعاً كما أثبت العلم الحديث - تتسم بقوة الرضوح السمعى ولكننا نأخذ عليه ( وعلى من تبعهم من التمدامى ) ذكره للألف في هذه الأصوات حيث إن الألف حركة قولاً واحداً - على حين الكلام هنا منصب على الأصوات الصامتة .

أما وقد ألقينا بعضاً من ضوء على الدراسات الصوتية عند عبد القاهر - ينتهى بنا القول إلى أنه يمكن الحكم على أعمال عبد القاهر في درس الصوتى بأنه لا يزيد كثيراً عن سابقيه . ولكنه جمعها فأوعاها .

ويكفيه أنه في هذا المضمار لم يقصر عن سابقيه (١) ر تلك نقطة تحسب له في مجال تقويمه في الدراسات اللغوية .

---

(١) تناولنا هذا الموضوع بالتوضيح في كتابنا الدراسات الصوتية عند القدماء والمحدثين .  
(تحت الطبع) .





## الفصل الثامن

الدراسة الصرفية  
عند عبد القاهر الجرجاني



## الدراسة الصرفية عند عبد القاهر انجرجاني

إفادة الدراسات الصرفية التقليدية من المباحث الصوتية :

إن نظرة واحدة في الدراسات الصرفية التقليدية ولتكن على سبيل المثال في (المقتصد) تبين أن المباحث الصرفية التقليدية أفادت من الدراسات الصوتية إلى حد بعيد . وذلك في نحو باب الإمالة (١) مثلاً أو باب ذكر عدد حروف الأسماء والأفعال (٢) أو باب علم حروف الزوائد (٣) أو باب إبدال الحروف بعضها من بعض سواء بدل حرف من حرف لأجل الإدغام أو بدل حرف من حرف لغير الإدغام (٤) أو باب أحكام حروف العلة (٥) أو باب ما يعل ويصحح من الأسماء التي على ثلاث أحرف (٦) أو باب الإدغام (٧) . . الخ .

وإن كان ذلك وفق منهجهم الذي ارنضوه وأن لم يرض عنه الدرس اللغوي الحديث - وذلك لأنه من وجهة نظره لا يؤدي الغرض الأساسي من دراسته لعدم ترتيب مستويات الدراسة بعضها إثر بعض .

وقد بات مقررأ لدى اللغويين المحدثين أن الدراسة الصوتية مهمة للدراسة الصرفية والنحوية وفي خدمتها - فإن « مستويات الدراسة الصوتية والصرفية والنحوية كلها متعاونة فيما بينها للنظر في اللغة ودراستها فهي

- 
- ( ١ ) المقتصد : من ورقة ٥٩ إلى ورقة ٦٧ .
  - ( ٢ ) المقتصد : من ورقة ٦٧ إلى ورقة ٧١ .
  - ( ٣ ) المقتصد : من ورقة ٧١ إلى ورقة ١٠١ .
  - ( ٤ ) المقتصد : من ورقة ١٠١ إلى ورقة ١١٣ .
  - ( ٥ ) المقتصد : من ورقة ١١٣ إلى ورقة ١٤٨ .
  - ( ٦ ) المقتصد : من ورقة ١٤٨ إلى ورقة ٢١٣ .
  - ( ٧ ) المقتصد : من ورقة ٢١٣ إلى آخره .

تكون في مجموعها كلاً متكاملًا ، وكل واحد منها مرتبط بصاحبه ولا يجوز الفصل بينها فتصلاً تاماً فهي ترمى إلى هدف نهائى واحد هو بيان خواص اللغة المدروسة ومميزاتها (١) .

والذى لاشك فيه أن مباحث الصرف مبنية في أساسها على ما يقرره الأصوات من حقائق وما يرسمه من حدود (٢) وأنه لا وجود لعلم الصرف بدون علم الأصوات (٣) .

مفهوم الدراسة الصرفية والنحوية عند عبد القاهر :

النحو والصرف وثيقا الصلة وفقاً لمفهوم عبد القاهر يضمهما شيء واحد ، يتضح ذلك من تعريف النحو الذى جاء في إيضاح أبى على الذى صنف عليه عبد القاهر غير مصنف وأكثر من مؤلف ، وانتهجه طريقاً له ، حيث إنه ينص على أن « النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب هو ينقسم قسمين :

أحدهما تغيير يلحق أواخر الكلم ، والآخر تغيير يلحق ذوات الكلم وأنفسها (٤) » .

ويأتى بقول مفصل ضارباً فيه المثل مبيناً ما يوضح أن الأول يبحث في التراكيب ( أى النحو ) والثانى يبحث فيما عرف بالصرف ومما قاله :

« وأما التغيير الذى يلحق أواخر الكلم فهو على ضربين :

أحدهما تغيير بالحركات والسكون أو الحروف يحدث باختلاف العوامل

( ١ ) د. كمال بشر : دراسات في علم اللغة ( القدم الثانى ) ص ٨٤ .

( ٢ ) د. كمال بشر : علم اللغة العام - الأصوات ، ص ٢٤٠ .

( ٣ ) د. كمال بشر : علم اللغة العام - الأصوات ص ٢٤٠ .

( ٤ ) الإيضاح : ص ٦٤ ( مخطوط رقم ١٠٠٦ - نحو ) بدار الكتب المصرية .

وهذا الضرب هو الذى يسمى بالإعراب، ويكون فى الأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة للأسماء « (١) .

« وتغيير يلحق أواخر الكلم من غير أن يتغير العامل ، وهذا التغيير يكون بتحريك ساكن ، أو إسكان متحرك ، أو إبدال حرف بحرف أو نقصان حرف » .

« والقسم الآخر وهو الذى يلحق أنفس الكلم وذواتها ، وذلك نحو : التثنية والجمع الذى على حدها والنسب وإضافة الاسم المعتل إلى ياء التثنية وتخفيف الهمزة والمقصور والممدود والتعدد والتأنيث والتذكير وجمع التكسير والتصغير ، والإمالة والمصادر وما اشتق منها وأسماء الفاعلين وغيرها والتعريف والإدغام » (٢) .

وواضح من هذا التعريف أن النحو يضم ما يعرف بالصرف أيضاً فإن القسم الآخر منه وهو الذى يتحدث عن التغيير الذى يلحق ذوات الكلم وأنفسها يضم المباحث الصرفية بمفهومها التقليدى .

« أى أن النحو والصرف بهذا المفهوم يضمهما شيء واحد ويبحثان معاً فى مجال واحد .

وهذا التصرف من أبى على فى إيضاحه لم يجيء عفواً لئلا يظن أنه هو الذى أولى كتاب « المنصف » فى الصرف - للمازنى عنايته وفصل القول فى تفسير قواعده (١٤) وعلى ضوء عمله شرح ابن جنى كتاب « المنصف فى الصرف للمازنى » كما أنه قد عرف عنه أنه مغرم بالصرف والقياس .

فحدود . علم الصرف بالمفهوم التقليدى كانت موضوعاً ، بل إن هناك مصنفات فصلت بين العلمين على نحو ما صنع « قطرب » تلميذ سيبويه الذى ألّف كتاب « العلل » فى النحو ، وكتاب « الاشتقاق » فى التصريف . كما أن

(١) الإيضاح : ص ٦٤ (مخطوط رقم ١٠٠٦ - نحو) ، دار الكتب المصرية .

(٢) الإيضاح : ص ٦٤ (مخطوط رقم ١٠٠٦ - نحو) ، دار الكتب المصرية .

(٣) د. شوقي ضيف : المدارس النحوية ، ص ١٢ ومراجعته .



« المازني تلميذ » الأخفش » فصل النحو عن الصرف ونظم قواعد الصرف  
ومسائله في كتابه « المنصف » (١) .

فلذا مامزج أبو علي في إيضاحه بين المباحث النحوية والصرفية وضمهما  
في دائرة واحدة فمعناه أن له في ذلك رأياً ومنهجاً . وهو جعل النحو يدرس  
التراكيب والمفردات جميعاً ، يوضحه قوله :

« تغيير يلحق أواخر الكلم لوجودها في تراكيب » - « وتغيير يلحق  
ذوات الكلم وأنفسها » .

وهذا المسلك في عمومته الذي انتهجه عبد القاهر عن أبي علي الفارسي  
لا غبار عليه من وجهة نظر الدرس اللغوي الحديث فقد أصبح من المتعارف  
عليه أنه « إذا جاز الفصل بين النحر الصرف فلأنما هو فصل موقوت تفرضه  
أحياناً ضرورة البحث ، أو مناهج التعليم التقليدية » (٢) . وذلك لأن  
التركيبات المورفولوجية عادة تحكمها ترتيبات نظامية - وفي الغالب  
يدرس المورفولوجيا والنظم معا - وقد يدرسها على أنهما طبقة

---

(١) للمازني مصنفات كثيرة تهتم بهذا الاتجاه وأما كتابه هذا في التصريف فقد جمع فيه  
موضوعات التصريف الموجودة في كتاب سيويه ونظمها لأول مرة وصاغها صياغة علمية متقنة .  
وبجده فيه يقول بعد إيراد الكثير من الأمثلة ( الصيغ والأبنية ) لتعرف كيف مذاهب العرب  
فيما بنت من الأسماء والأفعال فإذا سللت عن مسألة فانظر هل بنت العرب على مثالها ، فإن كانت  
بنت فابن مثل ما بنت ( المنصف ١/ ٩٥ ) . ويذهب الدكتور شوقي ضيف إلى إمامة المازني في  
علم الصرف حيث يقول : « وبدون ريب هو الذي نظم قواعده ومسائله وهو الذي فصله عن  
النحو الذي كان مخلوطاً به في كتاب سيويه وأقامه علماً مستقلاً بأبنيته وأقيسته وتمارينه الكثيرة  
التي ذيل بها شوارده ويسرها للباحثين من بعده - من أمثال أبي علي الفارسي وابن جني .. » .  
وعلى نحو ما كان إماماً في التصريف كان إماماً في النحو ( المدارس النحوية ، ص ١٢١ ) .  
ويرى الدكتور تمام حسان أن إجادتهم في هذا المجال « أفرد الصرفيين العرب بـمكان لا يدانيه  
أي مكان آخر في عالم اللغويين قديماً وحديثاً - ولا يزال كشفهم عن النظام الصرفي العربي  
موضع الإعجاب والاحترام وسيظل دائماً كذلك في نظر اللغويين في مختلف أنحاء العالم » .  
( اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٥ ) .

(٢) د. كمال بشر : علم اللغة العام ، القسم الثاني ، الأصوات ، ص ٢٤٣ .

واحدة ويرى كثير من المحدثين أن النحو بمعناه الواسع يشمل الصرف الذى يعد خطوة مهيأة له وهما معا يكونان كلا متكاملًا (١) .

إحاطة عبد القاهر الشاملة بالدراسات الصرفية التقليدية :

اعيد انقاهر معرفة جيدة بالدراسات الصرفية التقليدية فقد انتقل إليه جهد السابقين عليه في هذا الميدان ، وسلك فيه نهجهم التقليدى وهذا أمر طبيعى تجده واضحا في تراثه التقليدى سواء منه ما مزج فيه بين مباحث الصرف والنحو معا أو ما فصل فيه الصرف عن النحو .

وكان عبد القاهر الجرجاني في مجال الصرف التقليدى مثل سابقيه فلقد تبع طريقهم وحذا حذوهم في جملة ما قرر في هذا العلم وناقش . أنه يؤول كما يؤولون ويفترض كما يفترضون ويلتمس العلل كما يلتمسون .

ويكفى في هذا المجال أن نذكر أمثلة لأنماط من القضايا الصرفية التي أتى فيها بمثل ماقرره سابقوه ، والتي عالجها علاجهم من ذلك (٢) :

١ - نمط في تراثه التقليدى ينبئ إطرأحه وإهماله . فهو لا يعدو كونه مجرد عمليات عقلية تستغرق الفكر بحثا عن أصول وهمية أو زوائد افتراضية دون أن تعطى قيا صرفية تخدم الحملة أو العبارة في قليل أو كثير .

ومن أمثلة ذلك ما يملأ صفحات مختلفة من المقتصد : كلها تقديرات

(١) إقرأ للدكتور محمود السمران : علم اللغة مقدمة ، ص ٢٤٥ .

واقراً للدكتور كمال بشر : علم اللغة العام ، القسم الثاني - الأصوات ، ص ٢٤٢ .

(٢) الأنماط التي سنتحدث عنها هنا ، للدكتور كمال بشر ، الفصل في الكشف عنها في مجال الصرف التقليدى عند العرب بعامة ومن الممكن قراءة أمثلة مختلفة لها في كتابه دراسات في علم اللغة ، القسم الثاني ، ص ١٠٢ . واقراً من ص ٨٣ ونحن هنا نستعير تقسيماته لنطبق عليها جهود عبد القاهر وأعماله في هذا المجال اللغوى التقليدى .

وتأويلات وتعليلات مثل قوله : « الألف تدل من حرف الإبدال اللازم إذا كان متحركاً مفتوحاً ما قبله فلو كان ألف ( لا ؛ ( وما ) بدلاً لوجب أن يقال ( لو ) و( مو ) . وقالوا إن الحرف إذا جعل اسماً تغير التقدير فإذا قبت في ( لا ) ( وما ) . . كان الألف منقلبا عن حرف وجب أن يجرى على منهاجها في التحقيق فكما لا يكون في الأصل اسم عينه ألف كذلك لا يكون في الذي تصرف من الحرفية إلى الإسمية... » (١) .

عمليات لا يخرج الدارس منها بأكثر من كد الذهن وإضاعة الوقت عن حد رأى عبد القاهر نفسه ويجب إهمالها ووضعها حيث شئنا كما يقول هو نفسه (٢) .

فلا تأثير لمثل تلك الدراسات على المعاني النحوية وإلا فإذا يترتب عليها ؟ وأي قيم معينة تؤثر بدورها في الحملة أو العبارة . . ؟ . أي ما الدور الصرفي الذي تصنعه هذه التقديرات والافتراضات ؟ حقا قد تكون دليل براعة ولكن لا فائدة تقدم من ورائها للدرس الصرفي .

٢ - نمط آخر في تراثه التقليدي يتحدث عن أصول ربما كانت تاريخية لا افتراضية - وهي بهذا تفيد صاحب المنهج التاريخي حيث إنها يمكن أن تعد علامات على مراحل تطور الصيغ . ومن أمثلة ذلك قوله :

« أعلم أن التصحيح في بنات الباء يجرى مجيئا صالحا في نحو :

مربوب . ومبيوع . ونخيوط . وقالوا تفاحة مطبوبة وثوب مصوون (٢١)  
رقال الشاعر \* ويوم رذاذ عليه الدجن مغيوم \* -

فهذه وأمثالها سمعت عن العرب . وقد تكون لغة بعض القبائل فهي تدل

(١) المقتصد : ورقة ١١٣ .

(٢) دلائل الإعجاز : من ص ٢٣ إلى ص ٢٥ .

(٣) المقتصد : ورقة ١٣٧ .

على أنها نطقت فعلا أى أنها تمثل أصلا حقيقيا لا افتراضيا . ويمكن أن تعد بالنسبة للقاصحى إحدى المراحل التى مرت بها فهى أصل تاريخى يقدم نفعا لدارس اللغة فى هذا المجال ومثلها فى ذلك مثل قولهم . فرسة طوعة العنان . وامرأة عدلة (١) . وعوى الكلب عوة . فقد حكى أن بعضهم يقولها هكذا فيقلب الياء إلى الواو (٢) وقولهم طيال فى طوال - قالوا :

فإن أعز الرجال طيالها . (٣)

٣ - ذرج عبد القاهر كما درج السابقون على مناقشة أوزان الفعل

(١) المقتصد : ورقة ١٥٩ / ١٦٠ .

(٢) المقتصد : ورقة ١٧٩ .

(٣) المقتصد : ورقة ١٥٦ .

جاء فى كتاب سيويه عند حديثه عن اسم المفعول من الفعل الأجوف : « وبعض العرب يخرج على الأصل فيقول نحيوط ومبيوع » .

وابن جنى ينسبها إلى بنى تميم ويورد لها أمثلة من الشعر يقول ابن جنى : « اسم المفعول من الثلاثى المعتل العين نحو مبيع ونحيط . ورجل مدين فهذا كله مغير وأصله مبيوع ومديون ونحيوط فغير على ما مضى » .

وهذه الدراسة تفيد صاحب المنهج التاريخى من ناحية ، وتفيد دارسى اللهجات من ناحية . وهى تمثل ظواهر لهجية لبعض القبائل ، فبو تميم على ما حكاه أبو عثمان عن الأصمعى ( فى التصريف للمازنى ) أنه روى عن أبي زيد أنهم يتسمون مفعولا من الياء فيقولون نحيوط ومكيول قال العباس بن مرداس :

قد كان قومك يزعمونك سيدا وإخبال أنك سيد معيون  
( أى مصاب العين ) .

وأشد أبو عمرو بن العلاء . « وكأنها تقاحة مطبوبة » .

وقال علقمة بن عبد . « يوم رذاذ عليه الدجن مفيدوم » .

ويسوق الدكتور إبراهيم السامرائى أمثلة متعددة على هذه الشاكلة ( ص ٤٤ من كتابه فقه اللغة المقارن ) ثم يذهب إلى أن هذه الأمثلة تشير إلى أن وزن مفعول هو الأصل فى صيغة اسم المفعول وإلى أنه لا يختص بها الفعل الثلاثى .

وعلى العموم فهذه الأمثلة دليل قاطع على قدم هذه الصيغة فى مراحل اللغة الأولى فهى علامات على مراحل .

وصيغ جمع التكسير (١) في علم الصرف على حين أن الأولى بها كما قرر المحذثون (٢) أن تعالج في متن اللغة - حيث إنها تعطى قبا لفظية تفيد في معرفة ألفاظ اللغة على وجهها الصحيح ، ولكنها ليست ذات قيم صرفية تختلف باختلاف المعاني المترتبة على وجودها - فصيغ جمع التكسير مثلا على الرغم من أنها تدخل تحت باب الجمع إلا أنه ليس لكل صيغة قيمة صرفية معينة ، فمجالها كتب الثروة اللفظية وما إليها من معجمات .

٤ - ولكتنا مع ذلك لا نعدم أن نجد في أعماله الصرفية التقليدية مسائل وقضايا هي من صميم علم الصرف وبحوثه المقررة .

من ذلك مثلا إدراكه للوحدات الصرفية وقيمها في الحمل والتراكيب . إنه يدرك من وقت إلى آخر أن الوحدة الصرفية المعينة ( كلمة أو جزء من كلمة ) ذات تأثير في المعاني النحوية ، أي يترتب على وجودها ظهور خواص نحوية معينة في الجملة أو العبارة . من ذلك مثلا كلامه عن حروف الإلحاق وما تفيد من معان - يقول : « من هذا النوع حروف الإلحاق لأجل أنها تؤدي الغرض وهو أن تجعل لفظا يليه آخر أو يزيله آخر » (٣) .

ويقرر في موضع آخر ، وهو بصدد حديثه عن حروف الزيادة : إن هذه الحروف تأتي لزيادة المعنى - كألف ضارب لأنه يدل على الفاعلية ، وكذا ميم مضروب لأنه يدل على المفعولية ، والهمزة في نحو أخرجت لأنها تفيد التعدى والتاء في نحو : استنطقت زيدا ، والنون في نحو انفطر ، لأن جميع ذلك يفيد معاني لا توجد إلا بها ، ألا ترى أنك لو أسقطت الهمزة من أخرجت بطل التعدى ، ولو حذف الميم من مضروب ، والألف من

(١) اقرأ المقتصد من أوله (الجزء الثالث) .

(٢) الدكتور كمال بشر . اقرأ أمثلة في التراث مصنفة من ص ١٠٢ دراسات في علم اللغة القسم الثاني .

(٣) المقتصد : ورقة ٧٢ (مخطوط) .



ضارب بطلت القاعلية والمفعولية (١) .

ولنوضح ذلك بالمثال نقول :

١ - إن صيغة «خرج» فعل لازم ، ولما بهذا الوصف وظيفتها الصرفية الخاصة في التركيب . فعندما نقول «خرج محمد» مثلاً . نحصل على تركيب مكون من فعل لازم وفاعل . ولكننا عندما ندخل الوحدة الصرفية أو السابقة (أ) فإن تلك الصيغة يتغير شكلها وبالتالي يتغير تأثيرها في الجملة ، ويصبح لها معنى نحوي يخالف معناها النحوي السابق ، حين استخدمت خالية من هذه الهمزة قارن المثالين الآتيين بعضهما ببعض :

خرج محمد	أخرج علي محمد
فعل + فاعل	فعل + فاعل + مفعول

تفيد هذه المقارنة أن الوحدة الصرفية (الهمزة هنا) ذات معنى نحوي إذ أدى وجودها إلى ظهور تركيب جديد ، تختلف وحداته المكونة عن وحدات التركيب الأول ، وقد تبع هذا الاختلاف التركيبي اختلاف في الإعراب والتحليل النحوي في الجملتين ، وهو ما أشار إليه عبد القاهر نفسه بقوله : «إنك لو أسقطت الهمزة من أخرجت بطل التعدي» .

ومعناه أن الهمزة أفادت معنى نحوياً هو ما عبر عنه «بالتعدي» (٢)

٢ - إن الألف في كل صيغة جاءت على وزن «فاعل» التي جاءت في نفسه (السابق) ذات قيمة صرفية على مستوى التركيب :

إن «الصيغة» «فاعل» صنفت في النحو العربي على أنها اسم فاعل واسم الفاعل كما هو مقرر ذو وظيفة نحوية تختلف عن الفعل الذي اشتق

(١) من هذه الرسالة .

(٢) قال عنه «إنه معنى لا يوجد إلا بها» .

منه « وظيفياً » توضيح ذلك أنه ذو شكل مختلف عن شكل الفعل وهو بالتالي ذو وظائف نحوية خاصة ومختلفة .

أنه في سياقات معينة يقع مبتدأ ، كما يقع مضافاً ، وكلتا الوظيفتين حرمتهما الفعل أو الصيغة التي لم تنتظم هذه الألف .

وهذا الاختلاف الوظيفي يؤدي إلى خلاف في التحليل الإعرابي وأنماط الحمل ، وأنواعها ، وما كان ذلك كله إلا بفضل تلك الوحدة الصرفية المسماة « ألف فاعل » وما تبع دخولها في الصيغة من تغيير في الشكل والدلالة .

يتضح من هذين المثالين وغيرهما كثير أن لعبد القاهرة ( كما لغيره من السابقين ) نظرات صائبة تبدو هنا وهناك في آثاره عندما يعرض للصرف على طريق النظر التقليدي ومعنى هذا أنه يدرك بصورة أو بأخرى وظيفة الوحدات الصرفية وقيمتها على مستوى التركيب ، وأن الأشكال الصرفية ليست مجرد صيغ أو صور لفظية خالية من المعاني النحوية فالمغايرة في الصيغ مثلاً كتلك التي تبدو في حال الفعلين المبني للمجهول والمبني للمعلوم وحدة صرفية يترتب على وجودها تغير نظم الكلام وبالتالي تغير معناه النحوي ،

وإنه لمن المقرر أن مادة الصرف هي الوحدات الصرفية (١) والوحدات الصرفية هي تلك الوحدات ذات القيمة النحوية على مستوى التركيب . ومن أمثلة هذه الوحدات (٢) :

١ - الكلمة بوصفها اسماً أو فعلاً أو حرفاً .

٢ - جزء الكلمة في بدايتها أو وسطها أو نهايتها .

---

(١) في صفحة ٤٣ من علم اللغة لأنطوان ميه ترجم الدكتور محمد مندور كلمة Morpheme يعامل الصيغة وترجمها : القصاص ود . الدواخلي عند فندريس بدال النسبة ، واختار الدكتور السمران مصطلح مورفيم في كتابه وقد تخيرت استعمال مصطلح الوحدة الصرفية وهي ترجمة الدكتور كمال بشر . (٢) اقرأ دراسات في علم اللغة ، القسم الثاني ، ص ٨٥ وما بعدها .

٣ - المغايرة بين الصيغ كالمغايرة بين الفعل المبني للمجهول والفعل المبني للمعلوم .

٤ - ضمائر الرفع المتصلة ..... الخ .

ومن المعلوم أن العلاقات التي تنشأ بين المدركات تسمى في المعنى اللغوي المورفيم ، Morpheme ، وهي مأخوذة من الكلمة اليونانية Morph بمعنى شكل ( Form ) .

والمورفيمات ثلاثة أقسام أساسية :

١ - عنصر صوتي يحدد العدد والنوع وقد يكون سابقة أو لاحقة أو حشواً مثلما يتبين من ( ضرب - ضارب - ضاربة - ضاربون - ضاربات ... )

٢ - وقد يكون بالتبادل الصوتي الذي يفرق بين صيغ اسم الفاعل واسم المفعول مثل ( متقين / ومتقين ) .

٣ - وقد يكون بالتنغيم . ٤ - وقد يكون بالارتكاز .

٥ - أو بالنبر (١) . وقد يكون ٦ - بالوقف .

(١) أما فكرة النبر ' Stress ' ودوره في الدراسة النحوية والصرفية العربية ، فيقول عنه هنري فليش : إن النبر فكرة مبهمة لدى النحاة فلا دور للنبر في العروض ولا في التجويد ولا في النحو . وفي علم الصرف نجد اهتماماً جزئياً فحسب وذلك حين تلحق بالاسم المؤنث ألف التأنيث الممدودة ( المنبورة ) في مقابل الألف المقصورة . فالنبر نبر علو - نبر موسيقى - وفي بعض الصيغ القرآنية تختفى ببعض المصوتات القصيرة ( في لسان بعض القبائل وبخاصة في مكة ) مثل يظهر في مكان يتطهر . يمكن أن نخرج منه بنوع من النبر ذي التوتر الخلل ( السابق ص ٤٩ ) . وينتهي هنري فليش ( العربية الفصحى ، ص ٥٥ ترجمة د. عبد الصبور شاهين ) إلى أن معرفتنا للنبر الكلمة في العربية الفصحى هي معرفة حديثة وعليه لا يمكننا أن نناقش مشكلة النبر لتفسير أحداث صرفية إلا مع كثير من الاحتياط والحكمة .

كما يرى أن القواعد المقررة في النحو عن مكان الكلمة لا تتركز على تقليد قديم - إذ يبدو أنها =

٧- وقد يأتي من طبيعة العناصر الصوتية الدالة على المعنى أو التصور -  
 فقد يكون بتبادل الأصوات الصامتة - وذلك نتيجة للتحويل الداخلي بين  
 صيغ المفرد والجمع مثل - جمل وجيمال - طراز وطرز - خروف  
 وخراف - كريم وكرام - - طرس وطروس .

والقسم الثالث وهو الذى تحتله الكلمة - فوضع الكلمة أو موقعها  
 داخل التركيب قد يحدد علاقتها بسائر الكلمات فلو تغير الموضع تغير  
 معنى الجملة ...

وعندما يكون المورفيم عنصراً صوتياً - قد يكون صوتاً - أو  
 مقطعاً - أو عدة مقاطع تشير إلى النسب النحوية أو العلاقات النحوية التى  
 تربط الأفكار الموجودة فى الجملة ، بعضها ببعض . وبعض المورفيئات قد  
 لا يكون له وجود محدد مستقل .

وفى النهاية فإن المورفيم هو الوحدة النحوية التى تقوم عليها الدراسة  
 المورفولوجية (١) .

وبخلاصة الأمر أن كل دراسة تتصل بالكلمة أو بأحد أجزائها إذا أدت  
 دوراً أو وظيفة فى خدمة العبارة هى دراسة صرفية (٢) . وينبغى أن يعالج  
 الصرف العربى على هذا الأساس بمعنى أنه يجب الاختصار فى دراسته على  
 تلك الوحدات التى تفيد معنى أو تؤدى إلى ظهور قيمة فى نظم الكلام .

وقد أدرك هذا المعنى عبد القاهر الجرجاني وإن بصورة ما فى معالجته  
 للصرف التقليدى ، ولكن الأمر يتضح بصورة أجلى عندما نرى معالجته  
 للصرف بمنهج متطور أراد به خدمة النظم .

= كانت مستوحاه من استعمال الأدباء المصريين - استوحاه المستشرقان كيرستن Kirsten  
 وأرپينوس Erpenius ( السابق ، ص ٥٠ ) .

(١) أنظر بالإضافة للمراجع السابقة : كتاب اللغة لفندريس صفحات ١٠٥ - ١٠٩ .

واقراً علم اللغة مقدمة الدكتور محمود السمران من صفحات ٢٢٢ - ٢٣٠ .

(٢) اقراً دراسات فى علم اللغة ، للقمم الثانى ، ص ٨٥ وما بعدها للدكتور كمال بشر .

## الاتجاه للتجديدي

### في الدراسات الصرفية عند عبد القاهر

جاء التجديد عنده نتيجة لنظرية النظم التي هي فعلاً عمل نحوي جديد ،  
وتعرض فيها للصرف الذي هو تمهيد للنحو بمعنى البحث في التراكيب .

ومن يتتبع عمل عبد القاهر يجد أنه اقتفى في ذلك منهجاً محدد الأسس ،  
طور فيه أعمال اللغويين السابقين عليه — ومعنى ذلك أنه يأتي بدراسات قديمة  
ولكنه يضيف إليها نظرات جديدة يخرج منها بقوانين وأسس تكون في  
مجموعها نظريته المتكاملة الأبعاد . لو شئنا أن نعبر عنها بفهمنا الحديث لقلنا :  
هناك معان صرفية ذات معان وظيفية تحدها قرائن ثلاث :

(١) لفظية — (٣) معنوية : (٢) ومقام الاستعمال .

وهناك نماذج من عمله التجديدي وفق نظريته — ترى فيها منهجه الصرفي  
حيث يصنف الفصائل النحوية تصنيفاً يتحدد معه أدوارها الصرفية .

وإذا كان فندريس يرى أن تصنيف الفصائل النحوية عمل من أعمال  
الصرف العام الذي لا يزال حتى الآن يشهد من يقوم بعماله (١) فيكفي  
عبد القاهر ما قام به في هذا المجال الذي هو فيه واثق . ونعرض الآن ماتراءى  
لنا من جوانب منهجه الصرفي وهو كما نرى مبني على أسس دقيقة منها : —  
وظيفة الصرف خدمة التراكيب :

والصرف بهذا يعد تمهيداً لرأي عبد القاهر في النحو ، ومن أمثله :

---

(١) فندريس : اللغة ( الترجمة العربية ) ، ص ١٢٦ .



## ١ - وحدات صرفية من نوع الحروف :

على حد تعبير عبد القاهر يقول : « على مستعمل اللغة أن يعرف لكل واحدة منها مضمها ويحي بها حيث ينبغي لها » : ومن أمثلتها .

الواو                      والفاء                      و ثم

وغنى عن البيان أن اللغويين العرب عالحوها من قبل عبد القاهر ، وعالجها هو علاجهم عن أساس أنها أدوات عطف مثلاً أو غير ذلك من نحو : أن تكون الواو للحال مثلاً « أو أن تقترن الفاء بجواب الشرط ، أو أن تكون سببية . . . . . الخ .

غير أن الشيخ وجهها نتيجة لنظرية التجديدية وجهة غير كل تلك ، فقال :

« ليس الفضل للعلم بأن الواو للجمع ، والفاء للتعقيب بغير تراخ ، و ثم له بشرط التراخي ، وأن لكذا ، وإذا لكذا ، ولكن لأن يوثق لك إذا نظمت وألفت رسالة أن تحسن التخير وأن تعرف لكل من ذلك موضعه (١)

ومفهوم قول عبد القاهر أن لكل وحدة من هذه الوحدات دورها الصرفي وأثرها في التركيب اللغوي ، وفقاً لموقعها المرتبط بمقام استعمالها ، يؤكد ذلك ويوضحه - تفسيره وشرحه - فنجد مثلاً يقول عن كأن وهي وحدة صرفية أخرى من نوع الحروف :

ألا ترى أنك إذا قلت « كأن » اقتضى ذلك مشبها ومشبها به كقولك : كأن زيدا الأسد (٢) .

ومعناه في إيجاز : أن كلمة « كأن » يترتب على وجودها في التركيب

(١) دلائل الإعجاز : ص ١٩٣ .

(٢) مدخل دلائل الإعجاز : ص ٥ .

اللغوى وجود خواص صرفية معينة ، فإذا ابتدئ بها تركيب  
اقتضى ذلك :

١ - وجود وحدتين لغويتين من نوع الأسماء .

٢ - وترتب على ذلك وجود آثار إعرابية مثل نصب اسمها ورفع  
خبرها . . الخ وبمنهج وصفى على حد تعبير اللغويين المحدثين تصنف فيه  
البنيات الشكلية للجمل التي تقع بعد المشبه به يخلص منه بعد دراسة مستأنية  
تشف عن تتبعه لكل حالات الاستعمال اللغوى بقوله : « الحملة إذا جاءت  
بعد المشبه به لم تخل من ثلاثة أوجه : - (١) أن يكون المشبه به معبراً عنه  
بلفظ موصول وتكون الحملة صلة . . . (٢) أن يكون المشبه به نكرة تقع  
الحملة صفة له . . . (٣) أن تبيء الحملة متبداً وذلك إذا كان المشبه به  
معرفة ولم تكن هناك الذى . . . (١) .

« وكذلك إذا قلت : لو ، ولولا وجدها يقتضيان جملتين تكون الثانية  
جواباً للأولى » (٢) .

فلكل واحدة من هاتين الوحدتين وأمثالهما مكانها المعلوم داخل التركيب  
الذى يترتب عليه أثر صرفى ومعنى لا يوجد إلا بها ، ويمتد تأثيرها على مساحات  
فسحة من الوحدات اللغوية داخل التركيب ، فيقتضى وجودها وجود جملتين ،  
تكون الثانية منهما جواباً للأولى أى يربطهما نوع معين من الترابط

الواو وحدة صرفية :

ونظرة عبد القاهر التجديدية هنا واضحة . وحتى لا يبدو فى طرحنا لأقواله  
طابع التعسف أو كما لو كنا نحاول أن نقحم النظريات الحديثة على فكره ندعه

( ١ ) اقرأ النص بتمامه من كتابه أسرار البلاغة ، ص ٩١ .

( ٢ ) مدخل دلائل الإعجاز ، ص ٥ - ٦ .

يوضح أقواله بتطبيقاته وشروحه : وتتبع دراماته على وحدة صرفية ، هي «  
الواو» التي تجيء في جملة الحال مثلاً ، يقول عنها عبد القاهر :

القياس والأصل ألا تجيء جملة من مبتدأ وخبر حالاً إلا مع الواو «(١)» .  
ومعناه أن هذه في حد ذاتها قضية صرفية تعرض للتركيب عندما تترابط  
وتتضم جملة إلى جملة — أي أنه عندما يجيء بعد تركيب تركيب يبين حاله —  
ويجىء هذا الأخير من مبتدأ وخبر — وجب مجيء «الواو» معه — وفي تعليق  
عبد القاهر ما يؤكد حيث يقول :

وتسميتها لها واو الحال لا يخرجها عن أنها مجتلية لضم جملة إلى جملة «(٢)» .  
أي أن هذه العملية هي وظيفتها الصرفية — فهو لم يبلغ أعمال السابقين عليه  
ولنما يجدد فيها ويضيف إليها يؤكد ذلك قوله :

« وكذلك الفاء في جراب الشرط فإنها وإن لم تكن عاطفة فإن ذلك لا يخرجها  
من أن تكون بمنزلة العاطفة من أنها جاءت لتربط جملة ليس من شأنها  
أن تربط نفسها بنفسها » (٣) .

وفي براعة وثاقب فكر يضع الشيخ أساساً جديداً يحدد فيه بعداً آخر  
من منهجه في الدرس الصرفي . ويشير إلى قانون صرفي من نوع جديد  
مؤداه أن :

الوحدة الصرفية تتأثر بنوع الوحدات اللغوية الداخلة معها في التركيب  
وبطريقة تأليفها :

وعلى سبيل المثال أيضاً : «الواو» في جملة الجمان من حيث الوجود  
والعدم يقول عبد القاهر .

(١) دلائل الإعجاز ، ص ١٦٨ .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ١٦٥ .

(٣) دلائل الإعجاز ، ص ١٦٥ .

فإن كان المتبداً من جملة الحال ضمير ذى الحال لم يصلح بغير الواو البتة وذلك كقولك: جاءنى زيد وهو راكب ، ورأيت زيدا وهو جالس ، ودخلت عليه وهو على الحديث ، وأنهيت إلى الأمير وهو يعنى الجيش فلو تركت « الواو » فى شىء من ذلك الحديث لم يصلح (١) .

وعندما تتبع الأمثلة أتى ضربها عبد القاهر نجد فيها :

١ - مبتداً جملة الحال ضمير ذى الحال .

٢ - وجود الواو وهو أمر ضرورى ولا يصلح التركيب بغيرها ألبتة وهذا شطر القاعدة . وهو أن الواو أدت وظيفة صرفية وهى ربط جملتين .

وربط بينها وبين ظاهرة أخرى فى التركيب :

لا توجد إلا معها . ( ضمير ذى الحال ) .

أما بقية القاعدة فيوضحها قول عبد القاهر الآتى :-

« فإن كان الخبر فى جملة الحال من المبتداً ظرفاً ، وقدم على مبتدئه كثر فيه أن يحىء بغير الواو » (٢) .

ومثاله قول بشار :

إذا أنكرتنى بلدة أو نكرتها خرجت مع البارى على سواد (٣)  
ومعناه : أن الوحدات اللغوية الواقعة بعد الواو الحالية لها دورها وأثرها الصرفى على الواو مثلما للواو دورها الصرفى - فإذا قدم الخبر على المبتداً فى

(١) دلائل الإعجاز ، ص ١٥٧ .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ١٥٧ .

(٣) السواد هو بقية من ليل ، وقد اختلف أبو بكر بن المراح عن الأنخس فى تخريج البيت وإعرابه ، وخاصة قوله :

خرجت مع البارى على سواد

عرض عبد القاهر الخلاف وأخذ منه شاهداً على صدق قضيته . (دلائل الإعجاز ، ص ١٦٩)

جملة الحال سواء كان ظرفاً أو جاراً أو مجروراً . كثر فيه أن يجيء بغير الواو (١)

٢ - ففى حالات لا بد من وجودها .

٣ - وفى حالات يغلب حذفها .

هذا إذا كانت جملة الحال اسمية .

أما إذا كانت جملة الحال فعلية فالأثر فى الصرفى يختلف - ويتبع ذلك تأثر صرفى بنوع الفعل . من حيث المضارع والإثبات والنفى ) يقول عبد القاهر :

وإن كانت الجملة من فعل وفاعل - والفعل مضارع مثبت غير منفى لم يكن يجيء بالواو بل ترى الكلام على محيها عارية من الواو كقولك :  
جاءنى زيد يسعى غلمانة بين يديه .

وقد علوت قتود الرحل يسعفى يوم فديمة الجوزاء مسموم  
وقوله :

ولقد أغتدى يدافع ركنى| أحوذى ذو مبة أضرب  
ومثاله من التنزيل الحكيم قوله عز وجل : ولا تمنن تستكثر :

وقوله سبحانه ، « وسيجنها الأتقى الذى يوئى ماله يتزكى » :

وقوله جل شأنه : « ويلدرهم فى طغيانهم يعمهون » (٢) .

فقد لاحظ عبد القاهر الظاهرة اللغوية المدروسة :

نوع الفعل من حيث المضارع والمضارعة وأثر ذلك صرفياً .

كما لاحظ شكل الجملة العام من حيث الإثبات والنفى وأثره صرفياً (مع

(١) دلائل الإعجاز ، ص ١٥٧ .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ١٥٨ - ١٥٩ .



ملاحظة أن أدوات النفي في وحد ذاتها تعد وحدات صرفية لها دورها في التركيب اللغوية من حيث عدد الوحدات الداخلية في التركيب : ومن حيث الأثر الإعرابي . . . الخ »

وبعد أن قعد بحملة الحال الفعلية ذات المضارع المثبت استكمل الظاهرة بحملة الحال الفعلية ذات الماضي المثبت والمنفى .

وبسلمنا هذا إلى قاعدة هامة وخطيرة :

الأثر الصرفي قد يكون إحلال وحدة لغوية صرفية محل أخرى :

يتضح ذلك أيضاً في ظاهرة واو جملة الحال .

وقد بان من ظاهرة الواو إحدى الوحدات الصرفية في حالة واحدة من حالاتها وهي كونها واو الحال ما يأتي :

١ - لها دور صرفي وهو الربط بين الحمل :

٢ - تؤثر وتثاثر بنوع جملة الحال :

( أ ) إذا كانت إسمية عادية .

( ب ) إذا كانت إسمية مقدم فيها الخبر لأنه شبه جملة .

( ج ) إذا كانت فعلية فعلها مضارع مثبت أو منفي أو إذا كانت فعلية فعلها ماضٍ مثبت أو منفي .

٣ - تأثر الواو من حيث الوجود والعدم »

٤ - تأثر الواو من حيث إحلال غيرها محلها .

وقد تكون الوحدة التي وقعت رأس جملة حالية هي ( قد ) :

وقد تكون الوحدة التي وقعت رأس جملة حالية هي « ليس » :

وقد تكون الوحدة التي وقعت رأس جملة حالية « كأنما » :

فإذا كانت الحملة الحالية فعلية فعلها ماضٍ فإن جملة الحال يسبقها الواو

ولكن لابد من قد . ( فنوع الفعل أثر في وجود وحدة لغوية داخل التركيب وهي وحدة قد ) يقول عبد القاهر : وهو لا يقع حالا إلا مع قد - وأما مجيئه بالواو فالكثير الشائع (١) .

ومن زاوية أخرى إذا جاءت جملة الحال فعلية فعالها ماض فإن هذا الفعل يعد وحدة صرفية ذات تأثير فعال على ما قبله .  
وحدات تؤثر فيما قبلها وأخرى تؤثر فيما بعدها .  
مثال : أتاني وقد جهه السير .

وقول الشاعر :

متى أرى الصبح قد لاحت مخايله      والليل قد مزقت عنه السرايل  
يمشون قد كسروا الحفون إلى الوغى      متبسمين وفيهم استبشار (٢)

وبهذا القانون تناس بلاغة الأساليب ودرجة رقيها كما يرى عبد القاهر ، وكأن رقي الأساليب ويلاغها يمكن أن يوضع داخل قوانين ومعايير وعلى يد عبد القاهر أصبحت من عمل اللغوى يقن لها ويحكم عنها (٣) .

يقول في ذلك : ومما يجي « في الأكثر الأشيع ثم يأتي في مواضع  
بغير : الواو فيلطف مكانه : اعمالة وقد دخاها ليس » ومثاله :  
أتاني وليس عليه ثوب » ، لاورأيته وليس معه غير ه » .

(١) دلائل الإعجاز ، ص ١٦٢ .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ١٦٢ .

(٣) على الناقد والبلاغي أن يدرس هذا المنهج اللغوى . وهذا التقليد عند الغربيين وهو تطبيق المنهج الفيلولوجي اللغوى على دراسة النصوص . وقد حاول الدكتور محمد مندور رحمه الله أن يصنع مثل ذلك في الأدب العربى وهو تطبيق المنهج اللغوى على دراسة النصوص في كتابه « النقد المنهجي عند العرب » . وجدير بالذكر أنه أرجع السبق في هذا إلى عبد القاهر الجرجاني .

مثال تقع فيه ليسن رأس جملة حالية تقوم بدور حرفي مثل الواو .  
 ، لنا في وحبذا الإقتناء تعرفه الأرسان والدلاء  
 إذا جرى في كفه الرشاء نخل انقلاب ليس فيه ماء (١)

أما إذا وقعت كأن رأس جملة حالية أي تم التأثير والتأثر بين الواو وبينها فإن التعبير يتجاوز مرتبة السلامة أو الصحة إلى مرتبة أعلى يقول عنها عبد القاهر : « وما ينبغي أن يراعى في هذا الباب أنك ترى الجملة قد جاءت حالا بغير واو - ويحسن ذلك . تم ننظر فترى ذلك إنما حسن من أجل حرف دخل عليها ومثاله قول الفرزدق :

فقلت عسى أن تبصريني كأنما بنسى حوالى الأسود والحوارد (٢)  
 ويوضح عبد القاهر القضية بقوله :

« قوله : « كأنما بنى حوالى . . . الخ في موضع الحال من غير شبهة ولو أنك تركت « كأنما » فقلت : عسى أن تبصريني بنى حوالى كالأسود رأيت لا يحسن . حسنه الأول - ورأيت الكلام يقتضى الواو كقولك : « عسى أن تبصريني وبني كالأسود » .

وقد يكون للحال المفرد دور حرفي يربط جملة لم يكن لها أن تربط نفسها بنفسها . يقول عبد القادر :

« وشبيه بهذا أنك ترى الجملة قد جاءت - لا بعقب مفرد (حال مفرد) فلفظ مكانها - ولو أنك أردت أن تجعلها حالا من غير أن يتقدمها ذلك المفرد لم يحسن - مثال ذلك قول ابن الرومي :

والله يقيك لنا سالماً برداك تبجى - ل وتعظيم

(١) دلائل الإعجاز ، ص ١٦٣ .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ١٦٣ .

فقوله برداك تبجيل وتعظيم في موضع الحال الثانية .

ولو أنك أمتطت سالما من البيت فتمت :

والله يقيبك لنسا . . . برداك تبجيل وتعظيم  
لم يكن شيئا (١) .

فالحال المفرد هنا وحدة صرفية لها وظيفتان ،

١ - دور صرفي يمت وهو ربط جملة من مبتدأ وخبر لم يكن لها أن  
تربط نفسها بنفسها «

٢ - قامت بدور وظيفي تعرف به درجة رقي الأسلوب وبلاغته وهذا  
دور خاص بها تنفرد به عن الواو .

هذه بعض من دراسات صرفية قام بها عبد القاهر تمهيدا لنظريته في  
النظم ومتصلة بها - وقد تتبعنا فيها وحدة الواو الصرفية عندما جاءت في  
أول جملة الحال - ولا يغيب عن البال أن لها دورها الصرفي أيضا عندما  
تكون عاطفة أو استئنافية - أو للمعية « . إلى آخره . » .

وهكذا بقيت الوحدات ما بين حروف وأفعال وأسماء .

وإن الأمر جد خطير يحتاج إلى بصيرة نافذة وتتبع واستقصاء رسم فيه عبد  
القاهر الطريق وبين أنه شاق عسير لأنه غير مسلوك ، وإنما يكفيه أن وضع  
معالم منهجه على طريق غير مألوف وجهة غير معروفة ، يقول في ذلك :

« وإذا فد رأيت الجمل الواقعة حالا قد اختلف بها الحال هذا الاختلاف  
الظاهر ، فلا بد أن يكون ذلك إنما كان من أجل علل توجيه وأسباب  
تقتضية ، فمحال أن هاهنا جملة لا تصلح إلا مع الواو وأخرى لا تصلح  
فيها الواو وثالثة تصلح أن تجيء فيها الواو وأن تدعها فلا تجيء بها ، ثم لا يكون  
لذلك سبب وعلة ، وفي الوقوف على العلة في ذلك إشكال وغموض

ذلك لأن الطريق إليه غير مسلوک، والجهة التي منها تعرف غير مألوفة؛ (١) وحقيقة الأمر أن من يتمعن هذه وأمثالها متعمقاً يوقن بقول عبد القاهر أن ذلك كله مرده علل ترجع لطرق تعليق الكلم بعضها ببعض، ولأحكام فيما بين الكلم من علاقات.

ولا نكتفي بهذا النموذج، وإنما نعرض نموذجاً آخر من الوحدات الصرفية غير نموذج الواو نختاره من وحدات الحروف أيضاً لتتضح أمامنا أبعاد فكر الشيخ في جلاء، وأنرى كيفية علاجه للوحدات الصرفية في ذلك الطريق غير المسلوک عندما يضع في اعتباره النظر إليها من مختلف الزوايا، وفي كل أوضاعها واستعمالاتها اللغوية، لنعرف بذلك منهج تفكيره وطريقة نظرتة، وأبعاد نظريته.

وليكن النموذج الذي نعرضه الآن هو وحدة «إن» الصرفية ودورها في التراكيب اللغوية.

إن :

من المعلوم بداهة أن للوحدة الصرفية «إن» دورها على مستوى التركيب،  
١ - أي أن لها أثراً في عدد الوحدات الداخلة في التركيب.

ولها تأثيرها الإعرابي المعروف :

ولا يكتفى عبد القاهر بهذا، وقد يكون فيه الغناء.

ولكنه يقتنع تلك الوحدة في أوضاعها المختلفة وفي كل حالاتها ويدرس دورها الصرفي تأثيراً وتأثراً، ويقعد لها ويضع على ضوء درسه أسساً للدراسة منهج الصرف بطريقة لم يعرض لها سابقوه بالصورة التي عرض لها وإن كان مطوراً لأفكارهم مستفيداً من دراساتهم :



لوحدة « إن » الصرفية أدوار جديدة غير مألوفة لها .  
منها على سبيل المثال :

#### ١ - انتقاص عدد الوحدات الداخلة في التركيب :

وهذا في حد ذاته يعد قانون صرفي مؤداه : أن بعض الوحدات الصرفية قد يكون تأثيرها هو انتقاص عدد الوحدات اللغوية التي تؤلف العبارة أو التركيب : ومثاله ، مما يراه عبد القاهر أنها تغني في الجملة عن الخبر في بعض الكلام . وإيؤكد عبد القاهر صحة ما يراه . يتخذ من سيبويه شاهداً ومعناه أن عمله مبني على أمثلة السابقين ومرتبطة به وإن كان غيره من اللغويين لم يهتدوا إليه فسببه قصور منهم وعليهم أن يتبعوه بدل أن يعارضوه فيقول : « ومن تأثير « إن » في الجملة أنها تغني إذا كانت فيها عن الخبر ، وفي نسخة إذا كانت فيها حذف الخبر » في بعض الكلام (١) .

فهو يتمسك بالقديم لينبئ عليه ، ويتخذ منه شاهداً لشرح ويضيف إليه قائلا :  
« ووضع صاحب الكتاب في ذلك باباً فقال :

هذا باب ما يحسن عليه السكوت في الأحرف الخمسة لإضمارك ما يكون مستقراً لها وموضوعاً لو أظهرته وليس هذا المضمرة بنفس المظهر وذلك :  
إن مالا - وإن ولداً - وإن عدداً - أي إن لهم مالا ، فالذي أضمرت هو لهم » (٢) .

فالخبر هنا محذوف - ومع حذفه وترك النطق به ترى للكلام صحة وحسناً أو على أحد تعبير الشيخ « نرى حسن الكلام وصحته مع حذفه وترك النطق به » (٣) .

ويعلل لهذا بقوله :

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٢٤٨ .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٢٤٨ .

(٣) دلائل الإعجاز ، ص ٢٤٨ .

« وذلك أن » إن « كانت السبب في أن حسن حذف الذي حذف من الخبر ، وأنها حاضنة والمترجم عنه ، والمتكفل بشأنه » (١) .

وهذا هو أثر « إن » الصرفي الجديد الذي وصل إليه الشيخ فهي إذا وجدت في مثل هذا التركيب حذف الخبر ، وبصير التركيب صحيحاً ، بل الأكثر أن الكلام يعلو فوق صفة البلاغة مرتبة ويرقى إلى الحسن درجة .

وهذا أحد معالم منهجه الصرفي الذي يتصل بالأساس الذي سبق وبنى عليه القانون الخاص بالوحدات الصرفية التي تقاس بها بلاغة الأسلوب وتعرف درجة رقيه — يؤكد هذا الموضع بقوله .

ونرى حسن الكلام وصحته مع حذفه وترك النطق به » (٢) .

وهو هنا مع ذلك أشار في لمحة بارعة وقول موجز خاطف إلى قاعدة صرفية. ذلك عندما قال ، هي : « المترجم عنه ، والمتكفل بشأنه » . أي أن وجود « إن » في مثل هذا التركيب يشير إلى أن خبراً محذوفاً وهو بدوره يشير إلى أن التركيب من نوع ما .

## ٢ — « إن » تربط بين جملتين فتفرغهما إفراغاً واحداً :

ومعنى ذلك أن لو حذف « إن » . دوراً صرفياً يمتد على مساحة أوسع من الوحدات اللغوية وهي أنها تربط بين جملتين ليس من شأن واحدة منهما أن تربط نفسها بالأخرى ، وإنما هما كلامان مستقلان فإذا جاءت « إن » بينهما رابطتهما وجعلتهما قولاً واحداً ورتبت هذه على تلك وأفرغتهما في قالب واحد ومضمون واحد .

وهذا دور صرفي آخر « لإن » يقول عنه عبد القاهر إنها : « تربط

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٢٤٨ .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٢٤٨ .

بين جملتين فيصير الكلامان قد أفرغاً وإفراغاً واحداً (١) . وهذا الضرب كثير في التنزيل منه قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ » .

وقد تتكرر في الآية الواحدة ، ومنه قوله جل وعلا : « وَمَا أُبْرِيءُ نَفْسِي إِنْ النَّفْسُ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي إِنْ رَبِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ » (٢)  
 ٣ - إن والفاء يتبادلان الأثر والتأثير الصرف في الوظيفي ،

وهذا القانون يتصل بأساس سبق أن أشرنا إليه وهو الأثر الصرف في المتبادل بين الوحدات الصرفية - ومثال السابق تأثر « واو » الحال ، من حيث إحلال غيرها محلها ( مثل قد أو ليس أو كأنما ) - ويدرس هنا في ظاهرة « إن » ويطبق على أوضاع لها .

وهو وثيق الارتباط بالقانون السابق عليه - فإذا أسقطت « إن » من الكلامين بعد أن ربطت ما قبلها بما بعدها وتألفت معه واتحدت به وأفرغت الكلام إفراغاً واحداً . وكأن أحدهما قد سبق في الآخر رأيت الثاني نبا عن الأول وتجاوى معناه عن معناه ورأيت لا يتصل به ولا يكون منه بسبيل حتى تجيء بالفاء - ومثال له قول بشار :

بَكْرًا صَاحِبِيَّ قَبْلَ الْهَجِيرِ      إِنْ ذَاكَ النِّجَاحُ فِي التَّبْكِيرِ  
 أَسْقَطَ إِنْ وَقَلَ :

بَكْرًا صَاحِبِيَّ قَبْلَ الْهَجِيرِ      ذَاكَ النِّجَاحُ فِي التَّبْكِيرِ

لم يعد شيئاً - وذلك لأن ( إن ) التي أسقطتها وحدة صرفية لها دورها الوظيفي وهو ربط جملة لم يكن لها أن تربط نفسها بنفسها - ولكن عندما

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٢٤٣ .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٢٤٣ .

تجل وحدة صرفية أخرى محلها تتبادل معها الوظيفة وهي الفاء تجدد الكلام  
قد استقام بعد أن لم يكن شيئاً فقل :

بكر ا صاحى قبل الهجير فذاك النجاح في التكبير (١)

٤ - إن تهى النكرة لأن يكون لها حكم المبتدأ :

وهذا أحد المعالم والقوانين الجديدة التي بصورها عبدالقاهر وهوبصدد  
الريادة في طريق غير مسلك وجهة خير مألوفة ، يقول :

ومما تصنعه إن في الكلام أنك يراها تهى النكرة. وتصلحها لأن يكون  
لها حكم المبتدأ - من حيث أن يكون محدثاً عنها بحديث من بعدها . (٢) .

ومعنى هذا أن « إن » انتقل تأثيرها على نوع معين من الوحدات اللغوية ،  
أعطتها حكماً لم يكن وأصلحتها له وهذا هو دورها الوظيفي ، فن المعروف  
في النحو التقليدي بداهة أن النكرة لم يكن لها أن تأخذ حكم المبتدأ إلا بشروط  
غير أن « إن » بحكم دورها الصرفي الوظيفي تعطى للنكرة هذا الحكم فتبهى  
النكرة لأن يكون لها حكم المبتدأ ومثاله :

إن شواء ونشوة وخيب البازل الأمون

ولا يفوت الشيخ هنا أن يجيب على اعتراض معترض يشير القضية من  
وجهة نظر النحو التقليدي - يدى ، يقول : وما قولك في أن النكرة قد تصلح  
للابتداء بها وأن تأخذ حكم المحدث عنها وذلك عندما توصف مثلاً سوبذلك  
ينتهى دور « إن » الوظيفي الذي تشير إليه ، غير أن الشيخ لا يفوته أن يتخذ  
من ذلك شاهداً يؤكد به ذلك الأساس الذي وضعه على طريق منهجه في  
الدرس الصرفي . فيجيب قائلاً :

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٢٤٣ .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٢٤٦ .

« إن كانت النكرة موصوفة وصلاح الابتداء بها فلأنها مع « إن » أحسن وأمكن » (١) .

فهو يؤكد ما سبق أن رآه من أن لبعض الوحدات الصرفية وظيفة تقاس بها بلاغة الأساليب ودرجة رقيها . ويضرب على ذلك المثل قائلًا :

إنَّ دَهْرًا يَلُفُّ شَمْلِي بِسَعْدِي . . . لَزِمَ - إنَّ يَهْمُ بِالْإِحْسَانِ .  
ويضيف قائلًا « وإن كان يستقيم أن تقول . دهر يلف شملِي بسعدِي فهو يقنن لمرتبة الصحة ويضع معياراً للمرتبة الأعلى مرتبة الجودة .

وليوضح قوله ويبين حقيقة مذهبه يقول .

وكذلك ليس يتحقق أنك لو عمدت إلى قوله :

إنَّ أَمْرًا فَادِحًا عَنْ جَوَابِي شَغْلَكَ - فَأَسْقَطْتَ مِنْهُ « إن » لعدمت منه الحسن والطلاوة والتمكن الذي أنت واجده الآن ، ووجدت مكانه ضعفًا وفتورًا (٢) .

(٥) إن :

(أ) يصلح بها ضمير الشأن

(ب) وتعطيه مرتبة من الحسن :

يقول عنها عبد القاهر : « ومن خصائصها أنك ترى لضمير الأمر والشأن معها من الحسن ما لا تراه إذا لم تدخل عليه ، بل تراه لا يصلح حيث لا يصلح إلا بها (٣) .

ومثاله : فلأنها لاتعمى الأبصار .

« إذ من يتق ويصبر فإن الله لا يضيع أجر المحسنين » .

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٢٤٦ .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٢٤٦ .

(٣) دلائل الإعجاز ، ص ٢٤٤ .



فانه لا يقال . هي لا تعنى الأبصار .

كما لا يقال : هو من يثق ويصبر فإن الله لا يضيع أجر المحسنين (١) .

وذلك لأن « إن » التي أسقطت وحدة صرفية لما دورها الوظيفي وهو ربط الجملة بضمير الشأن ولا تم الصلة بينهما بدونها .

ولكن الشيخ يجابه اعتراض من وجهة نظر النحو التقليدي أيضاً ويناقشه على النحو التالي :

« فإن قلت . أو ليس قد جاء ضمير الأمر مبتدأ به معرى من العوامل في قوله تعالى : « قل هو الله أحد » - ؟

قيل : هو وإن جاء هاهنا - فإنه لا يكاد يوجد مع الجملة من الشرط والجزاء - بل تراه لا يجيء إلا به « إن » على أنهم قد أجازوا في : « قل هو الله أحد » ألا يكون الضمير ضمير الأمر (٢)

وهكذا خرج الشيخ من مناقشة معترضيه بما يؤكد حقيقة القانون الذي انتهى إليه . بل وأضاف نقطة جديدة يكمل بها ، وتلك هي : أنه لا يجيء مع الجملة من الشروط والجزاء إلا « بأن » - « فإنه لا يكاد يوجد مع الجملة من الشرط والجزاء بل تراه لا يجيء إلا « بأن » .

وهذا بدوره تأثير وتائر لتلك الوحدة الصرفية .

وليس هدفنا استقصاء ما كتب عبد القاهر ولكننا مثّلنا بوحدين صرفيتين من نوع الحروف بهدف تبين أبعاد منهج الشيخ وطرق تفكيره وصعوبة الطريق الذي سلكه رائداً له وفيه . وحتى يكون العمل واضح المعالم نأتى بوحيدات صرفية من نوع غير ما مضى .

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٢٤٤ .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٢٤٤ .

بعد أن عرضنا نماذج لوحداث صرفية من نوع الحروف وأخرى من نوع الأفعال نعرض وحدات صرفية من نوع الأسماء .

من هذه الوحدات الإسمية نوع أطلق عليه الإمام عبدالقاهر اسم «الوصلة» .  
وفي تسميته لها ما يشف عن وظيفتها الصرفية قال : « إنه بمثابة الوصلة »  
وأوضح بقول أكثر تبياناً عن طبيعة الوظيفة عند ما قال :

« وصلة إلى وصف المعارف بالحمل (١) » .

ومن أمثلة تلك الوحدات ،

١ - الذى

٢ - ذو

يقول عبدالقاهر . إن « الذى » تُجْتَلَبُ لتكون وصلة إلى وصل المعارف بالحمل — كما تجتلب « ذو » ليتوصل به إلى الوصف بأسماء الأجناس ومن أمثلة ذلك أنك تقول :

مررت بزيد الذى أبوه منطلق .

وبالرجل الذى كان عندنا أمس .

فتتوصل « بذى » إلى أن تبين الرجل من غيره بالمثل ولولا « ذو » لم يأت لك ذلك .

معناه أن الدور الصرفى لكل واحدة من هاتين هو ربط جملة الصفة بالإسم السابق عليها فى الجملة السابقة .

ولوضح عبدالقاهر بقية القانون ولتستقيم معاملة يبين فى تفصيلات :

من أين؟ ولماذا؟ امتنع أن توصف المعرفة بالجملة (١) ولم تكن حالها في ذلك حال النكرة التي تصفها في قولك :

مررت برجل أبوه منطلق .

ورأيت إنساناً نقاد الحنائب بين يديه (٢) .

ومن الدرس اللغوي التقليدي وبه يوضح عبدالقاهر أبعاد قانونه قائلاً : قالوا إن السبب في امتناع ذلك : أن الحمل نكرات كلها - بدلالة أنها تستفاد وإنما يستفاد المجهول دون المعلوم ، وقالوا : فلما كانت كذلك كانت وفقاً للنكرة فيجاز وصفها بها ، ولم يجز أن توصف بها المعرفة إذ لم تكن وفقاً لها (٣) .

وواضح أن الشيخ الإمام جاء بما للغويين التقليديين من تعليقات منطقية وتفسيرات عقلية ، ليست هي لب العمل عنده . وإنما يعنينا من عمله القول المبين في ذلك وهو راجع إلى :

#### ١ - طرق التعليق من ناحية .

٢ - وإلى ربط الكلام بمقام استعماله من ناحية أخرى ( وفقاً للمصطلح الحديث ) الذي يوضحه عمل عبدالقاهر وأقواله التي خلاصتها أن الجملة التي بها « الذي » أو « ذو » : « ينبغي أن تكون جملة قد سبق من السامع علم بها (٤) .

ومعناه أنه : ربط بين الدور الوظيفي للوحدة الصرفية وبين حال المتكلمين

وظروف السامعين . وهذا أساس من الأسس التي بنى عليها منهجه في الدرس الصرفي .

(١) على نحو ما هو معروف في النحو التقليدي من أن الحمل بعد التكرات صفات ، وبعد المعارف أحوال ( من المعلوم : أنها بعد النكرة المخصصة إما حال وإما صفة ) .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ١٥٤ .

(٣) دلائل الإعجاز ، ص ١٥٤ .

(٤) دلائل الإعجاز ، ص ١٥٦ .

وهنا نلمح أن للدراسات الصرفية عند عبد القاهر اتصالاً بدراسة الأسلوب وتشابك معها بأن ذلك وظهر في غير موطن على نحو ما مر .

ومن أمثلته : مما قاله عن « مثل » و « غير » — وهما عنده وحدتان صرفيتان يترتب على وجودهما في التركيب اللغوي وظائف صرفية — بالإضافة إلى مكانهما ودورهما داخل التركيب . ولكن يعيننا أن نهتم بذلك الأساس الأخير ونشير إليه .

يقول عبد القاهر : « ومما يرى تقديم الاسم فيه كاللازم « مثل » و « غير » ومن أمثلته :

مثلك يثنى المزن عن صوبه      ويسترد الدمع من غربه  
وغيري بأكثر هنذا للناس ينخدع .

ويوضح عبد القاهر فكرته بقوله :

« ومعلوم أنه لم يرد أن يعرض بواحد ، ، فهو لم يرد إلا أن يقول :  
إني لست ممن ينخدع .

وكذلك لم يرد أبو تمام أن يعرض بشاعر سواء غير أنه لا يريد إلا أن ينفى  
عن نفسه أن ممن يكفر بالنعمة ويلوئم عندما قال :

وغيري يأكل المعروف سحتاً      وتشجب عنده بيض الأيادي

ومن الواضح أن هذه الدراسات الصرفية وفق منهج عبد القاهر متداخلة مع الدراسات النحوية إلى حد يصعب معه وضع حد فاصل بينهما .  
كما يبدو من مناقشته كذلك أن الدراسات الصرفية والنحوية معا متداخلة مع دراسة الأسلوب إلى حد بعيد .

وربما يتضح هذا الأمر وتنكشف أبعاده بصورة أعمق عند النظر في اتجاهه في دراسة النحو أو علم التراكيب على نحو ما سيتبين في الفصل التالي :

# الفصل الثالث

الدراسة النحوية

عند عبد القاهر الجرجاني





## الدراسة النحوية (١) عند عبد القاهر الجرجاني

اتسعت جهود عبد القاهر في مجال الدراسة النحوية . واتخذت إتجاهين

١ - أحدهما تقليدي .

٢ - والآخر تجديدي النزعة .

ونلقى الضوء على كل واحد على حده :

### ١ - الاتجاه التقليدي في دراسة عبد القاهر النحوية

ألم عبد القاهر بالدراسات النحوية التقليدية إلماما تاما على نحو ما هو واضح من تراثه وما تنبىء عنه مصنفاته ، وقد اشتهر بالنحوى ، وعرف بإمام العربية في عصره المقتن في نحوها .

وتبرز ملامح منهج عبد القاهر في هذا الاتجاه من خلال مناقشة لبعض المشكلات التي طرحت في هذا الصدد ، ومن علاجه لبعض القضايا الخطيرة التي تتعلق بإصلاح النحو أو هدمه بحجة ما فيه من فضول قول تكلفها النجاة ، وأشياء كثره بها .

ونتناول من تلك القضايا على سبيل المثال :

---

( ١ ) مصطلح النحو ، ومصطلح علم اللغة يستخدمان كمصطلحين مترادفين عند الغربيين ، نجد ذلك واضحاً عند اللغوي الألماني الكبير كارل بروكلمان في مصنفه « الأساس في النحو المقارن للغات السامية » وفي مصنفه الآخر ذي المضمون المشابه تحت عنوان « علم اللغات السامية » وكثير من اللغويين الغربيين يتحدثون عن علم اللغة ويطلقون مصطلح النحو المقارن أو علم اللغة المقارن ، كما يطلقون أيضاً مصطلح النحو الوصفى أو علم اللغة الوصفى مرة أخرى وهكذا .. ويقول الدكتور محمود فهمي حجازي « نجد أن مصطلح علم اللغة ومصطلح النحو قد استخدما في الكتابات الأوروبية استخداماً يجعلهما شيئاً واحداً ، فهم يصنفون نفس الشيء تارة بكلمة نحو وأخرى بكلمة علم اللغة .. » . ( أنظر علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة ، ص ١٢ ) .

١ - قضية العامل التي يرون أنها أوصلت النحو إلى وضع شديد التعقيد بما فيه من تأويلات وتقديرات . وافتراضات ، وعزل ثوان وثالث ، وحذف واستتار ... الخ .

٢ - مفهومه الإعراب عنده . ومناقشته لأبي بكر الخوارزمي وغيره ، ورده على رأيه الذي يقول فيه : « والبغض عندى كثرة الإعراب » .

٣ - مفهومه لتمثيلهم النحو بالملح في قولهم : « النحو في الكلام كالملح في الطعام » . وأنه ليس المقصود ما وهموه : « من أن التقليل منه يصلح وكثيره يضر » . . .

٤ - موقفه من الذين زهدوا في النحو واحتقروه ، وأصغروا أمره ، ودعوا إلى التهاون به والصد عنه .

وطريقة عبد القاهر في علاج هذه القضايا وغيرها من المشكلات التي أثرت أو يمكن أن تثار في النحو العربي التقليدي بصفة عامة أن يسلط عليها الضوء من زاوية واحدة وفقاً لمنهج محدد الأبعاد أبرزته بصيرته النافذة ووعية المستنير بطبيعة اللغة وفهم روح البحث فيها ، فإن المتكلم باللغة : يعرب عما في نفسه ويبيّنه ويوضح غرضه منه ويكشف اللبس عنه (١) « ويكون

---

(١) أسرار البلاغة ، ص ٥٦ .

ليس هدف عبد القاهر الحديث عن وظيفة اللغة فهذه قضايا حديثة لم تعرف في عصره ، وليس في بالنّا التحدث عنها ولكن لا بأس من الإشارة السريعة غير الشاملة إليها هاهنا : يرى يسبرسن أن اللغة في مجالها الاجتماعي تخدم ثلاثة أغراض : ( أ ) وسيلة للتوصل ( ب ) مساعد آلي للتفكير . ( ج ) ثم هي وسيلة لتسجيل الفكر كي يعود إليه الإنسان لحظة بعد أخرى ابتغاء دراسته والاستفادة منه تجربة ماضية وتاريخاً سابقاً .

أما جيفرنز فإنه يفرق بين اللغة المكتوبة واللغة المتكلمة وبناء عليه تختلف الوظيفة .. أما برتراند راسل فيرى أن لغة وظيفتين هما : التعبير والتوصيل ، فهو أيضاً يفرق بين اللغة المكتوبة واللغة المتكلمة .

ذلك بمراعاة « الترتيب الخاص » الذي يتبعه الإعراب (١) .

وعلى ضوء هداقتين أمامنا طريقة علاج الشيخ لتلك القضايا التي تحدد طريقة فهمه وتبرز ملامح منهجه .

---

= ولكن قول عبد القاهر هنا ينطبق على المتكلم باللغة والمدون لها ، فلا بد أن يعرب عما في نفسه ويوضح غرضه منه ويكشف اللبس عنه .

أنظر ليسبرسن في ذلك كتابه :

أ - jespersen otto: man Kind, Nation and in dividuall p 6

ب - its Nature Dorelopment anb origin p 5 : ... j

( ١ ) أسرار البلاغة ، ص ٥٥ .

وعن القضية الأولى وهى :

### قضية العامل

نعلم أن جذورها تمتد حتى تنتهى عند الشيوخ الأوائل ..

وقد كان منهجهم الذى اتبعوه قويا . غير أنهم اتخذوا من القياس والتأويل أداتين انتهتا لصنع اللغة وفرض صور وتقديرات على حد تعبير ابن مضاء : « لو أنها ظهرت لتغير مدلول الكلام (١) » . مما بعد عن المنهج القويم من ناحية ، وعن روح اللغة من ناحية أخرى .

ومن قبل عبد القاهر تنبه الشيخ أبو على الفارسي لهذه القضية . وأدرك خطورة ما يثار حولها ووضع علاجاً لها بأن ألف مصنفه : « مختصر عوامل الإعراب » . وانتقل فكره إلى تلامذته .

وتولى ابن جنى بيان الغرض الذى من أجله وضعت نظرية العامل ، ونبه إلى أنها مستفاده من علم الكلام . وبين أن الغرض منها أن تأخذ بيد الدارسين لا أن توقعهم فى متاهات التعليقات والتأويلات . وأوضح أنها وضعت لتيسر وتسهل ونص على أن حقيقة اللغة والنطق بها من عمل المتكلم نفسه ، فالرفع والنصب والجرله لا غيره .

أما عبد القاهر فكما قلنا شفع التفسير النظرى بتطبيق عملى ، وصنف مؤلفه العوامل المائة الذى نال من الشهرة والخطوة عند الدارسين شأوا وحظا بعيدا فشرح واختصر ونظم وأعرب وفصل فيه القول ، وترجم إلى

( ١ ) الرد على النحاة ، ص ١٨ ، تحقيق الدكتور شوقي ضيف .



لغات منها التركية (١) ، والفارسية . وظل طريقا ميسرة للدارسين للعربية من عرب وغيرهم من ترك وعجم .

وقد كان ذلك هدف الشيخ كما صرح هو به . فقد كان همه تيسير نحو العربية وتبسيطه للدارسين عامة - فقد قال : « هذه جمل رتبها ترتيبا قريب المتناول ، وصممتها جميع العوامل . تهذب ذهن المبتدئ وفهمه ، وتعرفه سمات الإعراب ورسمه ، وتقيد في حفظ المتوسط الأصول المتفرقة ، والأبواب المختلفة لنظمها في أقصر عقد وجمعها في أقرب حد (٢) .

فبعد القاهر عمل على تحقيق الهدف وتطبيقه بنجاح .

وإن أول ما يطالعك في كتابه العوامل أنه قسمه ثلاثة أبواب :

١ - باب في العامل .

٢ - باب في المعمول .

٣ - باب في العمل أى الإعراب .

وقال في مستهله « أعلم أنه لا بد لكل طالب معرفة الإعراب من معرفة مائة شيء ، ستون تسمى عاملا ، وثلاثون تسمى معمولا ، وعشرة منها تسمى عملا وإعرابا » (٣) .

فأبعاد النظرية ثلاثة :

١ - عامل : ٢ - معمول . ٣ - عمل .

---

( ١ ) ترجمة إلى التركية كمال الدين المدرس ویدار الكتب المصرية نسخ منه بالتركية .  
 ( ٢ ) ورقة ١ من مخطوط الجمل ، ورقة ٥ من مخطوط الفاخر في شرح جمل عبد القاهر لخالد الأزهرى .  
 ( ٣ ) العوامل المائة لعبد القاهر ، ورقة ١ .

ونص الشيخ على أن حد الإعراب هو : « أن تختلف الكلمة باختلاف ما دخل من عامل نحو :

جاء زيد ،

ورأيت زيدا ،

ومررت بزيد ، (١)

فالعامل والمعمول يساويان الترتيب الخاص بالكلمات ، الذي يأتي نتيجة له الإعراب الذي قيل عنه أنه العمل

ويتغير العمل أي آخر الكلمات الداخلة في التركيب تبعاً لنوع العامل والمعمول ونتيجة لمضامة الكلمات بعضها إلى بعض « وذلك لأنه كما يقول : « لا يقوم في وهم ولا يصح في عقل أن يتفكر متفكر في معنى فعل من غير أن يريد لإعماله في اسم ولا أن يتفكر في اسم من غير أن يريد لإعمال فعل فيه ، وجعله فاعلاً له أو مفعولاً ، أو يريد فيه حكماً سوى ذلك من الأحكام مثل أن يريد جعله مبتدأ أو خبراً أو صفة أو حالاً ، أو ما شاكل ذلك » (٢).

فالعامل والمعمول هما مضامة الكلمات أو الترتيب الخاص ، والعمل هو

— وعلى ذلك وضعت المراتب والمنازل في الجمل المركبة وأقسام الكلام المدونة ، فقليل من حق هذا أن يسبق ذلك ، ومن حق ما هنا أن يقع هناك ، كما قيل في المبتدأ والخبر والمفعول والفاعل حتى خطر في جنس من الكلام بعينه أن لا يقع إلا سابقاً وفي آخر أن لا يوجد إلا مبنياً على غيره . ولا حقاً كقولنا إن الاستفهام له صدر الكلام وإن الصفة لا تتقدم على الموصوف .

( ١ ) مخطوط الجمل .

( ٢ ) دلائل الإعجاز ، ص ٣١٤ .

الإعراب والإعراب يكون في الاسم المتمكن ، وانفعل المضارع .  
وإعراب الاسم على الرفع والنصب والجر .

فالرفع نحو : جاءني زيد .

والنصب نحو : رأيت زيدا .

والجر نحو : مررت بزيد .

وحد الإعراب أن يختلف باختلاف ما دخل من جاءني ورأيت ، والباء (١) ،  
فالعامل عنده يساوي أثر المفردات اللغوية الداخلة في التركيب بعضها في بعض  
نتيجة للمضامة فيما بينها على هيئة خاصة « يؤكده ذلك ويوضحه قوله : » والكلمات  
المعربة على ضربين أحدهما ما ليس له عامل ظاهر لفظي ، وهو ثلاثة : المبتدأ  
والخبر ، كقولك : زيد منطلق فهما مرفوعان . وليس معهما عامل ظاهر  
لفظي ، وإنما رفعاً بالابتداء - ومعنى الابتداء : .

تجرد الاسم من العوامل اللفظية ويسند إليه الخبر (٢) .

فالتركيب السابق عملت وحدانه بعضها في بعض اللاحقة منها في السابقة  
والعكس ، فرفعهما لثلاثة :

١ - تجرد الاسم من العوامل اللفظية .

٢ - ابتداء الكلام به .

٣ - اسناد الخبر إليه .

أي بتمام المعنى واكتمال الحدث اللغوي . وبذلك ترفع اللفظة الثانية إن

(١) مخطوط الجمل لعبد القاهر .

(٢) مخطوط الفاخر ، ورقة ٨٧ ؛ وأنظر : الجمل أيضاً .

كانت من نوع الأسماء وترفع هي الأخرى بالابتداء الذى معناه تجرد الأول من العوامل اللفظية ؛ وإسناد الثمانى إليه . ويقرب عبد القاهر الفكره ويبسطها بدليل عملى حيث يقول :

« وإنما قال النحاة : عامل لفظى ، وعامل معنوى ، ليروك : أن بعض العمل يأتى سبباً عن لفظ يصحبه :

كمررت بزيد ، وليت عمرا قائم .

وبعضه يأتى عارياً من مضامة لفظ يتعلق به :

كرفع المبتدأ ، ورفع المضارع لوقوعه موقع الاسم (١) .

ويقول فى موضع آخر :

« والفرق بين المعرب والمبنى : أن حركة المعرب وسكونه يكونان

بعامل : ألا ترى أن الجرفى « بزيد » هو الباء - والجزم فى : « لم يضرب »

« هو لم » وحركة المبنى وسكونه بغير عامل (٢) .

وخلاصته رأى عبد القاهر أن :

مضامة الكلمات وفقاً لترتيب معين . مع تمام معناه واستقامته هو

ما يعطى « النحو » الذى تفسره نظرية العامل .

« فالكلام لا يستقيم ولا تحصل منفعة التى هى الدلالات على المقاصد ،

إلا بمراعاة أحكام النحو فيه : من : .

الإعراب ، الترتيب الخاص (٣) .

والترتيب الخاص هو الذى يترتب عليه الإعراب الذى هو العمل وبهذا

تبسط الفكرة وتقرب ليسهل فهمها على الدارس من ناحية ، وليجمع الكثير

فى لفظ قليل من ناحية ثانية .

(١) مخطوط الفاخر ، ورقة ٧٩ ؛ وانظر الجمل أيضاً .

(٢) مخطوط الفاخر ، ورقة ٧٩ ؛ وانظر الجمل أيضاً .

(٣) أسرار البلاغة ، ص ٤٤ لعبد القاهر .

ومن هنا جعل العامل على ضربين : انطى ، ومعنوى .  
 والمعمول أربعة أنواع : ( بالأصالة ) : مرفوع ، ومنصوب ومجرور  
 وهو مختص بالاسم ، ومجزوم وهو مختص بالفعل .  
 والعمل : إما حركة ، وإما حرف ، وإما حذف (١) .  
 وإن دراسة عبد القاهر للوحدات اللغوية وتعريفه لها يأتى موضحاً لهذا  
 الفهم ، متصلاً به ، متبثقاً عنه . فقد عرف الاسم بقوله :  
 « الاسم ما دخله التنوين نحو : زيدٌ ، زيداً . زيدٍ  
 والألف واللام نحو : الرجل .  
 وحروف الجر نحو : بزيد ، ...  
 وجاز الأخبار عنه نحو : خرج زيد » (٢) .

فوضوح الفكرة عنده جعله يختار تعريفاً يأتى وفقاً لما يعرف بالمنهج الوصفى  
 ولم يأت مثلاً منبثقاً عن منهج المناطق ، وإن من يتدبره يجده يتتبع ظاهرة الاسم  
 فى أوضاعها وحالاتها المختلفة ومن اللغة وباللغة سجل ما كان ، سواء كان  
 صوتياً أو صرفياً أو تركيبياً على نحو ما نرى فى قوله : التنوين ، والألف  
 واللام ، وأن يقبل حرف الجر ، وأن يجوز الأخبار عنه ، وذلك لا يكون  
 إلا من داخل تركيب .

ومن علامات الاسم أن يقبل أن يسند إليه حدث سواء جاء الإستناد  
 قبله أو بعده ، اسماً كان أم فعلاً ، ومثاله :

زيد خارج — أو زيد خرج — أو خرج زيد .

وهكذا قيل الاسم أن يسند إليه حدث الخروج — وهذا لا يكون  
 إلا من داخل تركيب ، وبأى نتيجة لترتيب خاض ، ويترتب عليه  
 الإعراب .

(١) أنظر : العوامل المائة لعبد القاهر ، ص ١٠ .

(٢) أنظر : الجمل ، والفاخر .



وكذلك عرّف الفعل بقوله :

الفعل : ما دخله قد ، والسين ، وسوف :

نحو : قد قام ، وسبقوم ، وسوف يقوم .

وتاء التأنيث الساكنة نحو : نعمت .

وحروف الحزم نحو : لم يضرب (١) .

وأما تعريفه للحرف فقد جاء وفقاً لما نعرفه بالطريقة السالبة وهي أيضاً إحدى طرائق الدراسة الوصفية ، فقد قال :

« والحرف هو ما ليس باسم ولا فعل ، نحو :

هل ، وبل ، وقد ، وثم (٢) . »

ومعناه : إذا وجدت وحدة لغوية سلبت خصائص الاسم وصفاته اللغوية

— وكذلك خصائص الفعل وصفاته السابقة فتلك هي التي نعنيها بالحرف (٣)

---

(١) مخطوط الجمل ؛ والفاخر في شرح جمل عبد القاهر .

(٢) المرجع السابق .

(٣) وتسمى تلك الدلالة العدمية — وهي نفسها دلالة الحذف والاستتار والتقدير والمحل

الإعرابي وهي غير مصطلح " Zero Morphem " .

## القضية الثانية :

## مناقشة عبد القاهر لأبي بكر الخوارزمي

ورده على رأيه الذي يقول فيه « والبغض عندي كثرة الإعراب »

وبعالم عبد القاهر هذه القضية وغيرها من مشكلات النحو من نقطة فهمه الواضح لمهج البحث في النحو العربي ، ومفهوم الإعراب على ضوءه . ومهما تعددت المشكلات فعلاجها عنده من هذا المنطلق ، فقد أثار الخوارزمي قضية ، هي في ظاهرها ليست هجوماً وإنما استياء من ظاهرة كثرة الإعراب والتخريجات ... الخ . وجاء عبد القاهر بنص قول الخوارزمي « والبغض عندي كثرة الإعراب » واستغل عبد القاهر ما في قول الخوارزمي هذا من زلة .

وركز على أنه إن كان المفهوم الصحيح للإعراب هو : « أن يعرب المتكلم عما في نفسه ويبينه ويوضح الغرض ويكشف اللبس (١) » فإن قول

( ١ ) أسرار البلاغة ، ص ٥٦ .

للإعراب دالتان : دلالة اصطلاحية وأخرى لغوية ، والدلالة اللغوية كما يوضحها عبد القاهر تتفق مع الدلالة المتعارف عليها في العرف العربي فقد أخرج ابن الأنباري عن أبي بكر الصديق قال : لأن أعرب آية من القرآن أحب إلي من أن أحفظ آية - وأخرج أيضاً عن ابن عبد الله بريدة عن رجل من أصحاب النبي ( صلى الله عليه وسلم ) قال : لو أعلم أني إذا سافرت أربعين ليلة أعرب آية من كتاب الله لفعلت ، وأخرج عن طريق الشعبي قال : قال عمر : من قرأ القرآن وأعربه كان له عند الله أجر شهيد . ويقول السيوطي في ( معترك الإقران ، ج ١ ، ص ١٣٣ ) قلت معنى هذه الآثار عندي إرادة البيان والتعبير ( التفسير ) لأن إطلاق الإعراب على الحكم النحوي اصطلاح حادث ويعضد رأيه هذا برأي ابن النقيب قائلا : « ثم رأيت ابن النقيب جنح إلى ما ذكرته » ( معترك الإقران ، ج ١ ، ص ١٣٣ ) .

ويؤكد السيوطي هذا الرأي محيلاً إلى مرجع قائلا : « وقد يستدل له بما أخرجه السلفي في الطيوريات من حديث ابن عمر مرفوعاً : اعربوا القرآن يدلکم على تأويله » .

الخوارزمي هذا لا نحصل منه على طائل . لأن الإعراب لا تقع فيه قلة ولا كثرة . لأنه لا يستقيم الكلام ولا تحصل منافعه التي هي الدلالات . على المقاصد إلا بمرعاة أحكام النحوفيه من :

١ - الإعراب .

٢ - الترتيب الخاص (١) .

والترتيب الخاص الذي هو نتيجة لمضامة الكلمات بعضها إلى بعض في تراكيب لا تقع فيه قلة ولا كثرة .

والإعراب الذي هو نتيجة لمضامة الألفاظ ، ولهذا الترتيب الخاص ، لا تقع فيه هو الآخر قلة ولا كثرة - لأن آخر الكلمة يختلف باختلاف ما دخل من كلمات من نحو « جاءني زيد ... » ولا يكون في ذلك قلة ولا كثرة فهل ما قاله الخوارزمي له ما يبرره ؟ أنه قول لا نحصل منه على طائل ، لأن الإعراب لا تقع فيه قلة ولا كثرة . إن اعتبرنا الكلام الواحد والجملة الواحدة وإن اعتبرنا الحمل الكثيرة - وجعلنا إعراب هذه مضموناً إلى إعراب تلك فهي الكثرة التي لا بد منها ولا صلاح مع تركها . والخليق بالبغض من ذمها (٢) .

ومن هنا ذهب الأصماني إلى أن التفسير أشرف صناعة يتعاطاها الإنسان . وفي ذلك رد على ما يثيره بعض المستشرقين من أن الإعراب كان معروفاً من أيام الرسول والصحابة الأول - فإن الذي كان معروفاً الإعراب لغة - أما الإعراب اصطلاحاً فهو حادث ، وقد استفاد الشيخ محمد رشيد رضا من آراء عبد القاهر في هذه القضية بعد تصحيحه الدلائل والأسرار فقد عرف البلاغة بقوله « البلاغة هي أن يبلغ المتكلم ما يريد من نفس المخاطب بإصابة مواقع الإقناع من العقل والتأثير من القلب » .

( أنظر صفحة الطبعة الأولى من مقدمة الناشر بالهامش )

( ١ ) المرجع السابق .

( ٢ ) أسرار البلاغة ، ص ٥٦ .

وقبل أن نستطرد في مناقشة عبد القاهر للخوارزمي نشير إلى أن مناقشة عبد القاهر هنا تشف عن أبعاد ثلاثة من منهجه في دراسة النحو .

أولهما : دراسة الترتيب الخاص للكلمات داخل الجملة وفيه هدفان :  
(١) هدف المتكلم - (ب) الترتيب وفق عرف اللغة . ( يوضح هذا قوله .  
يستقيم الكلام وتحصل منافعة التي هي الدلالة على المقاصد ، وبالترتيب الخاص  
( أي الخاص يعرف اللغة في تأليف الكلمات ) .

وثانيها : الإعراب يدرس نتيجة لهذا الترتيب فهو تابع له ونتائج عنه .

وثالثها : مراعاة هذين الأمرين على مستوى الجملة والجمل المتتابعة  
والفقرة حتى ينتهي النص كله .

ولا يمكن التحلل من واحدة من تلك ، ولا صلاح للغة مع تركها ،  
ومن عابها أو ذمها خلق بالبغض لمخالفاته لروح اللغة وعدم فهمها .  
حقاً قد تكون هناك كثرة تخريجات وافتراضات وتأويلات يضعها  
النحويون لقول معقد ، فإن كان الخوارزمي قد أراد مثل هذا من نحو  
قول الفرزدق .

وما مثله في الناس إلا مملوكاً أبو أمه حي أبوه يقاربه (١)

(١) أسرار البلاغة ، ص ٥٦ .

قال علي بن عيسى الرماني أسباب الإشكال ثلاثة : التغيير عن الأغلب كالتقديم والتأخير  
وما أشبهه ، وسلوك الطريق الأبعد ، وإيقاع المشترك .

وكل ذلك اجتمع في بيت الفرزدق هذا فالتغيير عن الأغلب سوء الترتيب لأن التقدير :  
وما مثله في الناس حي يقاربه إلا مملوكاً أبو أمه أبوه

يريد بالمملك هشام بن عبد الملك ، والمدح هو إبراهيم بن هشام خال هشام بن عبد الملك .  
وأما أسلوب الطريق الأبعد فقوله : « حي يقاربه » لأنها لفظة تشترك فيها القبيلة ،  
والحي من سائر الحيوان بالحياة . قال وإذا تفقدت آيات المعاني رأيها لا تخرج عن هذه الأسباب  
الثلاثة ( أنظر : المدة ، ج ٢ ، ص ٢٥٦ ) .

وما كان في الكلام معقداً موضوعاً على التأويلات المتكثفة . فليس ذلك بكثرة وزيادة في الإعراب — بل هو نقص له — ووصفه بالنقص أولى . وذلك لأنه لا يحقق المقصود من الإعراب .

وكل من يضع كلامه على المجازفة في التقديم والتأخير فهو متعرض للتلبيس والتعمية زائغ عن الصواب ، زائل عن الإعراب ، فكيف يكون ذلك كثرة في الإعراب ، إنما هو كثرة عناء على من رام رده إلى الإعراب (١) .

فالإعراب لغة واصطلاحاً لازيادة فيه ولا نقصان .

وكأنه يريد أن يقول للخوازمي : إن ما تريد أن تقول عنه : إنه كثرة في الإعراب هو نقص في الإعراب لغة واصطلاحاً .

وواضح أن عبد القاهر تجاهل تجاهل العارف ما أراد الخوارزمي فقد أراد الخوارزمي وأراد معه الناقدون أن في النحو تعليقات وافتراضات وتقديرات وعللا ثوان وثوالت ومفاييس وتمرينات ذهنية . . . إلى آخر ما أرادوا . مما هو موجود في التراث التقليدي وعند عبد القاهر نفسه على نحو ما نجد في مقتصده على سبيل المثال .

غير أن لتجاهل عبد القاهر معنى يلوح إليه توضيحه لرأيه ومعناه : أنه ليس كل ما في النحو من عمل اللغوي ، ومن هنا فهو لم يقم له وزناً ... ولم يتعرض له بالمناقشة والتحليل وأن ما ذكره هو أسس النحو الجوهرية « وما عداه لا يستلقت النظر .



## القضية الثالثة :

مناقشته لتخيلهم النحو في الكلام كالمالح في الطعام

قليله يغنى وكثيره يضر

ومناقشة عبد القاهر لتلك القضية وغيرها يلقي ضوءاً كاشفاً على ما نحن بصدده. ن بيان أبعاد منهجه في دراسة النحو ، فنناقشته لها ولغيرها ينبعث عنه ولا يخرج عن مداه .

وقد اتخذ بعضهم من فكرة تخيلهم : « النحو كالمالح » . معول هدم ، واعتبروا تشبيههم هذا حقيقة - وقد جاء الشيخ بأقوالهم ونقاشهم فيها ورد عليهم ، ومما قاله :

أما ما يتخيلونه من أن معنى ذلك أن القليل من النحو يغنى ، وأن الكثير منه يفسد الكلام كما يفسد المالح الطعام إذا كثر فيه - فتحرير قول ما لا يتحصل على البحث : ( أى لا يثبت أمام البحث ) .

وأخذ عبد القاهر في مناقشتهم - وبأسلوبه في البحث ومنهجه في المناقشة تجاهل ما يعنون وهو الواضح له .

وألقى الضوء من زاوية فهمه ، فبدد تخيلهم وبين أنه وهم لا يثبت حقاً أمام بحث . وذلك لأنه يفهم أن تشبيه النحو بالمالح معناه : « أن الكلام لا يستقيم ولا تحصل منافعه التي هي الدلالات على المقاصد ، إلا بمراعاة أحكام النحو فيه من : ١ - الإعراب . ٢ - والترتيب الخاص ، كما لا يجدى الطعام وتصلح المنفعة المطلوبة منه ما لم يصلح بالمالح (١) .

(١) أسرار البلاغة ، ص ٥٥ .

ولا يتصور الشيخ بحال ما : أن أحكام النحو يمكن أن تزيد في الكلام كما تزيد أجزاء الملح في الطعام ، لأن جريان الكلام على أحكام النحو يجعله صحيحاً وبعده عنه يجعله فاسداً ، وليس بين هاتين واسطة — فالكلام إما صحيح لجريانه على عرف اللغة في الترتيب الخاص الذي يتبعه الإعراب — وإما فاسد لعدم اتباعه أحكام النحو وقوانينه .

ووزان النحو في الكلام وزان وقوف لسان الميزان — فكما لا يتصور في تلك الصفة زيادة ونقصان . وكذلك لا يمكن أن تكون فيها كثرة أو قلة ، كذلك الحكم في الصفة التي تحصل للكلام بإجرائه على حكم النحو ووزانه بميزانه (١) .

وبطريقة منطقية ، وبأسلوب علمي يحلل الشيخ ضارباً المثل .  
فهل يعقل أو يتصور مثلاً أن في قولنا .  
كان زيد ذاهباً .

قليل يغني وكثير يضر — من الترتيب الخاص الذي يتبع عرف اللغة — أو مما ينشأ عنه من أحكام إعرابية ، من نحو أن يرفع الاسم وينصب الخبر — إن هذا الحكم لا يخلو الحال من أن يوجد أو لا يوجد .

فلن نجد فقد صلح النحو في الكلام ، وإن لم يوجد فهو فاسد وسامعه لم ينتفع به بل يستضر لوقوعه في عمياء ، وهجوم الوحشة عليه مما يوجب الكلام الفاسد العاري من الفائدة (٢) .

وهكذا القول في كل كلام — فإن حصل النحو في جملة وجب أن يحصل في بقية الحمل — لأن إصلاح الكلام الأول بإجرائه على حكم النحو لا يغني

(١) أسرار البلاغة ، ص ٥٥ - ٥٦ .

(٢) أسرار البلاغة ، ص ٥٥ .

عنه في الكلام الثاني والثالث حتى يتوهم أن حصول النحو في جملة واحدة من قصيدة أو رسالة يصلح سائر الحمل .

وهكذا لا يعقل أن يكون لإفراد كل جملة بالنحو تكثيراً لأجزائه ويكون مثله مثل زيادة أجزاء الملح على قدر الكفاية .

وبناء على هذا ونتيجة له لا يمكن أن يوصف النحو بأن له كثيراً هو مذموم ، وأن المحمود منه قليل .

فالسمة التي تميز النحو هو أنه يعطى الكلام الصحة فجريان الكلام على أحكام النحو يجعله صحيحاً وبعده عنه يجعله فاسداً—ولا واسطة بين المنزلتين ، « ووزان النحو » الكلام وزان وقوف لسان الميزان حتى ينبيء عن مساواة ما في إحدى الكفتين الأخرى (١) :

وهكذا فهو من خلال مناقشة تلك القضية أيضاً يلقي الشيخ الضوء الذي يبدد به هذا الوهم نتيجة لتصوره طبيعة النحو والمنهج الذي يبرز جوانبه وأبعاده :  
١ - فالنحو ترتيب خاص للكلمات ، يتبعه إعراب .

٢ - ولا غناء عن النحو على الإطلاق ، بل إن وجد أدنى خلل في واحدة من السابقتين ( الترتيب ، والإعراب ) فسد الكلام ووقع سامعه في عمياء وهجمت الوحشة عليه ، فالنحو ضروري للفهم والإفهام ، وهو أكثر ضرورة لفهم كتاب الله .

٣ - ما وجد في النحو من تعليقات وتأويلات وافتراضات وتقديرات خارج عن النحو ، وبعد عن منهج البحث فيه ، وما وجد في التراث منه ليس حجة . وقد أوجدته أسباب وعوامل ، فليدعه من يشاء - غير أنه لا يختلف أحد على الإطلاق في هذا الصدد حول حقيقتين :

أولاهما : الاعتراف بالحاجة الماسة للنحو على أساس تحديدنا له  
والمطريقة البحث فيه . .

وثانيتهما : أن جريان الكلام على أحكام النحو يجعله صحيحاً ، وبمده  
عنه يجعله فاسداً وليس بين هاتين واسطة – ووزانة في الكلام وزان وقوف  
لسان الميزان لينفي عن مساواة بين الكفتين .

## القضية الرابعة :

## موقف عبد القاهر من المزمدين في النحو

أما المزمدون في النحو المحقررون له . المصغرون لأمره الداعون إلى التهاون به ، والصمد عنه فإن عبد القاهر يخلص من مناقشتهم إلى : « أنهم لا يجدون بداً من أن يعترفوا بالحاجة إلى النحو (١) » . وأن من ينكره ينكر حسه ، ويكون معالطاً في الحقائق نفسه .

فاللغة ليست مجموعة من الألفاظ بل مجموعة من العلاقات ، وأن الألفاظ وحدها مغلفة على معانيها حتى يكون النحو هو الذي يفتحها . وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها ، فهو المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه ، والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه (٢) .

وهكذا يظل عبد القاهر في تحاور معهم إلى أن يقولوا :

« إننا لم نأب صحة هذا العلم ، ولم ننكر مكان الحاجة إليه في معرفة كتاب الله (٣) » .

ويوضحون ما ينكرون وهم على حق في إنكارهم له — فقد أنكروا فضول القول التي تكلفها النحاة ، والمسائل الفكرية العويصة التي ملثوا بها النحو والصرف التقليديين على نحو ما مر .

ويناقشهم عبد القاهر في تلك المسائل العويصة التي يتفق معهم فيها :

( ١ ) دلائل الإعجاز ، ص ٢٣ .

( ٢ ) المرجع السابق .

( ٣ ) دلائل الإعجاز ، ص ٢٤ .



بأنها إغراب على السامعين ، وأنه لا خير في كثير منها ، بيد أنه يخلص معهم إلى الآتي :

١ - في الدراسات النحوية التقليدية كثير من المباحث التي ليست من عمل اللغوي - ويتفق معهم عبد القاهر على أنه يجب ألا ينظر فيها فهي مضيعة للوقت وإغراب ومعاياة للسامعين وهذه لا يصح أن يعتنى بها ويقول : مثل هذا « ليس يهمنا أمره فقولوا فيه ما شئتم وضعوه حيث أردتم (١) » .

١ - في الدراسات النحوية التقليدية مباحث وإن لم تكن من عمل اللغوي ، إلى أنها قد تفيد اللغوي - كما أن هناك مباحث تعد من باب الفائدة بصفة عامة للغوي - وينتهي عبد القاهر معهم إلى أنه يجب ترك مثل هذا أيضاً وإن كان في ذلك حرمان لهم من الاطلاع على مدارج الحكمة وعلى العلوم الجمة قائلًا ، « إننا نسامحكم ونسكت عنكم في هذا الضرب ونعذرکم فيه (٢) ومن أمثلة تلك المباحث :

١ - الكلام على أغراض واضع اللغة .

٢ - وعلى وجه الحكمة في أوضاعها .

٣ - وتقرير المقاييس التي اطردت عليها .

٤ - وذكر العلل التي اقتضت ألا نجري على غير ما أجريت عليه .

وصفوة ما يخلص إليه من نتائج هي أننا :

١ - نترك من النحو ما لا يعجبهم .

وننظر فيما يعترفون بصحته وبالحاجة إليه في فهم تراكيب اللغة ومعرفة كتاب الله « فالنحو تراكيب نتيجة ترتيب خاص - يتبعه أعراب » - وبعد مناقشته معهم يأتي قوله :

( ١ ) دلائل الإعجاز ، ص ٢٤ .

( ٢ ) دلائل الإعجاز ، ص ٢٥ .

«دعوا كل ذلك ، وانظروا في الذي عرّفتم بصحته وبالحاجة إليه ، هل حصلتموه على وجهه ؟ - وهل أحطتم بحقائقه ؟ وهل وفيتم كل باب منه حقه ؟ . وأحكمتموه إحكاماً يؤمنكم الخطأ فيه إذا أنتم خضتم في التفسير وتعاطيتم علم التأويل (١) .

«ثم يثبت عدم علمهم بالنحو وجهلهم به وتعاطيه على صورة نسي إلى الفهم . فهم لا يتقنون ما يعرفون ولا يعرفون حقيقة النحو ويتعاطونه على صورة تخل به ونسي إلى فهم كتاب الله . وكانت النتيجة أنه وضع كتاباً كاملاً يطلعهم فيه على ما يجب أن يكون عليه النحو أو على حد قوله : « يطلع فيه الناظر على أصول النحو جملة ، وكل ما يكون به النظم دفعه (٢) » .

وكانت هذه بمثابة التمهيد لزعمه التجديدية في دراسة النحو العربي ، مضافاً إليها نقطة أخرى عنون بها الكتاب ، وهي البحث في سر إعجاز القرآن الكريم ، والاهتداء إلى « دلائل الإعجاز » فيه : قائلا :

مامن سبيل إلى إثبات معجزة في النظم إلا بما أصبحت أبعده (٣)  
فما لنظم كلام أنت ناظمه سوى حكم إعراب تزجيه (٤)  
فهذه مضمومة إلى تلك يلقيان الضوء الكافي أمام منهج عبد القاهر التجديدي بحوافره ، وأساسه وأبعاده واتجاهاته المختلفة .

( ١ ) دلائل الإعجاز ، ص ٢٥ .

( ٢ ) مدخل دلائل الإعجاز ، ص ٢ .

( ٣ ) يعلق الناشر هامش ص ٧ من المدخل بقوله : في هذا البيت تصريح أيضاً بأنه هو الواضع لهذا الفن ( العلم ) ..

( ٤ ) مدخل دلائل الإعجاز ، ص ٧ .

## ٢ - الاتجاه التجديدي في الدراسة النحوية عند عبد القاهر

تمهيد :

حول قضية إعجاز القرآن الكريم تفاعل الفكر الإسلامى بغيره ، وتعددت الآراء وتباينت على امتداد أرض الوطن الإسلامى الفسيح ، « فقد قامت به الحجة على العجم قيامها على العرب ، واستوى الناس قاطبة فلم يخرج الجاهل بلسان العرب أن يكون محجوجاً بالقرآن (١) » . وشارك عبد القاهر فى هذا ورأيه : أن الحجة فى القرآن وبه ظاهرة لمن أرادها والعلم بها ممكن لمن التمسها ، فإن كنت لا تشك فى أن لامعنى لبقاء المعجزة بالقرآن إلا أن الوصف الذى له كان معجزاً قائم فيه أبداً وأن الطريق إلى العلم به موجود والوصول إليه ممكن فانظر : أى رجل تكون إذا زهدت فى أن تعرف حجة الله تعالى وآثرت فيه الجهل على العلم وعدم الاستبانة على وجودها (٢) ؟ .

غير أن كل جماعة انحصرت تفكيرها داخل دائرة ، واثصرت لرأيها وتعصبت لما ذهبت إليه .

فالذين انتصروا للفظ أسرفوا فى مناصرته .

والذين ناصروا المعنى لم يدعوا لذلك سبيلاً إلا سلكوه .

وكذلك كان شأن الذين حاولوا التوفيق بين اللفظ والمعنى (٣) .

( ١ ) دلائل الإعجاز ، ص ٨ .

( ٢ ) دلائل الإعجاز ، ص ٨ .

( ٣ ) لهذه القضية جذورها فى التراث فقد أثبتت عندما ظهرت طائفة من المعتزلة وعلى رأسهم النظام تدعى أن لفظ القرآن لا إعجاز فيه وإنما الإعجاز فى المعنى فقط ( أنظر الفرق بين الفرق ، ص ١١٤ ) وفيهم نال الجاحظ : « إن النظام وأصحابه كانوا يزعمون أن القرآن حق وليس تأليفه بحجة وأنه تنزيل وليس برهان » ( أنظر صفحة ١٤٧ من رسائل الجاحظ ، نشر السندوبى ١٩٣٣ ) وكانوا يرون أن الآية والأعجوبة فى القرآن ما فيه من الأخبار عن

« وشاعت كلمة النظم شيوعاً كبيراً ، وجعلها غير واحداً من الباحثين عنوان البحث في العبارة القرآنية - على سبيل المثال : الجاحظ ، والواسطي ، وابن الأخشيد ، والخطابي والرماني والباقلاني » (١) .

وارتفعت أصوات تقول بالصرقة وأدرك عبد القاهر ما يمكن في القول بالصرقة من خطر ، وأوسع القول في الرد على هؤلاء .

وتناول كل من قال في هذا الصدد برأى .

فأبطل حجج اللفظيين ومن مناقشاته معهم :

أنه لا يعقل أن يكون القرآن الكريم معجزاً بمفرداته اللغوية وبما فيه من ألفاظ ، وإلا فعناه أن تكون ألفاظه : « اختصت في أنفسها بهيئات وصفات يسمعها السامعون عليها إذ كانت متلوة في القرآن ولا يجيدون لها تلك الهيئات والصفات خارج القرآن » (٢) .

ولا يجوز كذلك أن يكون إعجاز القرآن الكريم في تركيب الحركات

الغريب فلما التأليف والنظم فقد كان يجوز أن يقدر عليه العباد لولا أن الله منعمهم بمنع وعجز أحدهما فيهم .

( أنظر مقالات الإسلاميين الأشعرى : ١ ٢٢٥ ، ط ١ ، استانبول سنة ١٩٢٩ م )  
ويعد الفراء من أقدم من نادى بمبدأ الإعجاز اللفظي بجانب الإعجاز المعنوي الذي كان متفقاً عليه .  
( أنظر صفحة ٣٠٢ ، أبو زكريا الفراء ومذهبه في اللغة والنحو ) .

وهناك من يرى أن الجاحظ ربما كان متأثراً بالفراء إلى حد ما حينما عارض أستاذه النظام كما عارضه الفراء من قبل . بل زاد عليه فتطرق قليلاً حين زعم أنه الأعجاز القرآني متصل بالنظم وحدة وأن التحدي كان واقعاً على الألفاظ فقط حينما طلب إليهم أن يأتوا بسورة من مثله فعجزوا ثم يقول « فبما بال القرآن وقد جمع إلى النظام الرائع المعاني الفائقة » .

( أنظر رسالة حجج النبوة للجاحظ ، ص ١٤٤ ضمن مجموعة رسائله التي نشرها السندري سنة ١٩٣٣ ) .

( ١ ) د. مصطفى قاصف : نظرية المعنى في النقد العربي ، ص ٢٧ .

الفهرست لابن النديم ، ص ١٧٢ - ١٧٣ .

( ٢ ) الرسالة الشافعية لعبد القاهر ، ص ١٨٢ ، ( ضمن ثلاث رسائل ) .

( م ١١ - عالم اللغة )

بالإتيان بكلمات تكون على تواليها في زنة كلماته » لأنه يخرج إلى ماتعاطاه مسيلمة من الحماقات — من نحو قوله :

إنا أعطيناك الجواهر ، فصل لربك وجاهر والطاحنات طحناً (١)

ولا يزعم زاعم أن التحدى في الإتيان بكلمات لها مقاطع وفواصل كالذى في القرآن » وإن كان قد خيل إلى بعضهم شيء من هذا حتى وضعوا كأواخر الآى مثل : يعلمون ، ويؤمنون ، وأشباه ذلك (٢) .

وأما إن ظن ظان أن الوصف المعجز فيه هو السهولة وسلامته من أن تلتقى فيه حروف تثقل على اللسان فليس هذا هو المعول في المفاضلة بين كلام وكلام فلم نسمعهم قالوا : » إن النبي صلى الله عليه وسلم تحدثهم وهم العارفون بما ينبغي أن يصنع حتى يسلم الكلام من أن تلتقى فيه حروف تثقل على اللسان (٣) .

وكذلك عكس ما سبق إن زعم زاعم أن انفصاحة والبلاغة في استعمال الألفاظ الوحشية فقد أبطله ما قاله أمير المؤمنين عمر بن خطاب عن زهير : بأنه ليس في كلامه ما يثقل على اللسان وأنه لا يعاظم ولا يتبع الحوشى من الكلام (٤) .

وبنفس القوة أبطل حجج الذين ينتصرون للمعنى ، فقد بين أن إعجاز القرآن لا يمكن في معانى كلماته المفردة التى هى لها بوضع اللغة وحجته أن هذا » يؤدى إلى أن يكون قد تجدد في معنى الحمد والرب ومعنى العالمين والملك واليوم والدين وصف لم يكن لها قبل نزول القرآن (٥) .

( ١ ) المرجع السابق .

( ٢ ) المرجع السابق ص ١٨٣

( ٣ ) دلائل الإعجاز ، ص ٣٦٤ - ٣٦٥ .

( ٤ ) دلائل الإعجاز ، ص ٥ .

( ٥ ) الرسالة الشافعية لعبد القاهر ، ص ١٨٢ .



أى أن الشيخ ضد من ينتصرون للفظ لمجرد كونه لفظاً ، وهو كذلك ضد من ينتصرون للمعنى من حيث هو مجرد معنى .  
وبنفس القوة أوصد الباب في وجه الذين حاولوا التوفيق بين قضية اللفظ والمعنى .

وفي وجه الذين اعتقدوا أن الإعجاز كامن في القرآن بما فيه من ضروب المجازات سواء كانوا من هؤلاء أو هؤلاء ، قائلاً بأنه : « لا يمكن أن نجعل الاستعارة الأصل في الإعجاز لأن ذلك يؤدي إلى أن يكون الإعجاز في آى معدودة (١) » ، مع أن كل آيات القرآن معجزة .

وخلاصة رأيه أن الكلام ليس بلفظه ولا بمعناه ، وإنما هو بدلالته والعبرة بحسن الدلالة وتمامها (٢) ، ويكون ذلك بأن « يأتي المعنى من الجهة التي هي أصح لتأديته ، ويختار له اللفظ الذي هو أخص به ، وأكشف عنه ، وأتم له (٣) » .

فالألفاظ يضم بعضها إلى بعض فيعرف فيما بينها علم شريف - وهو علم النحو الذي هو ترتيب خاص للكلمات داخل جمل وتراكيب يتبعه إعراب وهذا ما سماه « النظم » الذي هو توخي معاني النحو وأحكامه فيما بين الكلم من علاقات .

« وإن طالب دليل الإعجاز من نظم القرآن إذا هو لم يطلبه في معاني

(١) الرسالة الشافعية لعبد القاهر ، ص ١٨٤ - ثلاث رسائل .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٣٥ .

(٣) المرجع السابق .

ويقول في الرسالة الشافية ، ص ١٠٧ « اعلم أن لكل نوع من المعنى نوعاً من اللفظ هو به أخص وأولى ، وضروباً من العبارة هو بتأديته أقوم وهو فيه أجل وماخذاً إذا أخذ منه كان إلى الفهم أقرب وبانت قبول أخلق » .

(٤) دلائل الإعجاز ، ص ٤٠٤ ، ٤٠٥ .

النحو وأحكامه ووجوهه وفروقه ، ولم يعلم أنها معدنة ومعانة وموضع  
ومكانه . وأنه لا مستنبط له سواها ، وأن لا وجه لطلبه فيما عداها غار نفسه  
بالكاذب من الطمع ، ومسلم لها إلى الخدع ، وأنه إن أبي أن يكون فيها ،  
كان قد أبي أن يكون القرآن معجزاً بنظمه (٤) .

فبالنظم وفيه تثبت معجزة القرآن الكريم ، وتلك هي نظرية عبد القاهر  
في الإعجاز ، وترعته التجديدية في النحو .

## مفهوم النظم ودلالته عند عبد القاهر وعندهم

قال أكثر من عالم غير عبد القاهر إن إعجاز القرآن في نظمه . غير أن دلالة النظم عندهم تختلف عنها عند عبد القاهر ، ولم يذهب واحد منهم مذهبه في أن « النظم هو توخي معاني النحو وأحكامه فيما بين الكلم من علاقات ، وذهب كل منهم مذهباً ففهم من جعله في الألفاظ دون المعاني — ومنهم من جعل للشعر نظماً ، وللنثر نظماً ، وعلى حد قول عبد القاهر : « فإنك لن ترى عجباً أعجب من الذي عليه الناس في أمر النظم ، وذلك أن ما من أحد له أدنى معرفة إلا وهو يعلم أن هاهنا نظماً أحسن من نظم ، ثم تراهم إذا أنت أردت تبصيرهم ذلك تسدر أعينهم وتضل عنهم أفهامهم — وسبب ذلك أن أول شيء عديموا العلم به نفسه (١) ، ومقصوده ، أي عديموا العلم بالنظم نفسه قبل كل شيء (٢) » .

فراى عبد القاهر أن من يعتقد أن النظم شيء غير توخي معاني النحو وأحكامه فيما بين الكلم من علاقات فقد جهل العلم بالنظم أساساً .

وفي سبيل توضيح تلك الحقيقة وتبصيرهم بها لقي من معاصريه عتياً ومشقة فقد كان على حد قوله يعالج « مرضاً زمنياً (٢) وداء متمكناً » .

وأرى أن أكثر الناس اقتراباً من روح فكرة عبد القاهر عن النظم الجاحظ فيما قاله عن الصورة . وإن اختلف معه في مصطلح النظم ، وكذلك أقربهم منه حديثاً عن مصطلح النظم ودلالته عبد الجبار ، وإن خالفه بسبب ما حاوله من توفيق بين آراء شيخه أبي الهاشم الجبائي في قضية اللفظ والمعنى ، وما عدا هذين فالبون بينه وبينهم شاسع في مصطلح النظم ودلالته .

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٤١٨ .

(٢) دلائل الإعجاز ، هامش ص ٤١٨ .

(٣) دلائل الإعجاز ، ص ٤١٩ .

فالباقلائي مثلاً يرى أن القرآن معجز بنظمه ، غير أن تعليقاته تباعد ما بينه وبين فكر عبد القاهر عن النظم ، فهو مثلاً يقول : « لقد كن القرآن معجزاً لأن نظمته خارج عن جميع وجوه النظم المعتادة في كلامهم - ومباين لأساليب خطابهم (١) » . ثم تبين أنه ليس من قبيل الشعر ، ولا من قبيل السجع ، ولا من الكلام الموزون غير المقفى (٢) - فللشعر عنده نظم غير السجع وهكذا (٣) ، وإلى هنا يعدد الباقلاني مخالفاً لعبد القاهر في نقطتين جوهريتين :

أولاهما : أن النظم القرآني عند الباقلاني مخالف ون خارج عن جميع وجوه النظم عند العرب ، وتلك هي ما يلح عبد القاهر على إثبات عكسها ، ويبان أن القرآن جار على العرف العربي النظم .

وثانيتهما : أن الباقلاني جعل الشعر أسلوباً من النظم وكذلك جعل السجع . وهكذا وما إلى هذا ذهب عبد القاهر فإنه يرى أن النظم في جميع فنون اللغة وفرونها هو توخي معاني النحو وأحكامه فيما بين الكلم من علاقات . فالنظم طريقته في جميع الفنون القولية واحدة .

أما الخطابي فإنه يرى أن القرآن معجز بأنواع ثلاثة :

١ - الألفاظ . ٢ - المعاني . ٣ - النظم .

وتفسيره ذلك عنده ، أنه معجز بمفرد ألفاظه التي منها يتركب الكلام ، ويودائعها التي هي معانيه - وبملايسه التي هي نظوم تأليفه (٧) .

وما إلى هكذا ذهب عبد القاهر - فالكلام عنده ليس بلفظه ولا بمعناه وإنما بدلالته التي تأتي نتيجة لحسن التعليق بين مفرداته طبقاً لمعاني النظم وأحكامه فيما بين الكلم من علاقات .

( ١ ) إعجاز القرآن للباقلاني ، ص ٧٥ ؛

النظم القرآني في كشف الزخشرى ، ص ٨ .

( ٢ ) دلائل الإعجاز .

( ٣ ) إعجاز القرآن للباقلاني ، ص ٧٥ ؛

والنظم القرآني في كشف الزخشرى ، ص ٨ .

( ٤ ) ثلاث رسائل ، ص ٣٢ .

### الظن والجاحظ وفهم عبد القاهر له

فهم عبد القاهر ما يريد الجاحظ غير ما فهمه معاصروه، وعاب عليهم أنهم أغلقوا أفهامهم عما يريد الجاحظ، وأنهم أولوا كلامه وفقاً لأهوائهم، وقد كان الجاحظ وغيره من العلماء العارفين يقولون «اللفظ» غير أنهم يقصدون الصياغة، وتصوير المعنى - يقول عبد القاهر، إنهم جعلوا كالمواضعة فيما بينهم أن يقولوا اللفظ. وهم يريدون الصورة» (١).

وبفهم مستنير أشار إلى هذا الدكتور محمد غنيمي هلال رحمه الله عندما قال: «يفهم من كلام الجاحظ. في مواضع مختلفة أنه يقصد الصياغة وملاءمة الألفاظ لتصوير المعنى، وأن هذا قريب كل القرب مما أراده عبد القاهر في نظرية النظم (٢). غير أن معاصري عبد القاهر لم يدركوا فهمه للنظم عند الجاحظ كما لم يدركوا ما يعنيه الجاحظ بالتصوير والصياغة، وعزوا قوله للفظ، لأنهم على حد قول عبد القاهر قالوا:

أنه ليس إلا المعنى واللفظ ولا ثالث، وأنه إذا كان كذلك وجب إذا كان لأحد الكلامين فضيلة لا تكون للآخر ثم كان الغرض من أحدهما هو الغرض من صاحبه أن يكون مرجع تلك الفضيلة إلى اللفظ (٣):

ومعنى كلامهم أنه إذا وجد كلامان في غرض واحد وكانت صياغة أحدهما أفضل من صاحبه فلا يصح أن يرجع الفضل إلى المعنى لأن ذلك يؤدي على حد قولهم «إلى التناقض وإلى أن يكون معناها متغايراً وغير متغاير معاً.

(١) دلائل الإعجاز، ص ٣٦٨.

(٢) النقد الأدبي الحديث، ص ٣٩٢.

(٣) دلائل الإعجاز، ص ٣٦٨.



ومن هنا حملوا كلام العلماء على ظاهره وأبوا أن يروا غير ما ظنوا ، وأكد هذا عندهم أن الجاحظ كان يقول اللفظ ويبدو في ظاهره أنه يفضل على المعنى (١) .

ويجىء عالم باحث محدث ويرتب مقدمات يصل منها إلى أن عبد القاهر هاجم الجاحظ هجوماً غريباً : « وأغضى عن فن الجاحظ أغضاء يمكن أن تفهم بطريقة أوضح عندما نحيل على أثر الزخارف الإسلامية ، فلم يكن المشغوفون بفكرة تنظيم الكلمات يرون في كتابات الجاحظ وأساليبه ضرباً من العلاقات الزخرفية الثرية ، وإنما هي عبارات ساذجة تتوالى ويضاف بعضها لأن بعض إضافات سطحية بحيث يمكن أن تفصل بينها في سر دون أن يغير هذا الفصل معانيها » (٢) .

وذلك لأنه يرى أن الزخارف الإسلامية بلغت أوجها في القرن الخامس الذي عاشه عبد القاهر (٣) .

ويضيف نقلاً عن زكى حسن في الفنون الإسلامية في إيران ص ٢٩٩ : « أن الشعب الإيراني ذو غريزة زخرفية قوية ، والصانع الإيراني لا يقنع في منتجاته بنصيب قليل من جمال الفن — وينتهى إلى أن مثل هذا الهجوم على الجاحظ غريب ما لم تدخل في اعتبارنا صدى الزخرفة في عقل بعض الدارسين (٤) » ويقصد بذلك عقل عبد القاهر .

ويتضح أمام الباحث أن عبد القاهر لم يهاجم فن الجاحظ ولا علمه — بل يعد عبد القاهر أكثر الناس فهماً لعلم الجاحظ كما مر .

(١) المرجع السابق .

(٢) د. مصطفى ناصف : نظرية المعنى في النقد العربي ، ص ٢٦ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٢٥ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٢٦ .

وكذلك لفنه - يبد أنه يرى أن النظم أنواع ودرجات : نوع يصدق فيه النظر ويغمض المسلك في توخي معاني النحو (١) ، ونوع لا يحتاج إلى فكر وروية بل ترى سبيل ضم بعضه إلى بعض سبيل من عمود إلى لآل فخرطها (٢) .. الخ وضرب مثالا على الأخير من قول الجاحظ :

جنبك الله الشبهة ، وعصمك من الحيرة (٣) . . . الخ .

ولا يعد تصنيف المادة إلى أنواع إغضاء من شأنها . بدليل أنه يجعل الجاحظ يعتمد إلى لآل فيخرطها في سلك .

أضف إلى ذلك أن عبد القاهر أغضى عن استعمال الجاحظ لمصطلح النظم في غير ما أراده عبد القاهر - فقد جاءت كلمة النظم عند الجاحظ مرادفة لكلمة التأليف في قوله : « إن الرسول تجدى البلغاء والخطباء والشعراء بنظمه وتأليفه (٤) » .

وفي موضع آخر جعل الجاحظ النظم أصنافا من « القصيد والرجز والمزدوج والمجانس والأسجاع والمنثور (٥) » .

وعلى الرغم من الاختلاف الظاهر فإن عبد القاهر لم يقيم له وزنا - واتخذ من أعمال الجاحظ دليلا على صدق نظريته .

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٧٣ .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٧٧ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) كتاب البيان والتبيين للجاحظ ،

وكتاب الحيوان ،

وانظر النظم القرآني في كشف الزمخشري ، ص ٨ .

(٥) المرجع السابق .

### النظم عند أبي الهاشم الجبائي وتلميذه عبد الجبار

يرى الجبائي أن الكلام يكون فصيحاً لجزالة لفظه وحسن معناه ، ولا بد من اعتبار الأمرين ، لأنه لو كان جزل اللفظ ركيك لم يعد فصيحاً فوجب أن يكون جامعا لهذين الأمرين (١) .

فأبو هاشم الجبائي اتجه إلى محاولة التوفيق في قضية اللفظ والمعنى يقول في ذلك .

« وليس فصاحة الكلام بأن يكون له نظم مخصوص — لأن الخطيب عندهم أفصح من الشاعر ، والنظم مختلف — إذا أريد بالنظم اختلاف الطريقة . قد يكون النظم واحد ، وتقع المزية في الفصاحة — فالمعتبر ما ذكرناه . لأنه هو الذي يتبين في كل نظم وفي كل طريقة ، وإنما يختص بأن يقع لبعض الفصحاء يسبق إليه ، ثم يساويه فيه غيره من الفصحاء فيساويه في ذلك النظم ، ومن يفضل عليه يفضل في ذلك النظم (٢) » .

فالجبائي وهو يبحث عن سر الفصاحة والبلاغة والبيان والبراعة وجد ذلك يكمن في اللفظ والمعنى معا .

يضاف إلى ذلك أنه يرى أن لكل فن من فنون القول نظاماً — وينتهي إلى جديد يخالف فيه معاصريه وهو أن الفصاحة قد تقع في كل فنون النظم — فليست الفصاحة بأن يكون للكلام نظم مخصوص ، فقد تقع في الشعر كما تقع في النثر لأن الخطيب عندهم أفصح من الشاعر والنظم مختلف وهو بذلك يخالف عرفاً كان سائداً يعني بالنظم اختلاف طريقة كل فن من شعر وسجع ومزدوج ومالا يزدوج .

فكل واحدة من هذه إن جمعت إلى حسن المعنى جزالة اللفظ فالكلام فصيح شعرا كان أم نثرا .

(١) المغنى في أبواب التوحيد ، ج ١٦ ، ص ١٩٧ .

(٢) المغنى في أبواب التوحيد ، ج ١٦ ، ص ١٩٨ .

فالحديد عند الجبائي أنه وفق بين اللفظ والمعنى - وأنه جعل الفصاحة تنفع في كل فن من فنون النظم ، ولم يخص الخطابة بالفصاحة على إطلاقها على الشعر على إطلاقه مثلاً كما كان سائداً . وأضاف أن الفصاحة قد تنفع في نظم نفس الفن يسبق به مثله - أي أنه قد يكون النظم واحداً أي شعراً أو نثراً ... ويكون بعضه أفصح من الآخر وذلك لأن المزية وقعت لأنه جمع إلى حسن المعنى جزالة اللفظ. وهذا هو السبب وتجده السر في كل نظم وكل طريقة أي في كل فن من فنون اللغة، وهو السر أيضاً فيما قد يقع لبعض الفصحاء فيسبق إليه .

### عبد الجبار والنظم .

يطور عبد الجبار الفكرة التي انتهى عندها أستاذه أبو الهاشم الجبائي ألا وهي ليس فصاحة الكلام بأن يكون له نظم مخصوص (١) ، أي أن الفصاحة قد تقع في كل فنون القول شعراً كان أو نثراً (وهي نقطة جديدة حقاً خرجا بها على العرف السائد قبلهما) .

وفي تعليقه لتطوير فكرة شيخه تبدو لمحتة البارعة وانطلاقه البعيدة - فيقول : « إن العادة لم تجر بأن يختص واحد ينظم دون غيره فصارت الطرق التي يقع عليها نظم الكلام القصيح معتادة » (٢) .

ومن هنا جاءت نقطة الاقتراب .

غير أن عبد الجبار يعقد فصلاً تالياً في المصدر نفسه يوضح فيه جوانب تصوره لمفهوم النظم - ويبين العلة التي بها يفضل كلام كلاماً وهنا تبدو نقطة اللقاء واضحة حيث يقول :

( ١ ) المفتي في أبواب التوحيد ، ج ١٦ ، ص ١٩٨ .

( ٢ ) المفتي في أبواب التوحيد ، ج ١٦ ، ص ١٩٩ .

« أعلم أن الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام ، وإنما تظهر في الكلام بالضم على طريقة مخصوصة ، ولا بد مع الضم أن تكون لكل كلمة صفة ، وقد يتفق في هذه الصفة أن تكون : بالمواضعة التي تتناول الضم - وقد تكون : بالإعراب الذي له مدخل فيه - وقد تكون : بالموقع - وليس لهذه الأقسام رابع لأنه إما أن تعتبر فيه الكلمة - أو حركتها - أو موقعها ولا بد من هذا الاعتبار في كل كلمة ، ثم لا بد من اعتبار مثله في الكلمات إذا انضم بعضها إلى بعض لأنه قد يكون لها عند الانضمام صفة ، وكذلك لكيفية إعرابها وحركاتها وموقعها (١) » .

وإلى هنا يكاد يكون قول عبد الجبار في عمومته متفقاً مع فكر عبد القاهر ، لولا آفة اللفظ والمعنى التي باعدت بين تفسير عبد الجبار وتفسير عبد القاهر ، والتي أعطت تصوراً مخالفاً لمعاندى عبد القاهر من معاصريه مما جعل عبد القاهر يحسك ببعض أقوال لعبد الجبار ويفسرها هو ظم لينتهي معهم إلى أن ما قاله عبد الجبار هو عين ما يريد شاءوا أم كرهوا وعلى سبيل المثال يناقش مفسراً لهم قوله الآتي :

« إن الفصاحة تظهر بالضم على طريقة مخصوصة (٢) » يقول لهم : « قولهم بالضم لا يصح أن يراد به النطق باللفظة بعد اللفظه من غير اتصال يكون بين معنيهما ، لأنه لو جاز أن يكون مجرد ضم اللفظ إلى اللفظ تأثير في الفصاحة لكان ينبغي إذا قيل : « ضحكك خرج » أن يحدث من ضم ضحكك إلى خرج فصاحة وإذا بطل ذلك - لم يبق إلا أن يكون المعنى في ضم الكلمة إلى الكلمة توخي معنى من معاني النحو - وقولهم : على طريقة مخصوصة يوجب ذلك أيضاً (٣) » .

(١) المعنى في أبواب التوحيد ، ج ١٦ ، ص ١٩٩ .

(٢) دلائل الإعجاز .

(٣) دلائل الإعجاز ، ص ٣٥٠ .



فعبد القاهر يفسر قول عبد الجبار : « انضم على طريقة مخصوصة بما سبق أن سماه » بالترتيب الخاص « الذى يتبع عرف اللغة فى تأليف كلماتها والذى يأتى نتيجة له الإعراب - فعرف اللغة لا يضم خرج إلى قعد يعطى جملة وإنما هو ضم وفق قواعد معينة تعرفها اللغة فى طريقة تأليف جملها ، إنه ضم على طريقة مخصوصة من التعليق بين مفرداتهم - وفقاً للمعروف فى قواعد نحوها وصرفها - ففى ضم الكلمة إلى الكلمة توخى معنى من معانى النحو بأن تكون هذه خبراً عن تلك أو فاعلاً أو مفعولاً أو حالاً أو صفة... وفى طريقة الضم هذه يدق المسلك وتتفاوت أقدار الناس ، وهذا هو السبيل فى كل ما قالوه إذا أنت تأملت تراه فى الجميع قد دفعوا إلى جعل المزية فى معانى النحو وأحكامه من حيث لم يشعروا وذلك لأنه أمر ضرورى لا يمكن الخروج منه (١) .

وينتهى عبد القاهر بتفسير عبد الجبار إلى الاتفاق التام وهو فى نظره أمر ضرورى ، على الرغم مما يبدو بينهما من تخالف قد تمسك به المعاندون من اللفظيين . من نحر قول عبد الجبار على سبيل المثال : فصارت الطريق التى يقع عليها نظم الكلام الفصيح معتادة - كما أن قدر الفصاحة معتاد فلا بد من مزية فيهما - واذلك لا تصح عندنا أن يكون اختصاص القرآن دون الفصاحة التى هى جزالة اللفظ وحسن المعنى (٢) .

ويرى معاصرو عبد القاهر فى مثل قول عبد الجبار السابق « اعتبار الفصاحة فى جزالة اللفظ وحسن المعنى » ما يخالف رأى عبد القاهر ويتخذون من هذه النقطة ما يؤكّد وجود الفصاحة فى الألفاظ لأن المعانى لا يقع فيها تباين وإنما يقع التباين فى الألفاظ ، ويدحض عبد القاهر هذا الوهم ويتمسك بقوله : « الطرق التى يقع عليها نظم الكلام الفصيح معتادة (٣) » وبقوله : « ومتى

(١) دلائل الإعجاز .

(٢) المعنى فى أبواب التوحيد ، ج ١٦ ، ص ١٩٩ .

(٣) المرجع السابق .

قال القائل : وإني وإن اعتبرت طريقة النظم فلا بد من اعتبار المزية في  
 النصاحة - فقد عاد لما أردناه - - لأنه إذا وجب اعتبار ذلك فمضى حصل  
 مثل تلك المزية في أي نظم فقد صحت المباعدة (١) ، والمزية التي تعتبر فيها  
 الكلمة عند الانضمام إما نتيجة لحركتها أو موقعها أو كيفية إعرابها - وهكذا  
 يبطل عبد القاهر فهمهم ويناقشهم مناقشة مستفيضة ينتهي بهم إلى أن طريقة  
 النظم مؤداها لا يكون إلا بالتعليق بين الكلم طبقاً لمعاني النحو وأحكامه .  
 ويضرب على ذلك كثيراً من الأمثلة التي على خبثها نستشف أبعاد منهجه  
 والأسس التي بني عليها نظريته في دراسته التجديدية للنحو وذلك على نحو  
 ما هو آت :

---

(١) المرجع السابق .

## الأسس التي بنى عليها عبد القاهر

منهجه التجديدي في دراسة النحو :

من يتدبر أعمال عبد القاهر متكاملة بجده بنى نظريته التي سماها «النظم»  
أو «معاني النحو وأحكامه» على أسس واضحة المعالم تعتمد على مبادئ  
محددة لا تكرر فيها كما ظن بعض الباحثين وإنما هو توضيح لأمر أهمها  
المعاندون على أنفسهم .

وأرى أن أسس هذه النظرية أربعة .

١- الأساس الأول : معاني النحو ، ودلالة هذا المصطلح عنده ويعد  
من أهم أسس منهجه وأخطرها ، وأغضاها في أذهان معاصريه ومن تلاهم  
والمحدثين على سواء .

٢- والأساس الثاني بيان أن النحو يتكون من أشكال تحدد المعاني  
الخاصة بالبنية .

٣- والأساس الثالث : هو إمكانيات التأليف بطرق التعليق ومكونات  
الجملة وإعبارة وطرق ربطها .

٤- والأساس الرابع : هو اعتبار حال المنظوم بعضه مع بعض ، أي  
ملاحظة ما يجب أن يكون عليه الترتيب بين الكلمات والذي يتم بمراعاة  
جوانب ثلاثة وهي وفقاً للمفهوم الحديث (١) :

الاختيار - والموقعية - والمطابقة .

ويأتي الإعراب نتيجة وتابعاً لها على رأى عبد القاهر .

---

(١) نرى رأى الدكتور كمال بشر أنظر دراسات في علم اللغة ، القسم الثاني .  
ومعلوم أنهم تتحدّأراء علماء اللغة إزاء النظم النحوية - فمثلاً نجد أن النظم النحوية التي أسفر  
عنها البحث اللغوي عند هنري فليش تتحدد في نماذج ستة رئيسية هي :

ومفهومنا لتلك المصطلحات الثلاثة يوجزها القول التالي :

وجانب الاختيار هو الذى يتم عند التعرف على العناصر المختلفة التى يمكن أن يولف بينها لتكوين الصورة اللفظية ، واختيار عناصر البنية ذات الوظيفة التنظيمية Syntactic Function سواء كان نفيّاً أم استفهاماً أم رجاءً أم مدحاً أم ذمّاً أم نداء ... الخ .

والموقعية مرتبطة بالاختيار ويقصد بها ترتيب الكلمات المختارة وتحديد موقعها فى الجمل والتراكيب وأما المطابقة فتساوى الارتباط الداخلى بين الصيغ وفقاً لقوانين المطابقة أو عديمها سواء من حيث النوع أو العدد أو الشخص أو التعريف أو التنكير .

وعند عبد القاهر أن الأساس الأخير وهو اعتبار حال المنظوم بعضه مع بعض . هو الذى ينتج عنه التراكيب المختلفة التى تتفاوت فيما بينها ويعلو بعضها بعضاً ويرتفع مرقباً فوق مرقب حتى يصل إلى حد الإعجاز . ويذهب قريباً من رأى عبد القاهر فندريس حيث يرى أن الاختلافات فى البنية بين اللغات تنتج من الكيفيات المتنوعة التى تتوقف عليها عملية ترتيب الكلمات وتحديد موقعها (١) .

ونفصل القول فى أسس نظرية عبد القاهر على النحو الآتى :

---

( أ ) نظام الكلمات . ( ب ) التركيب . ( ج ) الإلصاق . ( د ) التعديل الداخلى للأصل الاشتقاقى سواء فى المصوتات أم فى الصوامت . ( هـ ) التضعيف . ( و ) اختلاف النبر . وذهب إدوارد ساپير إلى مثل هذا النظام فى كتابه اللغة .

Edward Sapir : Language An introduction to the Study of Speech.

( أنظر : العربية الفصحى ، ص ٢٩ ، تعريب وتحقيق د. عبد الصبور شاهين ) .

(١) فندريس : اللغة ، ص ١٠٥ .

## الأساس الأول

النظم هو توخى معانى النحو فى الكلام

توضيح دلالة معانى النحو أو لمعنى النحوى عنده :

من أهم أسس عبد القاهر فى دراسة النحو ومن أخطر ما على الإطلاق، وذلك لغرضه فى أذهان معارضيه ومعارضيه ومن تلامهم - وقد صعب على كثيرين تصور ما يقصده عبد القاهر بهذا المصطلح - وجادلوه فيه جدالاً عنيفاً . ومن ثم استوجب توضيح ذلك لأساس منه جهداً خارقاً وعتناً ومشقة .

وذلك لأن ما سماه عبد القاهر «معانى النحو» ليس هو «بالمعنى» الذى هو قسم «اللفظ» والذى يذهب إليه أنصار المعنى . وكذلك ليس المقصود به المعانى التى تشتمل عليها الألفاظ أى المعانى القاموسية أو الدلالية .

ولذا جاءت شروحه له مستفيضة وتحليلاته ومناقشاته له معززة بالأمثلة التوضيحية والأدلة العملية .

وعلى سبيل المثال : أتى بسورة فاتحة الكتاب الكريم كاملة وطبق عليها دراسته للنظم ومن خلال ذلك أبرز مفهومه «معانى النحو» وما قاله على سبيل التمثيل : « فالنظم هو أن كلمة الحمد وهى اسم وقعت مبتدأ ... الخ . - واستمر هكذا إلى آخر السورة ، ثم عقب فى النهاية بقوله :

فانظر هل كون الحمد مبتدأ فيه معنى لفظ الحمد ؟

وهل كون رب صفة ومضاف إليه إلى العالمين فيه معنى لفظ الرب (١) .

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٣٤٧ .



ولسنا بعد في حاجة إلى القول بأن الشيخ لا يقصد المعاني القاموسية أو الدلالية وإنما قصد ما عناه Charles C. Fries فيما يترجمه عنه الدكتور «السعران» - معاني البنية الشكلية ، وهي تلك المعاني التي تجمل نماذج من الترتيب واختيار الأقسام الشكلية في مقابل المعاني (١) القاموسية ، وهذا فيما يراه «روبنز R.H Robins» من الأمور التي أصبحت لدى اللغويين المعاصرين أمراً متبعاً و عرفاً (٢) مستقراً .

غير أنها لم تكن هكذا في عرف اللغويين الذين عاصروا عبد القاهر بل كان يدهشهم أن يقول الشيخ :

« إن الألفاظ لم توضع لتعرف بها معانيها في أنفسها ولكن لأن يضم بعضها إلى بعض فيعرف ، فيما بينها علم شريف (٣) . وذلك لأنهم لا يتصورون أن هناك معاني ، تعرف فيما بين الألفاظ غير معاني الألفاظ :

ويوضح لهم الشيخ خطأ تصورهم ويبين أن الفكر يتعلق بما بين معاني الكلام من العلاقات التي هي معاني النحو . والأدلة على ذلك كثيرة منها :

١ - أنك لا تقصد أن تعلم السامع معاني الكلم المفردة التي تكلمه بها فلا تقول « خرج زيد » لتعلمه معنى « خرج » ومعنى « زيد » في اللغة (٤) .

٢ - أنه محال أن تكلم شخصاً بألفاظ وهو لا يعرف معانيها كما تعرف (٥) .

٣ - أنه لا نظم في الكلام ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض ويبني بعضها على بعض وتجعل هذه بسبب من تلك (٦) .

(١) دكتور محمود السمران : علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ، ص ٢٥٠ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٤٨ .

(٣) دلائل الإعجاز ، ص ٤١٨ .

(٤) دلائل الإعجاز ، ص ٣١٥ .

(٥) دلائل الإعجاز ، ص ٣١٥ .

(٦) دلائل الإعجاز ، ص ٤٤٣ .

٤ - أنه لا محصول للحديث ولا معنى له إلا أن تعدد إلى اسم فتجعله فاعلاً أو مفعولاً - أو تعدد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبراً عن الآخر ... أو تتوخي كلاماً لإثبات معنى أن يصير تقيماً أو استفهاماً أو تمنياً أو تريد في فعلين أن تجعل أحدهما شرطاً في الآخر . . وعلى هذا القياس (١) .

ولكن المعترضين على عبد القاهر الذين يقفون له بكل مرصاد لا يستطيعون تصور هذا المبدأ لأن معنى ذلك في نظرهم أنه لا قيمة لمعاني الألفاظ والمفردات اللغوية - وأن الفكر لا يعقلها - وهذا ما يخالف الواقع في نظرهم .

فيوضح الشيخ ذلك اللبس عندهم ويقول :

إنني لست أقول إن الفكر لا يتعلق بمعاني الكلم المفردة أصلاً ، ولكنني أقول : إنه لا يتعلق بها مجردة من معاني النحو ، ومنطوقاً بها على وجه لا يتأتى معه تقدير معاني النحو وتوخيها فيها (٢) .

ومن الأدلة على ذلك :

١ - أن الفعل لا يعلم به الخبر في نفسه وجنسه ولكن إذا ضمه إلى اسم عٌقل منها معاً حكم بمعنى الفعل على مسمى ذلك الاسم - وأنه واقع منك أيها المتكلم (٣)

٢ - أعمد إلى أي بيت شعر أو فصل نثر وأبطل نضده ونظامه الذي عليه بني وفيه أفرغ المعنى ، وغير ترتيبه الذي بخصوصه أفاد ما أفاد تجده أخرج إلى مجال الهديان (٤) .

ودليل عملي على ذلك : أزل أجزاء القول الآتي عن مواضعها ووضعها وضعاً يمتنع معه دخول شيء من معاني النحو فيها فقل مثلاً في :

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٤٤ .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٣١٤ .

(٣) دلائل الإعجاز ، ص ٤١٨ .

(٤) أسرار البلاغة ، ص ٢ .

- قد نبك من ذكرى حبيب ومنزل •
- من نبك حبيب ذكرى قفاً منزل •

هل تعلق منك فكر بمعنى كل منها (١) ؟

٣ - إن معاني الكلم كلها معان لا تتصور إلا فيما بين شيئين : فالحبر يقتضى مخبراً عنه - والإثبات يقتضى مثبتاً ومثبتاً له - والنفي منفيّاً ومنفياً عنه . فلو حاولت أن تتصور إثبات معنى أرفعيه من دون أن يكون هناك مثبت له ومنفى عنه حاولت مالا يصح في عقل - وكان لفظك به وصوت تصوته سواء (٢) .

وعلى الرغم من هذه الأدلة وذلك التوضيح فإن رأى الشيخ ظل يفتح عليه باب المعارضة وينظر إليه في دهشة واستغراب .

فهم حتى إن تصوروا أن لمعاني النحو دخلاً في المعنى العام للتركيب فإنه يستحيل على عقولهم أن تتصور أن إعجاز القرآن يكمن في معاني النحو تلك .

غير أن هذا هو كشف الشيخ العلمى الذى يعنيه أن يزيل عنه كل لبس وإبهام .

يقول فى ذلك عبد القاهر : « وإن كان ذلك كذلك فما جوابنا لخصم يقول لنا : إذا كانت هذه الأمور ، وهذه الوجوه من التعليق التى هى محصول النظم موجودة على حقائقها ، وعلى الصحة ، وكما ينبغى فى منشور كلام العرب ومنظومه ، ورأيناهم قد استعملوها وتصرفوا فيها ، وكمّلوا بعرفتها ، وكانت حقائق لا تتبدل ولا تختلف بها الحال . . فما هذا الذى تجدد بالقرآن من عظيم المزية وباهر الفضل ، والعجيب من الوصف » .

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٣١٤ .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٤٠٥ .

وهذا الاعتراض في ظاهره له وجاهته ، إذ كيف يمكن الإعجاز في طرق التعليق بين الكلم التي هي محصول النحو عنده ، علماً بأنها موجودة في كل قول على أصولها وكما ينبغي أن تكون ، وعندما بأن حقائق النحو ثابتة ولا تتغير في كلام عنها في آخر .

والرد على هذا السؤال يطول ففي شرحه إيضاح لجوهر النظرية وغايتها وذلك لأن في مراعاة أحكام النحو وحسن التصرف في الترتيب الخاص الذي هو الموقعية أو الانتفاء أو معرفة المطابقة من عدمها . . . وهكذا . الخ ما يتجدد معه القول ويتغير ولا تتضح هذه الحقيقة إلا بتطبيقات عملية فيكثر منها الشيخ ويلزم كل عاقل محب لدينه في تأملها والتبصر في معرفتها « ينبغي لكل ذي عقل ودين أن ينظر في الكتاب الذي وضعناه ، ويستقصى التأمل لما أودعناه فلن علم أنه الطريق إلى البيان والكشف عن الحجة والبرهان تبع الحق وأخذ به وإن رأى أن له طريقاً غيره أو ما لنا إليه ودلنا عليه ، وهيئات ذلك (١) » .

غير أن حجة أخرى تلمع في أفق المعارضين يرونها قاطعة في برهانها فهي تحمل معها دليلها القاطع الذي يلزم عبد القاهر بوجهة نظرهم . وتلك هي : أن المتكلم العادي لا علاقة له بالنحو — وهو لا يعرف شيئاً عما يسميه الشيخ : « بمعاني النحو » وهو مع ذلك يأتي بضروب من النظم لا يقدر عليها كبار النحاة ..

وفي تأنٍ وسعة صدر يجيب الشيخ على اعتراضهم محلاً وقد أتى بنصه قائلًا : « إنه قد يعترض معترض فيقول :

لو كان النظم لا يكون إلا في معاني النحو لكان البدوي الذي لم يسمع بالنحو قط . ولم يعرف المبتدأ من الخبر شيئاً مما تذكرونه لا يتأتى له كلام

قط ، وإنا لنراه يأتي في كلامه بنظم لا يحسنه المتقدمون في علم النحو (١) :

ويرد عبد القاهر على الاعتراض بقوله :

والجواب هو الاعتبار بمعرفة مدلول العبارات لا بمعرفة العبارات . فإذا عرف البدوي الفرق بين أن يقول :

جاءني زيد راكباً وبين

قد جاءني زيد الراكب .

لم يضره ألا يعرف أنه إذا قال : راكباً . كانت عبارة النحويين فيه أن يقولوا في راكب : حال . وإذا قال الراكب أنه : صفة جارية على زيد . وإذا عرف من قوله : زيد منطلق ، أن زيداً مخبر عنه ، ومنطلق خبره ، لم يضره ألا يعلم أنا نسمى « زيداً » مبتدأ .

وإذا عرف من قوله : ضربته تأديباً له ، أن المعنى في التأديب أنه غرضه من الضرب ، وأنه ضربه ليتأديب لم يضره ألا يعلم أنا نسمى التأديب مفعولاً له (٢) .

ويحمل عبد القاهر الرد في العبارة الآتية : « لو كان عدم العلم بهذه العبارات يجمع العلم بما وضعناها له ، وأردناه بها لكان ينبغي ألا يكون له سبيل إلى بيان أغراضه ، وألا يفصل فيما يتكلم بين نفى وإثبات وبين ( ما ) إذا كانت استفهاماً وبين ( ما ) إذا كانت بمعنى الذي وإذا كانت بمعنى المجازاة ( أي الشرط ) (٣) .

وخلاصة رأيه في رده أن العبرة ليست في معرفة مصطلحات النحويين ودراساتهم فهذه قضية أخرى ، وإنما العبرة في حسن الاستعمال اللغوي ،

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٣٢٠ .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٣٢٢ .

(٣) دلائل الإعجاز ، ص ٣٢٢ .



بحيث يجرى التركيب من حيث صحته الداخلية والخارجية متفقاً مع العرف اللغوي.

وهذا الرأي في عمومته متفق مع ما يراه اللغويون اليوم من أن اللغة بالنسبة لأبنائها عادات وميدان حركة ووسيلة حياة في مجتمع. للمتكلم بها عادات نطقية معينة يحددها العرف اللغوي. كما أن للمتكلم استجابة لقواعد لغوية يراعيها في الكلام، وإن لم يدركها لاجملة ولا تفصيلاً (١).

فمن حيث لا يشعر المتكلم ترتد في ذهنه عمليتان أساسيتان :

١ - عملية تحليلية فيها يميز العقل بين عدد معين من العناصر التي تنشأ بينها علاقة معينة ،

٢ - وعملية تركيبية يركب فيها العقل ويؤلف بين هذه العناصر المختلفة لتكوين الصورة اللغوية (٢).

وبين هاتين العمليتين ثم جوانب النحو الأربعة التي تعد متصلة غير منفصلة (٣) وهي :

١ - الاختيار والانتقاء .

٢ - الموقعية .

٣ - المطابقة .

ولحسن التصرف في هذه الجوانب الأربعة تأتي الصورة اللغوية التي تختلف باختلاف مقدرة المنشئ لها والتي تأتي نتيجة للعمليات السابقتين

(١) دكتور تمام حسان : اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص ٣ .

(٢) اقرأ فندريس : اللغة ، ص ١٠٤ - ١٠٥ .

(٣) اقرأ تفصيلات عن جوانب النحو الأربعة . الدكتور كمال بشر ، ص

في علم اللغة ، القسم الثاني . ١٣٩ - ١٤٩

— ومن الثابت — كما يقول فندريس : أن نماذج اللغة « تتم في الدماغ تبعاً لعوائد لا يشعر بها المتكلم (١) » .

وكما يقول عبد القاهر إن عدم العلم بما أردنا لا يمنع العلم بها ، وأن الاعتبار بمعرفة مدلول العبارات لا بمعرفة العبارات .

وقد بذل عبد القاهر جهداً صادقاً وهو بصدد التفرقة بين دلالة « معاني النحو » عنده ، و « معاني الكلم المفردة » أو « المعاني الدلالية » وأوضح في جلاء أنه لا يقصد بها المعاني القاموسية أو ما هو على شاكلها — ويمكن القول بأنه يقصد ما يعنيه اللغويون اليوم « معاني البنية » الذي هو مدلول العلامات اللغوية . سواء أكانت هذه العلامات أصواتاً أم كلمات أم جملاً . وهو معنى يوصل إليه عن طريق المنهج الشكلي .

غير أن عالماً باحثاً يتهم عبد القاهر بأنه لم يفتن إلى المعنى الشكلي أو الوظيفي ويرى أن « عبد القاهر وإن كان قد فطن إلى ضرورة التماسك السياقي وجعله مبنياً على المعنى فقد بناه على المعنى المعجمي والدلالي لا على المعنى الوظيفي أو الشكلي الذي يدور حول وظيفة الباب في السياق (٢) » .

وواضح مما سلف أن عبد القاهر ألح إلحاحاً شديداً على بيان أن « معاني النحو » هي مانعنيه اليوم بالمعاني الوظيفية أو الشكلية التي تدور حول وظيفة الباب في السياق ، أو على حد تعبيره :

« فانظر هل كون الحمد مبتدأ فيه معنى لفظ الحمد (٣) ... الخ » .

وتبريرنا لما يراه الأستاذ الباحث هو أنه حكم على عبد القاهر من خلال حكمه على نحاة العربية حيث أنهم طبقوا « لإعراب فرع المعنى » تطبيقاً

(١) فندريس : اللغة ، ص ١٠٤ .

(٢) د. تمام حسان : مناهج البحث في اللغة ، ص ٢٠٤ .

(٣) دلائل الإعجاز ، ص ٣٤٧ .

معينا فصرفوه إلى المعنى المعجمي حيناً وإلى المعنى الدلالي حيناً ، ولم يصرفوا قولهم إلى المعنى الوظيفي (١) .

وهكذا حكم على عبد القاهر حكمه عليهم غير أن هذا الحكم لا ينطبق عليه . ويكفيه وضوحاً أنه سمى نظريته :

معاني النحو وأحكامه فيما بين الكلم من علاقات :

وقد لقي عبد القاهر من قومه مالمقى من عنت ومشقة لخروجه على ماتوارثه القوم — فقد أتى بما لم يستطيعوا تصوره بحال .

ولما خلف من بعدهم خلف كانوا أكثر تقبلاً حار أمرهم في تصور « معاني النحو » ذلك العلم الذى يقول به عبد القاهر — فإن كان علم النحو أمره معروف فإن خلاصة ما اخلصوا به ومنه ، من علم « معاني النحو » هو ما أسموه :

« علم المعاني » وبثروا الاسم ذلك البتر المضلل على حسد تعبیر الأستاذ إبراهيم مصطفى (٢) . . . وبثروا معه مفهوم العلم وأسس النظرية التي بنى عليها — وبدا لم يحقق الغرض الذي أراده الشيخ . وإن كان مازال إلى اليوم ينسب لعبد القاهر الفضل في وضع أسس هذا العلم ، ونأمل أن ينظر إليه من الزاوية التي أرادها لها صاحبها ، وأن يعالج الأمر وفق الأسس التي وضعها . خاصة وأن أفكار عبد القاهر في هذا الصدد أصبحت من الأمور المسلم بها اليوم في حقل الدرس اللغوي الحديث فمن المقرر لدى اللغويين اليوم أو من المسلم به كما يقول روبنز « Robins » أن النحو مسألة خاصة بالشكل اللغوي وإن التحليل النحوي جزء من تحليل الشكل اللغوي .

وإن المعاني النحوية تحددها العلاقات المتبادلة بين الأشكال في النظم

(١) د. تمام حسان : مناهج البحث في اللغة ، ص ١٩٢ .

(٢) الأستاذ إبراهيم مصطفى : إحياء النحو ، ص ١٩ .

النحوية القائمة في اللغة - وقد لقي علم اللغة الحديث في التغلب على هذا الاتجاه العقلي وفي جعل التحليلات موضوعية شكلية صهوبات لا تقل عما واجهت عبد القاهر في معتركه .

وإن من يقرأ على سبيل المثال بلو مفيد في كتابه اللغة (١) ينحيز إليه أنه أمام إلحاح عبد القاهر وهو يحاول أن يبين أن معاني النحو غير المعاني القاموسية وأن المقصود بالمعنى الشكلي أو بالمعنى النحوي غير المقصود بالمعنى الذي هو قسم اللفظ وغير المقصود بالمعنى القاموسي أو الدلالي .

فكل متكلم بلغة من اللغات تتكون لديه من ممارسته للغته أدوات ونظم عقلية فيما يتعلق بتأليف الحمل ، وإنه ليألف هذه العادات والنظم كما يألف نطق أصوات لغته ونماذج مقاطعها وكلماتها - ولأنها تصدر عنه بطريقة لا شعورية فهو لا يفكر فيها ولا يعطيها حظها من الدرس والتأمل - غير أن الدارس المتأمل يرى أننا نتلقى المعاني مرتبة بالترتيب الذي يقدمه إلينا الكلام أي في الصور والأشكال اللفظية التي يظهر بها الكلام ومن هنا كان لابد من الاهتمام بالاتجاه الشكلي في التحليل اللغوي أو كما يقول فندريس : إن الفصائل النحوية هي المعاني التي يعبر فيها بواسطة دوال النسبة ( Morphems ) فالتنوع والعدد والشخص والزمن والحالة الفعلية والتبعية .. والبناء للمعلوم أو للمجهول كلها فصائل نحوية في اللغات (٢) .

(١) Bloomfield : Language, p. 284, 280.

: chapter 16. form classes and Lexicon : . وقليل مما ناله يوضح :

The meaningful features of Linguistic Signaling are of Two kinds : lexical forms, which Consist of Phonemes, and grammatical forms, which Consist of tagmemes ( features of arrangement & Id. 5 ) أنظر السابق

(٢) روبنز : ص ١٠٦ - ١٠٨ .

فالكلمات دالة من الناحية النحوية باعتبارها أفراد في أقسام الكلمة المختلفة نتيجة وظائفها النظامية Syntactic function المختلفة بالنسبة لأفراد أقسام أخرى من الكلمة (١) فالمعاني النحوية تحدد العلاقات المتبادلة بين الأشكال في النظم النحوية القائمة في اللغة فعلى الباحث أن يكون تحليله تحليلًا للأشكال النحوية أى البنيات الشكائية وما بينها من علاقات نحوية أو علاقات سياقية Syntagmatic Relations .



## الأساس الثاني

النحو يتكون من أشكال تحدد المعاني الخاصة بالبنية

تتضح أبعاد ذلك الأساس من تطبيقات عبد القاهر وأعماله المشفوعة بشروحه — ومن أمثلة ذلك قوله الآتي :

« متى رأيت اسم فاعل أو صفة من الصفات قد بدىء به فجعل مبتدأ وجعل الذى هو صاحب الصفة فى المعنى خبراً فاعلم أن الغرض هناك غير الغرض إذا كان اسم الفاعل أو الصفة خبراً ، (١) فعبد القاهر يصف صيغاً شكلية معينة تخضع لأبواب وظيفية فى التركيب أياً كانت دلالاته ، ومعناه أن لكل بنية حالات توجهها. فلبنية الفعل حالات غير بنية الاسم . ولبنة المضارع حالات غير بنية الماضى . ولبنة اسم الفاعل حالات غير بنية اسم المفعول غير بنية المصدر ، غير الصفة المشبهة ... الخ . وتقديم وحده غير تأخيرها ... الخ . وقدبنى عبد القاهر قواعده على أساس معرفة هذه البنيات ومعانيها الشكلية ، ويكفيك مثلاً أن تعرف شكل البنية فتجربى حكماً عليها دون معرفة مضمونها أو معناها اللغوى أو المعجمى .

ويضرب من الأمثلة ما يوضح به رأيه — ويتضح أن كلها بنيات وصيغ شكلية تصلح لأن تتضمن أى معنى ، ولكن على حد قوله : « لا يستطيع أحد أن يمتنع من التفرقة بين تقديم ما قدم فيها وترك تقديمه » (٢) .  
ومثاله : الاستفهام بالهمزة . إذا قلت :

أفعلت ؟

فبدأت بالفعل — كان الشك فى الفعل ، وغرض الاستفهام أن تعلم وجوده . . .

(١) دلائل الإعجاز ، ص ١٤٤ .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٨٦ .

وتفسيره أنك عندما تضع أى مضمون داخل هذا القالب تجد الشك في الفعل ، ولكن إذا قلت : أنت فعلت ؟

فبدأت بالاسم . كان الشك في الفاعل من هو (١) .

وتفسيره ضع أى مضمون داخل هذا القالب تجد الشك في الفاعل وهذا معنى ربط البنية الشكلية للوحدة بحالاتها .

ومثل الاستفهام التقرير – فما قام في الهزمة وهي الاستفهام قائم فيها وهي للتقرير فإذا قلت : أنت فعلت ذاك ؟ فغرضك أن تقرره بأنه الفاعل ، يؤكده قوله تعالى : « أنت فعلت هذا بألھتنا يا إبراهيم » . فهم يريدونه أن يقر بأنه منه كان – لا أن يقر بأن كسر الأصنام قد كان .

وهكذا يكفينا أن تعرف شكل البنيات والوضع التي هي عليه حتى تجري عليها حكماً ولو لم تعرف مضمونها اللغوي أو المعجمي . يؤكده ذلك في الموقف الذي نحن بصدد رد إبراهيم عليه السلام – فقد قال : « بل فعله كبيرهم » .

ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب : فعلت . أو لم أفعل (٢) .

ويبدو في وضوح دور بنية الوحدة اللغوية من الناحية الشكلية ووظيفة الموقع في حالات أكثر دقة من المثال السابق ومثاله :

بنية المضارع – ومعلوم أن المضارع قد يشير إلى الحال – وقد يشير إلى المستقبل ، فكيف يمكن التمييز بين الحالتين من البنيات الشكلية والموقع الوظيفي دون معرفة المضمون والمعنى الدلالي – يقول عبد القاهر :

« لم يخل من أن تريد الحال أو المستقبل » عندما تقول : أفعل ؟ أو أنت تفعل ؟

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٨٧ .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٨٩ .

فإن أردت الحال كان مطابقاً لما قلناه عن الماضي .  
 ففي الأولى ( أتفعل ) تريد أن تقرره بفعل هو يفعله .  
 وفي الثانية ( أنت تفعل ) تريد أن تقرره بأنه الفاعل .  
 وغنى عن التعليق أنه ربط شكل الوحدة بوظيفة الباب بحالات  
 الاستعمال - وقد وضع تداخل الدراسة النحوية بدراسة المعنى التي بدأت  
 تطل برأسها غير أننا هنا نركز على ما يسميه هو بالمعاني النحوية فحسب .  
 يقول :

وإن أردت بتفعل « الاستقبال » فعندما تبدأ بالفعل : معناه أنك تعتمد  
 بالإنكار إلى الفعل نفسه ، وأنه لا يكون ولا ينبغي ، ولكي تأخذ قاعدته  
 مكانها في النفس وليطمئن إلى صدقها العقل بعد أن صاغها في قالب شكلي  
 قدم عليها تطبيقاً عملياً يمثل الواقع للغوى - فأتى بأمثلة وعلق عليها .  
 مثل :

أتعلمني بضرب أنا خرشته .  
 أقتلني والمشرقي مضاجعي .  
 أو :  
 ومسنونة زرق كأنياب أغوال  
 ففي هذا البيت الأخير تكذيب من الشاعر لإنسان تهدده بالقتل ،  
 وإنكار أنه يقدر على ذلك ويستطيعه (١) .  
 ولاتعينا هنا الدلالة - وإنما نقف عند دور بنية الوحدة اللغوية من  
 الناحية الشكلية ووظيفة الموقع .  
 ونموذج آخر من حالات النفي تتضح فيه وظيفة الموقع مرتبطة بشكل  
 بنية الوحدة اللغوية فمثلاً عندما تقول :

ما فعلت .

أو ما أنا فعلت .

وليكن المضمون أى معنى ففي الحالة الأولى تنفى عنك فعلاً لم يثبت

أنه مفعول . أما في الحالة الثانية فلأنك تنفى فعلاً ثبت أنه مفعول دليله من واقع اللغة العمل قول الشاعر :

وما أنا أسقمت جسمي به ولا أنا أضربت في القلب ناراً

تقديم الاسم يقتضى ثبوت الفعل — أى أن السقم ثابت موجود — وليس القصد تنفيه . ولكن تنفى أن يكون هو الجالب له ويكون قد جره إلى نفسه (١) .

ولم يكن في وسع أفكار معاصري عبد القاهر بل ولا في طاقة أخیلتهم أن تنطلق معه حيث يذهب خاصة فيما يتعلق بالتقديم والتأخير وغيره مما يتصل بقواعد نحوية استقر قرارها في عقولهم وهى لدى النحاة عرف متداول-مثل :

« إن المعرفتين إذا وقعتا مبتدأ وخبراً لم يختلف المعنى فيهما بتقديم وتأخير ومما يواهم ذلك » .

قول النحويين في باب كان : إذا اجتمع معرفتان كنت بالخيار في جعل أيهما شئت اسماً والآخر خبراً كقولك :

كان زيد أخاك — أو كان أخوك زيدا .

فيظن من هاهنا أن تكافؤ الاسمين في التعريف يقتضى ألا يختلف المعنى بأن تبدأ بهذا وتثنى بذلك .

ومما يواهم ذلك أيضاً ويؤكدده عندهم قوله :

أبوك حباب سارق الضيف برده وجدى يا حجاج فارس شمرآ

أنه لافصل بينه وبين أن يقال : حباب أبوك — وفارس شمر جدى .

ويعترف عبد القاهر بأن هذا موضع غامض (٢) .

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٧٦ ، ٩٩ .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ١٤٥ .

وفى أناة الواثق يوضح لهم الأمر مستعيناً بواقع اللغة العملى مشيراً إلى  
نكتة يجب أن توضع فى الاعتبار إلا وهى :

« أن المبتدأ لم يكن مبتدأ لأنه منطوق به أولاً ،

ولا كان الخبر خبراً لأنه مذكور بعد المبتدأ ،

بل كان المبتدأ مبتدأ ، لأنه مسند إليه ، ومثبت له المعنى ، والخبر خبراً  
لأنه مسند ومثبت به المعنى .

تفسير ذلك : أنك إذا قلت : زيد منطلق ، فقد أثبت الانطلاق لزيد  
وأسندته إليه فزيد مثبت له ، ومنطلق مثبت به ، وأما تقديم المبتدأ على الخبر  
فحكم واجب من هذه الجهة . أى من جهة أنه كان المبتدأ هو الذى يثبت له  
المعنى ويسند إليه . والخبر هو الذى يثبت به المعنى ويسند (١) .

وبالمثال العملى : يبين وجه الصواب ويدل على وجوب الفرق بين  
المسألين أنك إذا تأملت الكلام وجدت ما لا يحتمل التسوية وما تجد الفرق  
قائماً فيه قياً لا سبيل إلى دفعه ، ومن أمثلته قول العرب :

« ليس الطيب إلا المسك » .

وقول جرير : « أستم خير من ركب المطايا » ؟

وقول المتنبي : « ألت ابن الأولى سعدوا وسادوا » ؟ .

وأشبه ذلك مما لا يعد ..

وأرد المعنى على أن يسلم لك مع قلب طرفى الجملة وقل :

ليس المسك إلا الطيب ..

وألين من ركب المطايا إياكم ؟

وألين ابن الأولى سعدوا وسادوا إياك ؟



تعلم على أن الأمر على ما عرفتكَ من وجوب اختلاف المعنى بحسب التقديم والتأخير (١) .

وبعد شروح وتوضيحات لأمثلة خفية لاتتبين بسهولة لغير القارئ المدقق مثل : أنت الحبيب . والحبيب أنت .

يخلص إلى قاعدة مؤداها : أن الفرق واجب أبداً ، وأنه لا يجوز أن يكون : أخوك زيد . وزيد أخوك بمعنى واحد (٢) .

ويعيننا من هذا كله حديث عبد القاهر عن الصيغ والبنىات الشكلية التي ترتبط بمواقع وظيفية - وأنه يمكن النظر إليها من الناحية الشكلية البحتة واستخلاص القاعدة دون معرفة المضمون الدلالي أو المعجمي وإلى مثل هذا يذهب اللغويون المعاصرون على اختلاف مدارسهم ومثال ذلك ما يذهب إليه روبنز من أنه :

« يرى أغلب اللغويين أن التحليل النحوي ينبغي أن يكون شكلياً Formal إذا أريد أن يكون جزءاً صالحاً من الدراسة اللغوية الوصفية Descriptive Linguistics (٣) » .

ويسمى شارلز فرايز Charles C. Fries مثل هذا بالمعنى الشكلي فالنحو عنده يتكون من أشكال تحدد المعاني الخاصة بالبيئة والمقصود عنده

(١) دلائل الإعجاز ، ص ١٤٥ .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ١٤٦ - ١٤٧ .

(٣) دكتور محمود السمران : علم اللغة العام مقدمة للقراءة العربية ، ص ٢٥٠ - ٢٥١ .

انظر : The Structure of English : An introduction to the construction of English Sentences. p. 56 .

واقراً ملخصاً وافياً لمقال رويترز ( ص ٢٤٨ هامش ) علم اللغة مقدمة وموضوعه :

The objection of Formal grammar : Indian Linguistics.

بمعاني البيئة المعاني التي تحملها نماذج من الترتيب واختيار الأقسام الشكلية .  
ولا يغيب عن البال أن من أمثلة معاني البيئة التي يحددها تركيب الجملة  
تلك المعاني التي تدور على ما إذا كنت الجملة تقريراً أو رجاء أو حضاً  
أو نداء .

ومنها كذلك : المعاني الخاصة بالجنس والنوع والعدد — والفعل وهيئته  
وزمنه النسبي (١) .

## الأساس الثالث

إمكانات المؤلف بطرق التعليق

مكونات الجملة أو العبارة وطرق ربطها

وصل الشيخ عبد القاهر إلى قانون عام في طرق التعليق بين الكلام طبقاً لمعاني النحو وأحكامه فيما بين الكلم من علاقات .

وعنده أن طرق التعليق لاتعدو ثلاثة ، فالكلام ثلاث : اسم - وفعل - وحرف والتعليق فيما بينها ثلاث طرق معلومة :

١ - تعلق اسم باسم .

٢ - تعلق اسم بفعل .

٣ - تعلق حرف بهما .

فالاسم يتعلق بالاسم بأن يكون خبراً عنه أو حالاً منه أو تابعاً له - صفة أو تأكيداً أو عطف بيان ، أو بدلاً أو عطفاً بحرف أو بأن يكون الأول مضافاً إلى الثاني ، أو أن يكون الأول يعمل في الثاني عمل الفعل . ويكون الثاني في حكم الفاعل له أو المفعول . وذلك في اسم الفاعل . ومثاله :

« أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها » :

أو اسم المفعول ومثاله :

« ذلك يوم مجموع له الناس » .

أو صفة مشبهة ومثاله :

زيد حسن وجهه ، وكريم أصله ، وشديد ساعده .

أو لمصدر ومثاله :

« أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيماً » .

أو أن يكون تمييزاً قد جلاه منتصب عن تمام الاسم ، ومعنى تمام الاسم : أن يكون فيه ما يمنع من الإضافة مثل أن يكون فيه نون التثنية ومثاله : قفيزان برأ ... ، ...

أو أن يكون قد أضيف فلا يمكن إضافته مرة أخرى ، كقوله تعالى :  
ملء الأرض ذهباً .

وأما تعلق الاسم بالفعل :

بأن يكون فاعلاً له — أو مفعولاً . أو أن يكون مصدرأ قد انتصب به  
أو ظرفاً مفعولاً فيه زماناً أو مكاناً . أو أن يكون منزلاً من الفعل منزلة  
المفعول وذلك في نحو :  
كان وأخوانها .

والحال .

والتمييز المنتصب عن تمام الكلام مثل :

طاب زيد نفساً .

والاسم المنتصب على الاستثناء .

وأما تعلق الحرف بهما :

فعلى ثلاثة أضرب :

١ - أحدهما : أن يتوسط بين الفعل والاسم مثل : حروف الجر .  
فمن شأنها أن تعدى الأفعال إلى ما لا تتعدى إليه بأنفسها من الأسماء .  
مثل :

مررت بزيد :

فقد وصل الفعل إلى الاسم بالباء مثلاً .

وكذلك سبيل الواو الكائنة بمعنى مع مثل .

لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها .

٢ - والضرب الثاني : من تعلق الحرف بما يتعلق به «العطف» وهو أن

يدخل الثاني في عمل العامل في الأول نحو :

جاءني زيد وعمرو .

٣- والضرب الثالث : تعلق بمجموع الجملة ومثاله : حروف النفي - والاستفهام والشرط والجزاء مما يدخل عليه .

وكما يقول عبد القاهر ، هذه هي الطرق والوجوه في تعلق الكلم بعضها ببعض وهي كما تراها معاني النحو وأحكامه (١) .

وواضح أنها معان للأبواب النحوية أي معان وظيفية يقول :

وكذلك السبيل في كل شيء كان له مدخل في تعلق الكلم بعضها ببعض لا ترى شيئاً من ذلك يعدو أن يكون حكماً من أحكام النحو ومعنى من معانيه (٢) .

وهكذا تتضح الصلة القوية بين الأسس التي بنى عليها عبد القاهر منهجه في دراسة النحو وفقاً لنظريته ( صلة الأساس الأول بالأساس الثاني بالثالث ) وقد كان عبد القاهر واضحاً ودقيقاً فيما أراد الوصول إليه .

ويمكن أن نخلص من قوله السابق بمبدأين اثنين تركز عليهما دعائم هذا الأساس :

## ١ - المبدأ الأول :

( ١ ) مدخل الدلائل : ص ٦ .

استفاد الدارسون في علم المعاني من كل ما وضعه عبد القاهر وطوروا في أعماله وانتهوا إلى أن للكلام الاصطلاحي ثمانى صور ويتألف منها الكلام ، فهو إما أن يتألف من :

- ١ - اسمين . ٢ - فعل واسم . ٣ - فعل واسمين . ٤ - فعل وثلاثة أسماء .
- ٥ - فعل وأربعة أسماء . ٦ - اسم وجملة . ٧ - حرف واسم . ٨ - جملة الشرط وجوابه أو جملة القسم وجوابه .

( اقرأ الأساليب الإنشائية في النحو العربي الأستاذ عبد السلام هارون ، ص ١٧ القاهرة ١٩٥٩ ) .  
وهذه الصور تكون خبرية وتكون إنشائية ، وهي في مجموعها لا تضيف جديداً لأعمال عبد القاهر وإمامها من منبثقة عنها ومتصلة بها .

( ٢ ) مدخل دلائل الإعجاز ، ص ٦ .



النحو يتكون من وحدات ، وفقاً لمعان خاصة بها ، تدخل في تركيب خاص فيتم بها التأليف والتركيب .

وهذا قريب مما يراه المحدثون من أن نحو أى لغة من اللغات يدرس طرق تأليف الكلمات في جمل - ويوضع طرائق ترتيبها ، مع تحديد المعاني النحوية من حيث المدلول الشكلي للوحدات اللغوية ، التي يترتب عليه اختلافات في البنية ، تتوقف عليها عملية التركيب والتأليف المتنوعة .

بل أن فينك Fink فيما يرويه عنه فندريس يذهب : إلى أن الاختلافات في البنية بين اللغات تنتج من الكيفيات المتنوعة التي تتوقف عليها عملية التركيب والتأليف (١) .

## ٢ - والمبدأ الثاني :

هو الاهتمام بدراسة المعاني العامة للجمل ، من حيث التقرير ، والنفي ، والاستفهام ، والتأكيد ، والشرط والخفاء ، والنداء ، والتمني ، والرجاء . . أو على حد قوله : « تعلق بمجموع الحملة كتعلق حرف النفي والاستفهام والشرط والخفاء (٢) » .

وهذا من المبادئ المقررة في الدرس اللغوي الحديث ، فمن معاني البنية ، التي ، يحددها تركيب الحملة ، تلك التي تدور على ما إذا كانت الحملة تقريراً ، أو استفهاماً ، أو رجاءاً أو حضاً أو نداء (٣) . الخ .

وإلى مثل هذا يذهب المحدثون فيما ينقله الدكتور السمران : إلى أن من أمثلة معاني البنية التي يحددها نحو أى لغة . بيان ما إذا كانت الحملة تقر ، أو استفهاماً أو رجاء (٤) .

( ١ ) فندريس : اللغة ، ص ١٠٥ .

( ٢ ) مدخل دلائل الإعجاز ، ص ٥ .

( ٣ ) د. محمود السمران : علم اللغة مقدمة ، ص ٢٥٠ .

( ٤ ) اقرأ هامش ص ٢٤٨ - ٢٤٩ ، علم اللغة مقدمة .

ويضاف إلى أبعاد ذلك المبدأ عند عبد القاهر دراسة الجملة المركبة التي ترمز إلى قضايا متعددة - وهذا من الأمور المسلم بها في الدرس اللغوي المحدث .

غير أن عبد القاهر بذل جهداً خارقاً في توضيح ما أراده في هذا الصدد ، ولقى عناءً ، وهو يوضح أبعاد ذلك المبدأ وبنوع خاص ما يتصل منه بالبعد الأخير ، فقد كان يصعب على عقول معاصريه بعد أن قر قرارهم على أن الجملة بأنواعها ذات جزئين : فعل وفاعل ، أو مبتدأ وخبر وما زاد على ذلك فهو تابع ومكمل .

ثم يأتي الشيخ عبد القاهر ليخرج عليهم بما مؤاده : أن بيت الشعر أو فصل الشعر قد يكون قطعة واحدة ، أو كالحلقة المفرغة التي لا يدرى أين طرفاها . وأنت قد لا تحصل على المعنى كاملاً إلا عند آخر حرف منه .

ومن أمثله على ذلك بيت الفرزدق . وكل ما هو على شاكلته من مشعور أو منشور .  
يقول .

وما حلت أم امرئ في ضلوعها . : أعق من الجاني عليها هجائيا  
فإن النكتة التي يجب أن تراعى في هذا البيت وما هو على شاكلته أنك لا تقين صورة المعنى الذي هو معنى الفرزدق إلا عند آخر حرف من البيت حتى أنك إن قطعت عنه قوله : ( هجائياً ) بل الياء التي هي ضمير الفرزدق لم يكن الذي تعقله مما أراد الفرزدق بسبيل (١) .

وحكمه حكم نظائره من الشعر فإذا ما تدبرت قول القطامي :  
فهنّ ينبذن من قول يصبن به      مواقع الماء من ذى الغله الصادى

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٤١٢ ، ٤١٣ .

وجدتك لا تحصل على معنى يصح أن يقال : إنه غرض الشاعر ومعناه  
إلا عند قوله : ذى الغلة الصادى (١) .

وأما بيت بشار :

كان مثار النقع فوق رؤوسنا وأسيافنا ليل تهاوى كواكبه  
فهو جزء واخذ - بل إنه كالحلقة المفرغة التي لا يدرى أين طرفاها .

ويتعمد عبد القاهر مثل هذا البناء اللغوى وما هو على شاكلة نوعا بذاته  
حيث يدخل فيه ارتباط بعضه ببعض ، ويوضع فى النفس وضعا واحداً -  
وصورته لاتبين إلا بالبناء مكتملا فوجب أن ينظر إلى الصورة اللغوية نظرة  
كلية واحدة فكل ما بنى على طرفى الحملة الأساسيين له قيمته ويعطى جديدا  
ويلتحم بغيره فيتغير ويغير ، يقول عبد القاهر :

« إن معنى مثل هذه الحملة يصير بالبناء عليها شيئا غير الذى كان ويتغير  
فى ذاته (٢) . »

وهذا النوع من الحمل يختلف عن نوع آخر لا يتأثر بالبناء عليه ولا يصير  
بانضمام شيء إليه شيئا آخر - ومثاله :

النشر مسك والوجوه دنا نذير وأطراف الأكف غم  
وذلك إن ترى الذى تعقله من قوله : النشر مسك ، لا يصير بانضمام  
قوله : والوجوه دنانير إليه شيئا غير الذى كان ، بل تراه باقيا على حاله (٣) :-  
ومعناه أن هذا البيت ككُون من جمل نظمها بسيط ، وعطف بعضها  
على بعض فبقيت لكل جملة ذاتها .

أما ما سبق فهو مبنى بعضه على بعض وإن قطعت منه كلمة بل حراما اختل  
المعنى ، ولم تكن تعقل ما أريد منه بسبيل .

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٤٢٣ .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٤١٢ .

(٣) دلائل الإعجاز ، ص ٤١٣ .

وعلى الرغم من وضوح فكرة الشيخ وأقواله إلا أنها ظلت بالنسبة لهم أمراً محيراً .

هل يقصد ما يضاف إلى جزءي الحملة الأساسيين من كلمات وفضلات وصفات (١) .

أم الحمل ضم بعضها إلى بعض بالعطف أو غيره . الخ .

، وما قصد الشيخ هذا ولا ذاك . إنه قصد نوعاً من النظم يلقى فيه النظر ويغمض المسلك في توخي معاني النحو ، فتتحد أجزاء الكلام ويدخل بعضها في بعض ، ويشترط ارتباط ثان منها بأزل - وتحتاج في الحملة إلى أن تضعها في النفس وضعاً واحداً وأن يكون حالك فيها حال الباني يضع يمينه هاهنا في حال ما يضع ييساره هناك ، نعم وفي حال ما يبصر مكان ثالث ورابع يضعهما بعد الأولين .

وهكذا أنواع مختلفة يقول عنها عبد القاهر :

« وليس لما شأنه أن يجيء على هذا الوصف حد يخرجه . وقانون يحيط به فإنه يجيء على وجوه شتى وأنحاء مختلفة » (٢) .

وليوضح عبد القاهر فكرته كان إزاما عليه أن يشفعها بتعليقات عمالية من مشعور القول ومنتوره . واستفاض في بعض تحليلات له ومن أمثلتها بيت الفرزدق السابق الذكر - مما جعل عالماً باحثاً يعاق بقوله :

« وقد استوقف عبد القاهر بعض الشعر من مثل قول الفرزدق :

وما حملت أم امرئ في ضلوعها . أعق من الجاني عليها هجائيا

هنا تجد عبد القاهر يحوم في أعياء يستحق التعاطف حول هذا المفهوم - إن المقام هنا مقام هجاء - ولا يمكن لهذا الغرض أن يسمى الجانب الأساسي فضلة . هذه عبارة مضللة - إن هذا الابن العاق جنى على أمه الهجاء وقتل

(١) دلائل الإعجاز ص ٤١١ .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٧٣ - ٨٤ .

سمعتها وأضر بكرامتها ، والأم تحمل ولداً من أجل أن يبرها ، ولكن هذا الولد الذي حملته قد هجا أمه حين هجا الفرزدق .

لأنستطيع إذا وقفنا في تأمل وصف النحوى لمعنى هذه العبارة أن نذهب إلى بعيد .

النحوى في الحقيقة يرى الفاعل في ضوء ميتافيزيقية معينة ، لا بد أن يكون الصانع أشرف وأجل من صناعته ، ولا قيمة للصنعة إلا من حيث دلالتها على صانع — هذه فلسفة تتضح خصوصاً في تفسير مركز الفاعل والإلحاح عليه ، وإذا عرف السبب بطل العجب (١) .

وقد اسقوف عبد القاهر هذا الشعر كما رأينا ، غير أنه لم يحجم حول مفهومه في أعياء يستحق التعاطف على الإطلاق .

ولم يتعرض لمعناه اللغوى ولا لدلالته الاجتماعية — وإنما عرض لمعاني النحوى فيه — ولطرق التعليق بينها — ويبيّن أن البيت كله نتيجة لهذا التعليق يصبح جزءاً واحداً ولا تتم دلالاته وتتضح إلا عند آخر حرف منه — حتى إنك لو حذفته الياء التي هي ضمير الفرزدق في آخر كلمة منه ( هجائياً ) لم يكن الذي تعقله منه ، بل ينتقص المعنى — ولم يكن مالم أراده الفرزدق . بل لم يكن الذي تعقله مما أراده الفرزدق بسبيل (٢) — وما ذلك إلا لأن طرق التعليق في مثل هذا أعطت لكل كلمة وظيفتها التي لها دورها من حيث ارتباط ثان بأول وهكذا مما يوجب معه امتداد نظرة الدارس على كل وحدات التركيب .

بل إنه يرى أن النظرة يجب أن تمتد حتى تشمل دراسة الأسلوب بتمامه ولا تنتهى إلا عند آخر حرف من النص ، وأنه يجب مراعاة التماسك في السياق بأن يعرف لكل شيء موضعه ، ويوضع حيث ينبغي له : « فتنظر في

(١) دكتور مصطفى ناصف : نظرية المعنى في النقد العربى ، ص ١١ .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٤١٣ .



الحروف التي تشترك في معنى ثم ينفرد كل منها بخصوصية في ذلك المعنى فتضع  
كلا من ذلك في خاص معناه (٢) .

ومثال ذلك أنك :

« تنظر في الجمل التي تسرد فتعرف موضع الفصل فيها من موضع  
الوصل ، وتعرف فيما حقه الوصل موضع الواو من موضع لفاء ، وموضع  
الفاء من موضع ثم وموضع أو من موضع أم وموضع لكن من موضع بل -  
وهكذا الشأن في التصرف في التعريف والتوكيد - والتقديم والتأخير في  
الكلام كله ، وفي الحذف والتكرار والإظهار والإضمار ، فتضع كلا من  
ذلك في مكانه ، وتستعمله على الصحة ، وعلى ما ينبغي له » (٢) .

وتتضح أبعاد هذا الأساس والأساس السابق عليه في جلاء ونحن بصدد  
الحديث عن الأساس التالي من الأسس التي بنى عليها عبد القاهر منهجه  
التجديدي في دراسة النحو .

---

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٦٤ .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٦٥ .

### الأساس الرابع :

من الأسس التي بنى عليها عبد القاهر منهجه التجديدي في دراسة النحو :  
اعتبار حال المنظوم بعضه مع بعض ..

« النظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض » (١) .

ونتيجة لهذا الاعتبار يتم الترتيب الخاص ، الذي يأتي الإعراب تابعاً  
ونتيجة له . ويتم هذا الاعتبار بمراعاة جوانب أهمها (٢) :

١ - الاختيار .

٢ - الموقعية .

٣ - المطابقة .

والإعراب تابع للترتيب الخاص للكلمات داخل التركيب وفقاً للجوانب  
السابقة وهذا في مجموعه يسميه عبد القاهر « أحكام النحو وقوانينه فيما بين  
الكلم من علاقات » .

وهنا نقطة التفاضل بين المنشئين للغة - فقد تبدو براعة أحدهم في  
العملية التحليلية التي تمكن فيها براعته اللغوية في اختيار (٣) عدد من النماذج  
الصالحة للتعليق فيما بينها ، وتبدو البراعة أكثر في اختيار الموقع المناسب  
لكل وحدة الذي يتم على أثره التعليق فيما بينها بمراعاة ما يتلاءم من تقديم أو  
تأخير أو حذف أو إظهار ... كما يبدو الحس اللغوي الصادق في مراعاة

( ١ ) دلائل الإعجاز ، ص ٤٠ .

( ٢ ) سبق أن أشرنا إلى دلالة هذه المصطلحات ، وهي من وضع الدكتور كال بشر .  
وقريب منها ما نجده عند عبد الجبار في المفتى ، ج ١٦ ، وقد سبق الإشارة إليها . وهي في  
مجموعها إيضاح لعملية التحليل والتركيب اللتين أشار إليهما فندريس .

( ٣ ) يقول بوتنر في كتابه " Potter: Our own Language P.3 " أن المعرفة  
قدرة ، ولكن القدرة على اختيار الكلمات التي تؤدي بها هذه العبارة أقوى وأعظم سواء كان المراد  
من هذه الكلمات الإقناع ، أم الإخبار ، أم الإثارة .

طرق الارتباط الداخلى بين الصيغ بما لا يخرج عن القوانين اللغوية من تعريف وتنكير أو مراعاة لتجنس أو النوع ... الخ .

ووقتاً لهذه الجوانب يتم التفاضل بين الأساليب ويعلو بعضها بعضاً وتبدو في هذه المقدرة وطرق التفاوت والاختلاف .

أما الإعراب فهو تابع ، وإن كان هو صمام الأمان إلا أنه ليس لأحد أن يتفوق فيه على الآخر كما ذهب المحتجون على الشيخ . بل إنه يقرر هذا ويوافقهم ويقول : « ومن ثم فلا تفاضل فيه ، فليس لأحد الفضل في أن يعرف أن الفاعل مرفوع والمفعول به منصوب بأكثر من صاحبه ، وإنما يكون الفضل في الوضع الذي أوجب هذا الرفع أو أوجب هذا النصب (١) . بل إنه يضيف إلى ذلك قائلاً :

« ومن العجيب أنا إذا نظرنا في الإعراب وجدنا التفاضل فيه محالاً فليس للرفع والنصب في كلام مزية عليها في كلام آخر (٢) » .

فكمن الأهمية والخطر عنصر ترتيب الكلمات داخل التركيب ، بل إن صحة النظم وفساده ترجع له لا غير (٣) .

( ١ ) دلائل الإعجاز ، ص ٣٠٦ .

( ٢ ) دلائل الإعجاز ، ص ٣٠٦ .

( ٣ ) لهذا فقدت الجهات المتفرعة عن العربية الإعراب وبقيت تؤدي دورها : يقول ابن خلدون في مقدمته ص ٤٩٣ : « إن كلا منهم متوصل بلفته إلى تأدية مقصودة والإبانة عما في نفسه ، وهذا معنى اللسان والله ، وفقدان الإعراب ليس بضائر لهم » . كما يقول أيضاً ( ص ٥١٣ ) : « فالدلالة بحسب ما يتصلح عليه أهل الملكة فإذا عرف اصطلاح في ملكة واشتهر صحت الدلالة ، وإذا طابقت تلك الدلالة المقصود ومقتضى الحال صحت البلاغة ، ولا عبرة بقوانين النحاة في ذلك ، وأساليب الشعر وفنونه موجودة في أشعارهم هذه ما عدا حركات الإعراب في أواخر الكلم فإن غالب كلماتهم مؤلفة الآخر .. » .

ومن قبل فقدت اللغات السامية الإعراب ، ثم المعروف لدى الدارسين أن الإعراب كان عنصراً من عناصر الساميات . ( اقرأ عن الإعراب وبقاياها في اللغات السامية ) : نولدكة :

Noldke, Die Semitischen sprachen, Lei pitoig 1899, S5,F,

وايمان E Littmann Inscriptions, Leiden 1914, P.37 F.F.

وبمراعاة حال المنظوم بعضه مع بعض يرتفع مرقباً فوق مرقب حتى يصل إلى غاية لا تدرك وتستوى الأقدام عنده في المعجز .

« وكل ما وصفوه بفساد النظم وعابوه من جهة سوء التأليف جاء من أن الشاعر تعاطى ماتعاطاه على غير الصواب . وصنع في تقديم وتأخير ما ليس له أن يصنعه ، وما لا يسوغ له ولا يصح على أصول هذا العلم (١) ، وعكس ما سبق يعطيك قانون المخالفة كل مارقك وأعجبك أو على حد قوله :

« لا تزال ترى شعراً يروقك مسمعه ويلطف لديك موقعه ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك أن قدم فيه شيء وحول اللفظ فيه من مكان إلى مكان (٢) . »

واستفاد بعض هذه المعاني من عبد القاهر الأستاذ إبراهيم مصطفى وصرح هو بذلك واتخذ منها منطلقه في مصنفه إحياء النحو (٣) .

أما الأستاذ إبراهيم أنيس فقد اتفق وعبد القاهر في أن « الإعراب ليس في حقيقة إلا ناحية متواضعة من نواحي اللغة غير أنه ملك على الناس شعورهم (٤) . »

وجاء ذلك وهو بصدد عرض قضية الإعراب من خلال تصور ، غير أن عبد القاهر عندما ذهب هذا المذهب لم يكن منكراً لحقيقة الإعراب ، ولم يره أسطورة . ولا قصة مخترعة - وإنما هدف أن يقول للنحاة :

— وقرأ برجستر اثر : التطور النحوي ، ص ٣٠ .

ود. إبراهيم السامرائي : فقه اللغة المقارن ، ص ١٤ .

ود. رمضان عبد التواب .

وانظر الأب انتاس ماري الكرمل : نشوء اللغة العربية ونموها واكتماها ، ص ١٥٧ ، (ط . القاهرة - ١٩٣٨) عن بقايا الإعراب وأوجهه في الرومانية واليونانية .

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٦٧ .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٨٣ .

(٣) د. إبراهيم مصطفى : إحياء النحو ، ص ١٦ .

(٤) د. إبراهيم أنيس : من أسرار اللغة ، ص ١٩٢ - ١٩٣ .

إن جانب الإعراب جانب واحد من جوانب النحو . وليس هو بأهمها وكانت هذه بمثابة ثورة في وجه النحاة التقليديين الذين أفرغوا طاقاتهم في البحث في أواخر الكلمات . وفي وضع تقديرات وتأويلات وافتراضات وتخريجات وعلل ثوان وثوالت ... مما انتهى بالنحو إلى وضع مكن أعداءه من التهجم عليه .

وكانت أمنيته أن يقدم جديداً في حقل الدراسات اللغوية يخدم به اللغة والدين (١) .

ومن نقطة فهم عبد القاهر هذه يذهب إلى ما هو أبعد مما رآه الدكتور ابراهيم أنيس حيث يقول :

وأعجب من هذا أنه يلزم منه أنه لو عمد عامد إلى حركات الإعراب وجعل مكان كل ضمة وكسرة فتحة - فقال « الحمد لله ، الدال واللام الهاء . وجرى على هذا في القرآن كله للزمه ألا يسلبه الوصف الذي هو به معجز ، بل كان ينبغي أن يزيد فيه - لأن الفتحة كما لا يخفى أخف واحدة من الضمة والكسرة (٢) » .

وعلى الرغم من أن القول يوحى بمبالغة وغرابة ، فإن صدوره من عبد القاهر النحوي يدفع إلى الدهشة وإلى التمعن في كنه ما يريده من نظريته في إعجاز القرآن الكريم ، وفي الحديد في النحو ، والتي مؤداها أن إعجاز القرآن الكريم يكمن في مراعاة أحكام النحو ومعانيه فيما بين الكلم من علاقات .

أي تناقض هذا الذي يسيطر على أذهان معاصريه ، فضلاً عما أثارته نظريته بينهم من خلافات .

(١) أنظر : مدخل دلائل الإعجاز .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٣٩٩ .



إن الأمر أعمق .

النحو يتحدد في دائرتين :

١ - ترتيب خاص :

٢ - إعراب .

والإعراب فرع الترتيب - أى فرع معاني النحو وأحكامه ( أى فرع المعنى الوظيفى ) وليس المعنى الدلالى الذى تصوره وذهب إليه النحاة فإذا جاء عبد القاهر إمام العربية فى عصره ، والمفتن فى نحوها كما يقولون - ثم قال قوله هذا فإلام يذهب ؟

وجوابه :

أنه يذهب إلى الترتيب الذى يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض والذى يبدق فيه النظر ( فى الاختيار ) ، ويغض المسلك ( فى الموقع ) وفى توخى المعانى التى عرفت - وهذا ما يجب أن تفرغ فيه الطاقات وتعطى له كل عناية - لأنه ليس لما شأنه أن يجئ على هذا حد يحصره وقانون يحيط به ، لأنه يجئ على وجوه شتى وأنحاء مختلفة من الترتيب الذى هو بتعبيرنا ( اختيار - وموقعية - ومطابقة ) .

وقد يكون مفيدا فى هذا الصدد أن نورد أمثلة تطبيقية على ما ذهب إليه - مما قدم هو يتضح الأمر أكثر وقد طبق أقواله على قول البحترى هذا على النحو الآتى :

بلونا ضرائب من قد نرى	فما أن رأينا لفتح ضريبا
هو المرء أبدت له الحادئا	ت عزمنا وشيكاً ورأيا صليبا
تنقل فى خلقى سؤدد	سماحا مرجى وبأسا مهيبا
فسكالسيف إن جثته صارخا	وكالبحر إن جثته مستثيبا

ونلقى ضوءا عليه من أقوال عبد القاهر وأعماله يقول .

« فليس إلا أن قدم وأخر ( بمفهوما ووفقا لمصطلحا : موقعية ) .

وعرف ونكر ( بمفهوما ووفقا لمصطلحا : مطابقة ) .

وحذف وأضمر وأعاد وكرر ( بمفهوما ووفقا لمصطلحا : اختيار وموقعية )

وتوخى على الجملة وجهها من الوجوه التي يقتضيها علم النحو (١) ،  
والوجوه التي يقتضيها علم النحو وفقا لرأى عبد القاهر وإن لم يدركها  
معاصروه تتفق مع وجوه علم النحو وجوانبه وفقا للمفهوم اللغوي الحديث  
يؤكد ذلك بقيه تطبيقات عبد القاهر على المثال السابق حيث يقول :

« وتوخى على الجملة وجهها من الوجوه التي يقتضيها علم النحو فأصاب  
في ذلك كله - ثم لطف موضع صوابه وأتى ما يوجب الفضيلة - أفلا ترى  
أن أول شيء يروك منها قوله :

هو المرء أبدت له الأحداث ( موقعية واختيار )

ثم قوله : تنقل في خلقى سوّدد بثّ تكبير السوّدود ( اختيار ومطابقة )

وإضافة الخلقين إليه ( )

ثم قوله : فكالسيف وعطفه بالفاء ( موقعية واختيار )

ثم حذف المبتدأ لأن المعنى لا محالة - فهو كالسيف ( اختيار وموقعية )

ثم تكريره الكاف في قوله : كالسيف ، وكالبحر ( اختيار وموقعية  
ومطابقة ) .

ثم أن قرن كل واحد من التفسير شرطاً جوابه فيه ، ثم أن أخرج  
من كل واحد من الشرطين حالا على مثال ما أخرج من الآخر - وذلك  
قوله :

فكالسيف إن جئت صارخا ( اختيار - وموقعية - ومطابقة )

وكالبحر إن جئت مستثيا ( )

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٦٨ .

صارخا هناك ومستثيا هنا (١) ، (اختيار وموقعية ومطابقة)  
 وقـ نزيد الأمر تأكيدا بإيراد أمثلة أخرى تكشف مدى عمق اتجاهه  
 حيث يقول .

وإن أردت أن ترى أظهر أمراً في هذا المعنى .. فأنظر إلى قول إبراهيم  
 ابن العباس (٢) :

فلو إذ نبا دهر وأنكر صاحب      وسلط إنسان وغاب نصير  
 تكون على الأهواز داري بنحوه      ولكن مقادير جرت وأمر  
 وإنى لأرجو بعد هذا محمداً      لأفضل ما يرجى أخ ووزير  
 ومن تطبيقات عبد القاهر وتعليقاته نقتطف قوله :  
 تفقد السبب نجده إنما كان من أجل

تقديم الظرف الذي هو إذ نبا على عامله الذي هو تكون (موقعية)  
 وأنه لم يقل : فلو تكون على الأهواز داري بنحوه إذ نبا (اختيار وموقعية) .

ثم أنه قال تكون ولم يقل كان (اختيار)

ثم أنه نكّر الدهر - ولم يقل ، فلو إذ نبا الدهر (اختيار ومطابقة)

ثم أن ساق هذا التنكير في جميع ما أتى فيه من بعد (مطابقة)

ثم أن قال : وأنكر صاحب - ولم يقل : وأنكرت صاحباً (٣) ،

(اختيار ومطابقة)

وفي نهاية تحليلية يأتي تعليقه الذي يؤكد صدق اتجاهه فيما نرى ونصّه :

« وكله من معاني النحو كما ترى » (٤)

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٦٨ .

(٢) قاله في مدح محمد بن عبد الله الزيات .

(٣) دلائل الإعجاز ، ص ٦٨ .

(٤) دلائل الإعجاز ، ص ٦٨ .

وهذا وفقاً للمفهوم الذى وضعه لعلم النحو والذى اختار له اسم علم معانى النحو - وهو يتفق مع ما يذهب إليه اللغويون المحدثون وتؤكدده محتدا مدارستهم - وإن غاب عن أفهام معاصريه فليس عليه فى ذلك وم ولا ذنب .

ويرتكز هذا الأساس عند عبد القاهر على مبدأين هامين :

أولهما : مدى حرية مستعمل اللغة فى التبديل والتعديل داخل التركيب وفقاً للوجوه المختلفة والأنحاء الشتى التى يدق فيها النظر ويعمض المالك فى تنوخي معانى النحو .

وثانيها : بيان أن النظم ( أ ) درجات . ( ب ) وأنواع .  
وعن المبدأ الأول :

يقطع فيه عبد القاهر برأى حاسم وهو أنه : لاجرية على الإطلاق لأى منشىء للغة ومستعمل لها - مهما بلغت مكانته - بين أدبائها أن يخرج على قوانينها فى التأليف وعرفها فى النظم ، حتى وإن كان المتنبي وأبا تمام والفرزدق .

وقد يبدو فى ظاهر هذا الرأى تعرض مع ما يقول به عبد القاهر من وجوب التصرف داخل التركيب اتى بها ومنها يكون التفاوت بينهم . حيث إن : « الفضل يرجع إلى الوضع الذى أوجب هذا الرفع أو ذاك النصب (١) » .

غير أن هذا التناقض الوهمى الظاهرى سرعان ما يزول وينتهى عندما نمسك بطرفى الرأى معا :

للأديب الحرية المطلقة فى حدود عُرف اللغة وقوانينها فى النظم والتأليف . وله أن يتوخى على الجملة وجهها من الوجوه التى يقتضيها علم

النحو ، فيصيب في ذلك كله — ثم يُلطف موضع صوابه ، ويأتي مأتى  
يوجب الفضيلة . . . (١)

ولكن ليس من حقه أن يخرج على عرف اللغة وقوانينها في النظم  
والتأليف مهما كان شأنه بين أدبائها ومنشئها . وهل هناك بعد الفرزدق الذي  
يرمى عبد القاهر قوله بالفساد . لأنه خرج على عرف اللغة ، عندما قال :  
وما مثله في الناس إلا مملكا أبو أمه حي أبوه يقاربه  
يقول عنه :

أنه وضع كلامه على المجازفة في التقديم والتأخير فهو زائل عن الإعراب —  
زائع عن الصواب — متعرض للتلبيس والتعمية (٢) وذلك لأنه : لم يرتب  
الإلفاظ في الذكر على موجب ترتيب المعاني في الفكر ، فكدر —  
وبمع السامع أن يفهم الغرض إلا بأن يقدم ويؤخر — ثم أسرف في إبطال  
النظام وأبعاد المرام — وصار كمن رمى بأجزاء تتألف منها صورة ولكن يعيد  
أن تراجع فيها باب من الهندسة لفرط باعادي بين أشكائها ويشده ماخالف  
بين أوضاعها (٣) .

ومثل الفرزدق في ذلك المتنبي — وأبو تمام ، ومثاله من قول المتنبي :  
الطيب أنت إذا أصابك طيبه والماء أنت إذا اغتسلت الغاسل  
وقوله .

وفاؤ كما كالربع أشجاء طاسمه بأن يسعدوا والدمع أسفاه ساجمه  
ومثاله من أقوال أبي تمام :

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٦٨ .

(٢) أسرار البلاغة ، ص ٥٦ .

(٣) أسرار البلاغة ، ص ١٥ .

كما يقول (ص ١٢٠) في أسرار البلاغة أيضا عن هذا البيت :

« إن اللفظ لم يرتب الترتيب الذي بمثله تحصل الدلالة على الغرض حتى احتاج السامع  
أن يطلب المعنى بالحيلة ويسعى إليه من غير الطريق » .



ثانيه في كبد السماء ولم يكن كائنين ثان إذ هما في الغار  
وقوله :

يدى لمن شاء رهن لم يذق جرعا

من راحتك درى ما الصواب والعسل

وهذه الأقوال وأمثالها في نظر عبد القاهر فاسدة مختلة ، وإن الفساد والخلل كانا من أن الشاعر لم يتبع الصواب - ووضع في التقديم والتأخير أو الإظهار أو الإضممار ما ليس له أن يضعه ومالا يسوغ أو يصح على أصول هذا العلم (١) .

أى علم النحو وفقاً للمفهوم الذى وضعه عبد القاهر فاتباع قواعد وقوانين هذا العلم ضرورية لأن الخروج عليها خروج على الصواب وبعد عن عرف اللغة .

ومعنى ذلك أن عبد القاهر يرى أن القاعدة العامة في ترتيب الكلمات في نظم العربية تميل إلى الدقة والضراطة .

وإلى مثل هذا ذهب برجستراشر (٢) وإلى ما هو قريب منه ذهب تيودور نولدكه (٣) .

وتتضح أهمية هذا الرأي بالنسبة لعبد القاهر من ناحيتين :

١ - أولاهما أن حرية الأديب مشروطة . وكذلك حرية الشاعر مهما أباحت له الضرورات . فلا يصح الخروج على عرف اللغة وقوانينها .

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٦٦ - ٦٧ .

كما يقول (ص ١٢١ - أسرار) : « ما نجمده لأبي تمام من تعسف في اللفظ وذهابه في نحو من التركيب لا يهتدى النحو إلى إصلاحه وإغراب في الترتيب يعنى الإغراب في طريقة ويضل في تعريفه » .

(٢) التطور النحوى للغة العربية .

(٣) د. رمضان عبد التواب : اللغات السامية .

٢ - وثانيتهما : أنه ليس على النحوى أن يخرج أو يؤول - بل عليه أن يحكم أن هذا القول أو ذلك تجاوز الحد في عرف اللغة فترتب عليه انعدام النسق في نظر السامع والقارئ فحكم اللغوى على مثل هذا القول هو « الفساد » وليس عليه أن يؤول حتى يفهم السامع أو القارئ . حتى وإن أمكنه التخريج والتأويل .

وقد يبدو في مثل هذا رأى جانب من المبالغة ، غير أن لها من الدوافع ما يبررها .

وعن المبدأ الثانى :

وهو مبدأ ، أن النظم : أنواع ، ودرجات .

نشير إلى أن من أنواع النظم ما سماه عبد القاهر :

١ - بالنظم الفاسد : لخروجه على أصول هذا العلم وقوانينه .

٢ - انظم الخاطى : وهو لا يعد شيئاً فافاً هو إلا ضم كلمة دون مراعاة عرف أو قانون مثل ضم ( ضحكك إلى خرج ) (١) .

٣ - نوع من النظم تراعى فيه مجرد الصحة والصواب والبعد عن الخلل والفساد .

ويمكن أن تعد تلك أولى مراحل النظم - وهى مرحلة الصحة والصواب ، أى مجرد ما تصح به العبارة . وتلك هى التى يقول عنها عبد القاهر :

« لا ترى كلاماً قد وصف بصحة نظم أو فساد له إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد إلى معانى النحو وأحكامه ، ووجدته يدخل فى أصل من أصوله ويتصل بباب من أبوابه (٢) .

(١) المرجع السابق (الدلائل) .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٦٥ - ٦٦ .

## ٤ - نوع آخر يقول عنه :

« ومنه ما لا يحتاج إلى فكر وروية بل ترى سبيله إلى ضم بعضه إلى بعض سبيل من عمد إلى لآل فخرطها في سلك لا يدعى أكثر من أن يمنعها التفرق .

## ومثاله قول النابغة في الثناء المسجوع :

أيفاخرك الملك اللخمى ، فوالله لقفاك خير من وجهه ، ولشمالك خير من يمينه ، ولإخمسك خير من رأسه ، ولخطوك خير من صوابه ، ولعيك خير من كلامه ، ولخدمك خير من قومه (١) .

فهذا ومثاله : « كلام اطرء على الصواب ، وسلم من العيب وتحرر من اللحن وزين الأعراب (٢) » .

## ٥ - ونوع آخر من النظم .

« يدق فيه النظر ويغمض المسلك في توخي المعاني التي عرفت ، وتتحد أجزاء الكلام ويدخل بعضها في بعض ويشتد ارتباط ثان منها بأول ويكون حالك فيها حال الباني يضع يمينه هنا في حال ما يضع يساره هناك - نعم وفي حال ما يبصر مكانا ثالثا ورابعا يضعهما بعد الأولين »

وليس لما شأنه أن يجيء على هذا الوصف حد محصره أو قانون يحيط به - فإنه يجيء على وجوه شتى وأنحاء مختلفة (٣) .

## ومن أمثلة ذلك النوع الأخير وأنواعه :

(أ) أن تراوج بين معنيين في الشرط والجزاء ، مع كقول البحري :

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٧٧ .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٧٧ .

(٣) دلائل الإعجاز ، ص ٧٣ - ٧٤ .

إذا نهى النامي فليجّ به الهوى أصاغت إلى الواشى فليج بها الهجر

(ب) ونوع آخر : بمثله قول سليمان بن داود القضاعى :

فبيننا المرء فى علياء أهوى ومنحط أتبع له اعتلاء

وبينا زعمه إذ حال بوؤس وبؤس إذ تعقبه ثراء

(ج) ونوع ثالث : بمثله قول البعيرى الآتى :

لعمرك إنا والزمان كمل جنت

على الأضعف الموهون عادية الأقوى (١)

وتتعدد طرائق الترتيب والتركيب وتختلف معها مراتب النظم . ويفضل بعضها بعضها ويعلو مرقها فوق مرقب حتى ينتهى إلى مد الإعجاز .

وما كان ذلك إلا بما رأينا نتيجة للترتيب الخاص الذى جاء طبقا لمعانى النحو وأحكامه فيما بين الكلم من علاقات .

« وهذا هو الذى تجدد بالقرآن من عظيم المزية وباهر الفضل ، والعجيب من الوصف ، حتى أعجز الخلق قطبة وحتى قهر من البلاغ والفصحاء القوى والقدر ، وقيد الحر طر والفكر حتى خرست الشقائق ، وعدم نطق اللاطق ، وحتى لم يجر لسان ، ولم يبين بيان ، ولم يساعدا إمكان ، ولم ينقدح لأتحد منهم زند ، ولم يمض له حد ، وحتى أسال الوادى عليهم عجزا ، وأخذ منافذ القول عليهم أخذا (٢) » .

ووفقا لمنهج عبد القاهر تعد الدراسة النحوية عنده ممهدة لدراسة :  
« المعنى للغوى » ووثيقة الصلة بها . فلإلى منهجه فى دراسة المعنى اللغوى .

( ١ ) أنظر : دلائل الإعجاز ، ص ٧٣ ، ٧٤ - ٧٧ .

( ٢ ) مدخل دلائل الإعجاز ، ص ٦ - ٧ .

## الفصل الرابع

دراسة المعنى اللغوى  
عند عبد القاهر الجرجاني





## دراسة المعنى اللغوى عند عبد القاهر الجرجاني (٥)

دراسة المعنى اللغوى عند عبد القاهر قمة جهوده وثمره طول نظرة فيما قاله العلماء السابقون منذ خدم العلم (١) إلى أن أخرج نظريته الراسخة الأسس المتكاملة الأبعاد في دراسة المعنى اللغوى الذى هو عنده ما يعبر به القائلون من حيث نطقوا وتكلموا وأخبروا السامعين عن الأغراض والمقاصد وراموا أن يعلموهم ما فى نفوسهم ، ويكشفوا لهم عن ضمائر قلوبهم (٢) . وهو : حسن الدلالة وتمامها فيما له كانت دلالة (٣) :

ولأنه لا يكون عنده إلا عن طريق تعلق لفظة بلفظه عن طريق معنى من معانى النحو فلا يدرس إلا من بعد العلم بالنظم فلا يتصور أن يتعلق الفكر بمعانى الكلام أفراداً ومجردة من معانى النحو (٤) .

ويشير عبد القاهر فى هذا الصدد إلى خلاف يراه طبعياً بين اللغويين لعمق الفكرة وخفائها فهى إذا ما وضحت من جانب خفيت من آخر يقول : « اعلم أن هاهنا أصلاً أنت ترى الناس فيه فى صورة من يعرف من جانب وينكر من آخر ، وهو أن الألفاظ المفردة التى هى أوضاع اللغة لم توضع لتعرف بها معانيها فى أنفسها ولكن لأن يضم بعضها إلى بعض فيعرف فيما بينها فوائد ،

---

( ٥ ) ، ما تجدر الإشارة إليه أن اهتمام المحدثين من علماء اللغة بمشكلة المعنى تأخرت ولم تظهر دراسة المعنى إلا بعد أن تم تصنيف تفصيلات التعبير الصوتى بزمان طويل .

( د. محمود السمران : علم اللغة مقدمة ، ص ٣١٧ ) .

ويعد عبد القاهر رائداً فى هذا الميدان وإماماً للقدمات والمحدثين على السواء .

( ١ ) اقرأ دلائل الإعجاز ، ص ٢٧ - ٢٨ .

( ٢ ) دلائل الإعجاز ، ص ٣٥ .

( ٣ ) دلائل الإعجاز ، ص ٣٥ .

( ٤ ) دلائل الإعجاز ، ص ٣١٤ .

وهذا علم شريف (١) .

والى اليوم مازال الخفاء يكتنف هذا الجانب فى ذهن بعض المحدثين فهناك من يظن أن « علم المعنى » يهتم بدراسة المعنى على مستوى اللفظة المفردة على نحو ما يجرى فى المعجمات وما يشبهها من كتب الثروة اللفظية التى تعنى بجمع الألفاظ وتفسيرها بوجه من الوجوه ، غير أن المدققين يرون أن هذه نظرة ضيقة قنعت بالأمور السطحية ولم تأت بجديد فى الشأن (٢) ،

ومن ثم اعتبر تصور بعض المبتدئين فى الدراسات اللغوية أن دراسة المعنى أو الدلالة أمر مقصور على اللغات التى لم توضع لها معاجم تصورا خاطئا (٣) .

وليس معنى ذلك أن عبد القاهر أغفل المعانى المفردة أو غاب عنه دورها فهو فى نظره ذات أهمية بالغة وعلى حد قوله : « فلو أن الألفاظ خلت من معانيها حتى لتجرد أصواتا وأصدااء حروف لما وقع فى ضمير ولا هجس فى خاطر أنه يجب فيها ترتيب ونظم وإنما هى وصوت تصوته سواء (٤) » .

فهو يرى أن صورا ذهنية محفوظة لدينا لكل ما يحيط بنا وتعامل معه، نخزنها ونستعملها عند اللزوم يشق عن هذا قوله : « من ذا الذى يشك أننا نعرف الرجل والفرس والضرب والقتل إلا من أسامينا لو كان ذلك مساعا فى العقل لكان ينبغى إذا قيل زيد أن تعرف المسمى بهذا الاسم من غير أن تكون قد شاهدته أو ذكر لك بصفة (٥) » .

( ١ ) دلائل الإعجاز ، ص ٣١٥ .

( ٢ ) د. كمال بشر : دراسات فى علم اللغة ، القسم الثانى ، ص ١٥٣ .

( ٣ ) د. محمود السمران : علم اللغة مقدمة للقارئ العربى ، ص ٢٢٨ .

( ٤ ) دلائل الإعجاز ، ص ٤١٥ .

( ٥ ) دلائل الإعجاز ، ص ٤١٦ .

وعنده أن الفكر يتعلق بمعنى الكلم المفردة في حالات هي :

### الحالة الأولى :

إدراكك لمعاني كل لفظة مفردة على حده كأن تدرك مثلاً أن « ضرب لإثبات الضرب » ، وليست لإثبات الخروج وأنها لإثباته في زمان ماض (١) .

وأن تدرك أن الشوجب تساوى في معناها كلمة الطويل (٢) ، أو الشوقب . أو الشرجب . واللفظة معنى يستدعيها أو على حد تعبيره الذى يتفق مع أولمان : هو الدال الذى يستدعى المدلول ، فالمعنى عند أولمان علاقة متبادلة بين اللفظ والمدلول تمكن أحدهما من استدعاء الآخر (٣) ، غير أن معاني الكلم كلها عند عبد القاهر لا تتصور إلا فيما بين شيئين والأصل والأول هو الخبر ، فن الثابت في العقول والقائم في النفوس أنه لا يكون خبر حتى يكون مخبر به أو مخبر عنه (٤) .

وذلك راجع لكون ألفاظ اللغات سمات لذلك المعنى وكونها مرادة بها (٥) .

وقد أصبح هذا اليوم لدى الغربيين مبدءاً شبه مقرر ومعمولاً به — أى أن الألفاظ بمثابة رموز تجري مجرى العلامات والسمات للمعاني الموجودة في الأذهان ، وأنت لا تنطق اللفظة لتحريك صورتها فحسب أو لجرد النطق وإلا كنا غير عاقلين على جلد قول فانت Vundt الألماني صاحب نظرية

(١) أسرار البلاغة .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٢٢٨ - ٢٢٩ .

(٣) دور الكلمة في اللغة .

ودراسات في علم اللغة ؛ القسم الثاني من ص ١٥٦ إلى ص ١٦٢

هذا أحد تعريفات أولمان للمعنى وليس أوحدها .

(٤) دلائل الإعجاز ، ص ٤١٦ .

(٥) دلائل الإعجاز ، ص ٤١٦ .

الرمزية — الذى يرى أن نطق رموز الألفاظ بمثابة تحريك معانيها التى هى لها فى الأذهان وذلك بقصد الأخبار عنها بشىء ما (١) .

وإلى مثل هذا تذهب « سوزان لنجر » فيما ينقله عنها د. مصطفى ناصف وهو بصدد حديثه عن ضرب من العلاقات تتصل بالرمز — ترى أن الرمز إذا كان اسماً فإنه يخبر عنه بشىء ما — فإذا ما ذكر حسن الذى تعرفه مثلاً فلنأتنا تأخذ فى الأخبار عنه بشىء ما (٢) ، فسماع الإنسان للاسم يعده لتصوره (٣) فنخبر عنه أو به

### والحالة الثانية :

من الحالات التى يتعلق فيها الفكر بمعانى الكلم المفردة أثناء عملية الاختيار والانتقاء لتكوين العبارة أو الجملة أو على حد تعبيره : « عندما تفكر فى الفعلين أو الإسمين تريد أن تخبر بأحدهما عن الشىء ، أيهما أولى أن تخبر به عنه ، وأشبه بغرضك — مثل أن تنظر أيهما أمدح وأذم ، إلا أن فكرك لم يكن إلا بعد أن توخيت معنى من معانى النحو ، ولم نجىء إلى فعل أو اسم فتفكر فيه فرداً ومن غير أن يكون لك قصد أن تجعله خبراً أو غير خبر (٤) .

وهذا من وجهة نظر الدرس اللغوى الحديث يتفق مع ما يعرف باسم

(١) د. محمد مندور : النقد المنهجي عند العرب ، ص ٢٢٦ وما بعدها .  
أقرأ : الميزان الجديد ، ص ١٨٦ .

(٢) د. مصطفى ناصف : مشكلة المعنى فى النقد الحديث ، ص ٢٤ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٢٤ .

(٤) دلائل الإعجاز ، ص ٣١٤ - ٣١٥ .



العملية التحليلية التي تسبق العملية التركيبية — أو ما يسمى بعملية الانتشاء والاختيار التي تسبق عملية الموقعية (١)

### والحالة الثالثة :

من الحالات التي يتعلق فيها الفكر بمعاني الكلم المفردة : وأنت بصدد تحليلك لنص لمعرفة معناه اللغوي لتدبر معناه أو الحكم عليه ونقده . فإن معرفة المعاني اللغوية لأنفس الكلم أمر له خطورته مثال ذلك : « أن من نظر إلى قوله تعالى : قل أدعوا الله أو أدعوا الرحمن أيتاً ما تدعوا فله الأسماء الحسنى » : ثم لم يعلم أنه ليس المعنى في ادعوا الدعاء ولكن المذكر بالاسم كقولك : هو يدعى زيداً ويدعى الأمير ، وأن في الكلام محذوفاً ، وأن التقدير : قل أدعوه الله ، أو ادعوه الرحمن كان بعرض أن يقع في الشرك (٢) . . . وهكذا .

فدراسة المعنى عند عبد القاهر مرتبط بالنظم ، أي أنه محصلة النظم ولكن يمكن أن ينظر إلى دراسة المعنى اللغوي عنده على مستويين : الأول مستوى اللفظة المفردة ، وقد بان مجال دراستها واتضح عنده على نحو ما مر ورأينا هنا . ولا يتبين قيمتها الحقيقية إلا في تركيب أو نظم وذلك ما ستكشف عنه الصفحات القادمة ، حيث نناقش المستوى الثاني ( دراسة المعنى على مستوى التركيب ) وقد تبين للبحث أن عبد القاهر بنى منهجه في دراسة المعنى اللغوي هذا على أسس معينة نوردتها فيما يلي :

« الأسس التي بنى عليها عبد القاهر منهجه في دراسة المعنى اللغوي » على مستوى التركيب .

(١) تم هاتان العمليتان في الدماغ وفق غوائد لغوية لا يشعر بها المتكلم .

(أنظر : فتدریس : اللغة ، ص ١٠٤ - ١٠٥) .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٢٨٧ .

## الأساس الأول

### مكونات المعنى اللغوي وعناصره

بالتعليق بين معاني الكلم اللغوية ، طبقاً لمعاني النحو وأحكامه ، يتم المعنى الدلالي ، ويصير معنى واحداً لا عدة معان ، ولا يمكن الفصل بين أجزائه .

ويكشف هذا الأساس عن أبعاد ثلاثة وهي :

١ - المعنى المعجمي : والمقصود به معاني ألفاظ اللغة المفردة التي هي لها بوضع اللغة .

٢ - معاني النحو وأحكامه فيما بين الكلم من علاقات ، وهي طرق التعليق بين الكلم وربطها على نحو ما سبق .

٣ - المعنى الدلالي أو ما يسميه عبد القاهر الإبانة عما في النفس أو البيان أو تمام الدلالة .

ويتضح ذلك بالدليل العلمي من واقع اللغة ، في كلامنا العادي على النحو الآتي :

عندما نقول ، « ضرب زيد عمراً يوم الجمعة ضرباً شديداً تأديباً له » فلأنك تحصل من مجموع هذه الكلم على مفهوم معنى واحد لا عدة معان كما يتوهمه الناس ، وذلك لأنك لم تأت بهذه الكلم لتفيد أنفس معانيها وإنما جئت بها لتفيد وجوه التعلق التي بين الفعل الذي هو ضرب ، وبين ما عمل فيه ، والأحكام التي هي محمول التعلق .

وإذا كان الأمر كذلك فينبغي لنا أن ننظر في كون المفعولية من عمرو وكون يوم الجمعة زماناً للضرب ، وكون الضرب ضرباً شديداً ، وكون التأديب علة للضرب ، أيتصور فيها أن تفرده عن المعنى الأول ؟ الذي هو أصل الفائدة وهو إسناد ضرب إلى زيد ، وإثبات الضرب به له ، حتى يعقل كون عمرو

مفعولا به وكون يوم الجمعة مفعولا فيه : وكون ضربا شديدا مصدرا ،  
وكون التأديب مفعولا به من غير أنه يخطر ببالك كون زيد فاعلا للضرب .

وإذا نظرنا وجدنا ذلك لا يتصور لأن عمرا مفعول لضرب وقع من  
زيد عليه ، ويوم الجمعة زمان لضرب وقع من زيد فيه وضربا شديدا  
بيان لذلك الضرب كيف هو ؟ وما صفته ؟ والتأديب علة للضرب وبيان أنه  
كان الغرض منه .

وإذا كان ذلك كذلك بان منه وثبت أن المفهوم من مجموع الكلم معنى  
واحدا لا عدة معان وهو :

إثباتك زيدا فاعلا ضربا لعمر وفي وقت كذا وعلى صفة كذا ولغرض  
كذا . ولهذا المعنى نقول أنه كلام واحد (١) .

وهذا المبدأ من أهم المبادئ وأخطرها في تحليل الأساليب النحوية  
للعربية عبر العصور (٢)

فالمعنى اللغوي الذي هو محمول التعلق جاء ثمرة اتباع طرق التعليق بين  
الكلم وتوخي معاني النحو بين مفردات اللغة فجاء معنى واحدا لا عدة معان  
ولا يمكن الفصل بين أجزائه ، فما حصل عليه السامع هو ذلك المعنى ككل ،  
وإن "جزأه" اللغويون في تحليلهم النحوى فهذه قضية أخرى وجانب آخر  
في الدرس اللغوي .

أما الدلالة فشأنها كما أوضحه لم تبين بمفردات اللغة لا متفرقة ولا مجتمعة  
وليس هدف المتكلم إعلام المخاطب معنى عمرو ، وضرب ، في اللغة ، ولا معنى  
عمرو ولا معنى يوم الجمعة ...

وإنما جاءت الدلالة نتيجة لوجوه التعلق ، والأحكام التي هي محمول

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٣١٦ .

(٢) أنظر باب الدراسات النحوية في علم اللغة التاريخي للدكتور البدر اوى زهران .

(م ١٥ - عالم اللغة)

التعلق ، وعلى الرغم من أهمية معاني المفردات إلا أنها ليست هي الدلالة .  
فمحال أن تتخاطب شخصاً بمفردات لا يعرف هو معانيها كما تعرف ،  
ولكنك تتوخى ترتيباً خاصاً في اللغة تلائم بينه وبين الموقف المخبر عنه .

وينطبق هذا الأساس على القول العادي ، وعلى فنون الأدب وأجناسه  
المتشور منها والمنظوم ( بيت شعر أو فصل خطاب ) (١) .

والمعنى المستفاد معنى واحد لا يمكن الفصل بين أجزائه « ومن يحاول  
قطع الفاظه عن بعض يكون كمن يكسر الحلقة ويفصم السوار (٢) » .

والذى جعل معاصري عبد القاهر يتوهمون أن المعنى المستفاد يمكن  
أن تقسم أجزاؤه هو أنهم وجدوا أن لكل مفردة معنى خاصاً بها كما أنهم  
وجدوا التحليل النحوى ينظر إلى كل واحدة على حدة ، ولكن الواقع أنه  
ليس هكذا المعنى اللغوى (٣) .

---

(١) أسرار البلاغة : ص ٢ .

دلائل الإعجاز ، ص ٣١٧ . وقرأ تطبيق هذا على بيت شعر لبشار .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٣١٨ .

(٣) نوقشت هذه القضية من وجهة نظر النحو التقليدى ومن وجهة نظر عبد القاهر مع  
التطبيق على أساليب العربية وتحليلها في كتابنا في علم اللغة التاريخي اقرأ في ذلك مباحث منهج  
عبد القاهر الجرجاني المنهج الأمثل لتحليل أساليب عربية الحروب الصليبية . وانظر : ( اللغة العربية  
في عصر الحروب الصليبية ، الدكتور البدر اوى زهران بمكتبة جامعة القاهرة ومكتبة كلية دار  
العلوم ) .

## الأساس الثاني

### اختلاف المعاني باختلاف الناظمين

لما كان الأسلوب هو الضرب من النظم والطريقة فيه على حد تعبير عبد القاهر (١) فمعناه أن كل طريقة من النظم تعطى تركيباً تعد أسلوباً ، ويعتمد هذا على إمكانيات التأليف في اللغة . وعلى طرائقها في وصف الجملة والعبارة ، كما يعتمد على منشيء اللغة .

ويؤكد عبد القاهر أن ما يصنعه منشيء اللغة وما يتوخاه من طرق التعليق إنما هو بقصد الإبانة عن دلالة معلومة ، وأنه لموجب .

فمراعاة حال المنظوم بعضه مع بعض من تقديم أو تأخير أو حذف أو إظهار أو إضمار إنما هو لموجب ويعد نسقاً ، أما أن يكون مع عدم الموجب نسق فمحال (٢) .

ونتيجة لهذا فكل أسلوب صنعه منشيء لغة هو له ويختص به وينسب لقائله ويعرف به . ومن ثم فإن « قفا نبك . . » هو قول امرئ القيس خاص به وهو أسلوبه صنع به ما صنع حيث وضع كلا في خاص موضعه وجاء به حيث ينبغي له . ولا يمكن أن يشرك معه فيه غيره . قريب من هذا ما يعنيه هرمان بول Hermann paul ، بقوله :

« إن كل خلق لغوي هو من عمل الفرد وإنه ليظل من عمل الفرد » (٣) .  
ويقول عبد القاهر : فأنت مثلاً لو حاولت أن تشرك مع جرير أحداً في قوله :

• وليس لسيفي في العظام بقية •

( ١ ) دلائل الإعجاز ، ص ٣٦١ .

( ٢ ) دلائل الإعجاز ، ص ٣٦١ .

( ٣ ) د. محمود السمران : علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ، ص ٢٠٢ .



حاولت محالاً لأنه قوله بعينه ، فلا يتصور أن يشرك فيه جرير معه غيره (١) .

فكل ناظم يختار الألفاظ الخاصة به ويضعها داخل التركيب بالصورة التي تتفق والمضى يريد التعبير عنه « فأول ما يبتغيه الناظم بنظمه أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك زيد منطلق ، وزيد ينطلق .. وفي الشرط والجزاء إلى الوجوه التي تراها في قولك : إن تخرج أخرج ، وإن خرجت خرجت .. وإلى الحال في الوجوه التي تراها في قولك جاءني زيد مسرعاً وجاءني يسرع .. فتعرف لكل من ذلك موضعه وتجيء به حيث ينبغي له (٢) . فكل تركيب موضع يصلح أن يجيء فيه ومنشئ اللغة يعرف المعنى الذي في نفسه ويريد أن يُعْلِمَ عنه ويكشف ، فيختار له اللفظ الذي هو أخص به وأكشف عنه وأتم له ويضعه في موضعه داخل التركيب ويجيء به حيث ينبغي ، لذلك فكل ضرب يخالف دلالاته دلالة الآخر لأدنى تعديل مهما بدا بينهما من قريب شبه ، ولو صنعت بالتركيب أدنى تغيير أسقطت نسبته من صاحبه ، وقطعت الرحم بينه وبين منشئه بل أحلت أن تكون له إضافة إلى قائل ونسب يختص بمتكلم ، وبالتالي فانت قد غيرت المعنى الذي أراد .

ويشبهه عبد القاهر ما يصنعه منشئ اللغة بمن يأخذ كسراً من فضة أو ذهب ثم يذيبها ويصبها ويخرجها في صورة ماترى .

فاختيار أنواع الوحدات اللغوية ، وموقعيتها لغرض ، والخطأ ماروجه اللفظيون من أن التقديم والتأخير والحذف .... توسعة على الشاعر والكاتب حتى تطرد لهذا قوافيه ، ولذلك سمجعاته ، فتي ثبت في تقديم المفعول مثلاً على

( ١ ) دلائل الإعجاز ، ص ١٣٨ .

( ٢ ) دلائل الإعجاز ، ص ٦٤ .

الفعل في كثير من الكلام أنه قد اختص بفائدة ، لا تكون تلك الفائدة مع التأخير فقد وجب أن تكون تلك قضية في كل شيء وكل حال ، (١).

وكذلك اختيار نوع الوحدات إنما هو من عمل المنشئ للغة ولغرض ، فإذا ما أختار أن يكون الخبر اسماً أو فعلاً فاعلم أن ذلك لغرض ، ويبدو هذا الرأي غريباً على معاصري عبد القاهر ويختلفون معه فيما يذهب إليه ويرون على سبيل المثال :

« ألا فرق بين قولك : زيد منطلق وزيد ينطلق إلا أن أحرف الخبر في التركيب الأول جاءت اسماً بينما جاءت أحرف الخبر في التركيب الثاني فعلاً ، ولا فارق بين الحالتين بدليل أننا في مثل هذه الحالات نقدر الاسم في الفعل فنقول في : زيد ينطلق هو في موضع زيد منطلق » .

ويبين الشيخ خطأ تلك النظرة قائلاً : « ولا يغرنك أننا نقدر في مثل هذه الحالات تقدير الاسم في الفعل كما نقول في زيد يقوم هو في موضع زيد قائم فإن ذلك لا يقتضي أن يستوي المعنى استواء لا يكون من بعده افتراق فلأنهما لو استويا هذا الاستواء لم يكن أحدهما فعلاً والآخر اسماً بل وجب أن يكونا جميعاً فعلين أو أن يكونا اسمين » (٢) .

غير أن عالماً محدثاً عمق البحث في أعمال الإمام عبد القاهر وأطلق على نظريته تلك التي يحفل بها اسم النحو الثاني ، يرى أن آراء عبد القاهر هنا غريبة ويبدى الاعتراض نفسه الذي وجهه معاصرو عبد القاهر له قائلاً :

« إن أبحاثاً غير قليلة عارية من النحو الثاني الذي يحفل به عبد القاهر

( ١ ) دلائل الإعجاز ، ص ٨٦ - ٨٧ .

( ٢ ) دلائل الإعجاز ، ص ١٣٦ .

ومن أمثله التفرقة بين مداول زيد ينطلق وزيد منطلق . . وأشياء أخرى مشبوهة يتصورها الشيخ تصوراً غريباً» (١) .

ورد الشيخ من أعماله : أن الخبر لوجاء فعلاً فإن ذلك يقتضى تجدد شيء بعد شيء ، وإذا جاء اسماً فإن ذلك لا يقتضى تجدداً مثل عمر طويل ، وعمر يطول . « فلأنك إذا قلت : زيد منطلق فقد أثبت الانطلاق فعلاً له من غير أن تجعله يتجدد ويحدث شيئاً فشيئاً ، بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك : زيد طويل وعمر قصير فكما لا تقصد هنا إلى أن تجعل الطول والقصر يتجدد ويحدث بل وجههما وتثبتهما فقط وتقضى وجودهما على الإطلاق . . وإن شئت أر تحس الفرق بينهما من حيث يلطع فتأمل هذا البيت :

لا يالف الدرهم المضروب صرتنا لكن يمر عليها وهو منطلق

فالفعل لا يصلح أن يحل محل الاسم وكذلك الاسم لا يصلح أن يحل محل الفعل ولا يؤدي ما يؤديه ، ومن الدليل البين في ذلك قول الأعشى :

لعمري قد لاحت عيون كثيرة إلى ضوء نار في يفاع تحرق

فلو قال : إلى ضوء نار في يفاع متحركة ، لنبا عنه الطبع وأنكرته النفس وليس ذلك من أجل القافية بل لأنه لا يشبه الغرض ولا يليق به ، (٢) .

وسر ذلك أن الفعل يقتضى مزاولة . وتجدد الصفة في الوقت نفسه — ويقتضى الاسم ثبوت الصفة وحصولها من غير أن يكون هناك مزاولة . وترجية فعل ، ومعنى يحدث شيئاً فشيئاً .

وقد أشار رد عبد القاهر على هذا الاعتراض إلى مبدأ هام وهو ربط

(١) د . مصطفى خالص ، صفحة ١٠ من بحثه في دلائل الإعجاز ، حوليات عين شمس سنة ١٩٥٥ .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ١٣٤ - ١٣٥ .

البنية الشكلية للوحدات اللغوية بالاستعمال اللغوي وحالاته ، بمعنى أن لكل بنية حالات توجبها .

فلبنية الفعل حالات غير بنية الاسم ، ولبنية اسم الفاعل حالات غير بنية اسم المفعول غير المصدر ، غير الصفة المشبهة . . . . . ولبنية المضارع حالات غير بنية الماضي . . . . . وهكذا فالمعنى اللغوي يختلف نتيجة لنوع الوحدات الداخلة في التركيب ولمواقعها ، فاختلاف البنيات الشكلية والمواقع الوظيفية يتبعه اختلاف دلالي وفقاً لحالات الاستعمال ، ويضع في ذلك عبد القاهر مبدءاً نصه :

« متى رأيت اسم فاعل أو صفة من الصفات قد بدىء فجعل مبتدأ وجعل الذى هو صاحب الصفة فى المعنى خبراً ، فاعلم أن الغرض هناك غير الغرض إذا كان اسم الفاعل أو الصفة خبراً » (١) .

فالمعنى الدلالي يتأثر بنوع البنية الشكلية ، ويرتبط بها ، وهذا ما يذهب إليه اللغويون المحدثون (٢) .

---

(١) دلائل الإعجاز ، ص ١٤٤ .

(٢) أنظر تفصيلات ذلك الرأى فى فصل النحو الأساس الثانى من هذا الكتاب .

### الأساس الثالث

#### أهمية الكلمة ودورها في مكانها داخل التركيب

من مكان الكلمة في الجملة يتبين المعنى ويدق . .

والمعنى اللغوي لا يمكن بيانه إلا من بعد العلم بالنظم والوقوف على حقيقته ، وذلك لأن النظم يختلف بمراعاة حال المنظوم بعضه مع بعض ، وبأن يسلك بالكلمة في التركيب مسلكاً معيناً من حيث مراعاة أوجه التعليق بين الكلم وفقاً لمعاني النحو وأحكامه ، فكم أهمية الكلمة وخطورها في مكانها داخل التركيب وفي أن يحول اللفظ عن مكانه إلى مكان وهذا يكون على وجوه شتى وأنحاء مختلفة يدق فيها النظر وينمض المسالك .

وما ينطبق على دور الكلمة وهي حقيقة في المعنى ينطبق على دورها في المعنى وهي مجاز ( والمقصود بالمجاز الاستعارة وسائر ما يجري مجراها من ضروب المجاز وأنواعه ) .

ولم يكد ينتهي عبد القاهر إلى أن الاستعارة وسائر ما يجري مجراها من المجاز لا يمكن بيانها إلا من بعد العلم بالنظم والوقوف على حقيقته (١) « حتى تقوم قيامة اللغويين أصحاب اللفظ منهم ، والمعنى على السواء فهم يرون أن الكلمة المفردة توصف بالمجاز كقولنا اليد مجاز في النعمة والأسد مجاز في الإنسان وفي ظنهم أن هذا لا علاقة له بالنظم وأنه يبين من المفردات اللغوية كما أن الاستعارة تكون في اللفظ المفرد . . . إن آخر ما ظنوه .

ويأتى رأى عبد القاهر واضحاً قاطعاً وهو أنه لا يكون إلا في الجملة حيث يقول : « الاستعارة والكناية والتمثيل وسائر ضروب المجاز من بعدها من مقتضيات النظم وغتها يحدث وبها كون ، لأنه لا يتصور أن يدخل شيء



منها في الكلم وهي أفراد لم يتوخ فيما بينها حكم من أحكام النحو : فلا يتصور أن يكون هاهنا فعل أو اسم قد دخلته الاستعارة من دون أن يكون قد ألف مع غيره ، (١) .

ويضرب على ذلك الكثير من الأمثلة ويقدم مختلف الشروح على نحو ما سيأتى :  
والأكثر من ذلك أنه يعتمد إلى أمر قد استقر عليه عرفهم ويُقَوِّضُهُ من أساسه مبيناً أن جميعهم قد تردوا في خطأ جسيم عندما نسبوا الشرف إلى الاستعارة أو إلى سائر ما يجري مجراها من أنواع المجاز على حين أن مجرد الاستعارة وحدها لا قيمة لها ، وإنما القيمة بأن سلك في التركيب مسلكاً معيناً من حيث مراعاة أوجه التعلق بين الكلم وفقاً لمعانى النحو وأحكامه — أى أن وجود المجاز بمختلف أنواعه ليس هو الدلالة وليس له كل الأثر في الدلالة وإنما العبرة بالنظم الذى يسلك فيه المجاز — ويرى عبد القاهر أن هذا أمر خفى دقيق .

وعلى ضوء ما انتهى إليه البحث فإن القضية عنده يجب أن تناقش من زاويتين :

١ — زاوية المجاز في اللفظة المفردة .

٢ — وزاوية المجاز في النظم .

ولنستمع إليه قائلاً : إن الفرق بين أن تكون المزية في اللفظ وبين أن تكون في النظم باب يكثر فيه الغلط ولا تزال ترى مستحسنات قد أخطأ بالاستحسان موضعها فينحل اللفظ ما ليس له ، ولا تزال ترى الشبهة قد دخلت عليك في الكلام قد حسن من لفظه ونظمه فظننت أن حسنه ذلك كله للفظ من دون النظم .  
ومن أمثلته على ذلك بيت المتنبي الذى قاله في قلعة الحدث التى بناها سيف الدولة :

( ١ ) دلائل الإعجاز ، ص ٣٠٠ - ٣٠١ .

( ٢ ) دلائل الإعجاز ، ص ٧٧ .

غضب الدهر والملوك عليها فبناها في وجنة الدهر خلا

ويهدم عبد القاهر ماظنوا أن براعة المتنبي تكمن فيه ، وهو أنه جعل للدهر وجنة وجعل للبنية خلا في الوجنة قائلا ، « ليس أن جعل المتنبي للدهر وجنة ، وجعل للبنية خلا في الوجنة ، ولكن أن أخرج الكلام مخرجه الذي ترى فأتى بالخال منصوبا على الحال من قوله فبناها . أفلا ترى أنك لو قلت . وهي خال في وجنة الدهر لوجدت الصورة غير ما ترى (١) » . فالدلالة تختلف بمراعاة حال المنظوم بعضه مع بعض - ولكن ذلك أمر دقيق وخفى وإن كان العلماء قد درجوا على أن ينسبوا للاستعارة الشرف دون أن يلقوا بالا لضروب النظم التي تقع فيه .

ومثال آخر يقول عبد القاهر ، ومن دقيق ذلك وخفيه أنك ترى الناس إذا ذكروا قوله تعالى : « واشتعل الرأس شيبا » لم يزيدوا فيه على ذكر الاستعارة ، ولم ينسبوا الشرع إلا إليها ، والحقيقة أنه ليس لمجرد الاستعارة ولكن لأن يسلك بالكلام طريق ما يسند الفعل فيه إلى الشيء وهو لما له من سببه - وليوضحه بالتطبيق العملي يقول : « دع طريق القرآن وخذ اللفظ وأسنده إلى الشيب صريحا ، فقل : اشتعل شيب الرأس ، لا تجدد ما كنت تجده ، والسبب أن الأول يفيد مع لمعان الشيب في الرأس الشمول (٢) » .

فالدلالة اختلفت والاستعارة موجودة في الحالتين وذلك راجع لإخراج الكلام ذلك المخرج بمراعاة أمور هي من جنس النظم مثل :

تعريف الرأس بالآلف واللام - وإفادة معنى الإضافة من غير إضافة ، ولو أنه قال : واشتعل رأسي فصرح بالإضافة الذهب بعض الحسن (٣) . فتلك الاستعارة يمكن أن يسلك بها مسلكان مثلا أحدهما : يسند فيه الفعل

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٨٢ .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٧٩ - ٨٠ .

(٣) دلائل الإعجاز ، ص ٨٠ .

إلى الشيء نفسه . وثانيهما : يستند فيه الفعل إلى ما هو من سببه - مثل :  
اشتعل الرأس شيئا واشتعل شيب الرأس .

فالاشتعال للشيب في المعنى وأوقع على الرأس في اللفظ فأفاد فائدة غير الأولى ... وهكذا ... « أفلا ترى أنه إن 'قدّر' في 'اشتعل' من قوله تعالى « واشتعل الرأس شيئا » ألا يكون الرأس فاعلا له ، ويكون « شيئا » منصوبا على التمييز لم يتصور أن يكون مستعاراً ، وهكذا السيل في نظائر الاستعارة من أنواع المجاز فاعرف ذلك (١) .

أما عن المجاز في اللفظة المفردة فيسميه عبد القاهر المجاز اللغوي أى الذى يقع في مفردات اللغة .

أما ما سبق فيسميه المجاز العقلي قائلا « متى وصفنا بالمجاز الجملة من الكلام كان مجازاً من طريق المعقول دون اللغة وذلك لأن الأوصاف اللاحقة بالحمل من حيث هي جمل لا يصلح ردها إلى اللغة (أى المفردات اللغوية) ولا وجه لنسبها إلى واضعها » (٢) .

ويقول عن المجاز في الكلمة المفردة : قولاً يبين من حديثه عنه أنه يعنى ما يطلق عليه علماء اللغة المحدثون تطور دلالة المفرد ، يقول مثلاً : « أننا إذا وصفنا الكلمة المفردة بالمجاز كقولنا : اليد محارز في النعمة ، والأسد محارز الإنسان وكل ما ليس بالسبع المعروف كان حكماً أجريناه على غير ما جرى عليه من طريق اللغة لأننا أردنا أن المتكلم قد جاز باللفظة المفردة أصلها الذى وقعت له ابتداء وأوقعها على غير ذلك - إما تشبيهاً ، وإما لصلة ، وملابسة بين ما نقلها إليه وما نقلها عنه (٣) » فاليد : تقع للنعمة وأصلها للجارحة لأن من شأن النعمة أن تصدر عن اليد .

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٣٠١ .

(٢) أسرار البلاغة ، ص ٣٥٥ .

(٣) أسرار البلاغة ، ص ٣٥٥ .

واليد أيضاً : تقع للحكم إذا أريد باليد القوة ، والقدرة لأن أكثر ما يظهر سلطانها في اليد . وهكذا نجدهم « لا يريدون باليد شيئاً لا ملابسة بيته وبين هذه الحارحة » (١) :

وهذا يعرف لدى المحدثين بتطور الدلالة وهو يقع في اللفظة المفردة ، وله أسبابه وأنواعه ومجالاته ، وكيفيته ، وتحكمه قوانين يقتضيها طبيعة الاستعمال اللغوي ، وكون اللغة ظاهرة اجتماعية .

ومن عجب أن تأتي التفاتات من عبد القاهر تتفق في عمومها مع ما يراه اللغويون المحدثون - فهو يرى مثلاً : أن النقل يقع على وجه لا يعرى من ملاحظة الأصل « أي أن هناك صلة دائمة تشير إلى التطور » وتبين أن اللفظ أصلاً كان مبدوءاً في الوضع ومقصوداً لشيء وإن جريه على الثاني هو على سبيل النقل إلى الشيء من غيره كما يعقب الشيء برائحة ما يجاوره وينصبغ بأون ما يدانيه (٢) .

مثال ذلك كلمة : الحقيقة « وهي شعر كل مولود من الناس والبهائم يولد وهو عليه » .

وتسمى الشاة التي تذبح عن الصبي إذا حلفت عقيقته عقيقة .

وكلمة : العقيرة : تقع للصوت في قولهم : رفع عقيرته ، وأساساً تطلق على الرجل المعقورة (٣) .

(١) أسرار البلاغة ، ص ٣٤٢ .

تطور الدلالة نتيجة لتغير المعنى إما نحو المعاني المتسامية أو الهابطة أو نحو التخصيص أو التعميم أو نحو المعاني المضادة .. وكل ذلك لصلة وعلاقة توجبه .

(٢) أسرار البلاغة ، ص ٣٤٥ .

(٣) أسرار البلاغة ، ص ٣٤٥ .

وهذا أمر طبيعي في تطور دلالة المفردات يسميه المحدثون تطور في الدلالة ، ويطلق عليه معاصرو عبد القاهر مجاز في اللفظ لأنه جيز باللفظة أصلها وأطلقت على غير ما وضعت له ابتداء .

ويرى عبد القاهر أن ذلك جاء لأسباب قال شيء يعقب برائحة ما يجاوره وينصبغ بلون ما يدانيه . أي أن هناك أسبابا للتطور توجيه وأنواعا له أوجبها الاستعمال اللغوي ولكن تظل هناك صلة دائمة بين المتطور والمتطور عنه .

وقد اقتضت هذه النقطة من المحدثين أن يبحث منهمهم مسألتين (١) .

#### ١ - أسباب تغير المعنى :

وتبين أنها قد تكون : منطقية ،

وقد تكون نفسية ،

وقد تكون اجتماعية .

#### ٢ - التنوع في المعنى :

وذلك قد يكون بالتعميم ، أو التخصيص أو انتقال المعنى ، أو تداخل المعنى ، أو أن تعيش المعاني القديمة مع الجديدة ، أو أن تختص المعاني القديمة . . . بأمور جديدة أو العكس . . . وهكذا .

#### (١) إقرأ في ذلك :

أ - د. كمال بشر : ور الكلمة في اللغة ، الفصل الثاني ( أسباب تغير المعنى ) ، والفصل الثالث ( كيفية تغير المعنى ) .

ب - د. إبراهيم أنيس : دلالة الألفاظ ، الفصل الثامن ( عوامل التطور في الدلالة ) ، والفصل التاسع ( أغراض التطور الدلالي ) .

ج - د. محمود السمران : علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ، ص ٣٠٥ .

د - فندريس : علم اللغة ، ص ٢٥٦ ، ترجمة د. الدواخل ، ود. القصاص .



## الأساس الرابع

### ربط الكلام بمقام استعماله : ومراعاة مقتضى حاله

وهو لب دراسة المعنى اللغوى عند عبد القاهر ، ومنبثق عن النظم عنده ومتصل به .

ثار عبد القاهر على اللغويين العرب ، لأنهم لم يستفيدوا من مبدأ جيد وضعه سيبويه ، مؤداه ربط الكلام بمقام استعماله (١)

ولم يعف عبد القاهر سيبويه من الهجوم لأنه فاته أن يضرب مثلاً على مبدئه - ولما جاء اللغويون من بعده تعبدوا بنصه - وهم وإن كانوا قد ضربوا عليه مثلاً وجاء بالغ الجودة (٢) ، إلا أنه قد فاتهم أن يعرفوا في كل موضع من كلام مثل ما عرفوا في مثلهم الذى ضربوه ووقع في روعهم أن كل تقديم أو تأخير أو حذف . . إنما هو للعناية والاهتمام كما جاء في نص سيبويه - ومن هنا صغر هذا الجانب في نظرهم ، وجعوا ولا ينظرون في الحذف والتكرار والإظهار والإضمار والفصل والوصل . . . إلا نظرك فيما إن لم تعلمه لم يضرك . . لأن المبدأ عندهم أصبح غاية وقاعدة وتحول كل غرض عندهم للاهتمام والعناية ، وضاعت عليهم الدائرة بما رحبت .

على حين كان عليهم أن يعرفوا في كل موضع من كلام مثلما عرفوا في المثل الذى ضربوه توضيحاً لمبدأ سيبويه ، وهو مثل الخارجى الذى خرج

---

(١) يرى الدكتور إبراهيم سلامة أن الفصل السابع من الكتاب الثالث لخطابة أرسطو وعنوانه ملائمة « الأسلوب » "Sur La Convenance du Styl" ألصق بما يسميه علماء البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال . ثم يضيف أن للعرب الفضل في دقة المصطلحات التي وضعوها ، واختيار الشواهد من كلامهم .

(أنظر ص ٦٢ / ٦٣ من مقدمته لكتاب الخطابة لأرسطاليس) .

ونضيف أن لعبد القاهر الفضل الأكبر على علماء العربية في هذا المجال ، فهو الذى راد وشق طريقاً صعبة غير مسلوكة ونبه إليها .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٨٥ .

يعبث ويفسد ويكثر الأذى والقتل، وأراد الناس قتله . فلما قتل قال المخبر :  
قتل الخارجيَّ زيدٌ .

وقدم المفعول به لأن مقام الاستعمال تطلب تقديم المفعول فهو  
الذي يهم الناس ويعينهم ويتصل بمسرتهم وكل ما هم له متطلعون  
ومتوقعون (١).

وهذا الموقف مخالف لحال موقف آخر : قدم فيه ذكر القاتل لطرافته  
وندرته وبعده عن الظن (٢)

وبناء على هذا لا يمكن أن تنطبق قاعدة واحدة على كل الحالات على  
نحو ما صنعوا . ومن هنا فإن قاعدة برجستراشر التي يقول فيها : « أن  
تقديم الفعل هو العادة المألوفة ، فإذا قلت : زيد جاء كان مرادى أن أنه  
السامع إلى أن الذي جاء هو زيد لا غيره ، فتقديم الفاعل عبارة عن أن  
الأهم كون زيد هو الفاعل لا كونه فعل (٣) » لا تخرج هذه القاعدة عن  
الدائرة التي ثار عليها عبد القاهر ورمى فيها اللغويين بالتقصير وذلك لأنها  
إن صاغت لحالة فهي لا تصلح لبقية الحالات ، على حين يربط عبد القاهر  
كل كلام بمقام استعماله وعنده أنه لا يمكن أن نضع قاعدة واحدة  
عامة تستوعب كل الحالات وإنما لكل موقف ومقتضى حال تركيب  
يتلاءم معه .

ومثال ذلك ولتأخذ الأمثلة من ظاهرة المفعول به تلك التي مر ذكرها  
نرى لها عدداً من المواقف وذلك على النحو التالي :

#### ١ - إسقاط المفعول به :

لتتوفر العناية على إثبات الفعل لفاعله ولا يدخله شوب . ومثاله :

( ١ ) دلائل الإعجاز ، ص ٨٥ .

( ٢ ) دلائل الإعجاز ، ص ٨٥ .

( ٣ ) برجستراسر : التطور النحوي ، ص ٨٦ .

« ولا ورد ماء مدين وجد عليه أمة من الناصر يسقون ووجد من دونهم  
امرأتين تزدودان » . . . . . أسقط المفعول به هنا لأن الغرض بيان أنه  
كان من الناس سقى ومن المرأتين ذود أما المسقى أغما كان أم إبلا فخارج  
عن القصد وموهم خلافه (١) .

٢ — حالة ثانية يسقط فيها المفعول به لأن الفعل تنهى عند الفاعل ولا يتعداه  
« ويسميه الفعل المتناهي (٢) » ومثاله : قولهم : « قد مل فلان » : المقام ومقتضى  
الحال لا يريد أن يزيد على أن يجعل الملأل من صفته .

٣ — مثال ثالث يحذف فيه المفعول به لأن الغرض الاختصار على  
إثبات المعاني التي اشتقت من الأفعال للفاعلين من غير التعرض للذكر  
المفعولين — نحو : فلان يحل ويعقد ويأمر وينهى مقتضى الحال إثبات  
المعنى في نفسه كأنك قلت : صار إليه الحل والعقد . . . . . وعلى ذلك  
قوله تعالى : وأنه هو أضحاك وأبكى وأنه هو أمات وأحيا . المعنى أنه هو  
الذي منه الإحياء والإماتة والإغناء والإقناء (٣) . . . . . فالتعدية تنقص الغرض  
وتغير المعنى (٤) .

٤ — موقف رابع يحذف فيه المفعول به ، ولكن تقدر له مفعولا مخصوصاً  
في نفسك ، لجرى ذكر أو دليل حال — مثاله بيت البحري الذي مدح  
فيه المعتر وعرض بالمستعين بمناسبة المنافسة على الخلافة . قال :

شجو حساده وغيظ عداه . أن يرى مبصر ويسمع واع

فمقام الحال اقتضى من البحري أن يحذف المفعول مرتين ، ولكن كل  
سامع يقدرهما في نفسه ، فالبحري يريد أن يقول : لاشيء أشجى لحساد

( ١ ) دلائل الإعجاز ، ص ١٢٥ .

( ٢ ) دلائل الإعجاز ، ص ١٢٣ .

( ٣ ) دلائل الإعجاز ، ص ١١٨ .

( ٤ ) دلائل الإعجاز ، ص ١١٨ - ١١٩ .

المعز وأغبط لعداه من علمهم أن في الدنيا مبصرا يرى وسامعا يعي - لأنه سيصير محاسن المعز ويعي استحقاقه للخلافة فيتمنون ألا يوجد من له عين يبصر بها أي شيء ، وأذن يعي معها أي وعي كى يحتفى مكان استحقاقه للخلافة فيجدون السبيل إلى منازعته (١) .

هـ - مقام آخر يتطلب إظهار المفعول ، وإن كان إظهار المفعول هو العادة والعبارة المألوفة إلا أنه أيضاً يتصل بمقام الاستعمال وسياق الحال . فـ: يكون إظهاره لبيان الأهمية ، أو للغرابة أو لبيان نوع من المعاناة مثلاً - وذلك مثل قول الشاعر :

ولو شئت أن أبكى دما لبكىه عليه ولكن ساحة الصبر أوسع (٢)

فقد أظهر الشاعر من خلال تصريحه بالمفعول شدة معاناته وآلامه وما هو عليه من حزن ولوعة وحسرة . وهكذا لكل موقف تركيب يتلاءم عليه .

وهناك مواقف يتطلب فيها الحال التصريح باللفظ وإعادته سواء لفظ المفعول أو غيره مثل : « وبالحق أنزلناه وبالحق نزل » . « قل هو الله أحد الله الصمد » .

فلو ترك الإظهار إلى الإضممار قليل ، وبالحق أنزلناه وبه نزل - وقل هو الله أحد هو الصمد لعدمت الذي أنت واجده الآن (٣) .

وهكذا بقية الحالات مما يتصل بالفصل والوصل والإظهار والإضممار والتقديم والتأخير والحذف ... ينبغي عندها أن يراعى مقام الكلام وما يتصل بالموقف من ظروف عامة وبكل مالة علاقة بحال المتحدث أو المتحدث عنه - مع مراعاة حال وأنفس المخاطبين وما يتصل بأحزانهم ومسراتهم على نحو

(١) دلائل الإعجاز ، ص ١٢٠ .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ١١٩ .

(٣) دلائل الإعجاز ، ص ١٣١ .

ما مر في حال الخارجى أو غيره مما هم له متوقعون وإليه متطلعون .  
فمقصود عبد القاهر الذى يلح على إيضاحه هو أن « كل صورة  
تركيب تعطى صوة معنى تطلبها مقتضى الحال واستدعاها الموقف مع  
مراعاة أن أدنى تعديل أو تغيير في صورة التركيب يتبعه تغير حتمى  
في المعنى .

فكل ما يمس التركيب إنما هو لموجب أوجبه - ويسميه عبد القاهر -  
نسقا لموجب - « أما أن يكون مع عدم الموجب نسقاً فمحال » .  
وأما أن يؤدي أى تركيب المعنى بعينه على الوجه الذى يكون عليه في  
الكلام الأول حتى لا تعقل بمنأى عما عقلت هناك . وحتى يكون حالهما في  
نفسك حال الصورتين المشتبهتين في عينك كالسوارين والشنقين ففي غاية  
الإحالة وظن يفضى بصاحبه إلى جهالة عظيمة (١) . ولا يبين ذلك  
إلا بمراعاة المقام .

وعلى الرغم من أن الحديث عن مقام الحال كان معروفا لدى اللغويين  
العرب من قبل عبد القاهر بل منذ أفلاطون أستاذ أرسطو . فقد تحدث في  
كتابه « فيدروس » ٢٧١ أ - ٢٧٢ ب - عن مراعاة مقتضى الحال في  
الخطابة (٢) »

وكذلك عرض أرسطو في كتابه « فن الشعر » ١٥٥ ب . س ٤ ، ٥  
لموضوع مقتضى الحال عندما قال : « وأعني بالفكرة المقدرة على إيجاد اللغة  
التي يقتضيها الموقف وتلائم وإياه » (٣) على الرغم من كل هذا بدت آراء

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٢٠٢ .

اختلف اللغويون قديماً وحديثاً حول الترادف على مستوى اللفظة المفردة والتركيب واتسع  
اختلافهم في تعريفه لأسباب منهجية وغير منهجية ، أما عبد القاهر فيرى أن الترادف على مستوى  
التركيب غير موجود إطلاقاً وترتب على ذلك عنده قضايا متعددة .

أنظر بحثنا عن الترادف في مقدمة كتابنا « من مصنفات التروية اللفظية » ط ١ ، ط ٢ نشر  
دار المعارف .

(٢) د. محمد غنيمي هلال : المواقف الأدبية ، ص ١٧ ، ومرجعه المشار إليه .

(٣) نفسه ؛



عبد القاهر غربية على أذهان معاصريه . ولم يدركوا الغرض الذي أُلح عليه وذلك يؤكد استفادة عبد القاهر من الدراسات اليونانية على عكس معاصريه ومعناه أنه كان يعرف اللغة التي تهيب له معرفة ما لم يعرفوا ...

وإن رجعت غرايتها عليهم إلى أن « الحيرة بالمعنى في النقد العربي يكتنفها ضباب واستعمالات غير دقيقة » (١) ولا مبرر هناك لأن ينتهم عبد القاهر من عالم محدث بالجداع وأن يرمى بالسذاجة - وأن يحذرنا من أفكاره - في قوله : « الواقع أن عبد القاهر يخذعنا عن سذاجة بحثه في شئون المعنى كثيراً » . . . وإن من « واجبنا أن نذوده عن عقولنا في إصرار وتنبه (٢) » .

فإن آراء عبد القاهر في مجموعها تتفق مع ما تذهب إليه مدارس اللغويين المحدثين - من وجوب مراعاة المقام وسياق الحال، وإدخال بعض العناصر غير اللغوية المتصلة بالكلام - وفيما يكتبه الدكتور كمال بشر عن جاردنر .

أن الكلام يتحقق بأربعة جوانب :

١ - متكلم ٢ - سامع ٣ - كلمات ٤ - شيء متحدث عنه (٣) .

بل إن مدرسة بلومفيلد على الرغم من سلوكيتها الآلية اعتبرت بعض العناصر غير اللغوية عنصراً لازماً لإدراك معنى الكلام على نحو ما هو واضح من مثال جاك وجيل (٤) كما أنها لم تغفل بغض ما يمكن أن يسمى بالعناصر الاجتماعية (٥) .

(١) د. مصطفى ناصف : نظرية المعنى في النقد العربي ، ص ٩ .

(٢) د. مصطفى ناصف ، نظرية المعنى في النقد العربي ، ص ٢٢ .

(٣) د. كمال بشر : علم اللغة العام ( الأصوات ) ، ص ٢١٦ .

(٤) أنظر : اللغة لبلومفيلد Language by Bloomfield .

(٥) اقرأ في ذلك :

أ - د. كمال بشر : علم اللغة العام ، القسم الثاني ، ص ١٧٢ .

ب - د. كمال بشر : دراسات في علم اللغة ، القسم الأول ، ص ٣٢ - ٣٣ .

ج - د. محمود السران : علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ، ص ٣٢٧ .

د - د. تمام حسان : متاهج البحث في اللغة ، ص ٢٤٥ .

وإن أكثر المدارس اللغوية الحديثة وضوحاً في هذا المنهج - المدرسة الإنجليزية الاجتماعية وهي مدرسة العالم اللغوي المحدث فيرث (١) .

ومما يذكره الدكتور بشر من أبعاد منهج فيرث في دراسة المعنى :  
وجوب اعتماد كل تحليل لغوي على ما يسمى بالمقام وما يتصل به من ظروف  
وملابسات وقت الكلام الفعلي مما له صلة بالمشاركين في ( الكلام - والسمع  
وأعمال وأفعال المشتركين والأشياء والموضوعات المتصلة بالكلام - وتدخل  
ضمنه الإشارة والغمزة والحركة والضحكة .

فالكلمة منعزلة ضرب من العيث فلا بد من سياق يبرز دلالتها وهو  
ما اصطلاحوا على تسميته بسياق الحال وينحصر معنى الكلمة في وظيفتها وفي  
تأثيرها الفعّال في الموقف (٢) .

وإن من أخطر آراء عبد القاهر وأغربها على أذهان معاصريه وكثيرين  
غيرهم قوله : « إن من شأن المعاني أن تختلف بها الصور » (٣) .

وينبثق عن رأيه هذا مبدأان متداخلان - الفصل بينهما للتوضيح .

أولهما : أنه لا فرق بين المعنى وطريقة التعبير عنه .

ثانيهما : استحالة نقل المعنى من عبارة إلى عبارة .

وعن المبدأ الأول : فكل صورة تركيب عنده تتفق مع صورة معنى  
خاص بها وكلاهما شيء واحد . وتعرف هذه لدى المحدثين بالوحدة بين  
اللفظ والمعنى أو الشكل والمضمون (٤) .

(١) د. كمال بشر : دراسات في علم اللغة ، القسم الأول ، ص ٣٢ / ٣٣ .

(٢) دراسات في علم اللغة ، القسم الثاني .

(٣) دلائل الإعجاز ، ص ٣٢٨ .

(٤) اقرأ صفحة ٢٠٠ ( علم اللغة العام - الأصوات ) تجد رفض فكرة الثنائية في  
الكلام الإنساني . كما تجد في ( دراسات في علم اللغة - القسم الثاني ) توضيح لما يراه فيرث  
من أن الدراسة الطبيعية تبعد بطبيعتها عن الثنائية التقليدية ، الكلمة والمضمون - أو الجسد والروح .

ويجعل عبد القاهر صورة المعنى وتركيبية مثل الكائن الحى وصورته ،  
الإنسان وصورته ، والفرس وصورته . الخ . يقول « وأعلم أن قولنا  
الصورة إنما هو تمثيل وقياس لما نعلمه بعقولنا على الذى نراه بأبصارنا » (١)  
فهو ينقل المعنوى فى صورة محسوس ليقرب الفكرة وكما لا نجد فرقا بين  
الإنسان وصورته كذلك لا فرق بين المعنى وطريقة التعبير عنه .

وكل تعديل فى صورة تركيب يتبعه تعديل فى صورة معناه ، وحتى  
إن جاء هذا التعديل فى طريقة نطق على نحو من مانجد من تقديرات فى إعراب  
« عزيرُ ابن الله بتنوين وبغير تنوين » - فلم يحىء هذا التعديل إلا لمقتضى  
حال وبالتالى فهو لدلالة - يقول : « أعلم أن الفائدة تعظم فى هذا الضرب  
من الكلام إذا أحسنت النظر فيما ذكرت لك من أنك تستطيع أن تنقل الكلام  
فى معناه عن صورة إلا صورة من غير أن تغير من لفظه شيئا أو تحول كلمة  
عن مكانها إلى مكان آخر وهو الذى وسع محال التأويل والتفسير (٢) »  
ومن وجهة نظر الدرس اللغوى الحديث فإن « مدار الموضوع يتلخص فى  
حقيقة بسيطة واحدة مؤداها :

إنَّ المثال الواحد فى الموقف المعين لا يمكن بحال أن يقبل غير وجه  
واحد من الإعراب ذلك الوجه هو الذى يقتضيه هذا الموقف وما تتطلبه  
ملاسات الحال - فإذا ما تعددت وجوه الإعراب كما يفعل النحاة أحيانا  
اقتضى ذلك تعدد المواقف وتعدد المعنى كذلك (٣) .

وإما عن المبدأ الثانى : وهو استحالة نقل المعنى من عبارة إلى عبارة فهذه  
من أبرز نقاط الخلاف بين عبد القاهر وبين معاصريه .

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٢٨٩ .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٢٨٦ .

(٣) د. كمال بشر : علم اللغة العام - الأصوات ، ص ٤٠ .

حيث إن المعنى الواحد عندهم يمكن أن ينقل في صور مختلفة دون أن يزيد أو ينقص إلا أن المُعَبِّرِينَ تختلف ألفاظهم .

ويرى عبد القاهر أن هذا في غاية الإحالة ويرمى قائله بالجهالة العظيمة .

وقد حاول عالم باحث تلخيص تلك القضية في القول الآتي :

« المعنى ينقل من عبارة إلى أخرى فلا يزيد ولا ينقص ، ولكن يظل هناك فرق بين المعنى وطريقة التعبير عنه . وقد كان المتقدمون أقل ملاحظة لهذا الفرق من عبد القاهر ولكن عبد القاهر نفسه ظل يسلم بهذا المبدأ (١) » .

وقد أصابت هذه الرؤية بعض الحقيقة في فكرة عبد القاهر إلا أن فكرة عبد القاهر مع ذلك مازالت أبعد وأعمق . أنه يرى استحالة نقل المعنى من عبارة إلى عبارة بل إنه يرى استحالة الترادف على مستوى التركيب وكذلك استحالة التفسير وذلك لأن كل تركيب مرتبط بمقام استعماله .

وهناك فرق بين أن تنقل صورة المعنى وبين أن تتحدث عن الغرض أو تحاول تقريب الصورة وهذا ما أولاه تفصيلاً ، ولقى فيه معارضة وعناء وينسر الدكتور محمد غنيمي هلال وجهة نظر عبد القاهر تلك من خلال منهج الجاحظ لفهم المعنى تفسيراً يقترب من رأى عبد القاهر وإن لم تكن دقته في فهم فكرة عبد القاهر بقدر سلامته لتفسير فكرة الجاحظ حيث يقول : « إن المعنى في ذاته مجرداً من ملابسته في الصياغة أمر غامض يمكن أن يبرز في صور لا عداد لها (٢) » .

فكرة الجاحظ تنفق مع ما يراه ما لا يرميه — حيث يرى الدكتور

(١) د. مصطفى ناصف : نظرية المعنى في النقد العربي ، ص ٤٤ .

(٢) د. محمد غنيمي هلال : النقد الحديث ، ص ٩٢ .

ناصرف أن قول مالارميه « إن إيصال المعنى في أحسن صورة أو بيان يعتبر ترجمة لكلمة الجاحظ المشهورة (١) » ( المعاني مطروحة في الطريق ) ويضيف : « الجاحظ يقول شيئاً يشبه من بعض الوجوه كلمة مشهورة للشاعر الفرنسي مالارميه » إن الشاعر يا عزيزي دجبا لا يصنع من أفكار وإنما يصنع من كلمات (٢) .

وواقع ما يراه عبد القاهر رضى معاصروه أم اختلفوا : أنه ليس هناك صورة للمعنى تبرز في صور متعددة من الألفاظ ، وإنما هناك صورة تركيب تتفق مع صورة خاصة بها في المعنى أوجهما سياق حال ومقام استعمال - وكلاهما شيء واحد .

ويبدو أنه كان بينه وبينهم خلاف في مفهوم دلالة الصورة وعلى هذا رأى أن يوضح لهم الأمر ، فقرر أن مصطلح الصورة لا نعوض فيه ولا داعي للخلاف بشأنه « فليس العبارة عن ذلك بالصورة شيئاً نحن ابتدأناه فينكر منكر بل هو مستعمل مشهور في كلام العلماء ويكفيك قول الجاحظ : وإنما الشعر صناعة وضرب من التصور (٣) » .

أما فيما يتعلق باختياره مصطلح الصورة دون غيره فلأنه قصد إلى إبراز المعنى في ثوب مجسوس رأى فيه إيضاحاً حيث إن البينونة بين آحاد الأجناس تكون من جهة الصورة فكما بين إنسان وإنسان وفرس وفرس خصوصية تكون في صورة هذا لا يكون في صورة ذاك ، وكذلك نجد بين المعنى في أحد الكلامين وبينه في آخر بينونة في عقولنا وفرقاً عبرنا عن ذلك الفرق وتلك البينونة بأن قلنا للمعنى في هذا صورة غير صورته في ذلك (٤) . ويمكن تأكيد فكرة

(١) د. مصطفى ناصف : نظرية المعنى في النقد العربي ، ص ٣٩ .

(٢) د. مصطفى ناصف : نظرية المعنى في النقد العربي ، ص ٣٨ .

(٣) دلائل الإعجاز ، ص ٣٨٩ .

(٤) دلائل الإعجاز ، ص ٣٨٩ .



عبد القاهر بالقولين اللذين ساقهما لأبي نواس والنابعة فليست صورة المعنى  
في قول أبي نواس :

• يتأبى الطير من غدوته •

هي صورته في بيت النابعة : • إذا ما غدا بالحيش (١) •

ودليل ذلك أنه لو كان المعنى في أحد البيتين يكون على هيئته وصفته في  
البيت الآخر وكان التالي من الشاعرين يجيئك به معاداً على وجهه لم يحدث  
فيه شيئاً ولم يغير له صفة لكان قول العلماء في شاعر إنه أخذ المعنى من  
صاحبه فأحسن وأجاد وفي آخر إنه أساء وقصر لغواً من القول من حيث كان  
محالاً أن يحسن أو يسيء في شيء لا يصنع به شيئاً (٢) .

وكذلك كان جعلهم البيت نظيراً للبيت ومناسباً له خطأ منهم لأنه محال  
أن يناسب الشيء نفسه أو أن يكون نظيراً لنفسه (٣)

ويأتى عبد القاهر بأبيات اتحد غرضها العام وتعددت صور معانيها  
باختلاف تراكيبها ويبين أنه على الرغم من أنه يجمعها جنس واحد وهو  
الغرض العام إلا أن كل واحد يفرق عن الآخر بخواص ومزايا وصفات،  
وأن مثلها في ذلك مثل أى جنس عام تحته أفراد لكل فرد مميزات  
وخواص تميزه عن غيره مهما كان بينهما من قريب شبه .

ونعرض مجموعة من الأبيات تبرز هذا المفهوم ويتضح ذلك بجلاء  
عندما يربط الكلام بمقام استعماله وسياق حاله . فمثلاً قال البحترى :

ليل يصادفى ومرهفة الحشا      ضديّين أسهره لها وتنامه (٤)

وقال خالده الكاتب :

رقدت ولم ترث للساھر      ولیل الحب بلا آخر

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٢٨٥ .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٢٨٩ .

(٣) دلائل الإعجاز ، ص ٢٩٠ .

(٤) دلائل الإعجاز ، ص ٢٧٤ .

وقال الشاعر :

بش الليالى سهرتُ من طربي شوقاً إلى من بات يرقدها

وقال بشار :

لخديك من كفيك في كل ليلة إلى أن ترى ضوء الصباح وساد

بيت تراعى الليل ترجو تفاده وليس لليل العاشقين نقاد(١)

فللمعنى في كل واحد صورة وصفة غير صورته وصفته في البيت الآخر الذى هو من جنسه (٢) وليس حكم البيتين مثلاً حكم اليمين قد وضعها في اللغة لشيء واحد كالإيث والأسد . ولا يمكن أن يكون المعنى في البيت الثانى عائداً عليك على هيئته وصفته التى كان عليها في البيت الأول وألا فرق ولا فضل ولا تباين بوجه من الوجوه ، وإنما على حسب ما يقوله العقلاء في الشيتين يجمعهما جنس واحد ثم يفرقان بخواص ومزايا وصفات (٣) .

ودليل ذلك مقاله الراصون في العلم وفي مقدمتهم عنده شيخه أبو الحسن القاضي الجرجاني . فقد قالوا في واحد مثلاً إنه أخذ المعنى فظهر أخذه وفي آخر أنه أخذه فأخفى أخذه ولو كان المعنى معاداً على صورته وهيئته وكان الآخذ من صاحبه لا يصنع شيئاً غير أن يبدل لفظاً مكان لفظ لكان الإخفاء فيه محالاً لأن اللفظ لا يخفى المعنى وإنما يخفيه إخراجه على صورة غير التى كان عليها (٤) .

ففكرة عبد القاهر التى يلح على تأكيدها هي إبراز أن كل صورة تركيب تعطى صورة معنى خاص بها وأن كل تغيير في تركيب معناه إعطاء تركيب جديد ليتلائم مع سياق حال خاص به ليعطى معنى غير

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٣٧٧ .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٣٨٨ .

(٣) دلائل الإعجاز ، ص ٣٨٨ .

(٤) دلائل الإعجاز ، ص ٣٩٠ .

سابقه فهو مخالف له تماماً مهما بدا التبديل أو التعديل طفيفاً من حيث التقديم أو التأخير أو الحذف أو الإضمار أو إحلال كلمة محل أخرى مهما بدت مساوية لها في المعنى أو صيغة محل صيغة مهما بدا الفرق هيناً لإحلال صيغة إسم الفاعل محل الصفة المشبهة أو الماضي محل المضارع أو الفعل محل الاسم إنما كل لغرض وسياق حال ، وأعطى صورة تركيب جديد . وهكذا .

### « فالمعاني تختلف باختلاف الصور »

وإن كان خلاصة ما يراه عبد القاهر في هذا الصدد : « أنه يستحيل أن تجيء إلى معنى بيت من الشعر أو فصل من النثر فتؤديه بعينه وعلى خاصيته وصنعتة وصفته بعبارة أخرى حتى يكون المفهوم من هذا هو المفهوم من تلك لا يخالفه في صنة ولا وجه ولا أمر من الأمور (١) » فعناه أنه يرفض التفسير ويرفض الترادف .

ويشير هذا عليه اعتراضات معاصريه وسخطهم ، ويسألونه عما يجدونه مكتوباً في كتب العلماء الراسخين من نحو قولهم : « إن فلانا قد أتى معنى فلان بعينه ، أو أن فلانا قد أخذ معنى فلان فأداه على وجهه !

ويرد بقوله : « لا يغرنك قول الناس : قد أتى بالمعنى بعينه ، وأخذ معنى فلان فأداه على وجهه ، فإنه تسامح منهم ، والمراد أنه أدى الغرض ، أما أن يؤدي المعنى بعينه على الوجه الذي يكون عليه في كلام الأول حتى لا تعقل هنا إلا ما عقلته هناك وحتى يكون جالهما في نفسك حال الصورتين المشتهيتين في عينك ففي غاية الإحالة وظن يفضي بصاحبه إلى جهالة عظيمة (٢) » .

( ١ ) دلائل الإعجاز ، ص ٢٠١ .

( ٢ ) دلائل الإعجاز ، ص ٢٠٢ .

وتتضح أبعاد رأيه في قوله الآتى : « ليس كلامنا فيما يفهم من لفظتين مفردتين نحو قعد . وجلس : ولكن فيما يفهم من مجموع كلام ومجموع كلام آخر » (١) .

ومن ذلك أن نظرة عبد القاهر إلى الترادف على مستويين .

١ - مستوى الترادف في المفرد .

٢ - مستوى الترادف في التركيب .

وقد أجاز الترادف في المفرد على حين رفضه كثير من العلماء ووجدوا ما يفرقون به بين اللفظة وأختها ، وقد فرقوا بين القعود والجلوس ، ولكن عبد القاهر لم يعنه مثل هذا التفريق ، وخالف في ذلك شيخه ( الذى يجمل آراءه ) أبا على الفارسي حيث يرى استحالة الترادف في المفرد على نحو ما كشفت المناقشة التى دارت بينه وبين ابن خالوية بمجلس سيف الدولة في حضرة جماعة من أهل اللغة عندما قال ابن خالوية أحفظ للسيف خمسين اسماً ، وقال أبو على الفارسي : ما أحفظ له إلا اسماً واحداً فقال ابن خالوية : وأين المهند والصارم ، ... فأجابه أبو على : هذه صفات (٢) »

( ١ ) دلائل الإعجاز ، ص ٢٠٢ .

( ٢ ) جلال الدين السيوطي : المزهرة ، ص ٤٠٥ .

يتفق رأى عبد القاهر مع ما يذهب إليه الدكتور أنيس حيث يرى أن الذين أنكروا الترادف في المفرد كانوا يستشفون في الكلمات أموراً سحرية ويتخيلون في ممانها أشياء لا يراها غيرهم . وأنهم ينقبون عما وراء المدلولات سابحين في عالم من الخيال يصور لهم من دقائق المعاني وظلالها ما لا يدركه إلا هم ولا يقف عليه إلا أمثالهم . ( صفحة ١٨١ في اللهجات العربية ) .

ومن هؤلاء العلماء الذين رفضوا الترادف في المفرد ، أبو عبد الله محمد بن زياد الأعرابي ( متوفى ٢٣١ هـ ) ، وأبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب ( ٢٩١ هـ ) ، وأبو الحسن أحمد بن فارس ( ٣٩٥ هـ ) ، وأبو هلال العسكري وغيرهم كثير ، اقرأ الترادف في كتابنا من مصنفات الثروة اللفظية ط ١ ، ط ٢ نشر دار المعارف .

( أنظر الصاجي ، ص ٩٦ ، والمزهر ، ج ١ ، ص ١١/٤٠٤ . وأنظر : مجالس ثعلب ١/١١/٧٧/٧٨ . وأنظر : أبي هلال العسكري ، كتاب الفروق اللغوية من ص ٤٢ ، ٢٢٠ .

ولكن عبد القاهر يتسامح في تلك الفروق تسامح المستقرىء ويراها يسيرة إذا ما قيست بما حسبه ترادفا في التركيب أو نقل صورة المعنى عن طريق التفسير عندما ينظر للقضية من خلال منهجه في دراسة المعنى ، إن الأمر أعمق ، أنه نقل صورة لمعنى وضع في تركيب لغوى على هيئة مخصوصة وطريقة من التأليف والترتيب لتتلاءم مع موقف معين وساق حال خاص بها ، وشتان بين أن يكون الغرض في الكلامين واحد وبين أن تكون الصورة في الكلامين واحدة .

غير أن رفضه لنقل المعنى عن طريق التفسير جعلهم يهتمونه بأن دعونه صد عن كتاب الله والقرآن وتفسيره « وهم إذا انتهوا في الحجاج إلى هذا الموضع ظنوا أنهم قد أتوا بما لا يجوز أن يسمع عليهم معه إلى علة كلام وأنه نقض ليس يعده إبرام وربما أخرجهم الإعجاب إلى الضحك والتعجب ممن يرى أن إلى الكلام عليه سيلا (١) » ويصر عبد القاهر على رأيه ويرى أنه يستحيل أن يكون المفسر كالتفسير إلا في ألفاظ اللغة ويقول : « إن الذى استهواهم هو أنهم نظروا في تفسير ألفاظ اللغة بعضها ببعض فلما رأوا اللفظ إذا فسر بلفظ مثل أن يقال في : الشرجب أنه الطويل — لم يجز أن يكون في المفسر من حيث يكون مزية لا يكون في التفسير ظنوا أن سبيل ما نحن فيه ذلك السبيل وذلك غلط منهم (٢) .

( ١ ) دلائل الإعجاز ، ص ٢٢٢ .

في بادئ الأمر تخرج المسلمون من تفسير القرآن الكريم لاعتقادهم أنه القطع على الله بأنه من هذه الآية كذا .. وكذا ولا سبيل لتحديد إرادة الله في آية من الآيات إلا بالرواية عن صاحب الرسالة ( صلى الله عليه وسلم ) فقد ورد قوله تعالى : « وما يعلم تأويله إلا الله » ، ولذلك ظهر التفسير بالمأثور وظل هذا المنهج السائد في عهد الخلفاء الراشدين حتى أن أبا بكر الصديق تخرج من التفسير فقد روى عنه أنه قال : « أى أرض تقلنى وأى سماء تظلى إذا أنا قلت في القرآن برأى » وتناول محمد بن جرير الطبرى في مقدمة تفسيره « جامع البيان في تأويل القرآن » ، ويقع في ثلاثين مجلداً ، تناول حجج المانعين للتفسير والميزين له ووقف من الفريقين موقفاً وسطاً . ( أنظر دراسات في القرآن للدكتور سيد أحمد خليل ، ص ١١٥ ) .

( ٢ ) دلائل الإعجاز ، ص ٢٤١ .



ويضرب على ذلك المثل من تفسير قوله تعالى « ولكم في القصص حياة » فقد جاء في أقوال المفسرين « لما كان الإنسان إذا هم بقتل أخيه لشيء غاظه منه فذكر أنه إن قتله قتل ارتدع ، صار المهوم بقتله كأنه قد استفاد حياة جديدة فيما يستقبل بالقصاص » .

ويتساءل عبد القاهر قائلًا : « هل عندما نقول هذا نكون قد أدينا المعنى في تفسيرها هذا على صورته التي هو عليها في الآية ، حتى يكون حال الآية وحال التفسير حال اللفظتين إحداهما غريبة والأخرى مشهورة فنفسر الغريبة بالمشهورة مثل : الشوقب تساوى الطويل ، والقط تساوى الكتاب ، والدر تساوى المسامير ؟ ثم يعلق بقوله : « ومن صار به الأمر إلى هذا كان الكلام معه محالاً (١) » .

ويجد معاندو عبد القاهر في أقواله نقطة يحسبونها المنفذ إلى هدم دعواه . وهي إجازته التفسير في المفرد ويرون أنه يمكن أن يعتمد عامد إلى تركيب ما ، ويضع مكان كل لفظ مفرد فيه لفظاً مساوياً له في المعنى وبذلك يصير التركيب مساوياً للتركيب في المعنى ، ويأتي عبد القاهر بنص اعتراضهم ويرد عليهم ، وهو أنه « يمكن أن يعتمد عامد إلى بيت ما ، فيضع مكان كل لفظة لفظة في معناها دون أن يعرض لنظمه وتأليفه مثل أن نقول في بيت الخطيئة .

دع المكارم لا ترحل لبغيتها      واقعد فلانك أنت الطاعم الكاسي  
ذر المآثر لا تذهب لمطلبها      واجلس فلانك أنت الآكل اللابس

يجيب عبد القاهر ويأتي رده : « بأن بيت الخطيئة لم يكن كلاماً وصورة معنى من أجل معاني الألفاظ المفردة مجردة معرأة من معاني النظم والتأليف ، بل منها وهي متوخى فيها معنى النظم والتأليف . مثل : جعل المكارم : مفعولا

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٣٢٨ - ٣٢٩ . وقرأ أمثلة أخرى من ص ٣٢٧ .

لدع . . الخ . فالذى يجيء فلا يغير شيئاً من هذا الذى كان به كلاماً وشعراً لا يكون قد أتى بكلام ثان وعبارة ثنية بل لا يكون قد قال من عند نفسه شيئاً ألبته (١) .

وفى هذا القول . فضلاً عما سبق الكلام من أجله إشارة إلى أن الأسس التى بنى عليها عبد القاهر منهجه فى دراسة المعنى اللغوى بينها تكامل وتعاون على إبراز الدلالة .

من وجوب مراعاة حال المنظوم بعضه مع بعض . ومن وجوب مراعاة اختلاف المعانى باختلاف الناظمين . ومن وجوب ربط الكلام بمقام استعماله ومراعاة مقتضى حاله .

أما بخصوص نقل صورة المعنى من لغة إلى أخرى عن طريق الترجمة فتضح أبعاد أفكاره فى تلك القضية على النحو التالى :

#### الترجمة :

برزت مشكلة الترجمة من خلال منهج عبد القاهر فى دراسة المعنى اللغوى ؛ فإن النتائج التى ترتبت على ربط الكلام بمقام استعماله ومراعاة مقتضى حاله تظهر صعوبة نقل المعنى من لغة إلى أخرى ، بالإضافة إلى أن اللفظة المفردة قد تحمل فى بعض اللغات ارتباطات حياة أخرى وإيحاءات مختلفة بجانب معناها القاموسى العام .

ولم يقل عبد القاهر بترك الترجمة أو استحالتها على نحو ما قال باستحالة نقل الصورة ، . . ، بل نظر إلى المشكلة من زواياها المختلفة ووضع ما يصلح أن تكون نظرية متكاملة الأبعاد والحدود .

(١) دلائل الإغجاز ، ص ٣٧٢ - ٣٧٣ .

(٢) قال د. أنيس « إن لعبد القاهر نظرية فى الترجمة » ولم يذكر شيئاً عن حدودها وأبعادها (أنظر : دلالة الألفاظ ، ص ١٦٩) .

ولم تجد آراء عبد القاهر في الترجمة معارضة من معاصريه وذلك لأن من أعلام علماء العربية قبله من أدركوا صعوبات مختلفة في الترجمة . من أمثال السرافى وغيره (١) بل إن الجاحظ يرى أنه على الرغم مما للترجمة من فائدة إلا أنه يصعب فيها نقل خصائص الأصل خاصة في الشعر صعوبة تقترب من الإحالة ، واشترط في الترجمة شروطاً يقرّ هوبندرتها .

فمن شروطه في المترجم مثلاً :

— معرفة تامة باللغة المنقول منها وإليها .

— مقدرة بيانية كاملة .

— إلمام كامل بالناحية العلمية التي يترجمها .

ومن أقواله :

« لا بد للترجمان من أن يكون بيانه في نفس الترجمة ، وفي وزن علمه في نفس المعرفة ، وينبغي أن يكون أعلم الناس باللغة المنقولة والمنقول إليها حتى يكون فيهما سواء وغاية » .

وعن الشعر حيث يرى الجاحظ أن ترجمته تقترب من حد الإحالة يقول : « والشعر لا يستطيع أن يترجم ولا يجوز عليه النقل ، ومتى حول تقطع نظمه ، وبطل وزنه ، وذهب حسنه ، وسقط موضع التعجب منه ، لا كالكلام المنثور (٢) .

وقد أحال علماء المسلمين وأئمتهم بين القرآن الكريم والترجمة . وهذا أمر لا شك فيه وما زالت مشاكل الترجمة إلى اليوم تشغل بال علماء اللغة في مختلف أوطانهم (٣) .

(١) اقرأ : فصل الترجمة — دلالة الألفاظ . د. إبراهيم أنيس .

(٢) أنظر : الحيوان للجاحظ . تحقيق وشرح الأستاذ عبد السلام هارون ج ١ ص ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ .

الحيوان : ٥٠/٢ .

(٣) أنظر في ذلك : ترجمة ما لا يترجم .

أما نظرة عبد القاهر إلى الترجمة فيمكن أن تحدد أبعادها على النحو التالي حيث المستويات الآتية :

- ١ - مستوى اللفظ المفرد .
  - ٢ - مستوى التركيب .
  - ٣ - مستوى الاستعمال المجازي في المفرد والتركيب .
  - ٤ - مستوى ربط الكلام بمقام استعماله ومراعاة مقتضى حاله - مع ربطه بظروف بيئته والزمن الذي استعمل فيه ، وحال وأنفس القائلين . .  
توضيح ذلك :
- مستوى اللفظ المفرد والتجوز به وفيه - المجاز - (العارية - أو الاستعارة المفيدة وغير المفيدة) .
- بعض اللغات تضع فروقا دقيقة بين المعاني المدلول عليها على مستوى اللفظ المفرد .
- مما يراد به التوسع في أوضاع اللغة والتنوع « التأنق » في مراعاة دقائق في الفروق بين المعاني المدلول عليها - ربما وجدت في غير لغة العرب ، وربما لم توجد (١) ، مثاله : في العربية .
- الشفة للإنسان - ويسمونها في البعير المشفر ، وفي الحصان الجحفلة .
- كما يستعملون : القدم - والرجل - والحافر - والظلف .
- وأسماء متعددة غير ذلك للعضو الواحد بحسب اختلاف أجناس الحيوان .
- وقد لا يقابل في لغات أخرى ذلك الاهتمام بتلك الفروق الدقيقة ، وبالإضافة إلى هذا فإنه من العسير أن تطابق لغة من اللغات لغة أخرى في جميع جهاتها بحدود صفاتها في أسمائها وأفعالها وسعة مفرداتها وطرق تراكيبها ومجازاتها ...

مما يترتب عليه أن يجد المترجم حالات مختلفة من الاستعمالات عليه أن يتصرف إزاءها بما لا يخل بالمعنى .

١ - حالة استعملت فيها مثل هذه الفروق الدقيقة في موضعها . ولا مثيل لها في اللغة المترجم إليها .

٢ - حالة استعملت فيها مثل هذه الفروق الدقيقة في موضعها أو في غيره بهدف إعطاء جرس صوتي - أو بهدف الإيحاء بدلالة - أو بغرض الاتساق مع وزن أو الائتلاف مع قافية في شعر أو فاصلة أو سجع في نثر ، أو للمجانسة به في قول .

٣ - حالة استعملت فيها مثل هذه الفروق الدقيقة استعمالاً عفوياً فنقلت المفردات عن وضعها الذي وضعت له بلا هدف ( عارية = إعارة غير مفيدة ) .

٤ - حالة استعملت فيها مثل هذه الفروق الدقيقة في غير موضعها تعرض كالسخرية مثلاً على نحو ما نجد في قول المتنبي ( غليظ المشافر ) « فهي عارية » ( إعارة = استعارة ) ولكنها مفيدة ولا مثيل لها في اللغة المترجم إليها .

وهذه الصعوبات كلها من النوع الأول أى على مستوى اللفظ المفرد الذى يعد أحد الزوايا التى نظر منها عبد القاهر إلى القضية كلها .

وقد صادف محمد مرمدوك بكثال صعوبة من هذا الجنس فيما ينقله عنه الدكتور/ محمود السعران ألا وهي ترجمة لفظ الجلالة « الله » إلى الإنجليزية أترجم بكلمة god أنها لا تنطبق عليها وغير دقيقة بالنسبة لها - لأن كلمة « god » لا تثير في ذهن القارئ الإنجليزي ماثيره كلمة « الله » في ذهن القارئ العربي ، فكلمة « god » في الإنجليزية توثت « goddess » وتجمع gods .

على حين أن كلمة « الله » عز وجل توحى بالوحدانية ، فالله واحد أحد ، فالتصور الذى تشير إليه كلمة الله تعالى تصور يقضى على الشرك والوثنية ، ( ١٧٢ - عالم اللفظ )



لاتوئث ولا تجمع . وقد رأى المترجم أن من عين الصواب أن ينقل لفظ  
الجلالة « الله » كما هو (١) .

وفى رأى عبد القاهر أن التقيد فى بعض الحالات قد لا يفيد المعنى ومثاله  
أن الشاعر الذى قال :

فبتنا جلوساً لدى مهرنا نزع من شفتيه البصارا  
حيث إن الشاعر استعمل الشفة للفرس وهى موضوعة للإنسان —  
وهذا ونحوه لا يفيدك شيئاً لو لزمنا اللفظ الأصلى — فلا فرق من جهة  
المعنى بين قوله « من شفتيه » وقوله « من جحفلتيه » لو قاله . إنما يعطيك  
كلا الاسمين العضو المعلوم فحسب (٢)

أى أن العبرة بدور الكلمة وأثرها فى الدلالة ، ومن هنا كان مثل  
هذا الفرق لقيمة له فى اللغة المنقول منها أو لاها ، ومثلها :  
قول الشاعر :

تسمع للماء كصوت المسحل بين وريدها وبين الجحفل  
فقد استعمل الشاعر الجحفلة للجمل وهى موضوعة للحصان .

(١) د. محمود السمران : علم اللغة مقدمة للقارئ العربى ، ص ٢٩٥ ، وأنظر مراجعه .  
جاء فى « الجامع لأحكام القرآن » لأبى عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى القرطبى ج ١ ص ٢٠٢  
طبعة وزارة الثقافة — القاهرة ١٣٨٧ هـ — ١٩٦٧ م . قال بعض العلماء عن لفظة ( الله )  
أنه اسم الله الأعظم ولم يتسم به غيره ، ولذلك لم يثن ولم يجمع وهذا أحد تأويل قوله تعالى :  
« هل تعلم له شميماً » أى من تسمى باسمه الذى هو — الله — فالله اسم للموجود ، الحق الجامع  
لصفات الإلهية ، المنعوت بنعوت الربوبية ، المنفرد بالوجود الحقيقى ، لا إله إلا هو سبحانه .  
وقيل معناه الذى يستحق أن يعبد ، وقيل معناه واجب الوجود الذى لم يزل ولا يزال .

وجاء فى معجم أكسفورد أن لفظ الجلالة « الله » أدخلت إلى الإنجليزية فى سنة ١٧٠٢  
فنجدى Oxford Dictionary : ALLAH = the mohammadan name  
= For god — 1702.

(٢) عبد القاهر الجرجاني : أسرار البلاغة ، ص ٢٢ .

وعلى الرغم من أن استعمالها هنا لغرض فقد أعطت جرماً صوتياً من ناحية فاستقت لفظة الجحفل مع لفظة المسجل . واتأمت في استعمالها الإيحائي مع معنى المسجل ، وهو الحمار الوحشى من ناحية أخرى إلا أن عبد القاهر يرى أن اللغة المترجم إليها إذا لم تكن فيها مثل هذه الفروق . فيكفى أن يعطيك كلا الاسمين انعضو المعلوم (١) .

ومثلها أيضاً : والحشو من جناتها كالحنظل .

فالشاعر أجرى « الحفان » على صغار الإبل - وهو موضوع اصغار النعام وقد تجد هناك مبررات لهذا الاستعمال غير أن التزام اللفظ الأصلي أو تجاوزه لم يؤثر في اندلالة من ناحية الحقيقة ولا من ناحية الاستعارة فهي استعارة غير مفيدة « بل الاستعارة هنا تنقصك جزءاً من الفائدة » (٢) فلا يقام لمثل هذا وزن عند الترجمة ، فمثل هذه الفروق لا قيمة لها في اللغة المنقول منها أو إليها .

أما إن وجد في لغة أخرى مثل لغة الفرس مراعاة نحو هذه الفروق ثم نقلوا الشيء من الجنس المخصوص إلى جنس آخر كانوا قد سلكوا في لغتهم مسلك العرب في لغتهم (٣) فوجب أن يلاحظ هذا بدقة عند الترجمة .

## ٢ - مستوى التركيب :

وينظر إليه من زاويتين :

١ - زاوية بناء الجملة ورصف العبارة .

٢ - وزاوية المجاز في الجملة أو العبارة .

ولكل لغة نظامها في بناء جملها ، واستعمالاتها المجازية ومن هنا وجب

(١) عبد القاهر الجرجاني : أسرار البلاغة ، ص ٢٣ .

(٢) عبد القاهر الجرجاني : أسرار البلاغة ، ص ٢٣ - ٢٤ .

(٣) أسرار البلاغة ، ص ٢٥ .

عند الترجمة الالتزام التام يعرف اللغة المنقول منها أو إليها وعدم التجوز في شيء أو نقله بصورة تقريبية - مثال ذلك عندما تريد ترجمة مثل قولك : رأيت أسداً .

وأنت تريد وصف رجل بالشجاعة وتشبيهه بالأسد على المبالغة أو قولك : زيد كأسد على التصريح بالتشبيه .

فعند الترجمة تلزم بكل حالة .

فلا تترك طريق الاستعارة إلى التشبيه أو العكس ، ولا تنقل مضمون المعنى وتقول مثلاً : إنك رأيت شخصاً شجاعاً له بأس الأسد وهيبته . . وإنما ترجمه وفقاً لعرف اللغة وذلك لأنه لا يستطيع أن يدعى مدح أن هذه طريقة لا يعرفها غير العرب أو لم تتفق لمن سواهم « حتى ترجم القول بفحوى فكرته - لأنه خطأ وهو بمنزلة من يقول :

إن تركيب الكلام من الاسمين - أو من الاسم والفعل يختص بلغة العرب وأن الحقائق التي تذكر في أقسام الخبر مما لا نعقله إلا من لغة العرب . وذلك مما لا يخفى فساد « (١) .

وعلى حد قول عبد القاهر : « لو أن مترجماً ترجم قولنا . رأيت أسداً يريد رجلاً شجاعاً فذكر ما معناه معنى قولك ( شجاعاً شديداً ) وترك أن يذكر الاسم الخاص في تلك اللغة بالأسد على هذه الصورة ، لم يكن مترجماً للكلام بل كان مستأنفاً من عند نفسه كلاماً » (٢) .

وذلك لأن كلمة ( أسد ) دخلت في التركيب عن طريق معنى من معاني النحو وحكما من أحكامه فيما بين الكلم من علاقات وقد يكون للاختيار والموقعية ما يعطى للمعنى ظلالاً لا غناء عنها .

(١) أسرار البلاغة ، ص ٢٥ - ٢٦ .

(٢) أسرار البلاغة ، ص ٢٧ .

وعبر عبد القاهر عن ذلك بنص القول الآتي : إنك عندما تشبه رجلا بالأسد ليس كما يرى الناس أنك تريد التشبيه أى نقل لفظة أسد عما وضعت له في اللغة ، وإنما يبان ذلك أن غرضك أن تثبت للرجل أنه مساو للأسد في شجاعته وجراته وشدة بطشه وإقدامه وفي أن الذعر لا يخامره والخوف لا يعرض له ، وأنت لاتقول كل هذا ، ونعلم أن السامع إذا عقل هذا لم يعقله من لفظة أسد وإنما يعقله من معناه (١) ، ولذا وجب نقل لفظة أسد داخل تركيبها . فكما يقولون : « إن الكلمات في معانيها ليس لها سور يحيط بها بدقة ، يعنى أنه لا يمكن أن تدعى في يسر أن كلمة من الكلمات تحتوى على مقدار ثابت من المعنى (٢) فتقله خاصة من داخل تركيب الكلمة - في تفاعل مع بقية الوحدات .

أما عن مستوى ربط الكلام بمقام استعماله ، ومراعاة زمنه والظروف والبيئة التي قيل فيها وحال وأنفس القائلين والمخاطبين .

فتتضح أمامنا أهمية عند عبد القاهر من تحليلات له كثيرة من أمثلتها ما ذكره حول قول مزرد :

فما رقد الولدان حتى رأيتهم على البكر يمر به بساق وحافر

فن يتأمل في تمنع استعمال مزرد كلمة « الحافر » . « كان » القدم ، للضيف تثار في ذهنه عدة تساؤلات :

١ - أهيأ بضيفه فيصف رجله بأنها حافر حمار ؟ .

٢ - أم هو استعمال عفوى على سبيل العارية غير المفيدة ؟

٣ - أما أنها ضرورة شعرية فرضتها القافية ؟

والرأى الثالث هو الأرجح ويؤيد ذلك أنه قد ورد في أقوال بعضهم : « أنه أراد أن يقول . بساق وقدم . فلما لم تطاوعه

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٢٣١ .

(٢) د. مصطفى ناصف : نظرية المعنى في النقد العربي ، ص ١٧٦ .

القافية وضع الحافظ موضوع القدم « (١) » .

وتنهي تحليلات عبد التاهر إلى :

١ . أنه يستعمل أن يسخر مزرد من ضيفه ويستعمل الحافر الذي وضع للحار - في اللغة - للرجل لأن معناه أن يكون من قبيل قول الفرزدق :

فلو كنت ضيفاً عرفت قرابتي ولكن زنجيا غليظ المشافر  
« فهو يتضمن معنى قولك : ولكن زنجيا كأنه حمل لا يعرفني ولا يهتدي  
لشرفي (٢) » .

وهذا يتنافى مع السياق الذي لا يتفق معه « أن يكون قصده الزراية  
عليه أو الهزاء به أو الاحتقار له » (٣) .

بدليل قوله بعد ذلك :

قللت له : أهلا وسهلا ومرحبا بهذا المحيا عن محي وزائر (٤)

ويتضح عندما نضع في اعتبارنا سياق الحال ومقام الاستعمال  
وحال المحدث عنه والبيئة التي قيل فيها ، وظروف الزمن الذي استعمل  
عنده القول ونعلم :

أن الحال التي كان عليها الضيف « المتحدث عنه » سيئة - وأنه كان  
في حال ضرر وبؤس وأن ظروف العصر التي أنشئ فيها هذا القول « المترجم »  
وبيئته اصطاح في عرفها أن نطلق في مثل هذه الحالات أوصاف البهائم  
لتكون أبلغ في تصوير سوء الحال وشدة الاختلال (٥) .

(١) أسرار البلاغة ، ص ٢٨ .

(٢) أسرار البلاغة ، ص ٢٨ .

(٣) أسرار البلاغة ، ص ٢٧ .

(٤) أسرار البلاغة ، ص ٢٨ .

(٥) أسرار البلاغة ، ص ٢٩ .



فتجدهم يطلقون في حال البؤس وانصر اسم ولد الحمار على ولد الإنسان،  
حيث يقول أوس بن حجر :

و ذات هدم عار نواشرها قصمت بالماء تولبا جدعاً

فأجرى "تولب" على ولد المرأة وهو لولد الحمار - لأنه يذكر حال  
امرأة بائسة فقيرة وعادتهم في مثل ذلك الصفة بأوصاف البهائم .  
ويقول شاعر آخر .

وذكرت أهلى بالمرأى ق وحاجه الشعث التوالب

فهو يصور حالة بؤس وضر وكأنه قال . الشعث التى لو رأيتها حسبها  
توالب لما بها من الغبرة وبداذة الهيئة ، (١) .

فالمرجم يضع في اعتباره ظروف العصر . وحال المتحدث عنه فهو .  
يصفه بسوء الحال في مسيره وتقاذف نواحي الأرض به .

وقد أراد أن يبلغ في ذكره بشدة الحرص على تحريك بكره واستفراغ  
مجهوده في نفسه ، فذكر رجله بالحافر لهذا السبب .

يؤيد ذلك سياق الحال ومقام الاستعمال من أقواله التى ذكرها من  
قبل ومنها :

وأشعث مسترخى العلابى طوحت به الأرض من باد بعيد وحاضر

فأبصر نارى وهى شقراء أوقدت بعلياء نشر للعيون الزواظر

فقد صور الضيف بهذه الهيئة ، وجعله أشعث مسترخى العلابى - وبذلك  
قربت المسافة بينه وبين أن يجعل قدمه حافرا ليعطيه من الصلابة وشدة وقع

القدم على جنب البكر (١) حظاً وافراً من ناحية ولتلاءم مع حال البؤس والضر إلى هو عليها من ناحية أخرى .

فوجب مراعاة مقتضى الحال وسياق الاستعمال ، وظروف العصر وبيئته المكائنية والزمانية - في هذا المستوى من الترجمة ، فترجم كلمة حافر في قول مزرد بـ 'يقبله' في اللغة المترجم إليها - مع الإشارة التوضيحية التي تبين سبب الاستعمال وغرضه وطبيعته .

## خاتمة

انتهينا في هذا العمل إلى نتائج ، وتقدم مقترحات وتوصيات نجمل كل من هذى وتلك في تلة الخاتمة .

واضح أن الكتاب قام على فصول أربعة مهد لها بتمهيد انقسم شقين : في الشق الأول ترجمة وتعريف بعبد القاهر وحياته وأساتذته وتلامذته ومؤلفاته العلمية كما بين حفظه من العلم ومن الحياة وأثر ذلك فيما صنف وألف ، وهنا رُدد اعتبار عبد القاهر الذى انتقضه الوزير القفطى حيث إنه كان يرى أن تبرم عبد القاهر بعلمه وضيقه بالزمان الذى يعيش فيه وأهله كان سبباً فى تقصيره إذا صنف إذ أنه لم يجد راحة ممن جمع لهم وألف وفى أعمال عبد القاهر وأقواله ما يؤكّد خلاف ذلك . ففى سعة صدره وهو يناقش معارضيه ، وفى استطراداته فى مصنفاته التقليدية وفى استقصائاته فى نظرياته التجديدية - يضاف إلى ذلك ما يفهم مما يقوله ضراحة من ولاته للعلم وبقائه على عهد ، فهو الصديق الذى لا يدغل فى الود ، والصاحب الذى لا يصح عليه النكث والغدر (١) .

كما ثبت أيضاً أن عبد القاهر قرأ على القاضى الجرجانى وحصل عنه الأدب وعلومه (٢) ، وأنه كان إذا ذكره فى مجلسه تبخّخ به وشمخ بأنفه بالانتماء إليه وهو لم يشمخ بأحد ممن درس كتبهم وفى هذا وغيره ما ينقض دعوى الدكتور أحمد أحمد بدوى إذا كانت وفاة القاضى الجرجانى ٨٣٩٢ هـ ، ووفاة عبد القاهر ٤٧١ هـ فليس فى هذا ما يمنع بل فيه ما يؤكّد أن عبد القاهر عمر طويلاً كما رأينا .

---

(١) دلائل الإعجاز ، ص ٢٧ .

(٢) معجم الأدباء ، ج ١٤ ، ص ١٤ .

أما الشق الثاني من هذا التمهيد فقد أُلقيت من خلاله نظرة على الدراسات اللغوية عند العرب قبل عبد القاهر . وكانت تلك الدراسات شاملة وهكذا جاءت مباحثهم ، وانتقلت إلى عبد القاهر تلك الدراسات بما أوعت وله فيها سلسلة نسب تصله بالرعييل الأول .

وقد وضع اللغويون العرب مبادئ جيدة سبقوا العالم بها في الدرس اللغوي ، وإن أخذت عليهم بعض الملاحظات فإن عبد القاهر لم يبرأ منها .

ولأن عملهم كان مرتبطاً بالقرآن وتلاوته منبثقاً عن الأثبت في الأثر والأصح في النقل والرواية جاء متفقاً مع ما انتهى إليه اللغويون المحدثون من أن « عمل اللغوي هو وصف الظواهر اللغوية لا فرض القواعد النحوية » .

إلا أن تأثر مناهج البحث اللغوي عند العرب بفروع العلوم الأخرى لشمول الثقافة أساء إلى الدرس اللغوي في بعض حالاته ، فقد سار قول وشاع بأنه لا يجترىء على الخوض في علم الكلام إلا فلسفي أو متفلسف ، وكل اللغويين كانوا متكلمين على مذهب . فبعد القاهر متكلم على مذهب الأشعري ، فقيه على مذهب الشافعي .

والخوض في المباحث الفقهية والدراسات الكلامية والفلسفية أثر نظرية العامل ، وقد أشار ابن جني إلى ذلك صراحة في خصائصه قبل تفسيرات المحدثين .

كما تبين أن محاولة إصلاح النحو ظهرت قبل ابن جني على يد أبي علي الفارسي ، وهناك بذور إصلاح قبله ، وإن لعبد القاهر محاولة جلييلة ربط فيها التفسير النظري بالتطبيق العملي في مؤلفيه : الحمل ، والعوامل المائة ، اللذين يعدان خطوة على هذا الطريق .

وأخذ ابن مضاء فكرته التي ضحى منها مؤلفه الرد على النحاة من المشاركة ، ولتنافس بين المشاركة والمغاربة انتقص منهجهم وعابهم ، وفي رأينا أن الاتجاه

المنهجى فى الأندلس لم يكن يختلف عنه فى المشرق على الرغم من تقسيم معظم الباحثين اللغويين العرب مدارس ذات اختلافات واتجاهات .

غير أنه من وجهة نظر أخرى يمكن أن يقال إن عند أبي على الفارسي وجدت مدرسة ذات منهج مقارن فى الدراسات النحوية ولها أبعادها الأخرى فى الدرس اللغوى . واتبعها عبد القاهر وسلك تتهجها بخذافيره فى الدرس اللغوى التقليدى .

كما أننا نرى أن لعبد القاهر مدرسة لغوية أخرى غير السابقة ذات اتجاهات وأبعاد تجديدية على نحو ما وضح من الأسس التى أقام عليها منهجه التجديدى فى الفصل الثانى والثالث والرابع .

فقد أتم عبد القاهر قواعد البنيان الضخم المسمى ( بالنحو ) بمصنفيه الأسرار ، والدلائل الذى صدره بقوله : « هذا كتاب يطالع به الناظر على أصول النحو جملة وكل ما يكون به النظم دفعة .

حتى بعد أن أصبحا علمين مستقلين من بعده أوردتهما السكاكى فى مفتاح علومه على أنهما من تمام غلم النحو فقال « وتماه بعلمى المعانى والبيان » ، وهما وإن عُدَّ عبد القاهر واضع أسسهما إلا أن لهما جذورا فى البحث اللغوى قبله وإلى اليوم مازال فى الإمكان اعتبارهما من وجهة نظر البحث اللغوى الحديث من مباحث علم اللغة على أساس أن المعانى فى عمومها من نقاط البحث فى النحو ( Syntax ) والبيان فى معظمه من مباحث علم الدلالة أو المعنى ( Semantics ) .

ووجد فى التراث قبل عبد القاهر قضايا عامة بعضها داخلة المبالغة وبعض منها جانبه الصواب وعرضنا لقضيتين على سبيل التمثيل وذلك لأن القول فيهما امتد حتى يومنا .

أما عن الفصل الأول الخاص بالدراسة الصوتية فقد ثبت عنده أن



عبد القاهر تصرف في الدرس الصوتي التقليدي تصرف المقتدر المالك لزام البحث غير أن إبداعه مع ذلك ظل داخل تلك الدائرة التي رسم أقطارها كتاب سيويه . وجاء تناول عبد القاهر للدراسة الصوتية طبيعيا فإن القسم الأخير من المقتصد شأنه شأن المصنفات النحوية التقليدية في عمومها قائم على المباحث الصرفية الصوتية التقليدية .

وثبت أمام البحث أن الطفرة — في الدرس الصوتي التقليدي عند العرب التي وجدت عند ابن جني ليست له وإن لم ينكر دوره الإبداعي وأثره العبقري فيها لأنها أبعد من ابن جني وهي بدورها أبعد من عبد القاهر فعند أبي علي كانت الطفرة التي جاءت تطورا طبيعيا للنظر في أعمال السابقين والاستفادة من الشيوخ الذين لم يتصادف أن اكتمل حشد مثلهم في بغداد واستفاد منه عالم مثل أبي علي ومن ألمع هؤلاء الشيخ أبو بكر ابن السراج ، ومن أبرع تلامذة أبي علي على الإطلاق ابن جني ، ومنهم أيضا أبو الحسين محمد بن الحسين بن عبد الوارث الفارسي نزيل جرجان وشيخ عبد القاهر الذي ورثه علم خاله الذي هو فيه نِدْ لا بن جني .

وفي صراحة ينص عبد القاهر عند كل موضع أن هذا لشيخه أو أنه لأبي علي أو أن شيخه قاله عن أبي علي ومن أمثلة ذلك عند حديثه عن أصوات اللغة ومخارجها وتقسيماتها وصفاتها فإنه يذكر ما نجده عند ابن جني بخلافه وينسبه لأبي علي ولشيخه عن أبي علي .

وتبين للبحث أن منهجية عبد القاهر في الدرس الصوتي التي بناها على دقة الملاحظة الذاتية قد حامت به حول الصواب في مواضع دقيقة وإن لم تهده إلى الصواب كله . وضح ذلك مثلا في تفريقه بين الصوامت والحركات وقد كانت نظراته في عمومها لها ما يؤيدها من وجهة نظر الدرس اللغوي الحديث في أغلب نقاطها .

ووضح ذلك أيضا في نظراته إلى الصوامت من الجهات الثلاث التي عرضنا لها وهي :

الجهر والهمس .

المخارج .

كيفية مرور الهواء .

وكانت التسمية عندهم عامة بسبب ملاحظة مؤداها أن الجهر هو الظهور والهمس هو الخفاء — كما علل البحث لسر الخلاف بينهم وبين المحدثين في بعض الأصوات التي عدوها مجهورة وهي وفقاً لتجارب المحدثين مهموسة ، مثل الطاء والقاف .. مثلاً ..

وأما عن المخارج وتحديدتها .. إلخ فقد تبين للبحث أن أعمال عبدالقاهر الصوتية في جملتها تشير إلى أنه كان يدرك طبيعة الألف ويدرك قيمتها بوصفها حركة طويلة .. فما قاله مثلاً : « إن الألف لما صعدت عن الحلق ممتدة ما امتد النفس حتى بعدت عن الهمزة والهاء حتى صارت كأنها ليست من مخرجهما » .

غير أن كلامه عن الواو والياء في جملته مضطرب ، ففي بعض سياقات يجمعهما مع الألف ويعطى الجميع صفة الحركات مثل قوله « لانت مخارجهما واتسعت وأوسعهن مخرجاً الألف ثم الواو » . ولكنه يصفهما في موضع آخر وصفاً ينطبق عليهما بوصفهما صوتين صامتتين أو أنصاف حركات فيقول : الياء من وسط اللسان — والواو من الشفة — كما يقول : « والياء لاتساعها وانبساطها بعدت عن أختها في المخرج الشين والجيم » — فعلى الرغم من أن في بعض ملاحظاته الأسس العلمية للتفريق بين حالي الواو والياء إلا أنه لم يبين متى نحكم عليهما بهذا الوصف أو ذاك فقد جاءت نصوصه عامة غير محددة . كما أنه لم يشير أن لهذا الاسم مدلولين مختلفين بل يأتي بسمات المدلولين معاً في بعض نصوصه . في قوله : « الياء من وسط اللسان والواو من الشفة ولامقارنة بين هذين المخرجين ولكن يساويهما في الامتداد وصل أحدهما بالآخر فالياء باستطالتها خرجت عن موضعها تمتد حتى دنت من الواو فصارتا كأنهما

مقاربتنا المخرج فأدغمت الواو فيها نحو « طَبَّيَّا » . وغير ذلك من النصوص التي يتبين منها أنه يعجز عن التفريق بين هذين المدلولين وعن بيان السياقات الخاصة بكل مدلول في اللغة العربية .

وأشار البحث إلى نقطة هامة في هذا المجال تتعلق بأفكار عبد القاهر وهي إدراكه العلاقة بين الحركات الطوال والقصار وإدراكه أن الصفات العامة لها جميعاً متشابهة وأن الفرق يتركز في الطول والقصر ( أى الكمية ) وضح ذلك في أقوال له مثل : الواو إلى الضمة أقرب إذ هو من نفسها « وقواه » الياء من جنس الكسرة « وقوله : « المفتحة أول الألف ألا تراه لا يوجد إلا معها » . أما رأينا الحركات إذا أشبعت نشأت منها حروف اللين » .

أما من حيث كيفية مرور الهواء :

فقد تبين أنه يتفق في أكثر حالاته مع الحديث ويختلف معه في مسائل معدودة علل البحث لها ومن أمثلة ذلك عدم ذكر الضاد في الأصوات الشديدة وقد عدها المحدثون صوتاً انفجارياً أى أنه ينبغي أن يعد في الأصوات الشديدة عندهم . وكذلك علل البحث لعدم عددهم الجيم ضمن الأصوات الشديدة بينما هي وفق تجارب المحدثين صوتاً مركباً — وكذلك علل البحث لجعلهم العين ضمن ما أطلقوا عليه اسم ما بين الشديدة والرخوة وإن لم يكن في ذلك شبهة يسوغها النظر الحديث حيث إن العين هي أقل الأصوات العربية احتكاكاً .

وتبين للبحث في هذا الفصل أن أعمال عبد القاهر لا تزيد كثيراً عن سابقه غير أنه أحاط بكل أعمالهم ووعاها ، ولم يقصر عنهم ، وتلك كانت نقطة حسبت له في مجال تقويمه في الدراسات اللغوية .

أما عن الفصل الثاني الخاص بالدراسة الصرفية فقد وضح عنده أن الدراسات الصرفية في تراث عبد القاهر أخذت اتجاهين :

١ — أحدهما تقليدي . ٢ — والآخر تجديدي النزعة .

ووضع أن المباحث الصرفية التقليدية أفادت من الدراسات الصوتية إلى أبعد حد وإن كان ذلك وفق منهج لم يرض عنه الدرس اللغوي الحديث .

كما ثبت أن النحو والصرف في الدرس التقليدي وفقاً لمفهوم عبد القاهر يضمهما شيء واحد . فالنحو عنده يبحث نوعين من التغيرات : تغير يلحق أواخر الكلم لوجودها في تراكيب - وتغير يلحق ذوات الكلم وأنفسها وهو ما عرف بانصرف في العرف التقليدي .

كما وضع أمام البحث أن عبد القاهر سلك المنهج التقليدي في كل شيء وهذا أمر طبيعي نجده واضحاً في تراثه التقليدي . ومن هنا فقد انطبق عليه كل ما ينطبق على الدرس الصرفي التقليدي وفقاً للتصنيفات التي صنف على ضوءها في الدرس الحديث .

أما عن الاتجاه التجديدي في الدراسة الصرفية عند عبد القاهر فقد جاء نتيجة لنظرية النظم عنده ، التي هي فعلاً على نحو جديد عرض فيه للعرف الذي هو تمهيد للنحو بمعنى البحث في التراكيب .

وعرض البحث نماذج من الوحدات الصرفية عنده :

١ - من الحروف ٣ - ومن الأفعال ٣ - ومن الأسماء .

ومن نماذج الحروف عرضنا الواو عندما تجيء في رأس جملة الحال .

وفي ثاقب فكر أشار عبد القاهر إلى قانون صرفي من نوع جديد مؤاده أن الوحدة الصرفية تتأثر بنوع الوحدات الداخلة معها في التركيب وبطريقة تأليفها ، فكما أن الواو في جملة الحال دوراً صرفياً وهو ربطها بما قبلها ، فإن لنوع الوحدات الداخلة في جملة الحال ولطريقة تركيبها أثراً على واو الحال يقول : « فإن كان المبتدأ من جملة الحال ضمير ذي الحال لم يصلح بغير الواو البتة » . « وإن كان الخبر في جملة الحال من المبتدأ ظرفاً وقدم على مبتدئه كثر فيه أن يجيء بغير الواو . . . » فللوا دور صرفي ولنوع الوحدات

وطريقة تأليفها أثر صرفي على الواو . « فإن كانت الجملة من فعل وفاعل والفعل مضارع مثبت غير منفي لم يكذبىء بالواو بل نرى الكلام على مجيئها عارية من الواو » . مثل قوله تعالى : « ويذرهم في طغيانهم يعمهون » .

ومعنى ذلك أن لشكل الجملة العام من حيث الإثبات والنفي : ولنوع الفعل الداخل في الجملة من حيث المضي والمضارعة تأثير وتأثر بالواو وفيها من حيث الوجود والعدم .

كما أشار في هذا الصدد إلى قانون آخر مؤداه إحلال وحدات صرفية محل غيرها وذلك مثل أن :

- ١ - محل الواو « قد » ٢ - أو محل الواو « ليس » .
- ٣ - أو محل محلها « كأنما » .

وعرض البحث أيضاً لوحدة « إن » الصرفية ، واختيار بعض أدوار لها ، ومن أمثلتها :

١ - إنها تنقص عدد الوحدات الداخلة في التركيب - وتغني عن الخبر في بعض الكلام - ويقال حينئذ « إنها حاضرة الخبر والمترجم عنه والمتكفل بشأنه (١) » .

٢ - تربط بين جملتين فتفرغهما إفراغاً واحداً مثل ما تجد في قوله تعالى : « يأياها الناس اتقوا ربكم إن زلزلة الساعة شيء عظيم » .

٣ - قد تتبادل « إن » و « الفاء » الأثر الوظيفي الصرفي . في الحالة السابقة أو مثلها .

٤ - أن تهيب النكرة لأن يكون لها حكم المبتدأ فتكون محدثاً عنها بحديث من بعدها مثل ما تجد في نحو : « إن دهرأ يلف شملئ بسعدئ » .



٥ - أن يصلح بها ضمير الشأن . ونعطه مرة من الحسن مثلها بجد في قوله تعالى : « فلأنها لاتعمى الأبصار » . فإنه لا يقال : « هي لاتعمى الأبصار » .

وعرض الفصل أنواعاً أخرى من الوحدات الصرفية هي من نوع الأسماء ومن أمثلتها ما أطلق عليه اسم :

الوصلة ، ومنها : الذي - وذو  
فهى وصلة إلى وصف المعارف بالحمل .

ووضح أمام البحث أن الدراسة الصرفية في الاتجاه التجديدي عند عبد القاهر تشابك حدودها في غير موطن مع دراسة الأسلوب - كما أنها متداخلة مع الدراسة النحوية من ناحية أخرى . وذلك طبعاً لأن الدراسة الصرفية تعد تمهيداً لرأى عبد القاهر في النحو .

وأما الفصل الخاص بالدراسة النحوية فقد اتخذت الدراسة فيه اتجاهين أحدهما تقليدي والآخر تجديدي ، وتناول البحث في الاتجاه التقليدي قضايا عرض لها عبد القاهر أبرزت ملامح منهجه منها :

- ١ - قضية العامل .
- ٢ - القضية التي أثارها الحوار بين بقه : « الغص عدى كبرة الإعراب » ، وتوضيح عبد القاهر لمفهوم الإعراب .
- ٣ - القضية التي أثارها قولهم : « النحو في الكلام كالملح في الطعام » .
- ٤ - موقفه من الذين زهدوا في النحو واحتقروه وأصغروا أمره ودعوا إلى التهاون به والصد عنه :

وعن قضية العامل تبين للبحث أن هدف الشيخ نعيمى وهو مذهب المبتدىء وفهمه ، وتعريفه سميت الإعراب ورسمه ، « فائدة اتوسط حفظ الأصول المتفرقة والأبواب المختلفة لنظمها في أقصر عقد وجمعها في أقرب حد » .

وحد الإعراب أن تختلف آخر الكلمة باختلاف ما دخل من عامل  
ونتيجة لمضامة الكلمات .

فالكلام لا يستقيم ولا تحصل منافعه التي هي الدلالات على المقاصد  
إلا بمراعاة أحكام النحو فيه من :

( ١ ) الترتيب الخاص . الذي يترتب عليه (ب) الإعراب

وأما عن المزهدين في النحو لما فيه من مسائل عويصة تكدر الذهن  
وتجشم الفكر دون أن نحصل منها على طائل فقد انتهى معهم إلى أن يدعوا  
كل ما لا يعجبهم وينظروا فقط في الذي يعرفون بصحته وبالحاجة إليه .

ويسألهم هل وفيتم كل باب فيه حقه ؟ وأحكمتوه إحكاماً يؤمنكم الخطأ  
فيه ؟ إذ أنتم خضتم في التفسير وتعاطيتم علم التأويل ؟

وكان ذلك بمثابة التمهيد لنظريته الجديدة التي قدمها في كتاب قائم بذاته  
قائلاً لهم : « هذا كتاب يطالع به الناظر على أصول النحو جملة وكل ما يكن  
به النظم دفعة » فقدم عبد القاهر كتاباً أطلعهم فيه على ما يجب وعرض البحث  
لتمهيد دار حول قضية إعجاز القرآن الكريم حيث انتهى معهم إلى أن طالب  
دليل الإعجاز من نظم القرآن إذا هو لم يطلبه في معاني النحو وأحكامه  
ووجوهه وفروقه ولم يعلم أنها معدنه ومعانه وموضعه ومكانه وأنه لا مستنبط  
له سواها وألا وجه فيما عداها غار نفسه بالكاذب من الطمع ومسلم لها إلى  
الخدع ، وأنه إن أبي أن يكون فيها كان قد أبي أن يكون القرآن معجزاً بنظمه .

ففي النظم وبه تثبت معجزة القرآن الكريم ، وتلك هي نظرية عبد القاهر  
في الإعجاز ونزعتة التجديدية في النحو .

وعرض الفصل الأسس التي بنى عليها عبد القاهر منهجه التجديدي في  
النحو :

وجوهر الأساس الأول أن : النظم هو توخي معاني النحو فيما بين  
الكلم من علاقات « ولأهمية دلالة مصطلح « معاني النحو » سمي به نظريته -  
ولقى من معاصريه عنتا فاق الوصف وهو بصدد توضيح دلالة « معاني النحو »  
فليس هو بالمعنى الذى يشتمل عليه اللفظ وليس هو بالمعنى الالى ، وإنما  
موثداه بمصطلحنا « المعانى التى تحمل نماذج من الترتيب واختيار الأقسام  
الشكلية » .

ووضح عنده أن النحو يتكون من وحدات تحدد المعانى الخاصة بالبنية  
التي تدخل فى الترتيب فيتم التأليف والترتيب كما أنه يدرس المعانى العامة  
للجمل من حيث التقرير والنفى والإستفهام والتأكيد والشرط والجزاء والقسم  
والنداء والتمنى والرجاء وكل ما من شأنه على حد قوله يتناول « التعلق  
بمجموع الجملة » كما أوجب عبد القاهر امتداد النظرة حتى تشمل الأسلوب  
بتمامه فتتظر فى الجمل التي تسرد فتعرف موضع الوصل من موضع الفصل  
وهكذا فى التعريف والتوكيد والتقديم والتأخير ، وفى الحذف والتكرار ،  
والإظهار والإضمار .

وقد كان من الأسس التي بنى عليها عبد القاهر منهجه فى دراسة النحو :  
« وجرب اعتبار حال المنظوم بعضه مع بعض » - الذى به يتنوع الترتيب  
الخاص وفقاً لعرف اللغة وطرائقها فى النظم وأما الإعراب يأتي تابع ونتيجة  
له ، ولا فصل فيه وإنما الفصل فى الوضع الذى أوجب هذا الرفع أو ذلك  
النصب بتقديم لفظ أو تحويله من مكان إلى مكان ويتم ذلك على ضوء  
فهم عبد القاهر وطبقاً للمفهوم الحديث على جوانب أهمها : ١ - الاختيار  
٢ - الموقعية ٣٠ - المطابقة .

وليس لما شأنه أن يجيء على هذا حد يحصره وقانون يحيط به فإنه يجيء  
على وجوه شتى وأنحاء مختلفة ونتيجة للترتيب والترتيب .

أما عن الفصل الرابع : وهو الخاص بدراسة المعنى اللغوى عند عبد القاهر

فقد ثبت عنده أن دراسة المعنى اللغوى هو هدف عبد القاهر وقمة جهوده  
وثمره طول نظره .

وقد وضح للبحث أن عبد القاهر بنى منهجه فى دراسة المعنى اللغوى  
على أسس منها أن: المعنى الدلالى يأتى نتيجة للتعليق بين معانى الألفاظ اللغوية  
وفقاً لمعانى النحو وأحكامه فيما بين الكلم من علاقات وبذلك يصير المعنى  
الدلالى معنى واحداً لأعدة معان ولا يمكن الفصل بين أجزائه فقد صار مثل  
الكسر التى أذيت وأخرج منها سوار أو خلخال فمن حاول قطع لفظ عن  
لفظ كان كمن يكسر السوار ويفصم الحلقة وما كان ذلك إلا بالتعليق بين  
الكلم وفقاً لمعانى النحو وترتيب الألفاظ فى النطق على موجب ترتيبها  
فى الفكر .

ومن هنا ينسب القول إلى قائله ويعرف به ولا يشرك معه فيه غيره فلو  
حاولت مثلاً أن تقول : جرير هو وغيره القائل :

• وليس لسفى فى العظام بقية •

حاولت محالاً . .

ومن الأسس التى بنى عليها عبد القاهر منهجه فى دراسة المعنى اللغوى  
أن : • الأسلوب هو الضرب من النظم والطريقة فيه .

وكان من بين تلك الأسس أيضاً : ربط الكلام بمقام استعماله ومراعاة  
مقتضى حاله .

وأما عن التوصيات والمقترحات التى يراها البحث :

فبعضها خاص بمصنفات عبد القاهر ، وبعضها الآخر خاص بفكر  
عبد القاهر ومنهجه .

وأما عن الخاص بمصنفاته وبنوع خاص منها : المخطوطات : فإنه يوصى

بتحقيق هذه المخطوطات وطبعها وعمل دراسات تكشف عن وجهة عبد القاهر فيها وغرضه منها (١) :

١ - على أن يضم مخطوط الحمل إلى العوامل المائة فكل منهما مكمل لصاحبه - وهما معاً محتاجان للدراسة تسبقهما تشير إلى المراحل التي مرت بها فكرة العامل وما ترتب عليها ومراحل الإصلاح والثورة عليها ودور هذين المصنفين في هذا الصدد حيث إن أحدهما تفسير نظري لها والآخر تطبيق عملي عليها .

٢ - تحقيق مخطوط المقتصد مع ملاحظة أن في كتب الطبقات ما يشير إلى أن هناك أكثر من نسخة مع الاستفادة من المخطوطات التي ترسمت خطوات عبد القاهر في هذا لمصنف مثل مخطوط شرح الإيضاح للعكبر اوى الموجود بدار الكتب المصرية ، ومخطوط شرح الإيضاح الذي لم يعلم مؤلفه .

٣ - إعادة طبع كتابيه الأسرار والدلائل ولكن على ضوء فهم منهجه فيهما من ناحية ، وملاحظة أنهما في أحسن الافتراضات بهما خال في الترتيب والتبويب إن لم يكن بهما نقص وهذا واضح لمن يتعمق البحث فيهما مع حذف العناوين التي وضعها الناشر في مضملة مضبغة لجوه فكرة الرجل .

وأما عن التوصيات الخاصة بفكر عبد القاهر ومنهجه فإنه يجب أن يطبق منهج عبد القاهر في الدراسات النحوية وبقية فروع اللغة وأن توضع فكرة الرجل في الاعتبار ليتمكن الانطلاق منها وبها نحو التطور الذي ينصف فكر علماء المسلمين ويربط تراثنا الحضارى العريق بالهضة الحاضرة .  
كما يوصى البحث بأن يطبق منهج عبد القاهر اللغوى على دراسة النصوص الأدبية دراسة لغوية، وقد كان أول الداعين إلى هذا الدكتور محمد مندور

(١) بحمد الله وفضله قد قمنا في هذا الصدد ببعض الجهد نسأل الله أن يتم علينا نعمته بأن نوفي بكل ما وعدنا - فهو الموفق وعليه قصد السبيل .



وقد حاول فعلا تطبيق هذا المنهج في كتابه انتقد المنهجى عند العرب ونص صراحة على أن منهج عبد القاهر في هذا هو أحدث ما وصل إليه علم اللغة عند الأوربيين أنه منهج دى سوسير العالم اللغوى السويسرى .

كما يوصى البحث بأن يطبق منهج عبد القاهر على الدراسات القرآنية ما يتصل منها بالتفسير والتأويل فمثل هذه المباحث عنده لا تتم إلا من خلال منهجه وقد ظن محدثون (١) كما وهم معاصرون لعبد القاهر أن دعوته ضد التفسير وأنه يهاجم المفسرين والواقع غير ذلك أنه يرى ضرورة تطبيق منهجه واتباع الأسس التى أوضحناها لأن من يجهلها « يدخل على نفسه الشك ويغلق دونه باب المعرفة ويفضى به الأمر إلى التحريف والتبديل وإلى الخطأ فى التأويل ، ويعظم فيه المغاب وكان أكثر كلامه خاصة فى التفسير وحيث يخوض فى التأويل كلام من لا يبنى الشئ على أصله ولا يأخذه من مأخذه وربما وقع فى الفاحش من الخطأ (٢) .

بل أنه ينص صراحة على أن الناس « فى عمياء من أمرهم حتى يسلكوا لمسلك الذى سلكناه ويفرغوا نخواطرهم لتأمل ما أستخرجناه وأنهم مالم يأخذوا أنفسهم بذلك ولم يجردوا عنايتهم له فى غرور كمن يعيد نفسه الرى من السراب اللامع ويخادعها بأكاذيب المطامع (٣) » .

فعبد القاهر أفرغ طاقته وتوصل إلى علم ووضع منهجا يراه طريق الرشاد، وأنه يجب تطبيقه لأنه يقد كثيرين من الهلكة ممن هم على ذلك الطريق المزلة الذى ورط كثير آمن الدابر فى الهلكة وهو مما يعلم به العاقل شدة الحاجة إلى

(١) د. السيد أحمد خليل : دراسات فى القرآن ، ص ١٥٦ .

(٢) دلائل الإعجاز ، ص ٨٦ .

(٣) دلائل الإعجاز ، ص ٢٩١ .

هذا العلم ، ويتكشف معه عوار الجاهل به ويفتضح عنده لمظهر الغنى عنه  
 ذاك لأنه قد يدفع إلى الشيء لا يصح إلا بتقدير غير ما يريه الظاهر ثم لا يكون  
 له سبيل إلى معرفة ذلك التقدير إذا كان جاهلا بهذا العلم فينسكع عند ذلك في  
 العمى ويقع في الضلال (١) .



## مصادر الكتاب ومراجعته

أولا : المخطوطات :

- ١ - الإيضاح لأبني على الفارسي ( نحو ) رقم ١٠٠٦ في مجلد واحد
- ٢ - التكملة لأبني على الفارسي ( نحو ) رقم ١٠٠٦
- ٣ - الحمل الكبير للزجاجي ( نحو ) ٦٧ ش .
- ٤ - الحمل في النحو لعبد القاهر الجرجاني ( هـ ) رقم ٦٥٧٠ .
- ٥ - الرسالة الشافية لعبد القاهر الجرجاني ( ب ) رقم ٨٣٣٧ - ٣٨٣٤١ .
- ٦ - العوامل المائة في النحو لعبد القاهر الجرجاني ( ضمن مجموعة رقم ٣٣٩ .
- ٧ - العوامل النحوية لعبد القاهر الجرجاني ( هـ ) ٥٢٣٤ .
- ٨ - الفاخر في شرح خمل عبد القاهر للشيخ شمس الدين محمد بن أبي الفتح البعلبي الحنبلي رقم ٢٢٧ .
- ٩ - اللغة في عصر الحروب الصليبية للدكتور البدر اوى عبد الوهاب زهران رسالة دكتوراه بالمكتبة المركزية بجامعة القاهرة .
- ١٠ - المدخل في دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني ( هـ ) رقم ٨٧٣٤ .
- ١١ - المقتصد في النحو لعبد القاهر الجرجاني ( نحو ) رقم ١١٠٣ .
- ١٢ - تلخيص ابن مكنوم ( تاريخ تيمور ) رقم ٢٠٦٩ .
- ١٣ - دمية القصر وعصرة أهل العصر ( تاريخ . ش ) رقم ٣٣ .
- ١٤ - رسالة في حروف المعاني ( نحو ) رقم ١٠٧٧ .

- ١٥ - شراب الراح فيما يتوصل به للعزى والمراح لعمر الطرايدشى  
(صرف) رقم ٣١ .
- ١٦ - شرح الإيضاح للعكبري (نحو) رقم ٢٠٧ .
- ١٧ - شرح الإيضاح لم يعلم مؤلفه (نحو) رقم ١٧ (مجلدان) .
- ١٨ - شرح العوامل المائة . (نحو) رقم ١٧٩ .
- ١٩ - شرح شواهد الإيضاح للمقدسى (نحو) رقم ٣٠ .
- ٢٠ - شرح مختصر العوامل النحوية (٨) رقم ٥٢٣٤ .
- ٢١ - طبقات الشافعية للسبكي (تاريخ تيمور) رقم ٩٢٠٠ .
- ٢٢ - طبقات المفسرين لمحمد بن علي الداودي (تاريخ) رقم ١٨٦ .
- ٢٣ - غريب القرآن لأبي عبيدة رقم ٥٨٦ .
- ٢٤ - مختصر دلائل الإعجاز (بلاغة) رقم ٦٣١ / ٦٣٣ .
- ٢٥ - مختصر طبقات الشافعية (تاريخ تيمورية) رقم ٢٤٠ .
- ٢٦ - نظم عوامل الإمام (نحو مجموعة) رقم ١٠٧٧ .



## ثانياً : المطبوعات :

( ١ ) إبراهيم السامرائي ( الدكتور ) .

١ - فقه اللغة المقارن .

( ٢ ) إبراهيم أنيس ( الدكتور ) .

١ - الأصوات اللغوية .

٢ - اللغة بين القومية والعالمية .

٣ - دلالة الألفاظ .

٤ - في اللهجات العربية .

٥ - من أسرار اللغة .

٦ - موسيقا الشعر .

( ٣ ) إبراهيم سلامة ( الدكتور ) :

١ - بلاغة أرسطو بين العرب واليونان ( ط مصر ١٩٥١ ) .

٢ - كتاب الخطابة لأرسططاليس - ترجمه وقدم له وحقق نصوصه وعلق حواشيه .

( ٤ ) إبراهيم مصطفى ( الأستاذ ) : إحياء النحو :

( ٥ ) ابن الأنباري ( عبيد الرحمن بن محمد ) : نزهة الألباء في طبقات الأدباء .

( ٦ ) ابن الجزري : النشر في القراءات العشر .

( ٧ ) ابن النديم : الفرسهت .

( ٨ ) ابن جني :

١ - الخصائص ( دار الكتب المصرية ١٣٧١ هـ ) .

٢ - انصاف ( الحلبي ط أولى ١٩٥٤ م ) .

٣ - مرصنة الإعراب ( تحقيق الأساتذة الشقا والزافراف وآخرين )

٤ - كتاب في العروض .

- ( ٩ ) ابن دريد : جمهرة اللغة .
- ( ١٠ ) ابن سنان الخفاجي ( أبو محمد عبدالله بن محمد بن سعيد ) .  
سر الفصاحة ( تحقيق علي فوده ١٣٥٠ هـ ) .
- ( ١١ ) ابن فارس :  
الصاحبي في فقه اللغة .
- ( ١٢ ) ابن قتيبة : تأويل مشكل القرآن ( تحقيق السيد أحمد صقر ) .
- ( ١٣ ) أبوبكر محمد بن الطيب ( الباقلاني ) :  
إعجاز القرآن ( تحقيق السيد أحمد صقر ) .
- ( ١٤ ) أبو بكر محمد بن الحسن ( الزبيدي ) :  
طبقات النحويين واللغويين ( تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ) .
- ( ١٥ ) أبو حيان التوحيدى :  
١ - الإمتاع والمؤانسة .  
٢ - المقاييس .
- ( ١٦ ) أبو عثمان عمرو بن بحر ( الجاحظ ) :  
١ - البيان والتبيين ( القاهرة ١٣٢٣ هـ ) ، ( مطبعة الجمالية ) .  
٢ - الحيوان - تحقيق عبد السلام هارون .
- ( ١٧ ) أحمد أحمد بدوى ( الدكتور ) :  
١ - عبد القاهر الجرجاني وجهوده في البلاغة العربية  
( أعلام العرب ٨ ) .  
٢ - من بلاغة القرآن « مكتبة نهضة مصر » .
- ( ١٨ ) أحمد الشايب :  
١ - أصول النقد الأدبي ( الطبعة الفاروقية ) .  
٢ - الأسلوب .
- ( ١٩ ) ابدراوى زهران : ( الدكتور )  
١ - في علم اللغة التاريخي دراسة تطبيقية على عربية العصور الوسطى شر  
دار المعارف ط ٧٩ ، ٨١ .

- ٢ - مقدمة في علم اللغة نشر دار المعارف ط ١ ، ط ٢ : ١٩٨١ .
- ٣ - من مصنفات الثروة اللفظية كتاب ألفاظ الأشباه والنظائر - نشر دار للمعارف ط ١ / ط ٢ / ٨١ م .
- ٤ - شراب الراح ( في علم الصرف ) نشر دار المعارف ط ٨١ .
- ( ٢٠ ) الحسن بن عبد الله ( السيراني ) أخبار النحويين البصريين .
- ( ٢١ ) أمين الحولي .
- ١ - البلاغة العربية وأثر الفلسفة فيها .
- ٢ - بحث في النحو العربي ( مخطوط بمكتبة جامعة القاهرة ) .
- ( ٢٢ ) بدوي طبانة ( الدكتور ) .
- ١ - البيان العربي .
- ٢ - دراسات في نقد الأدب العربي .
- ( ٢٣ ) برجس تراشر ( المستشرق الألماني ) .
- ١ - التطور النحوي للغة العربية ( مطبعة السباح ١٩٢٩ ) .
- ٢ - غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ( نشر برجس تراشر ) .
- ( ٢٤ ) تمام حسان ( الدكتور ) .
- ١ - اللغة بين المعيارية والوصفية .
- ٢ - اللغة والمجتمع تأليف م . م . لويس ( ترجمته ) .
- ٣ - مسالك الثقافة الإغريقية إلى العرب - تأليف . أوليري ( ترجمة وقدم له ) .
- ٤ - مناهج البحث في اللغة .
- ( ١٥ ) جلال الدين السيوطي .
- ١ - الإتقان في علوم القرآن .
- ٢ - الاقتراح في أصول النحو .
- ٣ - المزهر في علوم اللغة والدين .
- ٤ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة .
- ( ٢٦ ) حسن عون ( الدكتور ) : اللغة والنحو .

(٢٧) درويش الجندی (الدكتور) .

١ - النظم فی کشف الزمخشری .

٢ - علم المعانی .

٣ - نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني .

(٢٨) رمضان عبد التواب (الدكتور) :

١ - اللغات السامية ( تأليف تيودور نولدكه ) ، ترجمه و قدم له ( .

٢ - لحن العامة والتطور اللغوي ( ط أولى ٦٧ ) .

٣ - فصول فی فقه للعربية ( ط ١ ) ( ط ٢ ) مطبعة الخانجي مصر .

( ٢٩ ) سيويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر : الكتاب = كتاب سيويه -

تحقيق و شرح الأستاذ عبد السلام محمد هارون .

( ٣٠ ) سيد نوفل ( الدكتور ) :

البلاغة العربية في دور نشأتها .

( ٣١ ) شوقي ضيف (الدكتور) :

١ - البلاغة تطور و تاريخ .

٢ - الرد على النحاة . لابن مضاء القرطبي ( حققه و قدم له ) .

٣ - المدارس النحوية .

( ٣٢ ) صبحي الصالح (الدكتور) :

دراسات في فقه اللغة .

( ٢٣ ) طه حسين (الدكتور) :

مقدمة نقد النثر (لقدامه بن جعفر) حققه و علق عليه هو و عبد الحميد

العبادي - و قدم هو له .

( ٣٤ ) عباس حسن (الأستاذ) :

١ - اللغة والنحو بين القديم والحديث .

٢ - النحو الوافي ( أربعة أجزاء نشر دار المعارف )

- (٣٥) عبد الجبار (القاضي) :
- المغنى في أبواب العدل والترحيد ج ١٦ .
- (٣٦) عيد الحليم النجار (الدكتور) :
- العربية (ليوهان فك) دراسات في اللغة واللهجات والأساليب - ترجمه وقدم له .
- (٣٧) عبد الحميد الدواخلي ، محمد القصاص (الدكتور) :
- اللغة - تأليف فندريس - ترجماه وقدم له ( مطبعة لجنة البيان ) .
- (٣٨) عبد الرحمن بن محمد ( ابن الأنباري ) :
- نزهة الألبان في طبقات الأدباء .
- (٣٩) عبد الرحمن السيد (الدكتور) :
- مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها .
- (٤٠) عبد الرحمن أيوب (الدكتور) :
- ١ - أصوات اللغة ( ط أولى ) .
- ٢ - اللغة بين الفرد والمجتمع ( مكتبة الأنجلو ) .
- لاوتويسبرسن ( ترجمه وقدم له وعلق عليه ) .
- (٤١) عبد الصبور شاهين (الدكتور) :
- ١ - العربية الفصحى . نحو بناء لغرى جديد : تأليف الأب هنرى فليش اليسوعى . ( عربيه وحققه ) .
- ٢ - القراءات القرآنية . في ضوء علم اللغة الحديث . دار العلم ١٩٦٦
- (٤٢) عبد المال سالم مكرم (الدكتور) :
- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية .
- (٤٣) عبد القادر البغدادى :
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب بتحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون .
- (٤٤) عبد القاهر الجرجاني :
- ١ - أسرار البلاغة .



٢ - الرسالة الشافية ( ضمن ثلاث رسائل ) .

٣ - العوامل المائة .

٤ - المختار من دواوين المتنبي والبحرئ وأبئ تمام .

٥ - دلائل الإعجاز .

( ٤٥ ) عبد الله دروئش ( الدكتور ) :

كتاب العين للخليل بن أحمد ( الجزء الأول ) حققه وقدم له ..

( ٤٦ ) على أبو المكارم ( الدكتور ) :

الظواهر اللغوية في التراث النحوى .

( ٤٧ ) على بن يوسف ( القفطى ) :

أنباه الرواة على أنباه النحاة . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم .

( ٤٨ ) على عبد الواحد وائى ( الدكتور ) :

١ - علم اللغة .

٢ - فقه اللغة .

( ٤٩ ) كمال بشر ( الدكتور ) :

١ - دراسات فى علم اللغة ( القسم الأول ) .

٢ - دراسات فى علم اللغة ( القسم الثانى ) .

٣ - دور الكلمة فى اللغة ( لأولمان ) ترجمة وقد له وعلق عليه .

٤ - علم اللغة العام ( القسم الثانى ) الأصوات .

٥ - قضايا لغوية .

( ٥٠ ) محمد بن شاكر :

فوات الوفيات .

( ٥١ ) محمد خلف لله أحمد ( الدكتور ) :

من الوجهة النفسية فى دراسة الأدب ونقده . ( ط مصر ٤٧ ) .

( ٥٢ ) محمد زغلول سلام ( الدكتور ) :

أثر القرآن في تطور النقد العربي .

( ٥٣ ) محمد غنيمي هلال ( الدكتور ) :

٢ - النقد الأدبي الحديث .

٣ - مواقف أدبية .

( ٥٤ ) محمد مندور ( الدكتور ) .

١ - النقد المنهجي عند العرب .

٢ - مناهج البحث في اللغة والأدب : مترجم عن الأستاذين لانسون

وماييه .

٣ - في الأدب والنقد .

٤ - في الميزان الجديد .

( ٥٥ ) محمود السعيان ( الدكتور ) .

١ - اللغة والمجتمع .

٢ - علم اللغة . مقدمة للقارئ العربي .

( ٥٦ ) مصطفى بن عبد الله ( حاجي خليفة ) .

كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون .

( ٥٧ ) مصطفى ناصف ( الدكتور ) .

١ - مشكلة المعنى في النقد الحديث .

٢ - نظرية المعنى في النقد العربي .

( ٥٨ ) مهدي الخزومي ( الدكتور ) .

مدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو .

( ٥٩ ) باقوت الحموى .

١ - معجم الأدباء .

٢ - معجم البلدان .

( ٦٠ ) يحيى بن حمزة بن على إبراهيم العبوى ( اليمنى ) الطراز . المتضمن  
لأسرار ، البلاغة ، وعلوم حقائق الإعجاز ( مطبعة المقتطف  
سنة ١٩١٤ م ) .

### ثالثا الدوريات :

١ - مجلة الأزهر . مقال منطق أرسطو والنحو العربي . للدكتور إبراهيم  
مذكور ، ومجلة الأزهر أيضاً - عدد رجب ١٣٨٧ أكتوبر ٦٧ ص ٤٣٥  
وعدد يناير ٦٧ .

٢ - مجلة لمجلة . عدد ديسمبر ١٩٦٤ ، وعدد فبراير ٦٥ ، وعدد  
يونيو ١٩٦٥ .

٣ - حوليات آداب عين شمس . المجلد الثالث لسنة ١٩٥٥ .

٤ - حوليات دار العلوم . العام الجامعى ١٩٦٩/٦٨ .

٥ - مجلة كلية الآداب . المجلد الثانى - ٢ ديسمبر ١٩٣٤ م .

الجزء الأول سنة ١٩٥١ م .

الجزء الأول سنة ١٩٥٣ م .

ديسمبر ١٩٦٢ ، مايو ، ديسمبر ١٩٦٤ م .

٦ - مجلة مجمع اللغة العربية . العدد الأول أكتوبر ١٩٣٤ .

رابعاً - مراجع أجنبية انجليزية :

- (1) Aspects to The Theory of Syntax  
by Naom chomsky  
The M.I.T. Press Massachusetts institute of Technology  
Cambridge Massachusetts.
- (2) An Introduction to Descriptive linguistics.  
H.A. Cleason Holt, Rinehart, and Winston.  
New York, Chicago, San Francisco Toronto London.
- (3) General linguistics An Introductory survey R. H. Robins.  
Longman's linguistics library.
- (4) The Gift. M.S. Schlauch.
- (5) Semantics An Introduction to the science of Meaning by  
Stephen Ullmann Oxford Barid Black Well 1964
- (6) Reading in linguistics I fourth Edition the development  
of Descriptive linguistics in America 1925-56.  
Edited by martin joos.
- (7) Language by Leonard Bloomfield.
- (8) Language, Edward Sapir An Introduction to the study  
of Speech.
- (9) Language and Style by Stephen Ullmann.
- (10) An outline of English phonetics: Daniel Jones.
- (11) Comparative grammar of the Semitic Languages by :  
De lacyo'leary,

خامساً - مراجع أجنبية فرنسية :

- (1) Bréal, Michel: Essai de Sémantique 4ème edition, Paris 1908.
- (2) Cantineau: Jean Esquiss june phonolgi de l'Arabe classique. Bulletin de la Societe, Linguistique de Paris.
- (3) Cantineau : Jean, Etudes de Linguistique arabe cours de phonetique Arabe.
- (4) De Saussure: Ferdinand : Cours De Linguistique générale, quatrième edition, Payat 1949.
- (5) J. Marouzeau: Lexique de la Terminologie Linguistique.



# فهرس

صفحه

٣

المقدمة :

تمهيد :

الشق الأول من التمهيد ١٣

عبد القاهر الجرجاني . . . . . ١٥

جرجان . . . . . ١٦

جرجان في ظل الحضارة الإسلامية . ١٦

أساندة عبد القاهر . . . . . ١٧

ثقافة عبد القاهر . . . . . ١٨

تلامذة عبد القاهر . . . . . ٢٠

حظ الشيخ من العلم والحياة وأثره فيما صنف

و ألف . . . . . ٢٢

مصفات عبد القاهر اللغوية وآثاره العلمية . ٢٥

## الشق الثاني من التمهيد

الدراسات اللغوية عند العرب قبل عبد القاهر ٣٧

منهج لغوي العرب القدماء والحكم عليه .

علة ما أصاب منهجهم . . . . . ٤٢

نظرية العامل . . . . . ٤٤

المدارس اللغوية . . . . . ٤٨

علوم البلاغة التقايدية . . . . . ٥٥

مباحث فقه اللغة . . . . . ٦٠

## صفحة

- قضايا عامة . . . . . ٦٣
- ١ - قضية الربط بين اللغة والجنس . . . . . ٦٣
- ٢ - قضية أفضل اللغات وعلّة التفضيل والتشريف . . . . . ٦٤

## الفصل الأول

- ٦٥
- ١ - الدراسة الصوتية . . . . . ٧١
- ٧٢ الدراسة الصوتية عند عبد القاهر الجرجاني
- ٧٦ إحاطة عبد القاهر بالدراسات الصوتية . . . . .
- ٧٩ أولا : بين الصوامت والحركات . . . . .
- ٨٤ ( أ ) الجهر والهمس . . . . .
- ٨٧ ( ب ) من حيث المخارج وتحديداتها
- ٩٣ ذكر شيء من كلام عبد القاهر عن الواو والياء
- ١٧ ( ج ) من حيث كيفية مرور الهواء
- ١ - أصوات انفجارية . . . . . ٩٧
- ٢ - أصوات احتكاكية . . . . . ٩٨

## الفصل الثاني

- ١٠٣
- الدراسة الصرفية . . . . .
- ١٠٥ الدراسة الصرفية عند عبد القاهر الجرجاني . . . . .
- ١٠٥ إفادة الدراسات الصرفية التقليدية من المباحث الصوتية
- ١٠٦ مفهوم الدراسة الصرفية والنحوية عند عبد القاهر
- إحاطة عبد القاهر الشاملة بالدراسات الصرفية
- والتقليدية . . . . . ١٩٠

## صفحة

الاتجاه التجديدي في الدراسات الصرفية عند عبدالقاهر	١١٧
وظيفة الصرف خدمة التراكيب . . . . .	١١٧
وحدات صرفية من نوع الحروف . . . . .	١١٨
الواو وحدة صرفية . . . . .	١١٩
الوحدة الصرفية تتأثر بنوع الوحدات اللغوية	
الداخلة معها في التركيب وبطريقة تأليفها . . . . .	١٢٠
الأثر الصرفي قد يكون إحلال وحدة صرفية محل	
أخرى . . . . .	١٢٣
وحدة إن الصرفية . . . . .	١٢٧

## دورها الصرفي قد يكون

١ - إنقاص عدد الوحدات الداخلة في التركيب . . . . .	١٢٨
٢ - تربط بين جملتين فتفرغهما إفراغاً واحداً . . . . .	١٢٩
٣ - إن والفاء يتبادلان الأثر والتأثير الصرفي الوظيفي . . . . .	١٣٠
٤ - إن تهىء الفكرة لأن يكون لها حكم المبتدأ . . . . .	١٣١
٥ - إن - يصلح بها ضمير الشأن - وتعطيه مرتبة من الحسن . . . . .	١٣٢
وحدات صرفية من نوع الأسماء . . . . .	
الذي . . . . .	١٣٤
ذو . . . . .	١٣٤

## الفصل الثالث

الدراسة النحوية عند عبدالقاهر الجرجاني . . . . .	١٣٧
١ - الاتجاه التقليدي في دراسة عبدالقاهر النحوية . . . . .	١٣٩

## صفحة

القضية الأولى : قضية العامل . . . .	١٤٢
القضية الثانية : مناقشة عبد القاهر لأبي بكر .	
الحوارزى . . . . .	١٤٩
القضية الثالثة : مناقشته لتخيلهم النحو في الكلام	
كالملاح في الطعام . . . . .	١٥٣
القضية الرابعة : موقف عبد القاهر من المزهدين	
في النحو . . . . .	١٥٧
٢ - الاتجاه التجديدي في الدراسة النحوية عند . . . . .	١٦٠
عبد القاهر . . . . .	١٦٠
تمهيد :	
مفهوم النظم ودلالته عند عبد القاهر وعندهم . . . . .	١٦٥
النظم والحاظ وفهم عبد القاهر له . . . . .	١٦٧
عبد الجبار والنظم . . . . .	١٧١
الأسس التي بنى عليها عبد القاهر منهجه التجديدي	
في دراسة النحو . . . . .	١٧٥
الأساس الأول :	١٧٧
النظم هو توخي معاني النحو في الكلام . . . . .	١٧٧
توضيح دلالة معاني النحو ، أو المعنى النحوي عنده	١٧٧
الأساس الثاني :	١٨٨
النحو يتكون من أشكال تحدد المعاني الخاصة بالبيئة	١٨٨
الأساس الثالث :	
إمكانيات التأليف بطرق التعليق	١٩٥

مكونات الحملة أو العبارة وطرق ربطها . . .

الأساس الرابع : . . . . . ٢٠٤

اعتبار حال المنظوم بعضه مع بعض . . . . ٢٠٤

### الفصل الرابع

دراسة المعنى اللغوي عند عبد القاهر الجرجاني . ٢١٧

الحالات التي يتعلق فيها الفكر بمعاني الكلم المفردة ٢١٩

الحالة الأولى . . . . . ٢٢١

الحالة الثانية . . . . . ٢٢٢

الحالة الثالثة . . . . . ٢٢٣

الأساس الأول : . . . . . ٢٢٤

مكونات المعنى اللغوي وعناصره . ٢٢٤

١ - المعنى المعجمي . ٢٢٤

٢ - معاني النحو . ٢٢٥

٣ - المعنى الدلالي ( تمام الدلالة أو البيان )

الأساس الثاني : . . . . . ٢٢٧

اختلاف المعاني باختلاف الناظمين . . . . . ٢٢٧

الأساس الثالث :

أهمية الكلمة ودورها في مكانها داخل التراكيب ٢٣٢

الأساس الرابع :

ربط الكلام بمقام استعماله ، ومراعاة مقتضى حالة ٢٣٨

من شأن المعاني أن تختلف باختلاف الصور . . ٢٤٤

الترجمة . . . . . ٢٥٠



صفحة

نظرة عبد القاهر إلى الترجمة تحدد أبعادها على  
النحو التالي :

( ٣ ) مستوى اللفظة المفرد	٢٥٦
( ٢ ) مستوى التركيب	.....
( ٣ ) مستوى الاستعمال المجازى فى المفرد والتركيب	.....
( ٤ ) مستوى ربط الكلام بمقام استعماله ومراعاة مقتضى حالة	.....
الخاتمة	٢٦٥
مصادر الكتاب ومراجعته	٢٨١
الفهرس	٢٩٣







